البطالة

وتهديد التنمية في مصر

٤

البطالة

مجلد (٤)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٤ -البطالة

المجلد : ٤ -البطالة

المجلد : ٤ -البطالة

المجلد : ٤ -البطالة

العنوان / الكاتب	المصدر	التاريخ	رقم
*٣ ملايين جنية قروضا لـ٢٨٥ مشروعا حرفيا للشباب عبد الهادى تمام	الاهرام	#٩٣/٠٣/٢٦	٩١
*راى الاهرام : خطوة على الطريق	الاهرام	#٩٣/٠٣/٢٦	٩٢
*الجمهورية تقول : تشغيل الخريجين والاصلاح الاقتصادى	الجمهورية	#٩٣/٠٣/٢٧	٩٣
*الحل .. لمشكلة سمير عبدالقادر	الاخبار	#٩٣/٠٣/٢٧	٩٤
*تعيين ٢١ ألفا من الخريجين خلال الاسبوعى الحالى بالتدريس والمحافظات	الاهرام	#٩٣/٠٣/٢٧	٩٥
*٣٠ مليون جنيه لعلاج مشكلة البطالة بين الخريجين ابراهيم البوشى	السياسى	#٩٣/٠٣/٢٨	٩٦
*الاولوية .ز لحل مشكلة بطالة المؤهلات المتوسطة جلال دويدار	الاخبار	#٩٣/٠٣/٢٨	٩٧
*ع الماشى عبد النبى عبد البارى	الوفد	#٩٣/٠٣/٢٨	٩٩
*كل يوم ممتاز القط	الاخبار	#٩٣/٠٣/٢٩	١٠٠
*تساؤلات عبد اللة نصار	الجمهورية	#٩٣/٠٣/٣٠	١٠١
*حلول واقعية .. لمواجهة كارثة البطالة عباس الطرابيلى	الوفد	#٩٣/٠٤/٠١	١٠٢
*العلميون والبطالة والاستثمار الاحمق عبد اللة هلال	الشعب	#٩٣/٠٤/٠٢	١٠٥
*قبول طلبات تعيي ٩ دفعات مؤهلات عليا ومتوسطة بالقوى العاملة غدا هيثم سعدالدين	الاهرام	#٩٣/٠٤/٠٢	١٠٧
*مصر تقدم وثيقة حول مكافحة ظاهرة البطالة هيثم سعدالدين	الاهرام	#٩٣/٠٤/٠٥	١٠٨
*لماذا فشل العاطلون فى مصر .. ونجحوا فى الخارج ؟ ناصر فياض	الاهرام	#٩٣/٠٤/٠٧	١٠٩
*مصر تطلب اعتماد نظم مرنة للقضاء على البطاة هيثم سعدالدين	الاهرام	#٩٣/٠٤/٠٨	١١٣
*الحزب الوطنى يطلب صرف إعانة بطالة رفعت خالد	المساء	#٩٣/٠٤/٠٩	١١٤
*عن البطالة عندنا وعندهم زياد بهاءالدين	الحياة	#٩٣/٠٤/١٠	١١٥

المجلد : ٤ -البطالة

المجلد : ٢ -البطالة

المجلد : ٤ -البطالة

المجلد : ٤-البطالة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٣ يناير

الصرف الصحى لكل قرية..ضرورة قومية!

منطقة صناعية شرق القناة..وقروض ميسرة لشباب الحرفيين

٤مشروعات تتكلف ٧٦مليون جنيه تستوعب ١٢٠٠ خريج

٥٦مليون جنيه من هيئة القناة تضاعف مياه الشرب بالاسماعيلية

٥٠٠ شاب يتملكون
٥آلاف فدان «بالتقدم» خلال شهرين

شركات جديدة للخدمات السياحية ونقل الركاب وتصنيع الألبان للشباب

مطلوب تكنولوجيا رخيصة لإدخال الصرف الصحى للمناطق المحرومة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

في الحوار معه .. لاتوجد اشارة حمراء .
تسانده خبراته المتعددة .. بساطته الشديدة .. وثقة لاتنتهى بامكانات مصر .. وابنائها
في دمياط .. ترك بصمات تنادى باسمه .. وفى الاسماعيلية لايزال الدكتور احمد جويلى يحاول !!
ورغم كل الصعوبات والمعوقات .. فان عددا من الملامح لاتخطئها عين فاحصة او رؤية محايدة .

صرف صحي لكى القرى فرصة عمل لكل خريج .. سباق مع الزمن لادخال الخدمات والمرافق لاكثر احياء الاسماعيلية فقرا فى «السلام» .
اعادة الحياة لمنطقة صناعية بعد ١٠ سنوات من مقتل قرارها .
اسماعيليات جديدة شرق القناة تزرع البشر وتثرى تجربة الارض الجديدة .
طرق رخيصة للصرف الصحى قوائم بين المواطن البسيط وقرار لجنة السياسات !!!
ويتحدث بصراحة :
الصرف الصحى هو القنبلة الموقوتة فى مصر .. ولابد من نزع فتيلها فى كل القرى والمدن .
وبالتعاون مع كبار المسئولين .. لاالصدام معهم .. تكسب المحافظات اكثر وله دلالته .. ومستنداته .
وبالاهتمام بالمناطق الفقيرة .. والمحرومة .. يفقد التطرف والارهاب «هيلته» ويصبح العمل الجاد شعار الجميع .

● في البدايه سالناه .. الى اى مدى استفادت الاسماعيلية من المساحات الشاسعة التى اضيفت اليها شرق القناة ؟

● قال الدكتور احمد جويلى : المؤكد ان الاسماعيلية استفادت الكثير فى اكثر من محور فمن ناحية تم انشاء عدد من القرى الجديدة شرق القناة مثل التقدم وغيرها وفى خطتنا ان تنشأ قرى صناعية زراعية على طول شرق القناة بحيث تضيف اسماعيليات جديدة .. تنتج الخير وتقضى على مشكلة البطالة .. وتحمى سيناء بدروع من بشر اقوى من الدبابات .
واكد المحافظ : انه تم الاتفاق على انشاء منطقة صناعية جديدة شرق القناة للصناعات القائمة على المنتجات



الزراعية .. وخلق فرص عمل قائمة على الحرف خاصة وان المحافظة جاهزة لاقراض الشباب الحرفى فى حدود ١٠ آلاف جنيه لكل شاب ليبدأ حياته فى الارض الجديد و يتكامل هذا مع المنطقة الحرة الجديدة التى وافق على احيائها الدكتور محيى الدين الغريب بعد ١٠ سنوات من اقرارها وتمت الموافقة فعلا على ٤ مشروعات بلغت تكلفتها الاجمالية ٧٦ مليون دولار وتوفــر ١٢٠٠ فرصة عمل للشباب منها صناعات الكترونيـــة وحاسبات آلية وصناعات البلاستيك وقطع واجزاء السيارات والمذيبات الكيماوية ومشروع للتخزين وتدر هذه المشروعات عائدا اضافيا للمحافظة كحق انتفاع لكل متر يستثمر فى انشاء البنية الاساسية للمرحلة الثانية من المنطقة الحـــرة وسوف نمـــهل كل مشروع لمدة عام .. فاما ان يبدأ او تخصص الارض لمشروع جاد اخر .

فى الشهرين القادمين

وكشف المحافظ ان مايقرب من ٥٠٠ شاب سوف يتملكـــــون خلال الشهرين القادمين قرية التقدم شرق القناة فى اطار مشروع مبارك لشباب الخريجين .. وهى قرية متكاملـــة الخدمات وقال اننا سنمكن شباب الحرفيين من تملك محال ومنازل فى هذه القرى بحيث لايحتاج الخريج للانتقال خارج القرية الا للضرورة .. وسوف نمد الحرفيين بالقروض دون الارض فى اطار مجمعات للصناعات الحرفية داخل القرية ونحن مصرون على نجاح التجربة خاصة وانها المرة الاولى التى يتم تطبيقها فى كل الارض الجديدة المستصلحة .

واكد الدكتور احمد جويلى انه ارخص لمصر ان تنقل البشر والشباب للارض الجديـــدة وأن تمدهـــم بكل حاجتهم من المرافق والخدمات لضمان بقائهم لان تكلفة الفرد فى القاهرة أو غيرها من المدن الكبرى اصبح عبئا ثقيلا .. وباهظا .. فضلا عن الاهمية الاستراتيجية لاعمار الصحـــراء .. وخاصة شرق القناة .

● سألناه .. وماهى خطواتكم الاخرى لامتصاص البطالة من الشارع الاسماعيلاوى ؟

● ● أجاب المحافظ .. لدينا اكثر من وسيلة .. احد الوجوه .. الصندوق الاجتماعى .. وقد استفاد به حتى الان ١٩٠ خريجا بعضهـــم بدأ الانتـــاج والبعض الاخر لم يبدأ بعد واكد ان المحافظة مستعدة لاستقبال المزيد من الشباب الراغبيـــن فى مشروعـــات الصندوق فلايزال امامنا ٥ ملايين جنيه اخرى تنتظر الشباب لاقراضهم والمهم توافر الجدية والحماس والخبرة فيمن يتقدم لمشروعات الصندوق لكـــن المشكلة والحديث للدكتور احمـــد جويلى ان هناك قطاعا كبيـــرا من الشباب غير حرفى تستهويه الوظيفة الميرى لكن القرض فى انتظار الجادين منهم .

واشار الدكتور جويلى الى عدد من الشركات الجديدة .. يدرسها الصندوق الاجتماعى خصيصا لشباب محافظة الاسماعيلية لكنها تمتد الى المراكز الاخرى غير العاصمة (الاسماعيلية) من بينها شركة للخدمات السياحية للشباب فى منطقة فايد .. رأس مالها مليون جنيه .. يقدم الشباب من خلالها خدماتهم فى شتى المجالات الخدمية والسياحية لابناء المنطقة وزائريها .

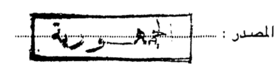
بالاضافة الى مشروع متكـــامل لتصنيع الالبان يتكلف ايضا مليـــون جنيه ومكانه فى التل الكبير .. وهدفه تنمية انتاج الالبان فى الريف .. وايضا تشغيل شباب المنطقة .

اما داخل الاسماعيلية العاصمة .. فهناك مشروع شبابى لنقل الركاب داخل المدينـــة .. من خلال شركـــة يديرونها .. ويعملون فيها .. ويدرسه الان الصندوق الاجتماعى فضلا عن ٦٥٠ درجة شاغرة تم الاعلان عنها لشباب الاسماعيلية مع التزامنا بتعيين المعاقين وفق النسب المقررة لهم وهى ٥٪ .

الاولوية .. للقرى

● قلنا للدكتور جويلى .. باعتباركم احد رواد التنمية الريفية فى مصر .. فماذا قدمتم لقرى الاسماعيلية خاصة فى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

مجالات الصرف الصحي والمرافق ؟

● ● قال الدكتور احمد جويلى : ان التنمية الريفية .. والتنمية الزراعية بالذات تمثل المرتبة الاولى فى اولويات العمل بالمحافظة .. باعتبارهم اصحاب قطاع اهمل طويلا بالاسماعيلية ولايزال يعانى واكد انه تم رصد ١٢ مليونا ونصف مليون جنيه للتنمية الريفية ومشروعاتها بقرى المحافظة وستنشأ نشاطات مكملة للزراعة .. ومراكز لصيانة المعدات الزراعية .. بالاضافة الى انتاج ادوات زراعية صغيرة .. او انشاء المناحل أو الصوب الزراعية .

وكشف المحافظ عن اتفاق بينه وبين الجانب الهندى حول الاستفادة بالخبرة الهندية فى مجال تصنيع معدات التصنيع الزراعى الصغيرة يعمل فيه شباب الاسماعيلية .

وقال مؤكدا : استطيع القول بصراحة اننا وضعنا ايدينا على مناطق الخلل .. وسوف نعالجها تماما .. بإذن الله .

● قلنا .. وماذا بخصوص الصرف الصحى ؟

● ● قال .. اعطيت كمحافظ اولوية كبرى للصرف الصحى .. وايضا الصناعى .. فمن ناحية سوف ننشىء خطوط الصرف الصحى بقرى فنارة ، الصباعية ، الضهرية ، القصاصين القديمة ، كفر الشيخ ، عطية ونفيشه .. وقد تم اعتماد ٣٦ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى يخص الصرف الصحى منها جزء كبير .. وان قريتين هما ابو خليفة والقصاصين الجديدة يتم فيهما الصرف الصحى من خلال الاسكان .

اما باقى القرى .. فسوف ننتهى منها تباعا .

واكد المحافظ قناعته .. بأن الصرف الصحى بالريف هو المشكلة الموقوتة فى مصر .. وهو ليس ترفا وانما اصبح ضرورة قومية تمليها اعتبارات كثيرة .

تكنولوجيا رخيصة

● قلنا : لكن للاسف .. هناك قرار بتحميل سكان القرى ٥٠٪ من التكاليف الباهظة للصرف الصحى وهو اكبر بكثير من طاقة هذه القرى على الدفع والاحتمال !!

● ● قال الدكتور احمد جويلى : لابد اولا من البحث عن نظم الصرف الصحى اقل تكلفة ودون تكنولوجيات معقدة .

واكد انه يرفض مبدأ محطات التنقية الكبيرة الخرسانية والتكنولوجيات الحديثة الغالية جدا ويفضل عليها التكنولوجيا البسيطة .. غير المكلفة بما يشجع القرى على ادخال الصرف الصحى .

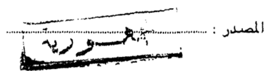
وقال .. انه ومن خلال المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير تم ادخال الصرف الصحى فى الكثير من القرى لكن الطرق البسيطة اصبحت الان ضرورة ملحة للقرى الباقية .

وكشف عن تجربتين فى قريتى العادلية والدقهلة تم فيهما ادخال الصرف الصحى بطرق بسيطة .. ففى العادليه .. روعى انحدار مستوى خط الصرف وتركت المخلفات فى احواض مكشوفة للشمس وبالاكسدة المستمرة يستمر الصرف الصحى .

وفى قرية الدقهلة .. روعى ادخال ميكانيكى ودخلت القلابات لاعادة سرعة الاكسدة .

وطالب الدكتور جويلى الحكومة .. بأن تسارع فتنشىء الخطوط الرئيسية للقرى وتترك التوصيلات الفرعية لتقيمها القرى على حسابها .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٦

حوار أجراه

حمدى حنضل

لبنى وحيد

وكشف د . جويلى انه استطاع بجنيهين شهريا من كل بيت ادخال الصرف الصحى و الحفاظ على استمرار تشغيله بكفاءة عالية .

وقال ان هناك قرارا يقضى بتحصيل ٥٠ فى المائة من فاتورة المياه مقابل الصرف الصحى وقد وضعنا نسبة الـــ ٥٠٪ هذه فى حساب خاص بالصرف الصحى لكل قرية يخرج لحسابها وقت اللزوم .

وأكد ان المحافظة تسعى لوضع خريطة للصرف الصحى تربط كل ارجاء المحافظة مدنها وقراها واشار الى تعاون صادق من جامعة قناة السويس فى هذا الخصوص .

محطة المعالجة قبل المصنع

● سألناه : وماذا عن الصرف الصناعى ؟

● ● اجاب المحافظ : لقد فوجئت بأن بعض اصحاب المصانع كان يلقى بمخلفات مصنعه عبر مواسير الى الشارع وهناك مصانع ملوثة بطبيعتها وسعيت الى الوزير المهندس حسب الله الكفراوى ووافق على اعتماد ١٢ مليون جنيه لانشاء وصرف صناعى للمنطقة الصناعية .. وظهرت محطة ابو عطوة كحل شامل للمشكلة واكد انه وضع شرطا لمصانع المنطقة الصناعية الجديدة ان تتضمن كل منها وحدة معالجة للصرف الصناعى لمنع التلوث .

● قلنا وما نصيب المناطق الشعبية الفقيرة والمحرومة من الخدمات خاصة حى السلام المتكدس ؟

● ● اجاب المحافظ الدكتور احمد جويلى : للاسف فان كثيرا من الناس وربما بعض المسئولين لايعرفون فى الاسماعيلية سوى شارع محمد على الانيق ويتصورون كل الاسماعيلية محمد على واكد المحافظ انه سعى منذ اللحظة الاولى لتوليه المسئولية على الموازنة بين الريف والحضر .. وبين المناطق الشعبية والمناطق الاخرى التى نالت حظها من الرعاية والاهتمام .

واكد ان حى السلام كان حقا يعانى .. رغم انه يضم مايقرب من نصف سكان الاسماعيلية (١٢٨ الف نسمة) .

واكتشف ان مشروع الصرف الصحى له معطل منذ عام ١٩٨٣ .

ومرة اخرى يقولها امامنا .. انه بالتعاون مع الكفراوى بك تم انجاز ما يقرب من ٩٠٪ من المشروع حتى الان .

واعددنا خطة كاملة لرصف الشوارع الرئيسية بالحى ورصدت مليونين ونصف مليون جنيه .

- وتم توصيل المياه .. للمناطق التى كانت محرومة
- وبناء مدارس جديدة
- واستدعينا الشئون الاجتماعية للاسر المنتجة ومدها داخل الحى .. وزيارتها

والنتيجة ان الناس تعاونت مع الحكومة (وانزلوا وشوفوا) .

٥٦ مليون جنيه للمياه

● وماذا عن مشكلة مياه الشرب التى يعانى منها قطاع كبير فى الاسماعيلية ؟

● ● اجاب المحافظ : ان هيئة قناة السويس رصدت ٥٦ مليون جنيه لحل مشكلة المياه بالاسماعيلية ليتضاعف انتاج المياه ٣مرات بالاسماعيلية فى شبكة مياه متكاملة .

● ... والكوبرى فوق القناة ؟!

قال سيتم ان شاء الله .. والدراسات اوشكت على الانتهاء والحكومة

٠٠٠٠٠٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٣

متحمسة لانشائه .. وهناك اكثر من عرض .. والمشكلة .. وقت فقط وانتظروا .

● ثم سألناه .. وماذا فعلتم بعد ان خرجت مستشفى الاسماعيلية من الخدمة الصحية عقب الزلزال ؟

● ● اجاب المحافظ : انه فى نفس الوقت الذى احال فيه الزلزال مستشفى الاسماعيلية الى المعاش (مؤقتا) فان هناك اكثر من مستشفى تتسابق لتقديم الخدمة الصحية لابناء الاسماعيلية فى فايد مستشفى مركزى على احدث طراز وفى القنطرة غرب مستشفى مجهز وفى القصاصين مستشفى جديد .. وندعم مستشفى التل الكبير بالاضافة الى مستشفى طوارىء فى نفيشه لاستقبال حوادث الطرق فضلاعن انشاء اول مستشفى بالاسماعيلية نفسها .. ومركز طبى شرق القناة .

وأكد المحافظ اننا سنسعى بكل قوة لاعادة الحياة لمستشفى الاسماعيلية فى اقرب وقت لتكتمل الخدمة الصحية فى كل المحافظة .

■ وزير الإدارة المحلية فى ندوة بالزقازيق :

ورشة ومنزل لكل شاب فى ٣ محافظات و١٨٤٠ مشروعا للمرافق

الزقازيق ـ من عبدالمجيد الشوادفى :

أعلن الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية أنه ستتم اقامة تجمعات صناعية حرفية فى مناطق الأراضى المستصلحة ، وتبدأ فى محافظات الإسكندرية ومطروح والإسماعيلية بتسليم ورشة انتاجية ومنزل لكل شاب ، وأنه تقرر تطوير مشروعات تشغيل الشباب التي يمولها الصندوق الاجتماعى لتوفير ٧٠ الف فرصة عمل تشمل مجالات الإنتاج الزراعي والخدمات ، وتقرر ايضا إقامة منطقة لصناعة الحرير الطبيعى فى أخميم ، وتقديم قروض من الصندوق الإجتماعى بواقع ١٠ آلاف جنيه لكل مواطن لتمويل المشروع.

وقال الوزير فى الندوة التى نظمها المجلس المحلى بالشرقية أنه سيتم خلال هذا العام تنفيذ مشروعات التنمية الريفية فى المحافظات بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه و١٨٤٠ مشروعا لتنمية المرافق بالقرى والمدن منها ١٧ لمياه الشرب و ١٩ للصرف الصحى و٥٨ لرصف مداخل القرى و٨٩٤ لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخصص لها ٨٧ مليون جنيه.

وأكد الوزير أنه تقرر إجراء حصر للمجتمعات العشوائية التى ظهرت حول العاصمة والمدن الكبرى بجميع المحافظات لوضع الخطط اللازمة مع الوزارات المختصة لرفع وتحسين مستوى الخدمات وتوفير المرافق لها ، وإقامة معارض ومراكز دائمة لتسويق منتجات مشروعات الخريجين

وقال الدكتور شريف أن دور المجالس المحلية فى المرحلة الحالية يقتضى المشاركة الفعالة فى مواجهة التطرف والإرهاب وتنفيذ المشروعات الجديدة لمحو الأمية وتنظيم الأسرة

وتحدث فى المؤتمر الدكاترة عبدالوهاب سيد أحمد محافظ الشرقية ورمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ومحمود متولى رئيس المجلس المحلى للمحافظة ، وناقش المؤتمر عدداً من قضايا التنمية.



القوانين تمنع والتحايل يدفع أصحاب الوظائف العليا للجمع بين الوظائف والأعمال الخاصة

القانون يمنح للبعض بحكم وظائفهم ميزات في اللجان تخالف الدستور

٦٤ مستشارا في هيئة واحدة لايمارسون شيئا سوى التخلص من العناصر المتميزة

اقتراح لكل وزارة بتشكيل مجلس استشاري من الوزراء السابقين لتقديم الخبرة



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٤ يناير ٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المؤكد ان هناك مناصب ووظائف لاتقبل الشركة او القسمة على اثنين لضخامة العبء والمسئوليات ، ورغم هذا نرى الكثيرين ممن يشغلون مناصب رفيعة يتولون اكثر من خمسة أو ستة مناصب ينوء بحمل الواحدة منها عدة رجال ، بل ان كثيرين ممن منعهم القانون من ادارة اعمال خاصة خلال توليهم الوظائف العليا أو العامة يلتفون حول القانون ويظلون فى ممارسة اعمالهم الخاصة باسماء الابناء أو الزوجات ، وخلال ذلك نرى الاسراف الشديد فى تعيين الخبراء والمستشارين فى معظم اجهزة الدولة، وفى القطاع العام سابقا بدون أية ضوابط ، وزادت الظاهرة بعد صدور قانون قطاع الاعمال الذى اعطى لمجالس الادارات حرية مطلقة فى التعيين وتحديد الحوافز والمكافآت والاجور ..

ومن المؤكد ان البطالة التى تفترس شبابنا هى الاثر النهائى لكافة المشاكل الادارية ، وفى ظل الاسراف الشديد فى المد بعد سن الستين لم يعد للحلم بصعود السلم الادارى مكانا لدى كثير من القيادات ، فى ظل ما أصبح يعرف بالتكويش على المناصب والخلود فيها!





كمال حسن على — على لطفى — حسين رمزى كاظم — يحيى الجمل — محمد عصفور — عبدالحل

سالت الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة عن عدد المستشارين والخبراء والمعايير التى تحكم تعيينهم ، فقال ان عددهم فى وحدات واجهزة الدولة لايزيد على ٥٧٧خبيرا وفقا لاحصائيات ابريل عام ٩٢ ، وهؤلاء لاتسند اليهم اية اعمال تنفيذية ، ويقتصر دورهم على ابداء الرأى والاستشارة ، وعند تعيينهم لابد من موافقة رئيس الوزراء للحد من الاستعانة بهم ، واعطاء الفرصة الكاملة لتنمية القيادات الادارية وتاهليها لشغل الوظائف العليا، ولايجوز التعاقد معهم قبل موافقة الجهاز ، وعادة ما يكون ابرام العقد بين المستشار وبين السلطة المختصة وهى الوزير او المحافظ او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة حسب الأحوال .. ويضيف الدكتور كاظم ان الخبير او المستشار يعين بصفة مؤقتة لمدة لاتجاوز سنة قابلة للتجديد لمدة او مدد، وبما لايجاوز سن ٦٥ سنة ، وتحدد المكافاة لمن تجاوز الستين بالفرق بين مجموع ماكان يتقاضاه وبين المعاش المستحق ، بشرط الايزيد المرتب عما يتقاضاه رئيس الوحدة التى يلحق بها ، ويجوز عند تجديد العقد زيادة المكافاة فى حدود ١٠٪ ، ويجوز صرف مقابل عن جهود غير عادية او اعمال اضافية ! ،وكل هذه المعايير وردت فى المادة (١٤) من نظام العاملين المدنيين بالدولة .لايجوز !

□ سالت الدكتور كاظم هل يحق للشخصيات التى تتولى وظائف عامة ادارة اعمال خاصة اثناء الوظيفة؟

□ قال هناك نوعان: شخصيات تتولى وظائف عامة تخضع لنظام العاملين المدنيين بالدولة من شاغلى الوظائف العليا من الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام وهناك شخصيات تشغل مناصب عامة ، وبالنسبة للنوع الاول فان قرار رئيس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ٧٥ المعدل بقراره رقم ٦٦٠ لسنة ٧٧ يقرر بوضوح عدم جواز ان يجمع شاغلو الوظائف العليا بين وظائفهم وبين اعمال اخرى ، وعليه فانه لايجوز لهم مزاولة اى عمل خاص بأجر او بمكافاة ولو فى غير مواقيت العمل الرسمية ، كما لايجوز لهم ادارة اى اعمال او مشروعات تجارية ، وكذلك لايجوز لهم مزاولة اى مهنة حرة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها من المهن التى ينظم مزاولتها قانون لايمنع من الجمع بين الوظيفة العامة وبين مزاولة المهنة ، لانها تصبح محظورة عليهم بمجرد تعيينهم بتلك الوظائف كما انه محظور عليهم ايضا عملا بالمادة ١٧٧ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ان يجمعوا بين اعمال وظائفهم وبين عضوية مجلس الادارة فى احدى الشركات المساهمة او الاشتراك فى تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل من اعمال الاستشارة فيها بأجر او بدون اجر الا اذا كان ممثلا لاحدى جهات الحكومة او القطاع العام .

كذلك فانه عملا بالمادة ١٧٨ من قانون الشركات ولمدة ثلاث سنوات بعد تركهم الوظيفة لايجوز لاى منهم العمل مديرا او عضو مجلس ادارة شركة من شركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة او ترتبط مع احدى الوحدات الحكومية بعقد من عقود



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

تحقيق:
سـيد عـلى





الاحتكار اوالاشغال العامة او التزم مرفق عام اوبعقد استغلال مصر من مصادر الثروة الطبيعية الا اذن خاص يصدر من رئيس مجلس الوزراء .

اما بالنسبة لذوى المناصب العـة من الوزراء فان المادة ١٥٨ من دستور تحظر عليهم اثناء تولى مناصبهم مزاولة اى مهنة حر او عملا تجاريا او ماليا او صنعيا او ان يشترى او يستأجر شيا من اموال الدولة او يؤجرها اويبعها شيئا من امواله او يقابسها عليه.

كما يحظر عليهم بعد تركهم الخدمة ان يعملوا مديرين او اعضاء مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة التى تكفل لها الحومة مزايا خاصة او التى ترتبط مع الحكومة بعقد وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ ترك المنصب الا باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

اما فى قطاع الاعمال فلا ضوابط فى لتعيينات سواء بعد سن الستين او للخبراء لان ذلك من سلطة مجلس الادارة ، وحتى قبل القانون ٢٠٣ لم يكن لجهاز التنظيم والادارة اى تدخل تشريعى لهذه الشركات !

يحدث ذلك الان رغم انه :

فى وقت مبكر قبل ان تصبح البطالة ازمة صدر القانون ١٢٥ لسنة ٦١ بحظر الجمع بين وظيفتين ، والى حد ما تحقق الهدف فى ذلك الوقت ، وكان المفروض ان يستمر هذا الاتجاه الى ابعد مدى فى ضوء التزايد السكانى والكم الكبير من الخريجين ولكنه بمرور الزمن تجمد ودخل فى ذمة التاريخ !

وعندما استبشر المحبطون بحظر العمل فى المناصب التنفيذية بعد سن الستين ، صدر قانون مؤخرا بمد خدمة المحالين للمعاش فى وقت غير ملائم ، صحيح ان الموافقة النهائية من اختصاص رئيس الوزراء ، ولكن القانون يعطى الحق لرئيس الوحدة الانتاجية ان يعين من وصل الى سن المعاش بمكافأة ، وهو تحايل على القانون ، ويتعين اعادة النظر فى هذا القانون برمتة لانه يغلق الطريق تماما امام القيادات الشابة فى الجهازين الادارى والانتاجى .

من يراقب اللجان ؟

والى جانب ذلك لدينا ظاهرتان يمكن رصدهما فى الجهاز الادارى بمصر الاولى ماتسمى بمشكلة اللجان والاخرى هى الاسراف فى تعيين المستشارين..

وبالنسبة لمشكلة اللجان فمن المعروف ان الاجهزة الادارية تحتاج فى ممارسة اعمالها الى لجان تساعدها فى عملية البت فى المسائل الادراية والمالية والتنظيمية ، ولهذا تستعين الجهات الادارية والتنفيذية بالاف اللجان التى تنعقد على كافة المستويات ، وبينما كانت مكافآت هذه اللجان فى الستينات لاتتجاوز بضعة جنيهات، أصبحنا نرى كثيرا من اللجان تعقد لمدة نصف ساعة لاضفاء الشرعية على بعض القرارات الجاهزة ، ويحصل عضو هذه الجان على اكثر من ٥٠ جنيها فى النصف ساعة ، وكلما زاد ثقل عضوا اللجنة تضاعفت المكافأة .. ومشكلة هذه اللجان ان الاعضاء يمارسون اختصاصاتهم فعندما يذهب احد للمشاركة فى هذه اللجان فهو امتداد لوظيفته والدور الاساسى المسنده الية قبل اعضاء الجهازين المركزى للتنظيم والادارة والمحاسبات لانها اجهزة معاونة ، ومن هنا فليس هناك مبرر لهذه المكافآت خصوصا فى هذه الاوضاع المتردية .. ولكن الملاحظ ان اعضاء هذه اللجنة تنهال عليهم اللجان بحكم وظائفهم ، بل نه منذ عامين تقرر نحو ٥٠ مليون جنيه حت بند التدريب للعاملين الا ان بعض احتكر مايسمى محاضرات تدريب والسبب ايضا هو المناصب تى يشغلونها ، الى جوار عضويتهم جان فيما يسمى قانونا للاسف بحكم ظائفهم !

شئون قانونية شكلية!

وفى الدولة جهاز يطلق عليه مجلس ولة بقسميه القضائى والاستشارى رأسهما المحكمة الادارية العليا ، ضم قسم الفتوى والتشريع عدد امن المستشارين ، وظيفة هذا القسم الاساسية ابداء الراى القانونى فى المشاكل الوظيفية وعبرها تعتبر د المستشار القانونى لسلطة التنفيذية وكان المفروض منطقيا ان تلجأ الاجهزة التنفيذية لهذا المجلس لابداء الراى فى كل مايعنيها من مشاكل ، بل ان هناك فى كل مؤسسة وهيئة او وحدة انتاجية مايسمى بادارة الشئون القانونية يمكن الاستعانة بها فى ابداء الراى القانونى . واذا استشكل الامر عليها يتم عرض الموضوع على ادارة الفتوى المختصة والامر هكذا لماذا تستعين القيادات الادارية ، بمستشارين على سبيل الندب فى مكاتبهم ، بل وهل هناك ضرورة للاستعانة بهؤلاء المستشارين ، وهم محصصون بحكم وظيفتهم لابداء الرى القانونى وعندما تصحم الجهاز الادارى والتنفيذى والانتاجى بهؤلاء المستشارين شكل عبئا ماليا ضخما من المكافآت المصروفة لهم ، فى نفس الوقت الذى يظل المستشار فيه لسنوات طويلة فى منصبه يفقده الولاء والحيدة لاختصاصه الاصيل ، وفى اضعف الايمان يخلق لديه ولاء مزدوجا

أخصائيون فى ثغرات القانون

نعم هناك بعض القوانين ولكن هناك أخصائيون فى الالتفاف حولها ، وهذا النموذج يعكس تلك الحقيقة فعندما بلغ رئيس مصلحة الضرائب السنوية وقبلها بأيام صدر قرار بنقله الى هيئة سوق المال ، وكان قانون الهيئات العامة فى ذلك الوقت يسمح بالمد لمن وصل لسن المعاش ، فصدر قرار بمد خدمته ، وفى اليوم التالى صدر قرار له بعودته رئيسا لمصلحة الضرائب بالندب ولايزال والغريب أن قانون شركات القطاع العام سابقا كان يجعل الميزانيات داخلية ، وكانت هناك قاعدة بأن الوظائف لايجب أن تتعدى نسبة معينة من رأس المال ، ولذلك لجأت تلك الشركات للتعيين بعقود عمل مؤقتة ، وللأسف فأن نسبة هؤلاء المؤقتين كبيرة ، ولايوجد هناك حصر دقيق وشامل بعددهم ، ولاأحد يعرف مصيرهم الآن ! ، ولهذا فان الشركات القابضة فى حاجة ماسة لانشاء سلم وظيفى

جديد للعاملين فيها والشركات التابعة !

بل أن القانون رقم ٣٤ لسنة ٩٢ الذى صدر فى يوليو الماضى، قصر مد سن المعاش على شاغلى وظائف وكيل وزارة فما يعلوه ، بقرار من رئيس الوزراء ، ولكنه فى حقيقة الأمر نص معطل لأنه بلا معايير واضحة ، حتى أن جهاز التنظيم والادارة فشل فى أن يمد لأى خبير ممن تتوافر فيهم الشروط والقوانين أيضا لاتمنع عضو مجلس الشعب من العمل التنفيذى خلال عضويته ، بل وتمنحه تفرغا ويتقاضى مرتباته والحوافز والمكافآت ، ولكن الحظر فقط هو تعيين النائب فى وظيفة خلال مدة عضويته ، والمثير فى هذه القضية ، هو أننا شاهدنا مرارا عاملا أو موظفا فى وزارة مايستجوب وزيره الذى يرأسه فى العمل !

مكاتب من الباطن !

ومن الالتفاف حول القانون والدستور ايضا أن كثيرين ممن منعهم الدستور من ممارسة أعمال خاصة خلال فترة عملهم التنفيذى يلجأون الى فتح مكاتبهم واستمرار أعمالهم الخاصة من خلال وكلاء أو الاولاد والزوجات أما الظاهرة اللافتة للنظر والتى دعت رئيس الجمهورية للمطالبة بالحد من الاسراف فى تعيين من يسنون بالمستشارين فقد بدا واضحا مؤخرا أن هناك اسرافا فى بعض المواقع فى تعيين هؤلاء المستشارين ، حتى أن جهة واحدة عينت ٦٤ مستشارا ، وانتقلت العدوى الى معظم التنفيذيين فلكل منهم عدد لابأس به من المستشارين ، ومعظم هؤلاء المستشارين يمارسون أعمالا شكلية ، وبعضهم مستشارون على الورق بل ولايذهبون للجهات التى عينتهم ، أى أنهم مستشارون من منازلهم ، وهؤلاء لايشغلون منصبا ولادرجة ، والخطورة فى نفوذهم ، وهذا الاسراف فى المجاملة على حساب الصالح العام ، بل ان غالبيتهم يسدون منافذ الحلم أمام القيادات الكثيرة ، ويقول البعض انه يمكن فك الواحد منهم بخمس وظائف لخمس أسر تعانى من البطالة ، بل أن فتح المجال لمد الخدمة لهؤلاء كمستشارين جعلهم لايخلصون فى اعداد أى قيادة تليهم حتى تظل الحاجة اليهم ملحة ، وفى بعض المواقع هناك سعى دائم للتخلص من العناصر المتميزة .. والمؤكد أنه فى كل قوانين التوظف هناك ضوابط حاكمة تمنع العمل الخاص أما بالنسبة للوظائف السياسية فالدستور يحرم عليهم ذلك والمخالف احاله الدستور الى قانون محاكمة الوزراء الذى لم يصدر بعد

وزارة قطاع خاص !

وتفاجئنا صحيفة الشركات التى تحمل رقم ٣٧١ لسنة ٩٢ عن تأسيس شركة للخدمات الأمنية ، قام بتأسيسها أكثر من ٥٠ قيادة أمنية من القيادات الحالية ، بل إن الوزير نفسه مساهم فيها ، وتحمل الصحيفة أسماء أولاد كبار القيادات ، وهناك قيادة أمنية سابقة اشترت أسهما فى هذه الشركة بمليون جنيه مصرى '

ولانزال نتذكر حيثيات الحكم فى قضية تجار العملة التى طالبت الدولة بضرورة حسن اختيار كبار المسئولين بعد ماتبين فى هذه القضية تورط بعضهم فى تجارة العملة عام ٨٤ '

وفى قضية أخرى كانت الدولة ممثلة فى وزارة الاقتصاد تتنازل عن حقها فى رفع الدعوة ضد مهربى العملة ، وكان هذا التنازل يصدر بتوقيعات مزورة من الوزير ، وقيل يومها أن الوزير كان يوقع هذه التنازلات بيده اليسرى '

ومنذ مدة تم منع مساعد المدعى الاشتراكى بعد تقاعده من الترافع كمحام فى قضية كان يباشرها خلال فترة عمله الرسمى ، وبنفس المنطق يصبح من غير المعقول أن يعمل ضابط كبير فى ادارة مكافحة المخدرات محاميا فى قضايا المخدرات بعد تقاعده '

وكان قانون المحاماة يمنع المستشارين وأساتذة الجامعات من الترافع أمام المحاكم الجزئية خوفا من التأثير ، ولكن حكم فى هذا النص بعدم الدستورية ، ولكن غير المنطقى هو أن قانون المحاماة نفسه يمنع أن يكون المحامى محاميا فى القطاعين العام والخاص لأن ذلك يتعارض مع مصالح الشركة التى يعمل بها ومصالح الخصم .

وهنا يقول الفقيه القانونى الدكتور محمد عصفور أنه لابد أن تكون هناك قيود على من يتولى المنصب العام الرفيع فى العمل بعد ترك المنصب فى وظائف أو منهن تتعلق بطبيعة عملهم السابق ومن شأنه التأثير على الأوساط التى كانوا يعملون فيها

الحل مجالس استشارية

المسألة ليس مرجعها النصوص ، وانما مرجعها الأخلاق وتقاليد المهنة .. والكلام للدكتور يحيى الجمل .. ففى بعض البلاد عندما يخرج القاضى لايتولى أى عمل وتحفظ له الدولة مرتبه ومخصصاته وكل مظاهر التكريم ، وفى بلاد أخرى يتخذ البعض من المنصب السابق وسيلة للارتزاق وتراكم الثروة ، ولاتستطيع أن تمنع أستاذا كبيرا فى الطب من مباشرة مهنته ، وفى نفس الوقت لايتصور الدكتور الجمل أن يقف مستشار كبير بعد خروجه فى اليوم التالى أمام وكيل نيابة شاب . وعموما فإن الدستور يمنع من يتولى الوزارة كمنصب سياسى من مزاولة اى عمل ،ولكن من يعاملون معاملة الوزراء من الناحية المالية كرؤساء الجامعات فلا يوجد لديهم هذا القيد ومنهم من يزاول عمله فى المحاماة أو الطب . ولكن الله لم يجعل لرجل قلبين فى جوفه

وفى نفس الوقت مطلوب الحفاظ على الخبرات النادرة مع اتاحة الفرصة للأجيال الجديدة ، وهناك تجربة رائعة نفذها أخيرا البنك الأهلى المصرى بتكوين مجلس استشارى من اصحاب الخبرات ، وليت كل وزير يضم الى جانبه مجلسا غير رسمى من الوزراء السابقين الأحياء يعقد معهم اجتماعات كل سنة بدون أى اختصاصات رسمية لتقديم الخبرة . ولكن الدكتور الجمل يؤكد أنه من غير العدل أن نحرم اى صاحب مهنة من اداء عمل متصل بمهنته بعد الخروج على المعاش . وصحيح أن الضوابط القانونية ضرورة لازمة ، ولكنها ليست كافية لوجود المجتمع الصالح

معايير ضد الابداع

وفى نفس الاطار يشير الفريق كمال حسن على رئيس الوزراء الأسبق الى أن الخدمة العامة لاتقتضى تجميد الفرد فى أى مرحلة من مراحل عمره ، لأنها مسالة تتعلق بالحرية الشخصية ، وحق الانسان فى أن يعمل ويبدع ، ويمكن أن يتدخل القانون لوضع بعض المعايير لتنظيم الأمور والمجالات التى يعمل فيها من تولى المنصب العام .. وفى نفس الوقت يشير الى ضرورة ان تتاح الفرص لأكبر عدد من الخبرات لتحقيق التفرغ والابداع المطلوب فى العملية الانتاجية ، خاصة أن قاعدة الخبرات والمتخصصين كبيرة جدا بما يسمح بتوزيعهم على جميع المسئوليات الموجودة ، وبما لايقتضى أن يسيطر شخص على عدة وظائف .

أما الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق فيرى أنه لايوجد تعارض بين أى مناصب يشغلها الانسان طالما أنه رشح نفسه فى انتخابات وفاز فيها كمنصب النقيب أو رئاسة ناد لأنه حق دستورى ولايجوز أن نمنع أى انسان من ترشيح نفسه ، ولكن أعضاء الجمعية العمومية هم الذين يمكن أن يستبعدوه ان كان محملا بأعباء مناصب كبيرة وليس لديه الوقت ، ومايقال عن ندرة الخبرات حجة واهية حتى وان كانت صحيحة فان هذا الخطأ يتحمله من وصل لسن الستين ولم يدرب كوادر تخلفه !

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٣



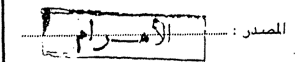
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء التعاقد على ٣٠٠ مشروع صناعي للشباب بالدويقة

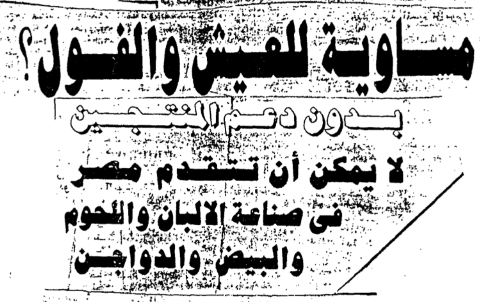
كتب . عبد الهادى تمام:

صرح عمر عبد الآخر محافظ القاهرة بأن خلق فرص العمل للشباب هي خطة يتبناها الرئيس حسني مبارك ضمن خطة الدولة في توفير فرص العمل في المجالات المختلفة لشباب الخريجين من خلال المشروعات الحرفية الصغيرة. واشار الى ان المحافظة توفر جميع الامكانات لنجاح هذه المشروعات الصغيرة التي يقوم الشباب بها صناعة وتسويقا وقد ثبت نجاح هذه التجربة في القاهرة بنسبة ١٠٠٪ جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده المحافظ امس مع الشباب المتقدمين للحصول على موافقات على الصناعات الصغيرة بمنطقة الدويقة وعددها ٣٠٠ مشروع يحصل خلالها كل شاب على قرض ميسر قيمته ١٠ الاف جنيه لمدة ٥ سنوات مع فترة سماح لمدة سنتين.واضاف المحافظ انه تم التعاقد مع ٨٤، وسيتم التعاقد مع الاعداد الباقية على دفعات حسب البرنامج المعد لذلك. وان كل شاب ليس لديه امكانات لتوفير المكان لبناء مشروعه فان المحافظة مستعدة لتوفيره في الدويقة او في مناطق الاسكان الجديدة، . وانه من خلال هذه المشروعات تم خلق مجتمع حرفي صناعي ينتج نوعيات مختلفة في مجالات الملابس الجاهزة، والجلدية، ويتم تصدير جزء كبير منها الي الخارج، بالاضافة الى انها تعتبر ضمن الصناعات الرئيسية المغذية لصناعات كبيرة اخرى، وانه تم الاتفاق مع المستثمرين بمدينتي العاشر من رمضان، و١٦ اكتوبر لتسويق هذه المنتجات.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢



الارز «والفراخ» وجبة شعبية مساوية للعيش والفول؟

بدون دعم المنتجين لا يمكن أن تتقدم مصر فى صناعة الألبان واللحوم والبيض والدواجن

الحوار حول قطاع الاعمال ممتع لانه حوار المستقبل.. وهذا القطاع هو الامل اذا امكن تحريره واطلاقه وهذه «الندوة» لها طبيعة خاصة لانها تضم قيادات لشركتين تلعبان دورا رئيسيا فى سلعتين غذائيين لهما تاثيرهما فى كل بيت

وفتح الحوار المجال لنعرف مستقبل انتاج مصر من الارز.

كما حدد «واقع اقدامنا من لنتاج الثروة الحيوانية. والداجنة وتجىء الاجابات لترد على تساؤل طرحه الاقتصادى د. هشام حسبو هل من الممكن ان يصبح الارز والدواجن وجبة شعبية منافسة للعيش والفول فى المستقبل؟

طرح حسن خضر رئيس الشركة القابضة لمضارب الارز إن التطور الذى طرأ على هذه السلعة الحيوية بعد تحرير اسعارها يعتبر تطورا هائلا.. حيث ارتفع الانتاج الى ارقام قياسية ليصل الى ٣ ملايين طن فى العام.. وحدث توسع فى تصدير الارز ليرتفع من ١٥ الف طن فى عام ١٩٨٥ ليصل فى العام الاخير الى ٢١٦.٦ الف طن.

د. وكشف عصام شبانة رئيس الشركة القابضة للثروة الحيوانية والدواجنة عن أنه تم عملية دمج ٥ شركات للثروة الداجنة فى شركة واحدة و٣ شركات للثروة الحيوانية فى شركة اخرى واصبحت هناك شركتان فقط وان اسهل شىء امام الشركة القابضة حاليا هو التوقف عن الانتاج وبيع اراضى الشركتين بسعر ٤ مليارات جنيه.. حيث تملك اراض فى المعمورة والمنتزة.. وان تسدد ديونها التى تصل الى ٤٠٠ مليون جنيه وان الشركة القابضة لن تلجأ الى هذا الحل السهل ولكنها ستواصل الانتاج برغم من صعوبته.. حيث ان انتاج الحيوانات والدواجن فى العالم كله يجب أن يدعم وان تعود مصر لتشجيع صغار المزارعين للعودة للانتاج الصغير.



مليار جنيه لمضارب الارز

فى البداية قال د. حسن خضر رئيس الشركة القابضة لمضارب الارز.. ونريد الوصول الى تصورات ومفاهيم واضحة فى ظل هذا القانون الجديد .. والشركة القابضة للمضارب وتسويق الارز حلت بمقتضى القانون محل هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الارز وتتبعها ثمانى شركات نشاطها الرئيسى فى صناعة ضرب الارز وان كانت لها نشاطات اخرى.

وتبلغ قيمة انشطتنا حوالى مليار جنيه وصناعة ضرب الارز الطاقة الانتاجية المتاحة فيها حوالى ١.٦ ارز خام والاعلاف حوالى ٦٠٠ الف طن ولنا هدف ان نصل الى مليون طن علف.. وبالنسبة للعمالة الحالية منها تصل الى ١٣ الف عامل لم يحدث فيه تطور خلال السنوات الماضية.. وليستمعمالة كبيرة تشكل مصدر قلق.. ومع سياسة برنامة التحرير الاقتصادى تعرضنا لعدة متغيرات مثل الغاء الدعم.. وقلنا نواجه المسائل بسرعة اكبر وقضينا على دعم الارز واصبح يباع الآن بالاسعار الاقتصادية، وكان لهذا تاثير على الشركات وايضا الغاء نظام التسويق التعاونى والتوريد الاجبارى من الفلاحين.

اخذنا المبادرة ووصلنا لالغاء عملية التوريد من الموسم الماضى فى التسويق الحر المباشر دون تدخل الدولة.. وقد يغيب عن الناس ان هناك قطاعا خاصا منافسا لنا فى نشاط الارز.. جملة الانتاج القومى ٣ ملايين يصلنا منه مليون فقط من هذه الكمية و٢ مليون طن يتعامل فيها القطاع الخاص.. وهذا يبين مدى ضخامة القطاع الخاص.. من ناحية الحجم.. ومن ناحية العملية الآن تقوم على المنافسة.. وكان لهذه النوعية لعملية الاقتصادية مردود جيد على الفلاحين وحصل تطور كبير فى الانتاجية حيث وصل الى ١٦ ٣ طن للفدان فى المتوسط وهذا اعلى انتاجية فى العالم.. وايضا اقبل الفلاحون بشدة على محصول الارز والمساحة التى زرعت هذا العام تزيد على مليون و٢٠٠ الف فدان وهى مساحة لم تزرع خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة.. وايضا اصبحت هناك وفرة فى الارز فى الاسواق وكان دائما لا ينتظم على مدار السنة.

التحول إلى التصدير

نتيجة تلك اتخذنا قرارا داخليا طالما ان القطاع الخاص موجود وقوى وينافس ولديه كميات من الارز فليس هناك ما يدعو للاسراف فى طرح كميات من الارز للاستهلاك المحلى وتتحول الى التصدير كهدف قومى فى المرحلة الحالية.

وعدم الافراط فى طرح الارز فى الاسواق لانه متوافر بسعر جنيه للكيلو وهو ارخص من اى منتج غذائى آخر مثل المكرونة او الخبز والعدس وخلافه.. اسعار التصدير للارز المصرى جيدة لان الارز المصرى له ميزة تنافسية فى السوق العالمية وخاصة لقربة من المناطق التقليدية لاستهلاك الارز..

ونحن زودنا كمية التصدير هذا العام سواء كموسم تصديرى او سنة مالية ووصلت كمية صادرات الارز خلال العام المالى ٩٢/٩١ حوالى ٦ ٢١٦ الف طن مقابل ١١٠ الاف طن عام ٩١/٩٠ وهذا الرقم لم يتحقق خلال الخمس عشرة سنة الماضية وكانت انخفضت كثيرا فى عام ٨٥ حتى وصلت الى ١٥ الف طن فقط للتصدير..

وبالنسبة للمستقبل فى ظل تطبيقات القانون ٢٠٣ هامة جدا ولابد ان نسير فى خطواته لانه قانون يستهدف تطوير وتحرير القطاع العام فى الاساس قبل ان يستهدف عملية الخصخصة كما يقال.. ونحن انطلقنا من هذا فى تطبيق مفاهيم القانون ٢٠٣ ورغم انى موجود فى هيئة القطاع العام والشركة القابضة ولكن الرؤية اختلفت امامى تماما مع تطبيق هذا القانون لانه اعطانا من الوسائل كقيادات ما يبصرنا اولا باول بالاداء داخل الشركات شرط التزامنا بهذه الوسائل

تمليك الاسهم للعاملين

فيما يتعلق بنا فى ادارة محفظة الاوراق المالية خطتنا كتوجه عام فى عملية تمليك الاسهم لابد ان العاملين يحصلون على حصص من هذه الاسهم وندبر بعض الموارد الخاصة بالعاملين حتى نسهل عليهم عملية التملك ولانكون عملية تقسيط من المرتبات ونريد ان يشعروا انهم مشاركون بالفعل فى رؤوس اموال الشركات العاملين بها..

وانا لى وجهة نظر خاصة فى عملية نقل الملكية الى القطاع الخاص: مفهومنا فى هذا الشعار الخاص به يكون نقل ملكية الدولة الى ملكية شعبية.. راسمالية الدولة الى راسمالية شعبية..

تساءل د محمود سالم عن الخلل فى هياكل الشركات التمويلية وكيفية معالجتها؟

حسن خضر فيما يتعلق بمشاكل شركات المضارب القطاع العام كله يعانى منها.. وظهر هذا اكثر حدة فى العامين الماضيين حيث رفع سعر الفائدة الى اسعار عالية ومعدلات كبيرة لمواجهة الاوضاع وتراكمات اقتصادية وخصوصا ان السيولة لديها من البداية ضعيفة ونحن لدينا وضع خاص فى شركات المضارب ان المادة الخام لابد من شرائها خلال شهرين من نصف شهر عشرة الى نصف شهر ١٢ لابد المليون طن نسلمها فى هذه الفترة.. ولخزنها عندى للاستهلاك المحلى والتصدير.. عندى ضعف فى توازن راسمال المال العام وهذا يشكل عبئا كبيرا وظهر هذا لدرجة ان كل شركة ستتحمل كل عام من ٧ الى ١٣ مليون جنيه فوائد.. وهذا عبء كبير وخصوصا اننا شركات تعمل فى مجال السلع الغذائية ونحن اخذنا بعض الاجراءات: اولا لابد ا استهدف اطالة موسم التسويق خصوصا ونحن فى تسويق حر.. بدلا من الحصول على الارز فى شهرين يكون ستة اشهر.. وعملنا تنظيما للموسم الجديد بحيث قسمت التسويق الى مرحلتين..

يضيف حسن خضر لقد وضعنا للشركات التابعة مجموعة اهداف سيتم الحساب عليها

فى اللحوم والدواجن .. مصر تتميز بالإنتاج قزمى

تم انتقلنا للحوار مع المهندس عصام شبانة رئيس الشركة القابضة للثروة الحيوانية والداجنة حيث بدا حواره قائلا اننا كأى شركة قابضة مطالبون فى البداية بإصلاح الهياكل التمويلية وان تضع الشركة فى مجال الإنتاج المربح .تملك حاليا شركتين واحدة للإنتاج الحيوانى والاخرى للدواجن . قبل ان ندخل فى تحليل اوضاع الشركة القابضة علينا ان نتفهم الوضع العام لصناعة الدواجن والالبان واللحوم فى مصر التى تتميز بشىء لا يود



فى بلدان العالم المتقدم لدينا شيء يسمى انتاجا قزميا مع صغار المزارعين فى الالبان واللحوم والدواجن ـ وهو يكفى للاستهلاك المحلى .. هذا الانتاج فى الثلاثينات كان يكفى الاستهلاك المحلى ويعطى فائضا للتصدير .. كان البيض مثلا البلدى يصدر لأوروبا .. الوضع هذا استمر حتى بداية الخمسينات .. عندما بدأ معدل السكان يزيد بكثرة ومقابل هذا لم يتطور الانتاج القزمى الريفى .. ثم تغيرت الظروف .. وجاءت التغييرات من ادخال صناعة الدواجن الحديثة فى بداية السبعينات ـ بشكل محدود .. وقد شجعت الدولة للاسف هذا الاتجاه تحت شعار الأمن الغذائى .. اصبحت هناك تكلفة للمنتج من المشاريع الحديثة .. وهناك تكلفة للمنتج فى الريف .. بمعنى : هناك فرخة وبيضة وكيلو لبن منتج فى الريف . والمزارع الحديثة فى الدواجن وكانت اكثر واللبن جاء من بعدها .. هذا ادى إلى ان التكلفة اصبحت اغلى .. فى حين انه كان يجب ان يكون المنتج متميزا عن هذا من أجل السوق كما يجب ان يكون هناك مستهلك لديه القوة الشرائية لهذا المنتج المتميز ..

إنتاج الدواجن واللحوم فى الخارج كله مدعوم

م . عصام شبانة : موضوع سعر المنتج النهائى الذى يأتينا مستوردا: سعر الطن تكلفته من الفراخ البرازيلية فى بلاده ٢٢٠٠ دولار كان يأتينا بـ ٨٠٠ بسبب حالة كساد حصلت عندهم وتدخلت الدولة بالدعم .. اللحوم الواردة من السوق الاوروبية المشتركة لا اتحدث عن نوعية اللحوم كلها مدعومة من الحكومات بل هناك عملية اغراق فى التصدير لكسب الأسواق الخارجية .

بتحليل سريع اكتشفنا مشاكل صعبة تواجه تقابل الإنتاج فى الثروة الحيوانية أو الدواجن فى الانتاج الحديث ..

> وبصفتكم رئيس شركة قابضة ضخمة فى هذا القطاع وقوة الإنتاج المصرى ستكون مهمتك الأساسية سواء بتنمية القطاع العام او الخاص ..

اسهل شيء أن أبيع الشركات!!

المهندس عصام شبانة .. اسهل شيء بداية .. عندما نقول اننا بندور محفظة أوراق مالية ونريد المكسب فقط .. وهذا ايضا مفهوم قانون ٢٠٣ انا عندى اسهم فى هذه الشركات لو بعتها .. وما القولش المشترى ينتج كذا . اراضى زراعية او بناء متوافرة تصل قيمتها إلى .. ثلاثة او اربعة مليارات جنيه .. كل الديون التى على الشركتين سواء لبنك الاستثمار او البنوك .. بنك الاستثمار مهمته غلط .. هو كان معمول فى رايى من اجل استمرارية المشروعات .. وبالنسبة لوضع الشركة القابضة حاليا فقد تم دمج ٥ للانتاج الداجنى و٣ انتاج حيوانى قبل القانون ٢٠٣ فى مايو الماضى دمجت الخمس لاسباب يطول شرحها فى شركة واحدة والاربع انتاج حيوانى فى شركة واحدة .. وهذا كنا قلنا نعطى فرصة عندما يتضخم حجم العمل يكون رئيس مجلس ادارة ويتنافسون .. اهم شيء فى هذا الموضوع العامل الانسانى حتى اتى بثمانية رؤساء مجالس ادارة ليتضاربوا مع بعض ويتنافسوا للاحسن .. تنافسوا مع بعضهم واتخانقوا وبوظوا بعض .. وجدنا هذا مش عيب أنها فشلت كما يفعلوا فى امريكا الأحسن نعمله بدون دوشة .. والحمد لله اقتنعوا وتمت العملية .. شركتان : الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى .. وشركة اللحوم والالبان .. المصرية للحوم والالبان .. وهى موزعة جغرافيا ـ ٤ مليارات .. كانت ٨ شركات .. ونشاطها كبير جداً وكان لها فروع فى الاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط والشرقية والغربية .. الشركات الداجنة اسباب تعثرها هى اسباب تعثر شركات القطاع الخاص .. شركات الإنتاج الحيوانى كنا ركزنا فى المشروع القومى للبتلو .. ووصلنا الى ربع مليون .. انا مفروض الدولة مكلفانى بمهمام .. ومشروع البتلو اكبر نموذج للدعم .. بمجرد ان يرفع عنه الدعم ينهار .. لأن البتلو عبارة عن جاموس ينبح كل ربيع .. بنتج نصف مليون فى السنة ينحوا كلها ولحمته تستوى بسرعة ومصر فى حاجة إلى لحوم حمراء وتستوردها .. قلنا احسن ننمى وننقذ جزءا من هذه العجول الجاموس ولتكن النصف كالخطة مثلا ونحاول ان يحتفظ الفلاح بهذا العجل وهو كان يبيعه .. الدعم هنا كان فى السلفة التى نعطيها للفلاح حتى لا يبيع العجل .. وكنا نعطى العجل لمن يسمنه سواء قطاع عام او خاص كبضاعة امانة وناخذه منه بسعر التكلفة وجاءت وزارة التموين وهذا هو السبب وليس لسبب اخر وقالت ان سياستنا غير مستعدين للدعم .. اجمالى الدعم كان ١٠٠ مليون جنيه .. لو قسمناها على كمية اللحوم الحمراء المنتجة محليا ٤٠٠ الف طن يصبح سعر الكيلو كلحمة للمستهلك ربع جنيه للكيلو فى السنة حافظنا على سعر اللحمة لم يتحرك .. قلنا نعمل صندوق على المستورد ..

> لماذا لم تدعم من نفس البتلو الذى تتجه بزيادة ربع جنيه على المستهلك ؟ وتعمل الدعم وتستمر .. ستجد أن الذى يستهلك اللحمة يريدها . انا اعطيك دعم ١٠٠ مليون جنيه فى السنة لمدة ٤ سنوات .. فى نفس الوقت كنت تعمل دعما داخليا وتحافظ على نفسك وأنا اقترح عليك عمل بتلو بشكل اخر : تذهب إلى البنوك القطاع العام وتأخذ دعما من اى بنك من البنوك .. يمولك .. تأخذ من أى بنك من البنوك ..

شبانة يستانف حواره مع فائدة ٢٠٪ مستحيل .. لماذا يدعمنى البنك ؟ وهذا لا يصلح مع الفلاح الصغير .. لا بديل عن هذا المشروع حتى يقوم مرة أخرى بدون دعم .. اما الانتاج الحيوانى انا كشركة لانتاج الالبان واللحوم كنت اربى واسمن داخل مزارع الشركة ٦٠ الف راس .. وكنت اعطى الناس الباقى .. ثبت على ٦٠ الف .. وكان تعاون بين القطاعين العام والخاص .. وكانت فلسفة الدعم هى ضمان سعر السوق للفلاح وتضمن للمنتج الصغير سعر السوق وتضمن للمسمن الذى يكفيه وجع القلب عندما تعطيه ١٠٠٠ راس ويجيب لهم علف ويعمل بوليصة تامين ثم تقول له فى النهاية تعالى انا أعطيتك هذا العجل بسعر معين واتكلف بكذا والنمو كذا يكون السعر كذا .. كان هذا من ٨١ حتى ٩١ وهذه هى المرة الثانية وبدا قبل هذا منذ ٦٧ انما فى ٩١ انتهى ولن يقوم مرة اخرى ..

اتحادات للمنتجين ضرورة

وكان هذا المشروع عظيماً جداً وكان مشروعا تنمويا وسيظهر اثره فى السنوات القادمة وانا كمربى ودرست السوق جيداً .. هناك ناس تعودت على انها عملت مزارع للتسمين ولن تتركها فارغة .. اجيب حيوانات حية مستوردة اسمنها وابيعها .. بديل للبتلو .. اشتغل كما اشتغل قبل البتلو .. للتموين ولغير التموين .. اسمنها عندى .. وانا عملت هذا قبل ٨١ .. اشترى من القطاع الخاص ومن القطاع العام .. وهذه هى الدراسة

التي نجربها الآن مع البنوك لنعرف ممن سوف ناخذ وحجم الأعمال .. لكي اكسب ولا اخسر والعجل سوف يتكلف ١٥٠٠ يتباع بالف وخمسمائة وستين .. وسوف نبدا تنفيذه اعتباراً من نوفمبر المقبل بالتعاون بين القطاعين العام والخاص والتموين ايضا .. الشركة القابضة للسلع الغذائية سنوضع اتفاقا مشتركا ندخل العملية شركة .. نوفر وحدات تسمين للقطاع الخاص .. وغدا سوف نحضر صورة الاتفاق وسوف نوقعه معا .. بغير هذا هو عنده شركة لحوم بتذبح وشركة اللحوم اللي عندي بعد البتلو لو لم نفعل هذا سوف تقفل . هذه العملية انا عملتها لمدة خمس سنوات للتمــوين .. وصلنا في الاستيراد كل سنة ١٢٠ الفا وتسمين ايضا .. وبهذه الطريقة لن يكون هناك اشكال في اللحوم .. شركة الدواجن المشكل الكبير فيها ان السوق لا تقابل الاسعار .. سواء قطاع عام او خاص .. والحل لابد ان نتماسك اولا في انشاء البوردات .. اسمه منتج الدواجن .. البورد بيعمل ايه ؟ بيشغل جميع الحلقات .. اكبر خسارة تاتي من عدم تشغيل وحدات الانتاج بكفاءتها سيكون اتحاد منتجين للدواجن على حدة وللحوم والالبان على حده كسائر الدول الاوروبية والعالم ..

واذا لم تقم ببيع الشركات . فكيف ستواجه ازمة الديون ونقص السيولة؟

م . عصام شبانه: اجمالي الديون كلها ٤٠٠ مليون مجمع خسائر .. عندي تفريخ ربع مليون لا اشتغل بـ ١٠٠ الف .. عندي مصانع علف ٦٠٠ الف طن اشتغل بنصف الطاقة .. اعمل ايه ؟ ابيع الآلات والمفرخات .. عندي مجمع خسائر الدواجن ٤٠٠ مليون .. الذي استطيع عمله .. وعندنا دورة تشغيل بـ ٤٠٠ مليون سنويا وليس عندي سيولة من الاول .. اسهل شيء ان انا اصفي هذه المشروعات وميزانياتها ستعطى خزينة الدولة ٢ مليار ..... ليست هذه سياسة الدولة .. احاول اصلحها اولاً..

ينتجون الفراخ في المعمورة والمنتزة

يضحك شبانة بعض الشيء .. تقدر تبيع بـ ٢ مليار وتسدد الـ ٤٠٠ وانت لست في حاجة لأحد ..؟!

شبانة يستانف :

ما اريد الوصول إليه ... اتفقنا ان الشركات التابعة لي بالذات مبكرا جداً الكلام على تقسيمها اسهم او خصخصتها .. لابد انتج بدون ما احصل على فلوس من البنوك واسدد الديون .. في ذهني وساعرضه على مجلس إدارة الشركة القابضة لانه سيكون دستورنا في الشغل .. لو هدمنا هذه المشروعات كلها وفي صلب صناعة الدواجن في مصر ساكون مثلا سيئا جداً وستنهار العملية تماماً .. المفروض اتخلص من بعض العوامل .. مثلا مزرعة سعة المئة امام المعمورة واخرى ١٢ فدانا امام جراج المنتزة .. كيف اتركهم ينتجوا دواجن ؟ ابيعها واشتري من القطاع الخاص الذي يبيع مزارعه .. يا اما اشتري بنفس القدرة .. مثلا بعت بـ ٣ ملايين ١.٥ ملايين في المعمورة أعمل بيهم عندي ٤ الاف فدان في الصحراء .. ما الذي يجعلني في المنتزة وفي مدخل العجمي .. ؟ ابيعها كلها واسدد ديوني واعمل دورة تدريبية واحاول اوقف نفسي .. اوزن نفسي اولا .. اسدد الديون .. لازم اخسر سنتين ثلاثا ..

الحل الذي ليس عندك لمشكلة الدواجن واللحوم في مصر . لازم حتلعب دورا مع المنتجين الآخرين في انشاء هذه الاتحادات والقتال من اجلها ..

عصام شبانة :

الموضوع اخذ ٣ سنوات في ومجلس الوزراء بمجلس الدولة .. وقالوا لا .. كل يوم حتطلعوا لنا اتحاد ؟ قلنا اعملوا لنا نظاما ينفع لأي اتحاد لأن الاتحادات كلها اهدافها واحدة ..

د . محمود سالم ..

انا متفق مع عصام شبانة في وجهة نظره .. اريد أن اقول ان القانون ٢٠٣ كانت الحاجة إليه لتصحيح مسار القطاع العام وليس من أجل التصفية .. في صدر القانون ان الشركات القابضة تساهم في خطة التنمية للدولة فليس من المعقول ان اصفي هذه الشركات .. اصحح مسارها لتعظيم الانتاجية للاقتصاد القومي بصفة عامة .. القطاع الذي يعمل به شبانة قطاع حساس وهام ويحتاج إلى خبرة . نحن امامنا مشكلة الشركات القابضة والشركات التابعة .. على رأس مشاكل هذه الشركات الخلل في الهياكل التمويلية وفي العمالة والأجور والانتاج ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ١ يناير ١٩٩٣

كلمة حق

٢ـ نستأنف اليوم التعرض لقضايا الشباب التى بدأنا الاسبوع الماضى فى تناولها ، فنقول ان من اهم هذه القضايا « ظاهرة الرفض» وكيفية التعامل معها . وهى ظاهرة شبابية عامة ، مرتبطة بالتركيبة النفسية فى هذه المرحلة الهامة من حياة كل انسان ... ولذلك فإن محاولة البحث عن الموضوعية وراء مظاهر الرفض سوف تبتعد بنا عن الطريق الصحيح .. ولابد من الاعتراف بأن هذه الظاهرة كانت وستظل موجودة ومرتبطة بهذه المرحلة السنية ، ولاعلاج لها ـ بشكل نسبى ـ سوى «التدريب العقلى» من خلال الحوار مهما كانت نتيجته ، والمناقشات المستمرة القائمة على اساس متوازن يحترم كيان الشاب ويختلف تماما عن اسلوب المواعظ والنصائح الفوقية التى تغلق قنوات الاتصال بكل تاكيد.

وهناك ايضا مشكلة الثقة بالنفس .. والثقة فى الاخرين (الكبار).

ان انعدام او ضعف الثقة بالنفس لدى الشباب ، مشكلة شرقية الطابع ، نظرا للتقاليد التى تجعل الشاب (طفلا) حتى سن الـ ٢١ او مايزيد ، من حيث تبعيته المادية واعتماده الكامل على الاسرة ، وهى تختفى الى حد بعيد فى المجتمعات الغربية التى يستقل فيها الشباب فى سن مبكرة وينفصل عن الاسرة، مما يدعم ثقته بنفسه ويكسبه صلابة وقدرة على مواجهة الحياة . لكننا نقرر هنا ان هذا الانفصال ليس كله ايجابيات ، فهناك سلبيات تتعلق بالنواحى الاخلاقية التى تصل الى حد استحالة الموافقة على انفصال « الشابة» بالذات فى حياة مستقلة بعيدا عن الاسرة ، فضلا عن عدم توافر فرص العمل الكافية للشباب ، والتى لاغنى عنها لتحقيق الاستقلال المادى .

واذا تطرقنا الى الثقة بالاخرين، فسوف نجدها قضية شائكة تتصل بتدفق المعلومات من الكبار الى الشباب ، حيث يشمل لفظ (الكبار) هنا ... الاباء والامهات والمدرسين ووسائل الاعلام والمسئولين فى مختلف الاجهزة العامة .. لاشك ان هناك فجوة فى الثقة بين الشباب وكل هؤلاء ،وهى ظاهرة لعل أبسط صورها ـ واخطرها فى الوقت نفسه ـ تلك المتعلقة بمصداقية هؤلاء الكبار فيما يكتب ويذاع عن تاريخ مصر وزعمائها من أقوال وروايات متضاربة .. الكثير منها للاسف بأيدى من عاصروا ، بل وشاركوا فى صنع هذا التاريخ .. هذه المصداقية مهتزة بشدة، وقد انسحب أثر ذلك الاهتزاز على الكثير من المعلومات الاخرى التى تخرج من نفس المصادر.

....

●● فى الافلام المصرية القديمة عبارات كثيرة تقليدية كانت تتكرر دائما حتى صارت ضربا من التراث السينمائى.. منها تلك التى تقال على لسان الطبيب عند خروجه من غرفة العمليات (وهو يجفف عرقه) قائلا: لقد اضطررنا للتضحية بالمولود لكى تعيش الام!

فكرت فى هذه المقولة ونحن نعيش هذه الايام مشكلة اقامة بطولة الكأس بالدوليين او بدونهم.. وتخيلت ان مسابقة الدورى هى «الأم» وان «الكأس» ـ نظرا لقصر عمره الزمنى ـ بمثابة المولود.. وقلت لنفسى لماذا لانمضى بالكأس حتى يعيش الدورى وهو الاهم لاستمرارية النشاط وانتظامه. فنلغى بطولة الكأس هذا العام؟!

كل مارجوه الا يخرج علينا احد ليطالبنا بأن نضحى بالمولود والأم لكى يعيش الطبيب!!

عصام عبدالمنعم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البطالة والنموذج الغربى .. ومزاعم اللاتخطيط ! !

كان الرئيس الامريكي السابق رونالد ريجان يقدم نفسه للناخب الامريكي ويقدم حزبه للجمهور استنادا الى برنامج عريض وواسع فى مقدمة اولوياته برنامج شامل لخلق ١٣,٥ مليون فرصة عمل جديدة .. ويعكس ذلك الأهمية البالغة لتشغيل القوى العاملة فى ظل كافة النظم مهما تطلب من قرارات بالغة التأثير على الاستثمار والمستثمرين .. وقد كان الوجه الاخر لبرنامج ريجان لتوفير فرص العمل الجديدة يتضمن التزام الشركات الامريكية الكبرى بتفضيل التكنولوجيا المكثفة للعمالة على الرغم من ان قرار هذه الشركات كان يتجه فى ذلك الوقت الى المزيد من الاعتماد على الالات بديلا عن الانسان وتعميق نظم الروبوت الالى فى العديد من خطوط الانتاج بديلا عن البشر .

تحليل يكتبه
أسـامة غيـث

وعلى الرغم من صحة تفضيل الشركات الامريكية الكبرى من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية الصرفه لاهمية احلال المزيد من الالات محل البشر وحيويته البالغة فى المنافسة المصيرية والحيوية مع الانتاج اليابانى الذى يغزو السوق الامريكية لاعتماده بصورة أوسع على الالة بديلا عن الانسان .. فان المعايير الخاصة بضرورات تشغيل القوى العاملة وتوفير المزيد من فرص العمل وعدم الاستغناء عن قوى عاملة تعمل بالفعل كانت اكثر اهمية وحيوية من القدرة على منافسة الانتاج اليابانى داخل السوق الامريكية .

واذا كان ذلك هو تفكير رونالد ريجان الرئيس الامريكي السابق الذى يعد من غلاة اليمين الراسمالى فما هو الوضع الذى يجب ان يكون عليه تفكير الاقل بميتيه بالحسابات الراسمالية .. وماهى دلالاته على مستوى الحاجة الى تخطيط قومى عام وشامل لخلق فرص عمل جديدة بكل مايعنيه هذا التخطيط من توفير للاستثمارات وتوجيه لها بالسياسات والحوافز الضريبية والمالية والنقدية والجمركية وسياسات اسعار الصرف والفائدة وغيرها من الادوات التى تمثل اسلحة الحكومة فى النظم الراسمالية المتقدمة .

ويدلل برنامج ريجان لتشغيل القوى العاملة على حجم وحدود التدخل الذى تمارسه الدولة فى النشاط الاستثمارى حتى ولو كان مملوكا للقطاع الخاص فى غالبه ومعظمه .. وبنفس القدر تدلل الاحاديث المكثفة للرئيس الامريكي الحالى جورج بوش حول علاج الركود الاقتصادى فى امريكا والتزامه بتكريس كل جهده ووقته للمساعدة فى تحقيق الانتعاش الاقتصادى العاجل باعتباره المطلب الرئيسى للناخبين حتى يتم اعادة انتخابه لفترة رئاسة ثانية للولايات المتحدة .. وكل ذلك يقول بوضوح ان هاجس الحكومات الديمقراطية الاول هو صالح الشعب والنجاح فى علاج مشاكله وقضاياه الداخلية بما فيها توفير فرص العمل خلافا لما يروج له البعض بان الحكومة الراسمالية الديمقراطية حكومة هادئة البال معدولة المزاج بحكم اقتصار مسئولياتها على الامن والعدالة وفى عرف بعض المتفتحين منهم لا مانع من مسئوليتها عن بعض الخدمات وعن المرافق العامة مؤقتا والى حين .

وفى ظل التجارب والخبرات العالمية فان مسئولية الحكومات عن الشعوب كاملة لانها هى التى تدير الامور نيابة عن مجموع الشعب ولكن الفارق فى اللعبة الديمقراطية عن انظمة الحكم الديكتاتورية والشمولية ونظم التخطيط المركزى ان التفويض للحكومات فى النظم الديمقراطية مرهون ببرنامج والتزامات داخلية وخارجية يتم الحساب عليها بصورة دورية من خلال صناديق الانتخاب اما فى النظم الاخرى فان حكمة اصحاب الحق الالهى فى الحكم هى التى تسير الامور وتصرفها وتتحكم فى توجيهها بغض النظر عن راى الشعب وعن تقديره او عن قبوله لمجريات الاحداث من عدمه وفى كلتا الحالتين فان المسئولية قائمة وواضحة والخلاف فى الاساليب والنتائج والادوات .

ومع اوضاع الازمة الخانقة فان الحاجة للتخطيط تشتد وتتصاعد هكذا فعلت دول اوروبا الغربية الراسمالية بعد دمار وخراب الحرب العالمية الثانية فقد كانت نهضتها قائمة على مشروع مارشال لاعادة البناء والتعمير وهو مشروع تولت مسئوليته الحكومات وتحكمت فى توجيه امواله وتحفيز مجالات محددة للاستثمار من عدمه وفقا لمخطط شامل للاقتصاد القومى واقامت بريطانيا مجلسا للتخطيط القومى اشرف على

اعادة تاهيل الاقتصاد البريطاني وتحكم في توجهاته بل تحكم في السلوك الاستهلاكى للمواطن وفقا لمقننات غير مسموح بتجاوزها او الخروج عليها .

ومصر احوج ماتكون اليوم الى التخطيط بمفهومه العلمي في ظل ظروف الازمة وفي ظل احتياجات اعادة الهيكلة الشاملة لكافة الاوضاع الاقتصادية واصلاحها من الجذور وايضا في ظل الارتباطات والعهود والمواثيق مع الهيئات والمنظمات الدولية ودول العالم الخارجي ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق ان يتم التخطيط بالصورة المركزية ولا يعني ابدا ان تحتكر وزارة للتخطيط المسئوليات ولكنه يعني اول مايعني الحاجة الى خطة قومية واضحة تتضمن استراتيجيات وسياسات واهدافا بالغة الوضوح وتتضمن فعالية حقيقية للخبرات والعقول المفكرة والمجالس والهيئات والتجمعات غير البيروقراطية في العمليات التخطيطية الرئيسية التي تتحول في تلك اللحظة الى التزامات ومعايير للحكم على مدى كفاءة الحكومة واجهزتها من عدمه .

ولايعني ذلك ايضا الدعوة لان تنس الحكومة انفها في كل شيء بعقلية عسكرى الداورية او بعقلية احتكار الحكمة والالهام والصواب ولكنها تعني الاقرار بالمفهوم المتطور للدولة الحديثة الذى ينظر الى الحكومة باعتبارها احدى سلطات الدولة وقوة رئيسية من القوى التي تدير شئونه وان هناك قوى اخرى عديدة تشارك في صياغة القرار ويحسب لها الف حساب وحساب عند اتخاذه .. وواقع التخلف يقول ان غياب التخطيط القومي بكل مايعنيه من مفاهيم قومية واضحة للحياة والنشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعي هو السبب الرئيسي للتخلف لانه في ظل هذا الغياب يكون التخطيط الحكومي مقصورا على تحديد اسلوب توزيع الغنائم على الانصار والمحاسيب لاكتساب الولاء وضمان الاستقرار .

ويتطلب ذلك ثورة في مفاهيم واساليب التخطيط ولكنها ثورة تقتنع بالتخطيط كمنهج علمي للتفكير وتدرك ان المفهوم الرأسمالي الصحيح يوازن بين الحق والواجب وان الحقوق الفردية يقابلها قاعدة عريضة من الالتزامات نحو الدولة والمجتمع وان الكار ، كله يدلع نفسه ، تصنع دول الجوع والفقر والمافيا والجريمة المنظمة .. تصنع الدمار والضياع ؟ !



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

وزير القوى العاملة يتحدث لآخر ساعة :

للشباب ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة

حصر جميع الخريجين الذين لا يعملون وإعادة تأهيلهم وتشغيلهم

● لن يضار عامل واحد من تطبيق قانون قطاع الأعمال

● حديث : سهير الحسينى

لاشك ان هناك انكماشا بسوق العمل الداخلى فى مصر الآن .. بهذه الكلمات الواضحة الصريحة بدا عاصم عبد الحق حديثه مع « آخر ساعة » الذى امتد لأكثر من ساعة تناول خلالها العديد من القضايا التى تشغل شباب الخريجين الذين ينتظرون خطاب التعيين منذ سنوات بلا امل .. تحدث الوزير عن قضية البطالة فى مصر واهم سماتها واسبابها وكيفية العلاج .. مؤكدا ان الخطة الخمسية الحالية ستعمل على توفير ٢ مليون و ٤٥٠ الف فرصة عمل للشباب .. وان هناك مشروعا يتم الآن لحصر اعداد الخريجين الذين لم يتم تعيينهم بهدف اعادة تاهيلهم وتدريبهم لايجاد الوظائف المناسبة .. او اعطاؤهم قروضا من الصندوق الاجتماعى للتنمية لعمل مشروعات صناعية صغيرة .. ايضا امتد الحوار مع وزير القوى العاملة إلى وسائل الوزارة فى تنمية فرص العمل أمام المصريين فى الخارج خاصة المنطقة العربية لمواجهة المنافسة الكبيرة من العمالة الصفراء هناك .. كذلك تحدث الوزير عن الرعاية التى تقدمها الوزارة للمصريين العاملين بالخارج .. وتعويضات المصريين فى العراق والكويت ومتى يتم استردادها ؟ واخيرا تطرق إلى مشاكل عمال القطاع العام نتيجة لتطبيق قانون ٢٠٣ ودور الوزارة فى حماية هؤلاء العمال .. وإذا ما كان لهذا القانون تاثير على بقاء فرص العمل امام شباب الخريجين ..



المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٣

ابدا اللقاء مع وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبد الحق بقضية تشغل الشارع المصرى بصفة عامة وشباب الخريجين بصفة خاصة وهى مشكلة البطالة وزيادة اعداد المنتظرين لخطاب التعيين عاما بعد آخر .. خاصة بعد ان اكدت الدراسات العلمية ان احد الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة تطرف الشباب وانحرافهم هو عدم وجود فرص عمل مما يدفع للفراغ والضياع فما هى مجهودات وزارة العمل فى علاج هذه المشكلة ؟

اجاب وزير القوى العاملة :

— البطالة ظاهرة عالمية وليست مقصور على مصر .. وإذا ما كان هناك انكماش فى سوق العمل الداخلى بمصر الآن فذلك له اسباب اهمها :

● اتجاه الحكومة لترشيد اعداد العاملين فى الجهاز الحكومى .

● مرور قطاع الأعمال العام بمرحلة انتقالية لكى يعمل بعد ذلك كقطاع اعمال فى ظل القانون ٢٠٣ ووفقا لمعايير اقتصادية ومعدلات السوق وبالتالى فخطته للانطلاق لم تبدأ بعد ..

وهذا لايعنى ان الصورة قاتمة امام الشباب .. على العكس تماما لانه إذا ما نظرنا إلى اعتمادات الخطة الخمسية الثالثة .. سنجد ان هناك ١٥٤ مليار جنيه للاستثمارات .. اى بمعدل ٣٠ مليار جنيه استثمارات سنوية تقريبا .. وهذه المبالغ مخصصة لانشاء واقامة المصانع والمنشآت الجديدة لتوفير فرص العمل امام الشباب .

قروض الصندوق كيف ؟

ويضيف وزير القوى العاملة والتدريب .. ان خطة الدولة الحالية تهدف إلى توفير ٢ مليون و ٤٥٠ الف فرصة عمل خلال سنوات الخطة الحالية بالاضافة إلى ٧٤٠ الف فرصة عمل احلال - اى بدل الموظفين الذين يحالون إلى المعاش - وإذا ما جمعنا هذه الأرقام سنجد أن هناك ٦٠٠ الف فرصة عمل ستتوافر كل عام امام شباب الخريجين .. واعتقد ان هذه الأعداد الجديدة من الوظائف التى ستضاف إلى سوق العمل فى كل عام من الممكن أن تمتص جزءا من فائض الخريجين مع تغطية الأعداد الجديدة التى تدخل سوق العمل كل عام ..

وبذلك فنحن نامل خلال السنوات الخمسة القادمة ان نحل جزءا كبيرا من مشكلة البطالة فى مصر .. من خلال توفير فرص عمل جديدة جادة فى قطاع الانتاج وهذا ما تركز عليه الحكومة الآن .

ولتحقيق هذا الهدف تعمل الدولة الآن فى عدة اتجاهات :

● الاتجاه الاول تشجيع القطاع الخاص .

● الاتجاه الثانى : تدعيم قطاع الأعمال العام ليبدأ فى الانطلاق .

● الاتجاه الثالث من خلال قطاع استصلاح الأراضى سيتم تشغيل ١٠ الاف خريج هذا العام بتمليكهم الأرض الزراعية ..

● الاتجاه الرابع اعطاء الشباب القروض من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية لاقامة المشروعات الصغيرة ..

● الحديث عن الصندوق الاجتماعى للتنمية يقرأه الشباب على صفحات الجرائد ولكن كيفية الوصول إليه والحصول على قرض ليست واضحة ولذلك فإن من تقدم من الشباب لطلب قروض من الصندوق مازالت اعداد ضئيلة حتى الآن ؟

— هذه الملاحظة صحيحة تماما فإن اعداد الشباب الذى تقدم للحصول على قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية . وذلك لأن الشباب فى معظمه غير مؤهل وليس لديه خبرة او مهارة لتاسيس مشروع جديد .. فكيف يقبل الشاب قرضا تبلغ قيمته ٥٠ او ٤٠ الف جنيه .. فهو لايجرؤ على الاقدام على هذه التجربة ويتخوف من نتائجها .. اما عن شروط منح هذه القروض فهى ان يتقدم الشاب بمشروع جاد ويثبت انه بلا عمل .

اعداد وتأهيل الشباب

● إذا ما استمر هذا الوضع سيبقى الصندوق الاجتماعى للتنمية بلا فاعلية للشباب فلماذا لايتم تاهيل هؤلاء الشباب لاقامة المشروعات الصغيرة ؟

— لقد بدأت الحكومة بالفعل مشروعا خاصا باعداد وتأهيل شباب الخريجين .. ولقد بدأنا تنفيذ هذا المشروع فى ثلاث محافظات اسيوط .. المنيا .. الشرقية والهدف من المشروع هو حصر اعداد الخريجين الموجودين فى الـ ٢٦ محافظة والذين لايزالون بدون عمل حتى الآن فى اى عمل .. فمن المعروف ان الكثير من الخريجين يلحقون بمشروعات القطاع الخاص .. ايضا نسبة كبيرة من الخريجين اناث يتزوجن ويرفضن العمل خاصة فى الريف .. وهناك ايضا جزء من الخريجين وجدوا فرصا للعمل فى الخارج .. وكل هؤلاء مقيدون فى الكشوف .. لذلك نحن نقوم الآن بعمل حصر فعلى على الواقع .. وعمل سجل مفصل لكل محافظة وكل قرية عن عدد الخريجين ونوعية المؤهل .. وهذا المشروع يتم بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ووزارة الادارة المحلية ومركز المعلومات فى مجلس الوزراء ..



ويستطرد وزير القوى العاملة :

— عندما ننتهي من حصر جميع المحافظات سوف يظهر حجم البطالة الحقيقي .. لأنه يوجد نوع من المبالغة فيما يعلن من أرقام خاصة بحجم البطالة في مصر .. وذلك نتيجة لعدم وجود حصر دقيق للبطالة .

● ماهو الرقم الحقيقي للبطالة في مصر ؟

— حوالى مليون و ٢٠٠ الف خريج وهو الرقم المذكور في الخطة الحالية .. وهذا الرقم لايمثل اكثر من ١٠ في المائة من قوة العمل في مصر .. فنحن لدينا ١٥ مليون موظف .. وإذا ما قارنا هذا الرقم بالنسب الموجودة في مختلف دول العالم سنجد ان الرقم بسيط .. لأن البطالة ظاهرة عالية في جميع دول العالم .. ونحن في سبيلنا للتخفيف من حدة هذه المشكلة في مصر إلى حد كبير .. على الرغم من المصاعب التي واجهتنا عام ٩٢ سواء بالنسبة لأحداث الزلزال أو احداث الارهاب التي نتج عنها حالة الكساد التي اصابت السياحة .. وتسببت هذه الأحداث في خسائر لاتقل عن ٥ او ٦ مليارات جنيه كل ذلك ادى إلى ضعف الموارد المتاحة امام الحكومة لعمل مشروعات جديدة وبالتالي خلق فرص عمل للشباب .

تشغيل شباب امبابة وبولاق

— ويضيف وزير العمل : ايضا نحن بصدد عمل مشروع رائد خاص بمنطقتي امبابه وبولاق الدكرور .. وهي مناطق شعبية بمحافظة الجيزة وهذا المشروع يتم ايضا بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي ومحافظة الجيزة .. وهناك اجتماع يوم ١٧ يناير الحالي مع خريجي هذه المناطق وسوف يحضر هذا الاجتماع وزير الادارة المحلية ومحافظ الجيزة ووزير القوى العاملة .. وهذا المشروع خاص باعداد وتأهيل شباب هذه الأحياء للعمل .. إما باعطائهم قروضا من الصندوق الاجتماعي للتنمية لاقامة مشروعات صغيرة .. وإما بتدريبهم في مراكز التدريب المهني الموجودة بالمحافظة لتاهيلهم لشغل وظائف محددة او حرف معينة .. وبذلك يستطيع الشباب التقدم للصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول على قروض والقيام بمشروعات صناعية صغيرة في مجال المهنة التي تدرب عليها .. إلى جانب اننا من الممكن ان نوفر لجزء من شباب الخريجين في منطقة امبابة وبولاق الدكرور فرص عمل في القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الحكومي .

● هل هناك شروط لالتحاق شباب الخريجين بمراكز التدريب المهني ؟

يقول وزير القوى العاملة :

— مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل او التابعة للوزارات الاخرى تفتح ابوابها لكل خريج جامعة او حاصل على مؤهل متوسط .. وتعطيه جنيها في اليوم طوال اشهر التدريب بالاضافة إلى تعليم الشباب حرفة وبذلك نضعه على بداية الطريق .. فعلى سبيل المثال شباب الجامعة الذي تدرب في مراكز التدريب التحويلي هو الذي انشا مدينة الحرفيين .. فنحن نامل ان نغير اتجاه الشباب من السعي وراء الوظيفة الحكومية إلى بداية الاعتماد على الذات من خلال اكتساب المهارات الفنية .. لذلك تتوسع الوزارة في انشاء مراكز التدريب في كافة محافظات الجمهورية .

ونحن الآن بصدد انشاء مركزين للتدريب احدهما في سوهاج والآخر في العريش لتوفير العمالة المدربة اللازمة لسوق العمل الداخلي والخارجي ..

ومن خلال البرامج التي تنفذها الوزارة تم تدريب ٢٥ الف متدرب خلال الخطة الخمسية الماضية ما بين ١٢ إلى ١٨ سنة .. وهذا يعني أن معدل التدريب السنوي من خلال البرامج التي تنفذها الوزارة خمسة الاف متدرب .. هذا بالاضافة إلى قيام مستوى مهارة ٢٣٠ الف عامل من بين المسجلين في مكاتب القوى العاملة .

● ماهي اهم مناطق الجذب للعمالة المصرية الآن في المنطقة العربية .. ولماذا ؟

— بالتأكيد المملكة العربية السعودية تعد من اكثر الدول جذبا للعمالة المصرية فهي من اكبر الدول في منطقة الخليج ولديها اكبر سوق للعمالة في كافة الأنشطة .. وحجم العمالة المصرية هناك وصل لأكثر من ٨٠٠ الف مصري وعلاقاتنا معهم على أفضل ما يكون .

● هذا بالنسبة للمملكة العربية السعودية وماذا عن باقي المنطقة العربية ؟

— لدينا في قطر ٢٠ الف مصري .. وفي عمان ١٢ الف مصري ولايوجد هناك مستشار عمالي لأن معظمهم مدرسون ولايوجد لديهم مشاكل تذكر .. وفي اليمن حوالى ١٦ الف مصري وهناك مستشار عمالي لأن ظروف اليمن الاقتصادية والسياسية الآن صعبة ..

وبالنسبة للسودان لدينا مكتب عمالي نتيجة للترابط مع شعب السودان .. ايضا هناك مايزيد عن ٧٠ الف عامل مصري في الامارات العربية وعلاقاتنا معهم طيبة ولدينا مكتب عمالي هناك .. وفي جنيف لدينا مستشار عمالي .. وفتحنا مكتبا في ليبيا لحل مشاكل العمالة المصرية والحفاظ على



المصدر : أهرام مسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

ستحقاتهم والعمل على صيانة مدخراتهم وتحويلها من خلال القنوات المشروعة وقد تكلف انشاء هذا المكتب ٣١٣ الف جنيه .

رعاية المصريين فى الخارج

● وهل وزير القوى العاملة راض عن الرعاية التى تقدمها الوزارة لرعاياها من المصريين فى الخارج ؟

— لا شك ان حجم الخدمات التى تقدمها الوزارة من خلال المستشارين العماليين كبير جدا .. فمن خلالهم يتم مراجعة واعتماد العقود .. ايضا المصرى الذى يسافر لزيارة او عمرة ويتعاقد من هناك يقوم المستشار العمالى بالاشراف على هذا التعاقد .. ايضا إذا كان هناك خلاف بين العامل وصاحب العمل يتدخل المستشار العمالى سواء بالنسبة للافراد او للجماعة .. وفى حالة وجود مشاكل قانونية يقوم المستشار العمالى باحضار محام على نفقة السفارة ..

ولو علمنا ان فى دولة مثل السعودية هناك مستشار عمالى واحد ومعه سكرتير .. فنجد ان حجم الخدمات الذى يقدم ضخم .. وإذا ما رجعنا إلى المكاتب الموجودة فى السعودية وهى مكتبان احدهما فى الرياض والاخر فى جدة .. ولو نظرنا إلى حجم المبالغ التى تم تحصيلها عن طريق هذين المكتبين كحقوق وتعويضات او أجور متأخرة او حصة تامينات اجتماعية او اعتمادات العقود سنجدها قد وصلت خلال عام ١٩٩٢ إلى ١,٥٨٦,٦٥٠ ريالا سعوديا و ٣٢٢,٣٠٠ دولارا امريكيا (للورثة) .

تعويضات العراق والكويت

● ماذا تم حتى الآن فى تعويضات العاملين فى العراق والكويت وهل تحدد عدد المفقودين فى العراق ؟

— مصر بالتاكيد جزء من كل فى موضوع التعويضات وحرب الخليج ولقد طلبت الأمم المتحدة من مصر ارسال استمارات هؤلاء العاملين .. وحتى الآن ارسلنا ٣٧٥ الف استمارة اى حوالى ٨٥ فى المائة من اعداد المصريين .. وسنوفر لهم الأعداد الباقية خلال شهر ..

وهناك بعثة ستحضر إلى مصر من لجنة التعويضات من الامم المتحدة لكى تتحقق من الأرقام .. وهذا امر طبيعى .. الجانب الثانى ان مصر لديها عند العراق ٥٠٩ ملايين دولار .. وهذه قيمة البطاقات الصفراء التى كان يتم من خلالها تحويلات المصريين وتوقفت نتيجة لحرب الخليج وسوف يتم مراجعة هذا المبلغ وكيفية تحصيله من خلال البنك المركزى المصرى ..

— ويضيف وزير القوى العاملة : اما بالنسبة لاعداد المفقودين المصريين فى العراق .. فلدينا الآن طاقم باعمال فى سفارتنا فى العراق والعلاقات طيبة بيننا الآن .. ولكن لايوجد حصر لهم حتى الآن وبالتالى فلن نستطيع تحديد كيفية التعامل معهم إلا بعد حصر اعدادهم ..

● يتردد ايضا ان هناك اكثر من مليون يعملون الآن فى اوربا مهددون بالعودة إلى مصر نتيجة لطرد العمالة الأجنبية بعد الوحدة الأوربية ؟

قال وزير القوى العاملة :

— هذه المخاوف والاشاعات التى يرددها البعض عن العمالة المصرية فى اوربا .. ليس لها اى اساس من الصحة .. وموضوع الوحدة الاوربية والسوق الأوربية المشتركة لن يكون له اى تاثير على العمالة المصرية هناك لعدة اسباب فى مقدمتها .. ان العمالة المصرية الموجودة الآن فى دول اوربا عمالة على اعلى مستوى من الخبرة .. سواء كانت فنية بخلاف اطباء ومهندسين بالاضافة إلى ان معظم هذه العمالة تعد هجرة دائمة مستقرة وحاصلة على الجنسية .. فلا داعى للاشاعات التى تثير القلق ..

وعلى سبيل المثال فإن العمالة المصرية المؤقتة التى تعمل الآن فى اليونان ستجدد عقودهم وهناك لجنة ستحضر إلى مصر فى فبراير القادم برئاسة وزيرى الخارجية للبلدين .. لمناقشة احوال العمالة المصرية وهناك اتفاقيات جديدة وسوف يتزايد اعداد المصريين هناك ولايوجد اية مشاكل على الرغم من ان اليونان تعد من الدول الفقيرة فى اوربا الموحدة .

اشاعات غير صادقة

● ايضا هناك قلق بين العاملين فى شركات قطاع الأعمال الجديد وفقا للقانون ٢٠٣ خوفا على مستقبلهم فى هذه الشركات فما هو دور الوزارة فى الحفاظ على حقوق هؤلاء العاملين ؟

— الوزارة مسئولة عن استقرار العلاقة بين طرفى الانتاج اى العامل وصاحب العمل .. حتى الآن هل تم فصل عامل واحد .. رغم الشغب الذى حدث من بعض العناصر التى حاولت استغلال الموقف .. لذلك اقول هل هناك ضمان اكثر من تصريح السيد رئيس الجمهورية بانه لن يضار عامل فى رزقه ولن يفصل عامل ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ٢ يناير ١٩٩٣

وكذلك اعلن رئيس الوزراء امام مجلس الشعب من عدة ايام انه لن يضار عامل بسبب التطورات الاقتصادية التى تتم الآن .. فهل هناك ضمان ودعم للعمال اكثر من تصريح رئيس الجمهورية ؟ وهل يستطيع مسئول تنفيذى فى أى موقع فصل عامل واحد ؟ .. ما هو المطلوب اكثر من هذا ؟ ..

يجب ان نترك هذه المخاوف والاشاعات والتى ليس لها اى اساس من الصحة ونتفرغ للانتاج .. ويحضرنى هنا مثال شركة النيل للحاصلات الزراعية التى كانت تضم حوالى ٢٧٠ عاملا .. وقد تم توزيعهم على شركات التجارة الخارجية فى هدوء .. وهم يحصلون هناك على مرتبات وحوافز افضل وتم حل المشكلة واندمجت الشركة فى هدوء ..

ان هناك تعاونا وتنسيقا كاملا بين وزارة العمل والوزارات الأخرى ولايوجد اى مشكلة خاصة بالعمالة .. ولكن الأصوات العالية والكتابة فى صحف المعارضة تثير مخاوف العمال .. وهذا مايجب ان يتوقف .. مصر بلدنا جميعا وليست ملك الحكومة ..

● هل العمالة الصفراء فى منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة تشكل خطورة على العمالة المصرية هناك ؟

— بلا شك العمالة الاسيوية تعد منافسا قويا للعمالة المصرية فى الخليج .. ومن حق صاحب العمل ان يختار العمالة التى يتم تشغيلها وهذا الاختيار يتحدد من خلال عدة محاور منها الكفاءة والمهارة ورخص الاجر .. والعمالة الأسيوية تاتى إلى الخليج باجور زهيدة ومتدنية لايستطيع العامل المصرى ان يقبلها .. ومع ذلك فمن خلال العلاقات الشخصية والسياسية نحاول تنمية سوق العمالة المصرية فى المنطقة .. خاصة وان العامل المصرى قد اشتهر فى المنطقة بالكفاءة والمهارة وحسن الخلق ..

العمالة الأجنبية فى مصر

● ويثار الآن مشكلة حجم العمالة الاسيوية فى مصر .. ويطرح السؤال نفسه كيف اننا نعانى من البطالة ثم نستورد العمالة من الخارج .. وما هو دور وزارة القوى العاملة فى معالجة هذه الظاهرة وعمل الموازنة المطلوبة ؟

— اجاب وزير القوى العاملة فى تاكيد : لقد اخذت عهدا على نفسى بتخفيض العمالة الاجنبية فى مصر بنسبة ١٠ بالمائة .. وهذا النظام مطبق بدقة حتى الآن .. ولايصرح لاى عمالة بالعمل فى مصر الآن إلا للضرورة القصوى .. ففى المجالات الخاصة بالمشروعات القومية على سبيل المثال استكشاف ابار بترول .. او تاسيس محطة كهرباء وصلت إلى مصر كهدية فلا نستطيع فى هذه الحالة رفض العمالة التى ستقوم بعمليات التركيب .. يحدث هذا ايضا فى قطاع التليفونات .. لذلك بدون ضرورة قصوى لوجود عمالة اجنبية فالوزارة لاتعطى اى تصاريح .

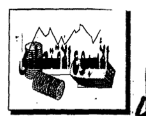
● ماهى فلسفة وزير القوى العاملة فى علاج مشكلة البطالة فى مصر والحد منها ؟

— مشكلة البطالة ظاهرة عالمية مستمرة سواء فى مصر او فى جميع دول العالم .. ولكن كل دولة لها سمة من سمات البطالة .. وسمة البطالة فى مصر هى مشكلة الانفجار السكانى .. لذلك يدخل سوق العمل كل عام ٤٥٠ الف عامل جديد .. وهذا امر صعب وإن دل على شىء فإنما يدل على الانفجار السكانى الذى تعانى منه مصر ..

ولابد من علاج هذه المشكلة .. بالاضافة إلى توسيع قاعدة الانتاج لان البطالة فى كل دول العالم ليس المسئول عنها وزير العمل بمفرده كما يتصور البعض لذلك إذا ماكانت رقعة الانتاج لاتسمح باضافة عمالة جديدة فماذا يفعل وزير العمل وكيف يتصرف ..

ومن المعروف ان اقتصاد الدول هو الذى يحدد حجم البطالة .. وكلما زادت قوة اقتصاد الدولة تراجعت ارقام البطالة فيها .. وعندما يمر اقتصاد الدولة بفترة كساد او صعوبات وانكماش ترتفع ارقام البطالة ..

ونحن نحمد الله وكما نلاحظ جميعا ان الاقتصاد المصرى خاصة خلال السنوات الأخيرة بدا يخرج من عنق الزجاجة ويتجه الآن من الاحسن للاحسن ولذلك فجميع المؤشرات تبشر بالخير .. وان حجم مشكلة البطالة فى مصر لايدعو للقلق وفى تقديرى الشخصى ان حدة مشكلة البطالة سوف تقل بنسب كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة ..



بشرى سارة !!

سوف ازف بشرى سارة الى اكثر من ٤ ملايين شاب عاطل فلقد توصلت جمعية انشئت مؤخرا لمكافحة البطالة الى حل لهذه المشكلة الخطيرة .

هذه الجمعية - المعجزة - قررت ان تقضى نهائيا على مشكلة الشباب الباحث عن عمل ولايهمها ان كان رقم البطالة ٤ ملايين او حتى ٦ ملايين .. فلديها امكانيات ضخمة تفوق امكانيات الدولة وهى بذلك سوف تكشف ادعاءات الحكومة العاجزة عن حل هذه المشكلة .

والمسألة فى منتهى البساطة .. ان هذه الجمعية تم تشكيلها من عدد من المسئولين - الشطار - بالاضافة الى عدد من اصحاب المعجزات .

هؤلاء - كترخيرهم - رأوا ان الحكومة لم تنجح حتى الان فى مواجهة البطالة .. فاتفقوا على ان يضعوا برنامجا متميزا ولم يحدث من قبل .. وهو وظيفة وسيارة وفيلا لكل شاب .

فأموالهم اكثر وخبراتهم ودراساتهم افضل من كل التى قامت بها الحكومة فى السنوات السابقة .. فلقد اكتشفوا مبدأ للمكافحة .. وهذا هو سر نجاحهم !!

وبالرغم من كل ذلك .. فلقد كانت لديهم مشكلة تتمثل فى نقص النقد الاجنبى للصرف على المبيد وبدل الجلسات ولكنهم لم ييأسوا وتحركوا بقوة من خلال علاقاتهم المتعددة والمتميزة بالدول الاجنبية .. واستطاعوا ان يقنعوا احدى الدول ببرنامجهم .

والجمعية تناشد الشباب الانتظار فى منازلهم حتى تصلهم الخطابات . وكل ماترجوه منهم ان يكتموا سر هذه الجمعية .. لان شعارها دارى على هبشك يزيد .

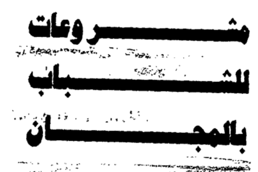
ولا تعجب ايها القارىء .. فنحن فى زمن اللى اختشوا ماتوا !!

مدحت .....



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] يناير ١٩٩٣



● ● انتظرنا سنوات عديدة .. طيف الحلول السحرية ! ولكن مصباح علاء الدين لم يخرج خادمه ليقول لكل خريج جامعي فى ضحكته العالية شبيك لبيك .. مشروعات بين ايديك ! وبعد ان نظرت الوزارات المهتمة بالشباب إلى ملايين الخريجين بعين الحلول .. وجدنا ان المسالة اسهل من الحزن وانتظار النصيب ! .. والوصفة سهلة ففى كل قرية او مدينة صغيرة نجد ، وحدة محلية ، بها موظف مختص بتسليم قروض ميسرة ، ١٠ آلاف جنيه ، للخريج الواحد ، معفاة من الفوائد والضرائب لحين بيع أول انتاج من المشروع ، وايضا فى مصر فروع منتشرة لبنوك الائتمان تمنح قروضا للمشروعات الخاصة بالتسمين والانتاج الحيوانى .

ـ هذا هو حل مشكلة التمويل ، ومن جانبنا ننشر دراسات جدوى اقتصادية لمشروعات بسيطة تقوم على الخامات المحلية وتعطي دخلا مرتفعا وهذه الدراسات الواقعية جدا أعدها فريق من خبراء البحث العلمي حتى تتوجه عزيزي الشاب لطلب قرض مالى وانت تعرف مواصفات مشروع المستقبل دون ارتباك أو تردد .. فهل نبدأ المشى فوق الطريق الصعب .. ؟

نعم .. إنه الحل الوحيد للخروج من دوائر الفقر والعنف والحقد إلى دائرة الخير والانتاج الوفير ● ●



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٣

● إتاحة فرص العمل لشباب الخريجين ، هو الهدف الذى تسعى إليه اجهزة الدولة فى هذه الفترة ، بعد ان بلغ حجم الخريجين سنويا قرابة نصف مليون خريج ، ولهذا السبب فإن التوسع فى استصلاح الاراضى الصحراوية فى غرب النوبارية والوادى الجديد والصعيد هو المخرج الوحيد من هذه الازمة .

وابتداء من عام ٨٧ وحتى ١٩٩١ تم استصلاح مايزيد على ١٧٥ الف فدان موزعة على مستوى الجمهورية ، يتولاها جهاز خاص تابع لوزارة الزراعة وبالتنسيق مع الجمعيات الزراعية والمشروعات التنموية وبقية الاجهزة الاخرى يقوم جهاز التنمية وشئون الخريجين ، باختيار شباب الخريجين وتوطينهم فى المناطق التى تم استصلاحها وذلك بالشروط الآتية :

ـ الا يزيد السن على ٣٠ سنة وان يكون الخريج من الدفعات المسموح لها بالتقدم والا يعمل بالحكومة او القطاع العام وان يكون قد ادى الخدمة العسكرية او تم اعفاؤه منها ، بالاضافة إلى صحيفة الحالة الجنائية ، حديثة ، وبعد التقدم للجهاز يتم عقد اختبار درجاته موزعة على المفاضلة بين السن والمؤهل الدراسى ، والاولوية فيهما للمؤهل العالى والسن الصغيرة وبالنسبة للجنس والموطن فالاولوية للذكور ولابناء القرى إلى جانب درجات المعلومات العامة والالمام بالمعلومات الزراعية ، وقياس درجة الاستعداد للاقامة بمناطق التوزيع ، ويتم توطين الحاصلين على اعلى الدرجات فى هذا الاختبار بمناطق الاراضى الجديدة بالقرب من محافظاتهم مع مراعاة تنويع المالكين للاراضى الجديدة لتكوين مجتمعات متكاملة وهى قرى صغيرة لايزيد عدد سكانها على ٨٠٠ خريج ومجهزة بالخدمات من وحدات صحية ومدارس ونقطة شرطة ومكتب بريد وتليفونات ومخابز نصف آلية ونواد اجتماعية ونوادى انشطة نسائية ودور حضانة وجمعيات زراعية وسوق تجارى وبنك للتنمية والائتمان ووحدة ميكنة زراعية ووحدة بيطرية بالاضافة إلى مستشفى عام ومديرية للزراعة ومدرسة ثانوية .

ويحصل الخريج على مساحة تتراوح بين ٥ و٦ افدنة مستزرعة ومنزل مكون من حجرتين وصالة معيشة وحمام ومطبخ وحوش كبير مساحته ١٥٠ مترا مربعا للتوسع فى الانشطة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الزراعى وتبلغ تكلفة كل هذه الخدمات ٤٠ الف جنيه ، يتسلمها الخريج بمبلغ ١٠ الاف جنيه يتم سدادها على ٣٠ قسطا سنويا مع فترة سماح قدرها ٣ سنوات ، وكل خريج يحصل على مبلغ ٥٠ جنيها شهريا لمدة عام لحين إعطاء الارض اول محصول لها .

إعداد الخريجين

● وقبل ان يتسلم كل خريج الارض والمسكن يدرس من خلال مجموعات دراسية تدريبات نظرية وعملية على اساليب الرى المتطور والارشاد الزراعى ومقاومة الآفات واستخدام المبيدات وكيفية التعاون والاستفادة من الجهات الخدمية مثل صندوق الثروة الحيوانية ومراكز البحوث المختلفة ، ويتعاون المجلس الاعلى للشباب والرياضة والتربية والتعليم والصحة والتموين كوزارات خدمية بتقديم العون لهذه المجتمعات الجديدة .

● وبالنسبة للتنمية الاقتصادية ، يقوم جهاز التنمية وشئون الخريجين بالتنسيق مع اجهزة وزارة الزراعة للقيام بمشروعات انتاجية مثل الصوبات الزراعية والمشاتل والمناحل وتربية الارانب والدواجن والمطاحن الصغيرة والانشطة البيئية ، ويتم من خلال هذا التنسيق تدعيم الجمعيات الزراعية بآلات ومعدات زراعية مدعمة بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ إلى ٧٥ ٪ وصدر قرار وزارى بتشكيل مجلس يتولى منح قروض ميسرة لشباب الخريجين للصرف منها على تدبير المستلزمات وإدارة الخدمات الزراعية وشراء الآلات اللازمة .

● وفى مجال التسويق يتم صرف منتجات مزارع الخريجين وفتح اسواق لمنتجات المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل لشباب آخرين لم يتسلموا اراضى زراعية ، بالاضافة إلى منح الخريجين عونا غذائيا لمدة ٤ سنوات من تاريخ استلام الارض لحين وصول الارض الجديدة لقدرة انتاجية عالية .

● واستفاد بهذا المشروع لاستصلاح الاراضى الصحراوية ٨٨٦ خريجا فى منطقة غرب النوبارية و٨٢٩٣ خريجا بمنطقة زراعة بنجر السكر و٣٤٩٦ خريجا بمنطقة البستان و٢٣٥٠ خريجا بمنطقة كفر الشيخ وفى سهل الحسينية استفاد ١٠٠٤ من الخريجين وفى الوادى الجديد استفاد ايضا ٣٢٠ خريجا وفى مناطق متفرقة من الصعيد فى قنا واسوان وسوهاج بلغ عدد المستفيدين ٢٣٣٥ خريجا وبمنطقة شرق القناة ٣٠٠ خريج ، واجمالى المساحات التى تمت زراعتها بلغت حوالى ٧٨٤٧٠ فدانا ، ومعدل التوزيع فى محافظة سوهاج بلغ ٥ر٧ فدان للخريج الواحد وفى الوادى الجديد بلغ ١٠ افدنة .

● والجهاز مشغول الآن بالتجهيز للمرحلة الثالثة لمشروع مبارك لاستصلاح الاراضى الصحراوية ، وبإمكان الشباب فى مختلف محافظات الجمهورية الاطلاع على الشروط التى ذكرناها وخوض هذه التجربة التى اثبتت نجاحها وكون الشباب ثروات هائلة ، وهذا هو الافضل من البطالة وانتظار الوظيفة ، وربما يسأل شاب من أين ابدأ نقول له إبدأ من فكرة تكوين جمعية برأس مال ولو كان بسيطا مع مجموعة من الخريجين الجدد ، ونفذ اول عملية استصلاح وبعد ذلك ستتولى الارض الانفاق على نفسها ولاتكلفك مليما واحدا ، خصوصا إذا زرعتها باشجار الفاكهة ، وقد اثبتت هذه التجربة نجاحها فى دار السلام بسوهاج والنوبارية والعامرية ومئات من الحكايات نسمعها ونقرؤها عن نجاح الشباب هناك والمهم هى الرغبة فى الخروج من دائرة الوادى الضيق !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

تقرير برلمانى :

مشكلة البطالة فى مجلس الشورى

فى الاسبوع الماضى التقى أعضاء مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى حول محتويات الصندوق الاجتماعى للتنمية والتى تصل الى أكثر من مليارين من الجنيهات وذلك للبحث ولمناقشة أوجه انفاقها على التخفيف أو التقليل من حدة بطالة الشباب ، الا أنه قد بدا أن هذا المبلغ قليل بالنسبة لطموحات مجلس الشورى فى حل مشكلة البطالة . ومن هنا دار النقاش حول بعض المحاور تغلبا على هذا وكمحاولة للمساعدة فى دفع هذا الصندوق للقيام بعمله وتحقيق هدفه بصورة أكثر فاعلية .

ولا نغالى إذا قررنا أن هذه المناقشة لها بوادر وخطوات سابقة كرد فعل لنداء الرئيس حسنى مبارك فى خطاب افتتاح دورتى مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر عام ١٩٩١ والذى خاطب فيه الأعضاء بقوله : « أنتم حراس العدالة الاجتماعية التى هى الأساس للحكم . ودوركم الحفاظ على مسيرة التكامل الاجتماعى بين فئات المجتمع المتباينة .. لأن العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة هى التى تحفظ اتزان مسيرة المجتمع » . وفى ضوء ذلك وبعد عدة أسابيع ناقش المجلس فى يناير ١٩٩٢ موضوع البعد الاجتماعى فى مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادى : « الصندوق الاجتماعى للتنمية » وأحالها الى لجنة الشئون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد رشاد موسى لاعداد تقرير مبدئى عنه يعرض على المجلس .. وقد عقدت اللجنة واحدا وعشرين اجتماعا تحدث فيها ٦٠ من الأعضاء وكانت حصيلة ذلك التقرير الذى ناقشه المجلس فى الاسبوع الماضى وعلى مدى خمس جلسات تحدث فيها أيضا ٦٠ عضوا . ودار النقاش بمشاعر وأحاسيس صادقة تجاه شباب مصر والعاطل منه خاصة ومدى حماسة هذا النقاش حول الخروج من مأزق البطالة .. وكما سبق القول : فإن ميزانية الصندوق بدت أنها لا تكفى وبذلك دار النقاش فى محاور غير تقليدية ومنها :

أولا : أمسك النائب فكرى مكرم عبيد بخيط حديثه من خلال عبارة جاءت بالتقرير فحواها : إنه من أسباب البطالة الارتفاع المستمر فى عدد طلبة المدارس وبالتالى زيادة عدد الخريجين فقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستمر فى عدد الداخلين الى سوق العمل وينطبق ذلك بصفة خاصة على عدد الإناث واللاتى أصبحن ينافسن - بحدة - الذكور فى طلب العمل .. وبهذه العبارة التى قذف بها فكرى مكرم عبيد فى وجه المرأة وطالب بتقليل عملها فى الهيئات والمصالح لتفسح المجال أمام الشباب العاطل ولايجاد فرص عمل كافية أمامه .. واحتبست الأنفاس مترقبة رد الفعل وعلى الفور طلبت سكينة فؤاد الكلمة واستجاب بنفس السرعة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس ومنحها الفرصة للتعقيب وتحدثت بلهجة احتجاج وبحسم مشيرة إلى أن عمالة المرأة غير مسئولة عن البطالة . وبلهجة أكثر حدة قالت : وإذا كانت هناك مطالبة بالحد من عمل المرأة فإنها تمثل نظرة قاصرة وملاحظة هامشية . وبدا أن المناقشة سترتفع درجة حرارتها الا أن ثروت أباظة وكيل المجلس تحدث بلهجة لا تخلو من المداعبة لتهدئة هذا التصعيد حيث أشار إلى أن حقوق الرجل ضائعة تماما والنساء - الآن - يسيطرن علينا سيطرة كاملة فيما خفى وفيما أعلن . وبالفعل أثارت هذه المداعبة الضحك والابتسامة وهدأ الجميع الا أنه استدرك مفرقا بين عمل المرأة فأشار الى أن المرأة تعمل مادام ليس لديها أطفال . أما إذا كان لها أطفال فالأحرى أن تعود للمنزل للعناية ورعاية الأطفال حتى لا ينحرفون وبذلك تقوم بأقدس واجباتها وأدوارها وهى الأمومة .

ثم عقب الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة مقررا بأن المعانى التى أشارت إليها سكينة فؤاد لم يقصدها التقرير إنما هو قرر حقيقة وهى تزاحم الجانبين من الخريجين على العمل .

إلا أن الدكتور اسماعيل سلام زعيم الأغلبية بالمجلس وممدوح قناوى ذهبا إلى أنه من الأفضل أن تقوم المرأة بدورها فى المنزل من عناية ورعاية الأطفال . فهى المصنع التى تنتج أجيال المستقبل . وقد طالب أحدهم بأن يكون عمل المرأة محل مناقشة مستفيضة الا أن الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس أكد على عدم ضرورة ذلك . حيث أن الأمر محسوما فى الدستور من حق المرأة فى



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٣

العمل . بل إن قطاعى التعليم والصحة بهما من مئات الآلاف من السيدات من يقمن بخدمات جليلة . وقرر أن يعطى الفرصة فقط للنائبات للتعبير عن رأيهن . وبالفعل قطعت الدكتورة فرخندة حسن بأن حق المرأة فى العمل محسوم دستوريا وليس فى حاجة إلى مناقشة . وأشارت الدكتورة سامية الجندى إلى انعدام هذه المناقشة حيث أن المرأة العاملة تمثل ما لايزيد عن ٢٠٪ من قوة العمل ، وإذا كانت المرأة قد نزلت الى موقع العمل فهذا دلالة على أنها تحتاج إلى مرتبها أو أسرتها فى حاجة إليه وهذه تضحية منها . كما أبدت النائبة القديمة كريمة العروسى دهشتها من إقحام هذا الموضوع احيانا بمناسبة وبدون مناسبة ؟!

ثانيا : طالب النواب بإقامة المشروعات ذات الكثافة العاملة . وربما كان أبرز المتحدثين فى ذلك الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب ومن واقع خبرته السابقة كمحافظ للقاهرة ، فقد رأى تحديد ثلث رأسمال الصندوق لمشروعات النظافة العامة وصيانة المبانى وهى مشروعات صغيرة ذات قطاعات جغرافية كثيرة ، وقد أجريت لها تجارب فى المحافظات وتأكد نجاحها وخاصة أنها تحتاج لرأسمال بسيط يتراوح من ١٠ - ١٢ ألف جنيه وهى أكثر المشروعات المكثفة للعمالة . وكذلك ما اقترحه النائب محمد عباس من اقامة وإنشاء مشروعات صيد تستوعب المئات من الشباب ولزيادة انتاج الثروة السمكية .

ثالثا : ومن أجل زيادة موارد الصندوق لاستمراره فى القيام بدوره فقد لاحظ النواب أن موارده ذات رافدين فقط وهما القروض والمنح الخارجية ، وعلى ذلك طالبوا بالتمويل الذاتى أى المحلى للصندوق وضربوا أمثلة لروافده كنسب من بيع أراضى الدولة لواضعى اليد وصناديق النذور وما يتم تحصيله من غرامات المرور والتراخيص ونقل موازنات صناديق الخدمات للمحافظات لهذا الصندوق ومساهمات رجال الأعمال والبنوك والجمعيات .

رابعا : وأما عن مدى انتشار خدمات وبرامج الصندوق فى المحافظات للتخفيف من حدة البطالة فقد اختلف البعض فى ذلك . وعلى سبيل المثال فإن نائب دمياط أشار إلى عدم تواجد الصندوق بالمحافظة فى حين أكد نائب للبحيرة بتواجد الصندوق فى محافظته . وهنا عقب النائب صلاح منتصر محذرا ومنبها الى أن هناك قوى معاكسة تحاول ضرب الصندوق فى بعض المحافظات وتعويقه وأكد أيضا على أهمية أن يكون للصندوق دور كبير فى المحافظات والقرى .

وأخيرا اختلف بعض النواب حول أن للاصلاح الاقتصادى آثارا سلبية ومنها البطالة . وفى ذلك أثار الدكتور مكرم جمعه وسكينة فؤاد إلا أنه كان هناك اتجاه مقابل يمثله النائب صلاح منتصر ، والذى أشار متسائلا : هل لو لم يكن هناك اصلاح اقتصادى فماذا عن البطالة ؟ هل كانت ستقل أم ستزيد ؟ وضرب أمثلة لإيجابيات الاصلاح الاقتصادى والذى يتمثل فى المشروعات الصناعية بمدينتى العاشر من رمضان و٦ أكتوبر وعاد وتساءل أيضا : ماذا عن العاملين فى هذه المشروعات إلا كان يمكن أن يكون الان فى طابور البطالة ؟! وفى هذا الصدد جاء تقرير اللجنة يؤكد أن مشكلة البطالة لم تكن وليدة سياسة الاصلاح الاقتصادى بل ترجع الى تراكمات تاريخية سبقت الاجراءات والسياسات الجادة التى أقدمت عليها الحكومة لاصلاح المسار الاقتصادى منذ عام ١٩٩٠ وحول هذا المعنى أيضا عادت سكينة فؤاد وأشارت ضمن أسباب البطالة بقولها : أنه لا يجب تجاهل ثنائية الفقر والجهل ، وهناك أنظمة سابقة مسئولة عن هذا .

وهكذا ، فقد سجل مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى تفاعلة الحى مع نبض الشباب العاطل وتصدى لمناقشة هذا الأمر ومتابعته مع الصندوق الاجتماعى للتنمية قبل مرور عام ونصف العام على إنشائه مما يؤكد حرصه على تحرى مدى حديثه وفاعليته وحتى يكون الصندوق على بينه من نبض الشارع من خلال ممثليه أعضاء مجلس الشورى وهو فى خطواته الأولى والذى يحتاج فيها الى هذه الشورى .

محمد الطويل

تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة يوصى :

احصاء شامل باعداد العاطلين فى مصر عدم رفع الأسعار دون الاعلان عنها مسبقا

كتب ـ جمال يونس :

اوصى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة برئاسة احمد حمادى وكيل مجلس الشعب . باعداد احصاء شامل ودقيق بعدد العاطلين ونوعياتهم . والاهتمام بالصناعات الصغيرة ، واعربت اللجنة فى تقريرها عن قلق النواب من الآثار الاجتماعية الخطيرة والآثار السياسية للخلل بين الاجور والاسعار وبين وجود أسباب مفتعلة لرفع الأسعار واوصى التقرير بعدم رفع أسعار اى سلعة أو خدمة دون الاعلان عنها مسبقا مع توضيح المبررات التى تدعو للزيادة . وطالب التقرير ترشيد الانفاق العام واعادة هيكلة الميزانيات العامة لصالح التنمية البشرية وتنشيط سوق الاوراق المالية وتخفيض الرسوم الجمركية الى اقل حد ممكن على المواد الخام والوسيطة . وتناول التقرير الاصلاح الادارى حيث انتقد نقص البيانات والمعلومات والافتقار الى وجود قنوات اتصال سريعة ، وعدم توافر الصف الثانى من القيادات ، وتركيز السلطات فى قيادات الصف الاول وسوء توزيع القوى العاملة وتفشى البيروقراطية وسيطرة الفكر المركزى والقرارات الفوقية على اجهزة الادارة العامة وكثرة التشريعات وتعاقبها وتداخلها وتعارضها . كما انتقد خفض نظم التدريب ، وعدم وجود معايير موضوعية لاختيار القيادات . وطالب التقرير باستكمال اصلاح الهياكل المالية لوحدات قطاع الأعمال العام المتعثرة . وتسوية مستحقات وحدات القطاع العام تجاه الحكومة ، ووضع أسس علمية وصحيحة لتقييم اداء شركات قطاع الأعمال العام

كما طالب التقرير بتوفير الحرية للقطاع الخاص فى جميع المجالات الانتاجية والخدمية وطرح جزء من اسهم شركات قطاع الأعمال العام للمواطنين وعمل مسح شامل للاسواق الخارجية لخدمة المصدر المصرى ، كما طلب فى مجال السياحة بانشاء جهاز يتولى مواجهة الازمات التى تواجه النشاط السياحى وتعزيز ادارة تامين الافواج السياحية بشرطة السياحة والآثار ، وتوفير الحراسة على كافة المناطق السياحية والأثرية للقضاء على محاولات التسلل وانشاء مؤسسة تتولى مسئولية الاعلام السياحى وتزويد ميناء سفاجا بجميع الوسائل الارشادية الحديثة بعد ان أصبح المنفذ الرئيسى لعمال وحجاج الوجه القبلى واستقرار اسعار الخدمات السياحية . وتناول التقرير سياسات تحرير واصلاح الاقتصاد وطالب بتخفيف حدة الضرائب غير المباشرة على المواطنين وتخفيض قيمتها على السلع الأساسية وسرعة تقديم قانون الضريبة الموحدة وتصحيح نظام السجل العينى والاسراع فى تطبيق نظام الرقم القومى الموحد واستطلاع آراء الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والجهات الفنية عند اعداد نظام الضريبة الموحدة وقبل عرضه على مجلس الشعب . كما طالب التقرير بسرعة اصدار اللائحة التنفيذية لقانونى البنوك وسوق رأس المال ، واصدار شركات القطاع العام باصدارصكوك التمويل ذات العائد المتغير وطرحها للجمهور واصدار الاسهم الممتازة والاسهم لحاملها لعلاج الشركات المتعثرة . واوصى التقرير فيما يتعلق بالمديونية الخارجية بقصر الاقتراض على مشروعات البنية الاساسية واستخدام القروض المعطلة ومراعاة الحفاظ على مواعيد السداد .

كما أوصى فى مجال الزراعة بزيادة مساحة الأراضى الزراعية وتوفير الاسمدة . واعادة النظر فى الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية ومراجعة اسعار الطاقة والوقود المستخدمة فى المجال الزراعى وخفض اسعار الفائدة وزيادة حجم القروض على مستلزمات الانتاج ، وتسهيل اجراءات الحصول



احمد حمادى
وكيل مجلس الشعب

على الأراضى القابلة للاستصلاح ووقف استخدام المبيدات فى ازالة الحشائش من المجارى المائية . وطالبت اللجنة فى تقريرها بمنع استيراد اية اقطان خام من الخارج تحت اى ظرف منعا لاختلاط الاصناف والتأثير على جودة القطن المصرى وقصر البحث العلمى فى مجال القطن على الباحثين المصريين . وحث وزارة الزراعة على الاستمرار فى مقاومة افات القطن بالطرق البيولوجية .

واوصت اللجنة فى مجال الصناعة بمعالجة مخلفات الصناعة ومراجعة اختصاصات الهيئات العامة والمصالح التابعة لوزارة الصناعة فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى . كما انتقدت اللجنة انعدام الخدمات الاساسية على الطرق السريعة واوصت بالرقابة على الشركات المتعثرة للانشاءات الهامة وتخفيض أسعار النقل للمحافظات الصحراوية . وأكد التقرير على ضرورة اصدار قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر للمبانى واعادة تخطيط الاحياء القديمة ودعم صندوق الاسكان بالمحافظات وطالب التقرير بتخفيض أسعار الدواء . واعادة النظر فى السياسة الدوائية وانتقد نقص الأدوية والامصال وقصور خدمات التامين الصحى . وطالب التقرير بالغاء تدخل وزارة التموين فى تحديد تكلفة وأسعار السلع المستوردة

تصدير العمالة هدف قومي

الدكتور عبد الرحمن حسن

شعرت بدهشة كبيرة وأنا أرى بعض مسلسلات التليفزيون تهاجم العمل بالخارج .. وتهزأ بالناس وتسخر منهم .. لأنهم يعملون بالخارج .

وأمام هؤلاء وأمام الجميع نضع الحقائق .. الحقائق تقول أن لدى مصر أكبر نسبة مواليد فى العالم .. والسكان فى مصر يتزايدون بمعدل رهيب .. ونحن نزيد مليونا كل تسعة شهور !

وكثافة السكان فى مصر بلغت حدا لانظير له فى كل بلاد العالم .. ولاتندهشوا إذا عرفتم أن مصر هى أزحم مكان بالسكان على ظهر الارض كلها !

وإليكم تقرير قسم الشئون الاجتماعية بهيئة الامم المتحدة .. فقد جاء فيه : «إن أراضى مصر المأهولة بالسكان هى أشد مناطق العالم كثافة بالسكان .. وهى أشد كثافة من اليابان التى بلغت حدا عاليا فى انتشار الصناعة وأكثر كثافة من بريطانيا .. وأشد كثافة أيضا من بلجيكا التى هى أزحم بلاد القارة الاوربية كلها .

ونحن فى مصر أول من يشعر بذلك . فالناس تتنفس بصعوبة من شدة الزحام !

وقد أدت كثرة السكان إلى انتشار البطالة والبطالة عندنا فى مصر بنوعيها .. ظاهرة ومستترة .

والبطالة الظاهرة تبدو جلية واضحة فى طوابير الخريجين التى تبحث عن عمل ليل نهار . وتبدو واضحة أيضاً فى غير المؤهلين الذين يبحثون عن عمل فى كل مكان .

والبطالة المستترة أو المقنعة .. يمكننا أن نتعرف عليها فى الريف وفى مكاتب الحكومة والقطاع العام . يقول البروفيسور كليلاند فى بحث أجراه عن مصر «إن عشرين فى المائة من مجموع الايدى العاملة فى ريف مصر تكفى لانتاج جميع ماتنتجه مصر حالياً من انتاج زراعى لو استخدمت مصر ماتستخدمه أى دولة متقدمة من الات زراعية»

والثمانون فى المائة الباقون من سكان الريف المصرى .. لن تكون الزراعة فى حاجة إليهم .

وفى الحكومة يعمل أربعة ملايين موظف وفى القطاع العام يعمل مليونان من الموظفين وإذا استغنينا عن نصف هذا العدد لكان هذا فى صالح الاقتصاد المصرى .. ولسعد بذلك المواطن المصرى حيث يخف عنه مايعانيه من موظفى الحكومة الذين تزدحم بهم المكاتب ولاهمّ لهم إلاخلق المشاكل وتعقيد الامور وتعطيل مصالح الناس !

نسبة كبيرة من سكان الريف عاطلون أو شبه عاطلين .. ونسبة كبيرة أيضاً من العاملين فى الحكومة والقطاع العام شبه عاطلين .

ليس العاطل من لايعمل فقط .. وإنما العاطل من يعمل عملا فى وسعه أن يقوم بما هو أكبر وأحسن فيه .

وإذا طبقنا هذا المعيار على البشر فى بلادنا لكانت النتيجة أن تسعة أعشار السكان عاطلون !

وبعد هذا يخرج علينا من ينادى بحبس كل هؤلاء البشر داخل حدود مصر .. ووضع العقبات والعراقيل أمامهم حتى لاتتاح لهم فرصة العمل بالخارج !

ستون مليونا من البشر .. يأكلون ٢٠٠ مليون رغيف يوميا .. تصوروا !

فى حوار مع أحد أقطاب اليسار .. قال : «خرج العمال والفلاحون للعمل بالخارج .. فمن يقوم بالثورة فى الداخل؟» !!

أى ثورة ياسيدى .. ؟! دعوا الناس فى حالها .. واتركوهم يبحثون عن رزقهم فى أى مكان . إن أكبر مشكلة تواجه بلادنا الآن هى مشكلة البطالة .. والبطالة هى السبب الحقيقى للارهاب والسرقة .

البطالة هى أم المصائب وأس البلاء .. ويجب أن تكرس كل الجهود ونبحث عن كل الحلول للقضاء عليها .

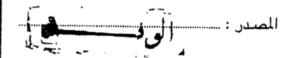
وأحد الحلول للتغلب على مشكلة البطالة أو التخفيف من وطأتها هو إتاحة الفرصة للشباب للعمل بالخارج .

يجب أن نشجع الشباب على السفر للخارج والعمل فى أى مكان .

هذا خير ألف مرة من أن نحبس هذه الطاقات عاطلة داخل البلاد فتصبح مصدر قلق وثورة على الاوضاع .. تهدد الامن والاستقرار وتنشر الارهاب .

ارفعوا الحواجز من أمام الشباب وشجعوهم على الحركة والانطلاق والبحث عن الرزق فى كل مكان . الغوا تصاريح العمل . امنحوا أجازة بدون مرتب لكل من يطلبها ولاى عدد من السنوات .. وامنحوا جواز سفر مجانا لكل من يريد أن يعمل بالخارج .. وامنحوا قرضا لكل من يسافر لأول مرة للعمل بالخارج إفتحوا كل النوافذ .. وكل الابواب .. لمن يريد أن يعمل بالخارج . ويجب أن يكون تصدير العمالة للخارج هدفا قوميا





كلمة حب

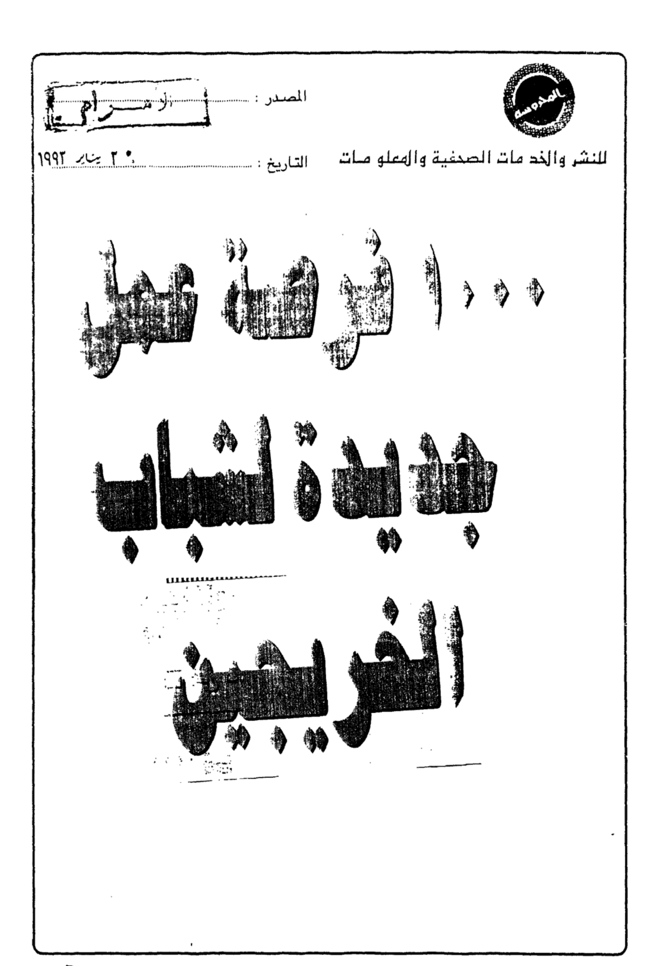
●● قال واحد من اصحاب الفتاوى .. ان المجتمعات الحرة لا تعرف نظام القوى العاملة التى تعين الخريجين .. وهذا صحيح .. وحتى هذه النقطة تكون الفتوى سليمة تماما .. لان اوروبا الحرة وامريكا لا تعرف وزارة القوى العاملة .. ولا تلتزم بالبحث عن وظائف للخريجين . ولا تفرض عمالة زائدة على الشركات .. ولذلك فان هذه الدول تعرف البطالة بين فترة واخرى .. ويذوق العاملون فيها طعم البطالة .. لانها دول حرة ذات اقتصاد حر وانتخاب حر وصحافة حرة .. وهذه البطالة تغير الحكومات .. وسقوط بوش بسبب سوء الاحوال الاقتصادية .. كما ان المجتمعات الحرة تسمح بالاضراب والمظاهرات السلمية .. يعنى هناك حرية تقابلها مسئولية .. وإذا لم تستطع الحكومات ان تحل ازمة البطالة فانها ترحل عن طريق صندوق الانتخابات ..

●● ولكن المصيبة ان صاحب الفتوى يريد ان يطبقها فى مصر .. يحاول ان يفصلها على مصر .. ويقول ان مصر دولة حرة .. ولذلك فان الحكومة لا تلتزم بتعيين الخريجين .. والمعادلة هنا خطا .. لان الحرية فى مصر مجرد ديكور للزينة .. ومازالت مصر تحكم بقوانين استثنائية .. ودستورها يحمى الاشتراكية .. وانتخاباتها كما نعلم جميعا لا تظهر الصورة الحقيقية لراى الشعب .. وصحافتها مملوكة للحكومة .. واقتصادها مازال يعتمد على القطاع العام .. والحكومة مازالت ايضا تتمسك بالقطاع العام .. ولذلك فقد اخطا صاحب الفتوى فى القياس .. لان الدول الحرة لا تقاس على غيرها .. فإذا كانت بريطانيا لا تعين الخريجين لانها دولة حرة فان ذلك لا ينطبق على مصر ولا تتساوى معها مصر ..

●● وصاحب الفتوى وضع الحكومة فى مازق .. لان معنى الفتوى ان الحكومة بين خيارين لا ثالث لهما .. اما ان نعين الخريجين .. او نعطى الحرية كاملة للشعب ليختار الحكومة التى تحل ازماته الاقتصادية .. لان الحرية مسئولية .. فلذا كنت حرا فانت مسئول عن البحث عن وظيفة .. وعن تحسين احوالك .. وعن تغيير حكومتك .. وإذا كانت الحكومة تحرمنى من الحرية تكون إذن مسئولة عن طعامى وشرابى وتعليمى وعلاجى .. لان الحكومة تحرمنى من حريتى بدعوى اننى قاصر .. وعلى الوصى ان يتكفل بكل مصروفات القاصر .. والحكومة فى مصر تفرض علينا الوصاية .. ولا تسمح بالحرية كاملة .. لانها تعتبر الشعب قاصرا عن القيام بالتزاماته ..

●● انها قضية واحد زائد واحد يساوى اثنين .. اما ان تتخلى الحكومة عن النظام الاشتراكى والقوانين الاستثنائية وتحرر الشعب .. واما ان تلتزم بواجباتها نحو الشعب المحروم من حريته ، فلا معنى لان ترفع الاسعار وتلغى الدعم وتلغى تعيين الخريجين .. تحت راية حرية السوق والعرض والطلب .. ثم تتمسك فى نفس الوقت بالنظام الذى فرضه عبدالناصر ..

محمد الحيوان



المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٣

١٠٠٠ فرصة عمل جديدة لشباب الخريجين

٥٨٠٠٣٤٠



صرح الدكتوريوسف والى لصفحة مصر الخضراء بانه تم الإعداد لألف فرصة عمل جديدة فى قرى الخريجين بمشروع مبارك القومى لشباب الخريجين وذلك فى إطار تنفيذ مشروعات حرفية ومشروعات تصنيع زراعى وسيتم الإعلان قريبا عن شروط التحاقهم بهذا المشروع وهو المشروع الذى يتم بالتعاون مع وزارة الادارة المحلية والاتحاد التعاونى العام.

ويضيف الدكتور والى قائلا:

● ومما يذكر ان مشروع مبارك القومى لتمليك شباب الخريجين قد بدا فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٨٧ بتمليك ٢١٨٣ شاب، وفى ١٩٨٩/١١/٥ تم تمليك ٥٥٠٠ شاب وفى ١٩٩٠/١/٤

تم تمليك ١١٠٠٠ شاب، وفى عام ١٩٩٢/٩١ تم تمليك ١٥٠٠٠ شاب، وبذلك يكون اجمالى ماتم تمليكه حتى الآن ٣٣٦٨٣ شاب ينتفع كل منهم بمساحة من الاراضى المستصلحة تتراوح مساحتها مابين ٥ أفدنة إلى ١٠ افدنة، ومسكن.

● يبلغ اجمالى التكلفة الفعلية للمساحة المستصلحة والمسكن مابين ٣٥ إلى ٥٥ ألف جنيه سوف يسدد منها ١٠ آلاف جنيها على اقساط مدتها ٣٠ سنة بدون اى فوائد.

● تتحمل الدولة تكاليف الزراعة الاستصلاحية الأولى والتى تتراوح مابين ٢٥٠-٤٥٠ جنيها للفدان فى المرة الأولى ويتسلم الشاب الارض مستزرعة يحصل على عائدها دون مقابل.

● يتسلم الخريج مبلغ ٥٠ جنيها شهريا فى العام الاول من انتفاعه أى ٦٠٠ جنيه فى السنة وذلك بهدف مساعدته خلال العام الأول من الانتفاع.

● يتسلم الشاب المنتفع مواد غذائية مقدمة من برنامج الغذاء العالمى لمدة الثلاث سنوات الاولى وهى عبارة عن دقيق او قمح اوارز وزيت وسمن وسكر وشاى ومعلبات من الجبن المطبوخ واللحم المحفوظ والسمك المحفوظ لمعاونته خلال فترة وصول إلى الحدية الانتاجية

مازال حتى الان مبلغ الدعم المادى والذى يصل إلى حوالى ٢٠ مليون جنيه لم يتقرر صرفه من الدولة وتحملته شركات الاستصلاح لحين تدبير الموارد المالية لتغطية تكاليف الدعم.

● من المقرر تمليك ١٠ الاف شاب سنويا خلال الخطة الخمسية الحالية، وسوف يتم دعم كل دفعة بمبلغ ٦ ملايين جنيه اى ٣٠مليون جنيه خلال الخمس سنوات وأى مضاعفة لهذا الدعم سوف تزيد من الاعباء المادية التى تتحملها الدولة بخلاف ماتتحمله الدولة من فرق بين تكاليف الاستصلاح الفعلية التى تصل لأكثر من ١,٢ مليار جنيه وماسيتم سداده والذى لن يتجاوز ٣٣٠ مليون جنيه فى هذا المشروع القومى والذى يساهم بشكل ملموس فى ايجاد فرص عمل حقيقية للشباب ويساهم فى نفس الوقت فى حل مشكلة البطالة.



بيان بنوعية المشروعات المقترح إقامتها بقرى شباب الخريجين :

	نوع المشروع الصغير المقترح / المنطقة	البستان	غرب النوبارية	بنجر السكر (ايمن)	بنجر السكر (ايسر)	اسماعيلية	اسيوط
١	ورشة صيانة معدات زراعية	١٦	٤	٢٤	٢٤	٤	٤
٢	ورشة صيانة نظم الرى الحديث	١٤	٤	٢٠	٢٠	٤	٤
٣	ورشة بلاستيك	١٤	٤	١٠	١٠	٤	٤
٤	مجففات شمسية للخضرو الفاكهة	١٤	٤	٦	٦	٤	٤
٥	مصنع صغير للتعبئة والتغليف	١٤	٤	١٤	١٤	٤	٤
٦	مشروع منتجات الألبان	١٢	٤	١٤	١٤	٤	٤
٧	مشروع صيانة سيارات	٨	٤	١٦	١٦	٤	٤
٨	ورشة نجارة	١٢	٤	٢٢	٢٢	٤	٤
٩	مصنع طوب اسمنتى	٨	٤	١٠	١٠	٤	٤
١٠	ورشة حدادة	٨	٤	١٢	١٢	٤	٤
١١	ورشة بلاط	١٠	٤	٤	٤	٤	٤
١٢	ملابس جاهزة	٦	٤	٨	٨	٤	٤
١٣	سيارات نصف نقل	—	—	—	—	—	—
١٤	منافذ تسويق	—	—	—	—	—	—
١٥	ورشة لحام	١٠	٤	٨	٤	٤	٤
١٦	منتجات الجريد والخشب	١٤	٦	١٤	٤	٦	٦
١٧	السجاد والكليم	١٢	٤	١٠	٤	٤	٤
١٨	الغزل والنسيج (جوارب)	٦	٤	٦	٤	٤	٤
١٩	منتجات المونيوم	٨	٢	٦	٤	٢	٢
٢٠	منتجات جلدية	١٠	٤	٦	٢	٤	٤
٢١	احذية جلدية	٦	٤	٤	٤	٤	٤
٢٢	صناعات معدنية (شكمانات)	٦	٤	٤	٢	٤	٤
٢٣	صناعات باب وشباك (حديد)	١٠	٤	١٠	٤	٤	٤
٢٤	صناعات معدنية (حنفيات ومحابس)	١٢	٤	٦	٢	٤	٤
٢٥	صناعات معدنية (خراطة)	٦	٤	٦	٢	٤	٤
٢٦	مشروع سحب سلك وتصنيع مسمار	١١	٤	٦	٢	٤	٤
٢٧	مشروع انتاج عيش الغراب(المشروم)	٤	٤	٤	٢	٤	٤
	اجمالى	٢٥٠	١٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
	إجمالى عام	١٠٠٠					



وزير الادارة المحلية :

تنفيذ ٤٢٣٩ مشروعا حرفيا لشباب ٢٥ محافظة

١٤٦٤ مشروعا دخلت مرحلة الانتاج بقروض ٤٦ مليون جنيه

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه تم التعاقد حتى الان على ٤٢٣٩ مشروعا فى اطار مشروع نشر الصناعات الحرفية الصغيرة الذى تنفذه الوزارة من خلال جهاز الصناعات الحرفية والاتحاد التعاونى الانتاجى فى ٢٥ محافظة، وذلك من اجل القضاء على مشكلة البطالة بين الخريجين.

وقال ان المشروعات التى دخلت مرحلة الانتاج بلغت ١٤٦٤ مشروعا بقروض قيمتها حوالى ٤٦ مليون جنيه.

واشار الوزير - خلال لقائه امس بشباب حى عابدين بالقاهرة فى ندوة عن دور الصندوق الاجتماعى فى دعم مشروعات الشباب التى شهدها الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق - الى ان هذا المشروع يعد احد برامج الدولة فى مواجهة مشكلة البطالة بين شباب الخريجين، وان فكرة الوظيفة غير مقبولة وغير موجودة حاليا الا بالقدر الذى تحتاجه وتتطلبه سوق العمل، فى الوقت الذى يمكن فيه لسوق العمل الخاص ان تستوعب كل هذه الاعداد.

كما اشار الى التسهيلات التى تمنح للشباب للاستفادة من المشروع واهمها بالنسبة للسن انها تبدأ من ٢١ وحتى ٤٠ سنة بقرض يصل الى ١٠ الاف جنيه بفائدة ١٠٪ للمبتدىء و١٤٪ لمن لديه ورشة او مشروع ويرغب التوسع فيه واكد وزير الادارة المحلية ضرورة تنويع المشروعات واختيار المناسب لها لضمان نجاحها، وقال ان ما تحتاجه القاهرة هو تكوين شركات للنظافة يقوم بها الشباب فى مختلف الاحياء، وايضا مشروع الورش المتنقلة.

واشار امين عام الصندوق الى ان الصندوق يقوم حاليا بتنفيذ ٣ برامج تهم الشباب منها برنامج تنمية المشاريع الصغيرة، ويعد مشروع الصناعات الحرفية جزءا اساسيا منها، وبرنامج تنمية المجتمع، وبرنامج الخدمات البلدية.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

البطالة وراء زيادة معدلات الجريمة

كشف اخر تقرير للامن العام عن إرتفاع جنح السرقة بنسبة ١٨ ٪ ، وبين التقرير ان البطالة وراء معظم السرقات . فقد إحتل العاطلون قائمة مرتكبى جرائم السرقة وسجلوا ٤٠ ٪ من المتهمين ، كما إحتلت الاسباب الاقتصادية مكانة هامة فى دوافع القتل العمد وكانت وراء ١٥ ٪ من هذه الجرائم ، فقد سجل الطمع فى الميراث ٢٦ جريمة والحصول على مال ٧٦ جريمة والنزاع على الارض ٧٥ جريمة ليكون الاجمالى ١٧٧ من بين ٨٥٩ جريمة .

كما كشف التقرير الصادر مؤخرا عن حالة الامن العام علم ٩١ ، عن ضبط اعداد ضخمة من الهاربين من تنفيذ احكام قضائية . وبلغ عددهم فى الجنح ٤ ملايين و ٣٧٣ الف و ٣٥٥ هاربا منهم مليون و ٢٨ الف و ٦٩٤ هاربا من احكام بالحبس والباقى من احكام بالغرامة . اما عدد المقبوض عليهم من الهاربين من تنفيذ احكام فى الجنايات فقد بلغ ٩ آلاف و ٣٨٥ هاربا





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٣

رأى

دعوة مجانية لشباب مصر

النداء الذى وجهه المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير إلى شباب مصر للانطلاق إلى زراعة الاراضى المحيطة بالسد العالى يجب أن يحظى بكل اهتمام. لأن زيادة رقعة الاراضى الزراعية مطلب قومي نسعى اليه جميعا.. فضلا عن أنه يحل مشكلة شباب مصر مع البطالة والضياع.

* * واذا كان الوزير يطالب الشباب بهذا العمل الوطنى فاننا مطالبون بتلبية هذا النداء. فالوزير يقدم الارض للشباب لزراعتها بدون مقابل. بل تم تقديم معونات مالية وفنية لأكثر من ٤٠٠٠ شاب مع قروض بدون فوائد لبناء مساكن الشباب وشراء معدات الرى والمبيدات والجرارات الزراعية فضلا عن معونات غذائية مجانية لمدة عامين..

* * ونحن هنا نسأل: ماذا بقى أمام شباب مصر حتى ينطلقوا الى الارض الجديدة، تلك الارض المجاورة لمياه النيل وحول بحيرة السد العالى. ماذا يريد شباب مصر أكثر من هذه التسهيلات حتى يساهموا فى زراعة أرض فى شوق الى جهدهم وعرقهم وليست بحاجة الا الى سواعد هؤلاء الشباب.

* * وليس أمام شباب مصر أى حجة من أنهم مازالوا فى انتظار قرارات القوى العاملة للتعيين.. وهاهى الفرص الذهبية أمام عيونهم، وتحت تصرفهم، وفى انتظار ان ينطلقوا الى جنوب مصر ليصنعوا جزءا من مستقبل مصر.. ويصنعوا كل مستقبلهم هناك..

الارض موجودة، وهى خصبة.. والماء متوفر والقروض جاهزة والمعدات تحت الطلب.. فماذا تنتظرون. أم ان شباب مصر مازال متمسكا بالوظيفة وبالمكتب والبدلة وربطة العنق؟!.

* * المستقبل لمن يعرق. لمن يريد أن يبنى لنفسه ولأسرته ووطنه. وليس أفضل من الزراعة فى الاستثمار. وليس افضل من الغذاء يقدمونه ـ بعد أن يكتفوا هم، لباقى شعب مصر، حتى نقلل من اعتمادنا على استيراد الطعام من الخارج..

اننا نعلم ان هذه الدعوة سبق أن وجهها محافظ اسوان صلاح مصباح منذ أكثر من عام. وهاهو وزير التعمير يكررها.. فهل يلبى شباب مصر النداء ليقودوا مسيرة التغيير.

هذا هو التحدى الواجب أمام شباب مصر.

«الوفد»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

٢٣١ مشروعا استثماريا جديدا توفر ٢٢ ألف فرصة عمل

□ وزير الاقتصاد يعلن في غرفة تجارة الاسكندرية:

الجنيه المصرى قابل للتحويلات الخارجية ولاقيود على شراء العملات الأجنبية

تضاعف الصادرات غير التقليدية ٣ مرات فى ٥ سنوات وبحث زيادتها إلى ٢٠ مليار دولار خلال ٨ سنوات

الاسكندرية - من رأفت أمين وحسين ثابت:

أكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان مصر بدأت تجنى ثمار الاصلاح الاقتصادى، وأنه يوجد ٢٣١ مشروعا استثماريا تحت التنفيذ تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣.٧ مليار جنيه، وتتيح ٢٢ ألف فرصة عمل. وبلغ عدد الشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة ٢٨٠ شركة برأسمال ٢٨١ مليون جنيه، وتوفر فرص عمل فى جميع المجالات.

واشار الى ان لدى مصر حاليا فائضا في ميزان المدفوعات يبلغ ٥ مليارات دولار، كما أن معدل التضخم انخفض بشكل ملحوظ وبلغ فى ديسمبر الماضى ٩.٣٪ مقابل ٢٧.٨٪ عام ١٩٨٦ .

وقال: ان قيمة صادرات مصر غير التقليدية بلغت فى نهاية العام الماضى مليارى دولار أى تضاعفت ٣ مرات خلال ٥ سنوات، وسيتم خلال اجتماع مجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات المصرية - المقرر عقده فى ٢٤ فبراير الحالى - مناقشة كيفية الوصول بقيمة الصادرات خلال ٥ سنوات الى ١٠ مليارات دولار، ثم زيادتها لتصل الى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث التى تليها.

جاء ذلك خلال اللقاء الذى نظمته الغرفة التجارية بالاسكندرية تحت عنوان «حول الاصلاح الاقتصادى» الذى حضره السيد مصطفى النجار رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية، وأعضاء الغرفة ورجال الأعمال والتجارة والصناعة، ورؤساء الشعب المختلفة بالغرفة، وعدد من رؤساء شركات قطاع الاعمال وأساتذة جامعة الاسكندرية.

وقال الوزير: انه تمت الموافقة على انشاء ١٠٠ شركة قطاع خاص للصرافة و٦ شركات قطاع خاص للتامين، على أن تكون جميع هذه الشركات قوية وذات رءوس أموال كبيرة، موضحا ان القطاع الخاص يساهم حاليا فى الاستثمارات بحوالى ٦٠٪ ستزيد الى ٦٥٪ عام ١٩٩٧، ويساهم فى الصناعة بحوالى ٦٠٪ يتوقع ان ترتفع الى ٨٩٪ عام ١٩٩٧، والعمالة فى القطاع الخاص تمثل ٧٣٪ من العمالة المصرية .

وطالب بضرورة حماية المنتجات المصرية عن طريق اتباع المواصفات القياسية العالمية، ودراسة نظم الدعم والحماية لها حتى لاتتعرض لاجراءات انتقامية من الدول المنافسة، والاهتمام بالصناعات التجميعية المحلية التى تخفض اسعار السلع حوالى ٣٠٪ عن مثيلاتها المستوردة وضرب مثلا بشركتى بيجو وسوزوكى اللتين انشاتا مصنعين لتجميع السيارات فى مصر. وأوضح ان سعر الصرف حاليا يتحدد وفقا للعرض والطلب، وان قانون سوق رأس المال بلائحته التنفيذية يعتبر أول قانون متكامل فى مصر، ولاتوجد قيود على التحويلات المصرفية وشراء العملات الأجنبية، مما جعل الجنيه المصرى قابلاً للتحويلات الخارجية، وسيعلن عن ذلك بالتفصيل قريبا.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٣

اقتصاديات الوقت..!

قبل فترة اعلنت إحدى المنظمات الدولية المعنية باقتصاديات العمل والانتاج ان متوسط الوقت الحقيقي المكرس للعمل اليومي والانتاج في حياة العاملين الحكوميين في منطقة الشرق الاوسط هو ثلاثون دقيقة فقط يوميا..

وبغير الدخول في اي مقارنات بين انتاجية الانسان او الموظف الحكومي في الشرق والغرب فإن الرقم مذهل .. ويثير التفكير .. والحيرة ايضا .. وبدون مجاملة يجب ان نعترف بأنه يقترب من الحقيقة ، فالذين يذهبون الى المكاتب الحكومية يعرفون ان الغالبية العظمى من الموظفين لايعملون حتى هذه الدقائق ؟!

وان الوقت يضيع في تناول القهوة ، وقراءة الصحيفة ، ومحادثات تليفزيونية واستقبال زوار ، ومناقشات مع الزملاء ، ومحاولة التخلص من اصحاب المصالح بمنطق « تعال بكرة » .. ثم الالتفاف حول المدير او المسئول بالمجاملات . واخيرا اللجان والاجتماعات التي لا تخرج عن هذا كثيرا ..

تذكرت ذلك كله مرتين الاولى حين ذهبت لمقابلة مع رئيس احدى المؤسسات الاقتصادية في شرق اسيا .. وفي مدخل المؤسسة الكبرى كانت تجلس فتاة وراء مكتب صغير .. لابد انها موظفة الاستعلامات .. طلبت مني ان استريح قليلا لتتصل برئيس الشركة وتبلغه بوجودي .. وفي نفس الوقت كانت ترد على التليفون وحين تفرغ من ذلك تقوم بتصنيف البريد الوارد الى الشركة وتسجيله وارساله الى مختلف الاقسام ..

دفعني الفضول ان أسألها عن وظيفتها فقال ببساطة شديدة « التليفون ، والبريد ، والسكرتارية » .. قلت لكل الشركة ؟ وبنفس البساطة اجابت نعم .. وكانت تقوم بذلك كله طوال فترة انتظاري حتى طلبت مني التوجه



بقلم ابراهيم أحمد

الى مكتب رئيس الشركة !!

وبدات احصي العدد المحتمل من الموظفين الذين تتكدس بهم الاستعلامات والتليفونات والسكرتارية في كل شركة او مؤسسة .. وساعتها ادركت ان هناك اختلافا جوهريا في النظرة الى الوقت .. وقيمته .. واستغلاله ..

وسألت نفسي .. ماذا يمكن ان يحدث اذا تحولت كل وحدات العمل والانتاج في مصر الى هذا الاسلوب من التعامل مع الوقت وتحمل المسئولية والانتاج .؟

وهل يمكن ان تتحول المكاتب المزدحمة بالموظفين الذين لا يصنعون شيئا الى خلايا نشطة واماكن تضج بالحيوية والعمل الجاد ؟

وماذا يتطلب تحقيق ذلك ؟

هل نعيد النظر في حياتنا كلها ؟ وهل نعيد تربية انفسنا وابنائنا وبناتنا على التعامل مع الوقت بشكل مختلف ؟

وعدت اسأل نفسي .. ماهي نظرة الانسان المصري خاصة والعربي او المسلم عامة للوقت ؟ هل نتعامل معه على انه اغلى شيء في حياة الانسان .. بعد اولاده وصحته وماله .؟ .. ولمذا نترك ابناءنا واجيالنا القادمة دون ان نعلمهم ذلك من الصغر ؟

نحن نكتفي بأن يتعلم الذين يدرسون الاقتصاد وعلوم الادارة الحديثة في مرحلة التعليم الجامعي او في دورات تدريبية لاحقة ان الاستغلال الامثل للوقت هو اساس الادارة الناجحة !!

والاجدر بنا ان نعلم اطفالنا صغارا وكبارا ان الوقت هو راس مال الانسان ، واغلى شيء في حياته وان استثمار الوقت بشكل جديد يجعل الانسان مالكا لكل مايتمنى من الصحة او المال .. او الثقافة وكل من هذه العناصر يمكن تحقيقة واكتسابه بتكريس الوقت الكافي له ، والاخلاص في العمل والاداء .. وان نعلمهم ان الانسان الذي يريد النجاح ، والذي يعرف ربه ويفهم دينه لافراغ في حياته لان الدنيا عمل ولا حساب .. بينما الاخرة حساب ولا عمل .. فالوقت هو حياة الانسان وهو رأسماله الحقيقي وثروته التي يمكن ان يحقق بها كل مايتمنى .. ولعل الله سبحانه وتعالى اقسم بالوقت ، بالضحى ، والليل ، والفجر ، لتعظيم الوقت وحتى يعلمنا انه رأسمال الانسان إنه عنصر هام واساسي في حياته ..

وللوقت في حياتنا ثلاث خصائص اتمنى ان يستطيع ابناؤنا ان يضعوها نصب اعينهم وهي :

● ان الوقت الذي مضى وانقضى لا يمكن ان يعود ، وهذا يؤكد للجميع حقيقة تنساها دائما وهي ان عمر الانسان محدود ووقته ايضا محدود فالعام الذي يمضي .. والشهر واليوم والساعة وحتى الدقيقة ان الثانية لا يمكن ان يعود اي منها .. وهذا يكفي لكي يكون الانسان جادا في حياته وفي عمله وسلوكه مع الاخرين ويكفيه ان دقات قلبه خير دليل على ذلك فهي تذكرة دائما .. بأن هذا القلب سيتوقف في لحظة من اللحظات وان العمر محسوب بهذه الدقات وان الاولى بنا ان نستفيد من كل ساعات عمرنا التي يمضي البعض منا نصفها نائما - وربما اكثر والنصف الاخر في الانتظار وربما العبث .

● تذكرنا سرعة انقضاء الوقت بمدى اهميته وقيمته .. فنحن اليوم في عام ٩٣ ، وقبلها كنا في عام ٩٢ والشهر يمضي سريعا .. والاسبوع اسرع ولانكاد نحس بانقضاء الوقت .. الا المريض او السجين فهما اكثر من يشعر بالوقت ..

● ان مجموع الوقت هو حياة الانسان .. وانه اغلى مايملكه الانسان ويستطيع استثماره .. وقديما قالوا « الوقت من ذهب .. ان لم تحفظه ذهب » ..

ملاحظة .. تواردت كل هذه الخواطر في رأسي للمرة الثانية وانا استقبل احد شبابنا الذي تخرج في الجامعة قبل اكثر من سبع سنوات ومايزال ينتظر خطاب القوى العاملة او فرصة عمل تأتيه حتى باب داره .. او عقد عمل في الخارج ؟!!

لحظة صدق

تصريحات أقل وعمل أكثر!

* لا اعرف لماذا يتبارى الوزراء هذه الأيام فى الوقوف أمام الميكروفونات وأمام عدسات التصوير وأمام الصحفيين والمصورين (وهات يا تصريحات) وردية وجميلة ومشرقة وباسمة وغارقة فى الآمال الكبار حتى صنعوا من البحر المالح بحراً من العسل والطحينة.

من بين هذه التصريحات الوردية اننا سوف نقضى على أزمة البطالة وان امامنا فى الخطة الخمسية الثالثة ٢ مليون فرصة عمل وان حجم البطالة الحقيقى لا يزيد على مليون و٤٠٠ الف فرد.. وإن كنا كلنا نعلم ان حجم البطالة الحقيقى كما سبق وأعلنته الحكومة نفسها والحاسب الآلى فى مجلس الوزراء لا يقل بحال عن ٤ ملايين خريج وخريجة بعضهم مازال ينتظر خطابات التعيين من عام ٨٣ وحتى الآن.. بجانب ٤٠٠ الف خريج يضافون إليهم كل سنة ليتضخم حجم الطابور اكثر وأكثر!

ونحن هنا لا نلوم من اطلق التصريحات ولكن نريد ان تكون التصريحات اكثر واقعية حتى يعرف الناس حجم المعاناة الحقيقية التى تعيشها الحكومة فلا يطالبونها بما لا تقدر عليه والحكومة هنا معذورة فى قضية البطالة بالذات لاننا إذا اردنا أن نوفر فرصة عمل لكل الخريجين والخريجات الذين يقفون فى طابور الأمل بلا عمل وقوامهم ٤ ملايين شاب وشابة، وإذا علمنا ان توفير فرصة عمل واحدة يتكلف على الأقل ٢٠ الف جنيه فإننا نجد ان الحكومة مطالبة لكى يشتغل كل الخريجين بتوفير مبلغ خرافى هو ٨٠ مليار جنيه مصرى يعنى ٨٠ ألف مليون جنيه مصرى وهو مبلغ لا تقدر عليه ولا حتى حكومة الرئيس كلينتون وليس حكومة الدكتور عاطف صدقى.

ومن بين التصريحات الوردية التى تنشرها الصحف كل صباح استصلاح ٦٠ الف فدان فى اسوان وزراعة جبل العوينات الموجود فى الطرف الجنوبى الغربى فى الصحراء المصرية وتمليك المزارعين اراضى لا يقل زمام القطعة الواحدة عن مائة فدان.. وكل هذا جميل ومشرق بالأمل ولكننا لو عرفنا ان منطقة العوينات فى آخر نقطة فى قلب الصحراء المصرية وليس هناك طريق ممهد إليها إلا الدروب الصحراوية وليس هناك مطار لكى تنقل الطائرات الحاصلات الزراعية إلى وادى النيل والدلتا لأدركنا تماماً أن عملية استصلاح اراضى على بعد ٥٠٠٠ ك. متر من القاهرة شىء مكلف للغاية وغير اقتصادى ومن التصريحات الوردية ايضاً هذا العدد من المساكن الذى يفوق المليون مسكن الذى سوف تقيمه المحليات فى كل المحافظات وكلنا يعرف ازمة الاسكان الطاحنة أن العثور على شقة الآن يتطلب على الأقل مبلغ ٤٠ الف جنيه على اى حال فالذى نريده هو الاقتصاد فى التصريحات والإكثار من العمل والصمت حتى تخرج المشاريع إلى النور ثم نعلن عنها بفرح وفخر شديدين.

عزت السعدنى

فى النادى السياسى للحزب الوطنى:

بدء المشروع القومى لمواجهة البطالة فى مصر

□ كتب - مجدى الدقاق:

أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم المصرى أن السيدة سوزان مبارك قرينة الرئيس المصرى حسنى مبارك سترعى المؤتمر القومى الخاص بتطوير مناهج التعليم فى البلاد.

وقال الوزير المصرى الذى كان يتحدث أمام النادى السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر إن المؤتمر سيدرس متطلبات القرن ٢١ بالنسبة للتعليم ومناهجه وسبل تطويره.

وإن الدعوة وجهت للمفكرين والعلماء والسياسيين ورجال التعليم لمناقشة هذا الأمر وقال وزير التربية والتعليم إن ورشة العمل الخاصة بالإعداد للمؤتمر أنهت أعمالها وتنتظر أن يطرح المشاركون فى المؤتمر رؤيتهم حول تطوير المناهج للبدء فورا فى تنفيذ مقررات المؤتمر.

وقد أعلن وزير الرى عصام راضى أن الحكومة المصرية قدمت مشروعا لمجلس الشعب يقضى بمساعدة المزارعين فى إنشاء مشاريع الرى وذلك بتقديم قروض لهم.

أو تتولى الوزارة إنشاء هذه المشاريع ويقوم المزارعون بسداد القيمة بأقساط شهرية للوزارة.

وكشف وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف أن المشروع المصرى لحصر أعداد العاطلين عن العمل قد انتهى فى عدد من محافظات الوجه القبلى فى البلاد وقال إن وزارته بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ومركز معلومات مجلس الوزراء ستبدأ فى حصر أعداد العاطلين فى الوجه البحرى استعدادا لتنفيذ المشروع القومى للقضاء على البطالة، والتى بدأت بتمليك العاملين لمؤسساتهم وتوسيع الملكية بين أكبر عدد من العاملين فى المنشآت الإنتاجية.

وكان النادى السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى قد عقد اجتماعه الدورى مساء السبت الماضى حيث أعلن كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب وأمين التنظيم أن اللجنة القومية لمواجهة الإرهاب والتى تواصل أعمالها ستعقد جلسة استماع لكل من وزيرى الداخلية والعدل.. وقال كمال الشاذلى إن اللجنة التى يشارك فيها رؤساء الأحزاب المصرية أكدت على أهمية دور الأحزاب فى التوعية السياسية وناقشت أهمية الاهتمام بمناهج التعليم والتربية الدينية واعتبرت أن التطرف والإرهاب ظاهرة دخيلة على المجتمع المصرى وأشار الشاذلى إلى أن ممثلى الأحزاب المصرية أكدوا جميعا على ضرورة مواجهة هذه الظاهرة التى تهدد أمن واستقرار البلاد، وأوضح أن الجميع كان يتحلى بروح عالية بعيدة عن التحزب والحزبية باعتبار أن عمل اللجنة ينطلق من المصالح العليا للبلاد.


د. حسين كامل بهاء الدين

كلمات

مازلت ارى انه من الافضل ان نسمح لطلاب الجامعات والمعاهد العليا - على الاقل - بالاشتغال بالسياسة ، عن طريق الاعتراف بوجود لجان طلابية تابعة لمختلف الاحزاب المصرية التي تستطيع ان تجد لها انصارا من هؤلاء الشباب .

واعرف مقدما الاعتراض الذى قد يبديه البعض على هذا الراى ، وفحواه ان الطالب لابد ان يتفرغ للدراسة والتحصيل ، وان يخصص معظم اوقات فراغه للقراءة والاستعداد للامتحان . ولكني مع ذلك ادعو والح على ان يترك لهم الخيار ، فمن كان يجد لديه وقتا للعمل الحزبي بجانب الدراسة ، فليمارس هذا النشاط السياسي السلمي البعيد عن الارهاب والعنف . والممارسة السياسية الحزبية لازمة لشبابنا اشد اللزوم في هذا الزمن الذى تضاءل فيه محصولهم الثقافي الوطني واصبحوا منصرفين تماما عن التفكير في قضايا الوطن الذى يعيشون على ارضه . ولست في حاجة الى التدليل على الامية السياسية والثقافية التي يتميز بها جيل الشباب الحالي ، مقارنا بما كان عليه اسلافهم من شباب الثلاثينات حتى قيام حركة يوليو ٥٢ ، ومن العمل السياسي الوطني لشباب الجامعات والمعاهد العليا ، بل من شباب المدارس الثانوية في تلك الحقبة من الزمان ، تاهلت قيادات نمت وتطورت وكبرت واصبح لها وجود ايجابي في العمل السياسي بعد ان تقدم بها العمر ، واصبحت مزودة بالثقافة والخبرة وتجارب الممارسة المتصلة منذ ايام الصبا حتى عنفوان الرجولة .. ويندر ان نجد سياسيا مصريا تفوق وبرز واصبح له دور ، دون ان يكون قد تدرب خلال سنوات الدراسة ، وتاهل للعمل الجماهيرى الايجابي بعد تخرجه . فمازلت اذكر أسماء كثيرة لزملاء لنا في المدرسة الثانوية ، وفي الجامعة بعد ذلك ، ولم يكن نشعر في هذا الوقت بان العمل السياسي ، والمناظرات والندوات والابحاث والدراسات والمظاهرات الوطنية والخطب بين الزملاء ، كانت سببا في تخلفنا عن اداء الواجب الدراسي وتحصيل العلوم والمعارف اللازمة للنجاح في الامتحانات ، بل التفوق في الدراسة في كثير من الاحيان . والثقافة السياسية تؤدى بدورها الى اكتمال الشخصية وتوسيع المدارك وتنمية التفكير والابداع والقدرة على الحوار المنطقي البناء . والسبب الاكثر اهمية وخطورة من كل ما ذكرت ، هو ان تحريم العمل السياسي والحزبي المفروض على الطلبة والتلاميذ هذه الايام ، هو السبب المباشر في اخلاء الجو وترك الساحة خالية لاحد نشاطين ، كلاهما ضار وخطير . اولهما هو الانحراف نحو التعصب والتطرف او الانحراف نحو الفساد الاخلاقي وتعاطي المخدرات وما الى ذلك من ضروب الانحلال ، وواجبنا ان نجنب شبابنا كل انواع الانحراف ، وشغل اوقات الفراغ المتاحة لهم بالعمل البناء ، وكسب الثقافة السياسية التى لا تقل اهمية وخطورة عن الثقافة العامة وتحصيل مختلف الانواع الاخرى من المعارف والعلوم .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير

فائض الخريجين بالشرقية

تأهيلهم للعمل بالمشروعات غير التقليدية

كتب ـ عبدالمجيد الشوادفي:

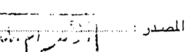
قرر الدكتور عبدالوهاب سيد احمد محافظ الشرقية تنفيذ اول مشروع لتاهيل ١٠٠ الف من فائض الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا او متوسطة ولم يلتحقوا باى اعمال فى الحكومة او القطاعين العام والخاص او الخرجين من دفعات ٨٣ وحتى ٩٢ لتدريبهم على العمل فى مشروعات غير تقليدية بالتعاون مع وزارات الادارة المحلية والقوى العاملة والتنمية الادارية.

كما قرر افتتاح ١٠٩ مكاتب تتولى حصر وتسجيل اسماء هؤلاء الخريجين فى الوحدات المحلية بالمراكز والمدن والقرى منها ٤ مكاتب بالزقازيق وحدها ، وقد بلغ معدل التسجيل اليومى مع بداية المشروع ١١ الف خريج منهم ٨٧٪ من المؤهلات المتوسطة و١١.٥٪ لكل من المؤهلات فوق المتوسطة والعليا.

ويهدف المشروع الذى سيبدأ تنفيذه اول مارس القادم الى اجراء التدريب التحويلى لهؤلاء الخريجين لتوفير فرص العمل لهم فى المشروعات القومية ومنحهم القروض من الصندوق الاجتماعى لاقامة مشروعات انتاجية واعداد دليل تسجيلى لهم للاستفادة منهم فى اسواق العمل المختلفة بالمحافظة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

٢ مليون فرصة عمل جديدة توفرها المشروعات السياحية خلال ٥ سنوات



□ « الأهرام المسائى » ينفرد بنشر ملامح الخطة الخمسية للسياحة :

٢٢٥ مشروعا سياحيا تكلفتها الاستثمارية ٣ مليارات جنيه في سيناء والغردقة وشلاتين والوادى الجديد والأقصر وأسوان

إلزام المستثمرين بتحمل تكاليف إنشاء البنية الأساسية للمشروعات بحيث لاتتحمل ميزانية الدولة أية أعباء جديدة

كتب ـ محمد عبدالبارى : انتهت لجنة على مستوى عال من مسئولى وخبراء وزارة السياحة وهيئة الاستثمار من وضع الصياغة النهائية لخطة الاستثمارات السياحية التى سيتم تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة ابتداء من يوليو ١٩٩٣ وحتى يوليو ١٩٩٨ .

وفى تصريحات خاصة « للاهرام المسائى » شرح السيد حمدى الشامى وكيل اول وزارة السياحة الملامح الرئيسية للخطة حيث اكد ان تكلفة استثماراتها الاجمالية تبلغ ٣ مليارات جنيه لتضيف الى الخريطة السياحية فى مناطق جنوب وشمال سيناء والغردقة وشلاتين والوادى الجديد والاقصر واسوان ٧٥ مشروعا مابين قرى سياحية وفنادق فى مستوى « الخمسة نجوم » فضلا عن ١٥٠ مشروعا اخرى فى مستوى اربعة وثلاثة نجوم .

واضاف وكيل اول وزارة السياحة ان هذه المشروعات ستتيح ٢ مليون فرصة عمل للشباب .

وقال ان جميع هذه المشروعات تمت الموافقة عليها بعد التاكد من جدية المستثمرين القائمين عليها ومراجعة دراسات الجدوى المقدمة من اكبر بيوت الخبرة والاستشارات السياحية فى العالم .



حمدى الشامى

ومن ناحيته اكد الدكتور حسين بدران رئيس هيئة التنمية السياحية انه لاول مرة سيتم الزام مستثمرى هذه المشروعات بتنفيذ نظام بيئى على مستوى علمى عال بالنسبة لامدادات المياه فى المناطق الساحلية مثل البحر الاحمر وسيناء فكل منشاة سياحية ستقيم محطات لتحلية المياه من البحر وفى نفس الوقت يكون لها محطات خاصة للصرف الصحى فى اطار نظام صرف عام يشترك فى تمويله وتنفيذه المستثمرون دون تحميل ميزانية الدولة اية اعباء .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٢

إتاحة فرص العمل للشباب من خلال مشروع الصناعات الحرفية

كفر الشيخ - من مايسة السلكاوى ومحمد القصاص:

طالب الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بضرورة اعداد دراسة سريعة عن المناطق العشوائية بمحافظة كفر الشيخ، على ان تكون الاولوية للعاصمة مع تحديد هذه المناطق، وعدد سكانها، والمرافق الموجودة بها، وحجم البطالة بها، وايجاد العلاج المناسب لهذه المناطق، سواء بتهذيبها او ازالتها مع حساب تكلفتها. جاء ذلك فى مؤتمر القيادات الشعبية والسياسية الذى عقد امس بمحافظة كفر الشيخ، وشهده المحافظ السيد صبرى القاضى والقيادات الشعبية، والسياسية والتنفيذية بالمحافظة. واكد الوزير انه سيقدم ماتستطيعه الوزارة من خدمات ومطالب اساسية وملحة تحتاجها المحافظة، وخاصة فى مجال تنقية مياه الشرب ومحطات الصرف الصحى وانه تم تدبير التمويل اللازم لبرامج تدريب الكوادر المحلية بالمحافظات، وكذلك اتاحة فرص العمل للشباب من خلال مشروع نشر الصناعات الحرفية للمساهمة فى القضاء على مشكلة البطالة التى يجرى حصر فعلى لها فى كل المحافظات. ووزع الوزير عقود تمليك ١٣٠ مشروعا يستفيد منها ١٣٣ شابا من أبناء المحافظة والتى يمولها الصندوق الاجتماعى بنحو مليون و٣١٥ الف جنيه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٣

لحظة صدق

نحن وأوروبا !

* قبل ان يفكر أى شاب مصرى فى شد الرحال الى دول أوروبا للبحث عن فرصة عمل أو لقمة عيش شريفة فى بلاد الفرنجة .. عليه ان يعرف جيدا ان فرص العمل الآن فى القارة الأوروبية قد تضاءلت بل لا اكون مغاليا فى القول فى انه سوف يواجه لافتة تقول : لا وظائف للقادمين من أى مكان فى العالم وخصوصا الشرق الأوسط .. والاكثر من ذلك انه سوف يواجه الطرد من البلد الذى وصل اليه ربما لفقوا له تهمة ممارسة الارهاب ليغيب خلف اسوار السجن .

والى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فإن اوروبا بعد اكثر من ربع قرن من الترحيب بملايين الاجانب المهاجرين والذين جاءوا الي اوروبا ليعملوا ويقيموا قد بدات منذ ثلاثة أعوام فى غلق ابوابها فى وجه اى مهاجر جديد فانها بدأت عملية ترحيل مئات الالاف من الذين رحلوا الى اوروبا للعمل والاقامة وهاهى اليونان تطرد ٥٠٠ الف مهاجر دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية، وهاهى ايطاليا تعيد باصرار عشرين الفا من الالبان الهاربين بالقوارب منذ نحو عامين واعادتهم الى عرض البحر فى ماساة انسانية هزت الضمير العالمى.

وهاهى المانيا وهى اكثر الدول الاوروبية تحررا بالنسبة لقوانين الهجرة والاقامة تعيش فى حالة من العنف الدموى ضد الاجانب المقيمين حتى ان النازيين الجدد قد هاجموا اكثر من ٢٢٠٠ مهاجر وقتلوا منهم ١٧ مهاجرا مسكينا .

وآخر الاحصائيات تقول ان نحو ثلاثة ملايين شخص قد طلبوا اللجوء الى اوروبا الغربية فى السنوات الثلاث الماضية ونسبة كبيرة منهم قد جاءوا من الاتحاد السوفيتى المتفكك ومن يوجوسلافيا الممزقة حربا واضطهادا وعنصرية ومن رومانيا وبلغاريا والمجر حيث الأوضاع الاقتصادية المتردية ومن الصومال واثيوبيا وانجولا وتشاد والسودان حيث الفقر المدقع والجوع الذى يقتل من الافريقيين وحدهم كل سنة نحو ٤٠ مليون انسان !

هذه هى اوروبا التى اغلقت ابوابها بالفعل فى وجه أى مهاجر جديد وخصوصا اذا كان هذا المهاجر من بلادنا نحن عربى الملامح أسمر البشرة ينطق العربية ويتخذ من الاسلام دينا .. ولا اقول هذا الكلام جزافا فان مايجرى فى البوسنة والهرسك هذه الايام دليل على ان اوروبا ومن خلفها امريكا ودول العالم الملقبة بالدول المتحضرة قد قررت وبدأت فى عمليات التخلص من الاسلام والمسلمين فى اى مكان على الارض فيا أيها الشاب المصرى قبل ان تفكر فى السفر وشد الرحال الى اوروبا هاهو الموقف امامك كئيب غاية الكآبة ظالم غاية الظلم .. واذا لم يكن لك مكان هنا فى بلدك فعلى الاقل اذهب الى بلاد الفرنجة ولكن بشرط ان تكون افضل منهم واكثر علما منهم واكثر عطاء منهم فاذا تحقق لك ذلك فسافر مع السلامة !■

عزت السعدنى



المصدر : عقيدتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٣

البطالة





حجم البطالة سر والأرقام الحكومية متضاربة

صندوق الزكاة .. حل جذري .. بلا أعباء على الدولة

التكافل الاجتماعي .. حل إسلامي آخر

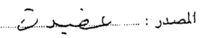
تحقيق :

مجدى سالم

ناصر منصور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٦

على مقهى بأحد الاحياء الشعبية جلس خمسة من الاصدقاء .. اثنان يلعبان الطاولة .. والثالث يتابع لعبهما .. واندمج الاخران فى حوار .. قال الاول : ألازلت تبحث عن عمل ؟ فرد الثانى وماذا افعل غير ذلك ؟! .. مضى اكثر من عامين منذ انتهيت من الخدمة العسكرية وأنا عاطل .. طرقت كل الابواب .. بلا فائدة .. نظرات والدى تؤلمنى .. اشعر بسؤال لاينطق به ابدا : الى متى ستظل عالة علىَ ؟! .. فيرد صاحبه « ومين سمعك ؟! .. انا والدى قالها لى .. كفاية كده .. ربيتك وعلمتك .. سيبنى اشوف باقى اخواتك وحل عن كتافى !! » .

.. وهكذا .. وفى كلمات قليلة نلخص المشكلة .. بل الازمة التى يعيشها الملايين من شبابنا .. ثروة هذا البلد الحقيقية .. وتصبح البطالة اخطر امراض العصر الحديث ومابين المشكلة . والحل .. كانت لنا هذه الرحلة مع .. البطالة !

.. فى مجلس الشعب أعلن الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان حجم المتعطلين عن العمل مليون و ٤٠٠ الف شاب حسب

ارقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وقال عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة ان اكثر من ٤٥٠ الفا يدخلون سنويا سوق العمل ..

وفى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يعتبرون أن عدد المتعطلين عن العمل سر من أسرار الدولة يرفضون الافصاح عنه .. بينما يذكر احد الباحثين ان رقم البطالة يتجاوز ماذكره وزير التخطيط فى مجلس الشعب بأكثر من الضعف أى أنه يتجاوز الثلاثة ملايين .

هذا بين المتعلمين .. فماذا عن الاخرين ؟!

أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى مجلس الشعب أنه جارى حاليا حصر العمالة فى مختلف انحاء الجمهورية وان هذا الحصر سينتهى قبل نهاية هذا العام .

.. ذكر أحد الباحثين ان حجم البطالة فى مصر قد تجاوز الـ ٤٠٪ من حجم القوى العاملة الا ان هذه الارقام سوف تظل غير مؤكدة حتى ينتهى الحصر العام .

ويتساءل شاب حديث التخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومازال متأثرا وذاكرا لما درسه .. يتساءل : اذا كنا قد فشلنا حتى الان فى تحديد حجم المشكلة .. فكيف نضع الحل المناسب لها ؟! ..

ونتجاوز هذا التساؤل بحثا عن الحل المناسب والذى لايضع فى اعتباره حجم المشكلة ولكنه يصف الحل لها ولغيرها من المشاكل التى يعانى منها



مجتمعنا .. الا وهو الحل الاسلامي واعلم أن مجرد طرح هذه العبارة تسبب عسر الهضم لبعض الناس .

الدكتور حسين شحاته استاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الازهر يقول : البطالة طريق الفساد الى كل شيء .. فساد في العقيدة وفي الاخلاق وفي السلوك وهي تحطم الفرد معنويا وتفكك البيت اجتماعيا وتهدم المجتمع اقتصاديا وتذل الامم سياسيا وقد وضع الاسلام الضوابط لتجنب هذا الداء .. فقد اهتم بالعمل ورفعه الى مرتبة العبادات ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اليد العليا خير من اليد السفلى » ويشير د . حسين الى أن البطالة السافرة تقدر بـ ٢.٨ مليون عاطل بنسبة ٢٠٪ من حجم العمالة الكلية المتاحة كما تقدر نسبة البطالة المقنعة في الاجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام بـ ٤٠٪ .

وعن اثار مشكلة البطالة يقول د . حسين أن البطالة تقضي على مالدى الشباب من الحماس والحمية والطاقة والرغبة في البناء والتعمير وتدفع الكثيرين منهم الى السرقة والادمان والحقد والسخط والقيام باعمال تتنافى مع المثل والاخلاق وتقبل الافكار المنحرفة والشعور باليأس .

الامن والحرية .. وفرص العمل

ويرى الدكتور حسين شحاته ان اهم مقومات المنهج الاسلامي في علاج المشكلة هو تحقيق الامن والحرية للعامل ليولد فرص عمل له ولغيره وتحقيق الامن للمال لينطلق نحو الاستثمار وقد نهى الاسلام عن الاكتناز وللزكاة دور رئيسي في ذلك .. وأيضا تطبيق صيغ الاستثمار الاسلامي القائم على المشاركة الحقيقية بين المال والعمل وتوجيه الاستثمار نحو انتاج الضروريات وتطبيق نظام زكاة المال وترشيد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا في الحالات التي حددتها الشريعة لحماية الصالح العام .

من جانب اخر يرى الدكتور شوقي الفنجري استاذ الاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر أن حل مشكلة البطالة يكمن في مؤسسة الزكاة ويقول : كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ من مال الزكاة ويعطيه للشخص الذي يتقن تجارة وكما يقول الفقهاء كان يعطيه رأس مال ينميه بالتجارة فيتحول من مستحق للزكاة الى معط للزكاة .. فكان إذا وجد شخصا يتقن حرفه معينة يعطيه مايعينه على الاشتغال بالحرفة التي يتقنها .

ويقول الدكتور الفنجري ان كل ماهو مطلوب من الدولة هو انشاء مؤسسة أو صندوق للزكاة يتجمع فيه الحصيلة التي يمكن بها مساعدة الشباب العاطلين على مباشرة الاعمال التي يتقنها كل منهم .

ويؤكد الدكتور الفنجري أن الزكاة مسئولية الدولة تحصيلا وتوزيعا لقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وقول الرسول صلى الله عليه وسلم .. تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم .

لذلك يطالب الدكتور الفنجري انشاء صندوق للزكاة بحيث يتم توزيعها على المستحقين بدلا مما هو جاري حاليا من قيام الافراد باخراج الزكاة دون تنظيم ودون وضعها في المكان المطلوب .. وبذلك يمكن مساعدة أصحاب الحرف بتقديم رؤوس أموال لهم لمباشرة حرفهم فيتحولون من البطالة الى عمال يساهمون بعد ذلك في أداء الزكاة .. وهكذا تدور الحلقة .

ويشير الدكتور الفنجري إلى ان ذلك لايتطلب اعتمادات جديدة غير متوافرة للدولة وانما هي عملية تنظيم وتنسيق لاموال الزكاة التي يخرجها اصحابها .

وللزكاة فائدة أخرى كبيرة لو أحسن التصرف فيها لتساهم بشكل ضروري في حل مشكلة البطالة .. في بحث حول الاثار الاقتصادية للزكاة يذكر ان الزكاة تحث الانسان على استثمار أمواله لانها تؤخذ من أصل رأس المال .. فلو أن شخصا يمتلك ١٠٠٠ جنيه فانه ينبغي عليه ان يدفع عنها ٢٥ جنيها في السنة الاولى ثم ٢٤.٣٧ جنيها في الثانية .. وهكذا في كل عام حتى يأتي عليه يوم يتلاشى فيه مايملكه اذا لم يستثمر أمواله .

ولان الزكاة تعمل على تنمية المال لأنقاصه فقد هيأ الله الاسباب لذلك مما نجده في الآثار الاقتصادية للزكاة والتي يمكن إجمالها فيما يأتي :

- إنه من اللازم استثمار المال حتى لايتلاشى .. بل لابد للمستثمر ان يبحث عن المجالات التي تدر أكبر ربح ممكن .
- لو طبقت عملية جمع الزكاة وتوزيعها بشكل صحيح فان ذلك يقتضي ان توزع الزكاة حيث تجمع فاذا بقي من أموال الزكاة شيء فإنه يوزع في أقرب مكان لجمعها .. وهذا المبدأ اذا طبق فإنه سوف يؤدي الى الانتعاش في مواطن الانتاج وهي القرى في معظم الاحوال والمدن الصناعية ومن شأن هذا الانتعاش أن يحيا الناس في تلك المناطق حياة لاعوز فيها ولافقر وتتوافر فيها مستلزمات الحياة التي تمولها الزكاة من كهرباء ومياه ومدارس وغيرها حيث تحصل تلك المناطق على أولوية استحقاقها لاموال الزكاة .

وكما ذكر البحث فإن الزكاة تحث الانسان على استثمار أمواله بالشكل الذي يدر عليه الربح الوفير ومعنى ذلك فتح مجالات أوسع للعمل فالاموال التي تستثمر في مشروع ماسوف تحتاج الى عمالة وهذه العمال سوف تتقاضى أجورا وتنشأ أسر جديدة وهي الاسر تحتاج الى أشياء يشتريها من منتجات مشروعات اخرى يمكن ان تتوسع في انتاجها بازدياد الطلب على الانتاج ..



المصدر : عقيدتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٣

وهكذا تدور دائرة الانتاج وينمو الاقتصاد باستثمار حقيقى بعيد عن القروض والفوائد والديون .

مكانة خاصة للعمل اليدوى

ويطرح الدكتور حمدى عبدالعظيم استاذ الاقتصاد الاسلامى شكلا اخر للتغلب على البطالة من منظور اسلامى فيقول : ان الاسلام أوجب على الانسان ان يسعى فى طلب الرزق فى اى حرفه أو عمل مهما كان صغيرا أو من الاعمال التى ليس لها بريق اجتماعى حيث نرى أن العمل اليدوى والحرفى له مكانة خاصة فى الاسلام .. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لان يخرج أحدكم فى طلب الرزق ويحتطب خير له من سؤال الناس أعطوه أو منعوه » .

ويقول الدكتور حمدى ان الاسلام حرم على المسلمين السؤال من غير حاجة ولذلك نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « من سأل الناس وهو قادر على الكسب فليتبوأ مقعده من النار » كما حرم على المسلمين القعود عن العمل والتخلف عن ركب الحضارة وجعل الفقر مساويا للكفر « لو كان الفقر رجلا لقتلته » .

وحرص الاسلام كذلك على أن يقوم ولى الامر أو الحاكم بمساعدة المتعطلين عن العمل من خلال تقديم جانب من ايرادات الدولة لانشاء مشروعات البنية الاساسية التى تعمل على النهوض بالانتاج وتوفير فرص العمل للمواطنين . وقد جعل الاسلام الزكاة مظلة اجتماعية يمكن ان يحصل المتعطل على نصيب منها اذا عجز لفترة مؤقتة عن الحصول على فرص عمل .

استغلال طاقات الشباب

أما الدكتور جعفر عبدالسلام مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر فيقول ان الحل يكمن فى وضع الفرص أمام الشباب لاستغلال طاقاتهم والدعوة الصريحة للعمل فالرسول صلى الله عليه وسلم عندما ذهب اليه شخص يشكو حاجته ورآه الرسول قادرا على العمل قال لاصحابه من منكسم يعينه على اعطائه « قادوما » يعمل ليكسب من ورائه .. وكان من الممكن ان يعطيه مبلغا من المال لكنه أعانه على العمل ولذلك لابد للدولة أن تعلم الشباب كيفية انشاء المشروعات الصغيرة مثلما فعلت اليابان وكذلك لابد من تغيير نظام التعليم حتى لايتخرج فى الجامعات اعداد كبيرة ليس لها حاجة فى سوق العمل أما المتعطلون حاليا فهم يحتاجون الى تدريب تحويلى .

أما الدكتور سيد عيسى الخبير الاقتصادى بهيئة سوق المال سابقا فيقول ان التكافل الاجتماعى يمكن ان يساهم فى حل المشكلة وذلك بايجاد مشروعات تكاملية يساهم فيها جميع أفراد الشعب ويساهم فيها العاطلون أنفسهم كل بما يستطيع حتى نعمل على ايجاد مشروعات عديدة تستوعب الاعداد المتزايدة من الشباب .

ويقول ان صور التكافل متعددة وكان اخرها ما أبداه الشعب كله إبان أزمة الزلزال والتكافل الرائع الذى شاهدناه على أثر دعوة السيدة سوزان مبارك بانشاء ١٠٠ مدرسة والاقبال الذى لقيه هذا المشروع .. ومشروعات البطالة تحتاج الى تكافل من هذا النوع .

هذا رأيى

البطالة بين الخصخصة والفتفتة!

تبدأ خلال أيام مناقشات واسعة بمجلس الوزراء للخطوات التنفيذية لحل مشكلة البطالة بعد أن أثارت اهتماماً كبيراً فى مجلسى الشعب والشورى والنادى السياسى للحزب الوطنى ..

ومهما اختلفت الارقام ، فلم تعد المشكلة تحتمل التأجيل أو التهاون ولم تعد آية أسرة فى ظل هذا الغلاء الرهيب ، تتحمل استمرار الانفاق على ابنائها بعد الخامسة والعشرين .. وإذا كانت الاسرة لا ترجو من ابنها أية مساعدة . فعلى الأقل يكفى نفسه لتتفرغ لغيره من الابناء الصغار !

ومما يلفت النظر اختفاء الاعلانات عن وظائف الشباب وظهور الاعلانات « الصورية » لوظائف رؤساء الادارة المركزية ومديرى العموم ورؤساء القطاعات وذوى الخبرة التى لا تقل عن خمس سنوات .. وذلك استكمالاً للشكل القانونى الذى تشترطه هذه الوظائف تنفيذاً لقانون قطاع الاعمال العام !

إلى جانب ذلك اشتراط الهيئات الكبرى مثل الجهاز المركزى للمحاسبات أن يكون المتقدم للوظيفة مقيماً بصفة دائمة بالقاهرة أو اشتراط البنوك أن يكون المؤهل الجامعى مسبوقاً بالثانوية العامة من إحدى مدارس اللغات !

حتى الأمل في الصندوق الاجتماعى ، أخذ يخبو ويفتر وأصبح هو نفسه مشكلة ، بعد أن كان الأمل فى حل مشكلة البطالة أو التخفيف من آثارها .. وخلال اللقاءات العديدة مع المسئولين بالصندوق ، كانت مخاوفهم تتركز فى عدم القدرة على استعادة القروض التى تعطى للشباب للبدء فى مشروعات صغيرة خاصة بهم .

وعلى فرض أن بعض الشباب « المحظوظ » حصل على القرض وهو ١٠ آلاف جنيه بعد أن يقدم الضمانات المطلوبة ومعها دراسات الجدوى ، فهل من المصلحة أن نلجأ إلى أسلوب « الفتفته » فى حصيلة الصندوق تحت اسم تشجيع المشروعات الخاصة أو « الخصخصة » .. أو أن الافضل هو استثمار الحصيلة فى انشاء مشروعات قوية ذات إدارة متطورة متفتحه تستوعب آلاف الشباب فى كافة التخصصات ثم بعد ذلك تقوم بتمليكها لهم .. استجابة لشروط البنك الدولى وصندوقه ؟!

فؤاد الشاذلى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٣



البطالة.. وأحاديث العمالة المؤقتة؟!

طابور البطالة لا يحتمل اضافة المزيد.. وقوائم الانتظار الطويلة للمتعطلين لا تحتمل اضافات جديدة.. والذين التحقوا بفرص عمل مؤقتة لا تتلاءم مع خبراتهم ومؤهلاتهم طال بهم الانتظار لفرص عمل حقيقية ودائمة.. وهى قضايا لا تقتصر على ترف الذين ينظرون الى العمالة والبطالة من منظورانسانى صرف - بالرغم من اهميته القصوى - لان هذا الترف هو الذى يتيح للبعض الآخر أن يقللوا من اهمية قضايا العماله والبطالة باعتبارها قضايا انسانية ولا تدخل تحت بند القضايا الاقتصادية العاجلة والملحة.

رؤية يكتبها

أسامة غيث

وقد حان الوقت لاصلاح حال الفكر الاقتصادى المصرى وارغامه على التعامل مع قضايا العمالة والبطالة باعتبارها قضايا اقتصادية صرفة تحتل الاولوية فى روشتة الاصلاح الاقتصادى وبغيرها لا تقوم قائمة للاصلاح بحكم ان الف باء الاصلاح يقول بحتمية الاستقرار.. وبحكم أن الف باء التنمية والاستثمار يستوجب تقليص حدود الفوضى والاضطراب والعنف لانها اعدى اعداء الاستثمار والتنمية.

من هنا فإن طرح قضايا العمل والعمالة وموقعها من برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل.. لابد وأن يكون هو الشغل الشاغل للقائمين على الاصلاح فى المرحلة القادمة بكل ما تضمه وتتضمنه قضايا العمل والعمالة من ابعاد شائكة ومعقدة.. لأن العمل والعمالة هما المحور الرئيسى لقضية الاصلاح الاقتصادى وبغير البحث الجاد عن حلول واقعية وصحيحة لابد وأن تتكسر نصال الاصلاح مهما كانت قوة دفعها وامكانياتها وعناصر القوة والحكمة المتوافرة لها.

ليس سرا ولا لغزا محيرا القول بان الاصلاح سيترتب عليه توفير للعمالة فى الكثير من المواقع.. لأن الوقائع جميعها تقول بأن هناك افراطا فى العمالة فى هذه المواقع وحقائق الاقتصاد وبديهياته تقول بان الكفاءة الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق فى ظل العمالة الزائدة ولا يمكن ان تتحقق فى ظل العمالة المنخفضة الانتاجية وأن الاجور والمرتبات يجب أن تكون مقابلا لانتاج حقيقى يمكن تسويقه وتحقيق عائد وربح من ورائه وليس مقابلا لانتاج وهمى لا يجد مكانا له الا فى المخازن باعتباره سلعة راكدة وبائرة.

وتحليل الابعاد الحقيقية لقضايا العمل والعمالة يجهضه فيروس الايدز الاقتصادى الذى يأخذ بالاسهل والاريح.. وهو فيروس يهون من الاستغناء والرفت وينظر الى العمالة الزائدة فقط باعتبارها كما مهملا ومجموعة من الكسالى والبلداء والمتقاعسين عن العمل الذين لا يصلحون لأى عمل ولا يستأهلون أى جهد للمساعدة والمعاونة.. وهى نوعية من تفكير البلداء الذين يتوجب التخلص منهم ومن سخافاتهم المرضية لأن قضية «العمالة الزائدة» حاليا وفى المستقبل القريب والبعيد اوسع واعمق كثيرا من مجرد مجموعة عمال وعاملين غير اكفاء او منخفضى الانتاج والانتاجية.. فهى فى حقيقتها الراهنة والمستقبلية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

قضية استغناء عن عمالة ماهرة ومدربة ومؤهله وعالية الكفاءة تفرض
حقائق الاصلاح والمتغيرات الجديدة الاستغناء عنها لضرورات ومبررات
عديدة تبدأ من العسر المالى للشركة وقد تنتهى فى احضان العسر المالى
للمستهلكين. وعلى الرغم من كافة البرامج الرسمية المطروحة على
الساحة لحل مشكلة العمال والعمالة فان تقييم هذه البرامج الرسمية
يؤكد انها محدودة وغير قادرة على التعامل مع الحجم الحقيقى للمشكلة
وأن المشكلة قابلة فى اى لحظة أن تصبح خارج نطاق السيطرة والتحكم
وتتحول من «قنبلة موقوتة» يمكن التعامل معها الى بركان مشتعل
يستحيل الاقتراب منه.

ويحتم ذلك البحث العاجل والسريع عن اساليب جديدة اكثر فاعلية
لايجاد حلول صحيحة لقضايا العمل والعمالة المتأثرة بالبرنامج
الاصلاحى.. ويحتم ذلك ايضا البحث العاجل والسريع عن امكانيات
وموارداضافية ليست بالهينة او بالقليلة لان تكلفة الحل والعلاج ضخمة
وكبيرة خاصة وانها يجب أن تستهدف تحويل الجميع الى طاقة انتاج
والى قوة عمل تضيف الى العائد والربح.. ولابد وأن يكون ذلك هو
الهاجس الاول للمرحلةالثانية من مراحل الاصلاح حتى نضمن
استمراره بقوة الدفع المحققة في المرحلة الاولى.

وقد حان الوقت للتعامل مع قضايا العمل والعمالة بأبعادها الظاهرة
والخفية وعدم التعامى عن حقول الالغام الموقوتة ومثال ذلك قضايا
العمالة المؤقتة فى شركات قطاع الاعمال العام والتى لا تحمل من معنى
مؤقتة الا اللفظ فقط لانها فى الواقع عمالة دائمة مرتبطة بالعمل
لسنوات طويلة ماضية والجزء الاكبر منها عمالة فنية ومؤهلة ومتعلمة
وقد بدأت بالفعل تجد نفسها فى «العراء والضياع» وسمح لفظ مؤقتة
للشركات بأن تتخلى عن كافة المسئوليات عنها بغير اية مظلة للحماية
القانونية بحكم انها كانت تعمل «بعقود اذعان» فى ظل الحاجة وضيق
سوق العمل.. وهى قضية ليست بالهينة او السهلة لأن حجم العمالة
المؤقتة بالكثير من شركات قطاع الاعمال يتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من
اجمالي حجم العمالة بها وتركهم فى العراء بغير اى غطاء يعد من قبيل
التصرفات غير المحسوبة وغير المسئولة على الاطلاق وبالتأكيد واليقين
.. وهى تصرفات السماح بها يخلق تربة صالحة لأن يعيش فيروس
الايدز الاقتصادي وحلوله السهلة وغير المسئولة على عقل الاصلاح
الاقتصادى وبصيرته؟!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢



وظائف خالية !!

كنت اعتقد ان شبابنا يعانى بطالة حقيقية وانه يطرق جميع الابواب فلا يجد عملا حتى تقدمت « صباح كامل » وهى موظفة بسكرتارية جريدة « الاحرار » بطلب نقل الى قسم الجمع التصويرى الذى استحدثته جريدة « الأحرار » لجمع المادة التحريرية واعدادها بنظام الكومبيوتر وكان لابد من البحث عن موظفة بدلا من « صباح » فى اعمال السكرتارية .

نشرنا اعلانا تحت باب « وظائف خالية » بجريدة « الاهرام » نطلب سكرتيرة للعمل بجريدة « الاحرار » .. كنا نتوقع ان تتقدم مئات من طالبات العمل . فوجئنا باربع فتيات فقط لا غير ! ! .. الأولى « دبلوم تجارة » قالت انها تريد مرتبها بالدولار ! ! والثانية « ثانوية عامة » اعتذرت لأن مواعيد العمل لا تناسبها فمطلوب استمرارها من التاسعة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر وهى لا تريد العمل الا للساعة الثانية على الأكثر ! !

.. والثالثة خريجة « معهد سكرتارية » .. وافقت على العمل وكان مفروضا ان تتسلمه فى اليوم التالى مباشرة ولكنها ذهبت ولم تعد ! ! .. واخيرا تسلمت الرابعة والأخيرة العمل وقالت فى طلب الوظيفة انها خريجة « الجامعة الأمريكية » .. وعندما طلبنا مسوغات التعيين اكتشفنا انها راسبة اعدادية والتحقت بقسم الدراسات الحرة بالجامعة الأمريكية لتتعلم مبادىء اللغة الانجليزية ! ! وفى اليوم التالى .. اختفت ثم اتصلت تليفونيا تطلب اجرها عن الأيام التى امضتها فى العمل قبل اكتشاف مؤهلها الحقيقى ! ! .. وصرفنا لها اجرها عن تلك المدة .

نشرنا اعلانا آخر بجريدة « الاهرام » حددنا فيه ان الوظيفة الخالية مطلوب لها « خريجة جامعة » اعتقادا منا بان « الجامعيات » قد يكن اكثر التزاما .. تقدمت فتاتان : الأولى « بكالوريوس خدمة اجتماعية » تقيم قريبا من مبنى الجريدة ، واعتقدنا ان ذلك سيكون سببا فى انقاذها من المواصلات وانقاذنا من تأخرها عن مواعيد الحضور .وتسلمت العمل. وبعد ٤٨ ساعة اعتذرت لأنها وجدت عملا افضل .. وعدنا الى الطلب الذى ملأته لشغل الوظيفة فاكتشفنا انها عملت خلال عامين منذ تخرجها فى اكثر من ١٠ وظائف ولم تعمر فى واحدة منها اكثر من



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٢ فبراير ١٩٩٢

اسبوعين ! !

اتصلنا بالفتاة الثانية التي تقدمت لشغل الوظيفة وهي « محجبة » حاصلة على بكالوريوس تجارة عام ١٩٩١ لم توفق في العمل في ٤ وظائف سابقة .. وقلنا لعل رؤساءها في هذه الوظائف هم السبب في عدم استمرارها .. وفرحت بالمرتب الذي حددناه لها خاصة وانها تسكن - ايضا - قريبا من مقر الجريدة .

وتسلمت العمل ورتبت الملفات التي في عهدتها .. وتم تدريبها على الأعمال الخفيفة جدا التي يتطلبها العمل .. وفوجئنا بانها جاهلة تماما بالمعلومات العامة فهي لا تعرف « مثلا » اسم رئيس وزراء مصر ! ! ووعدت بان تقرأ الصحف بعد استلام الوظيفة لتكتسب بعض المعلومات العامة .. واكتشفنا أن ما ذكرته عن اجادتها للآلة الكاتبة غير صحيح .. ووافقنا على أن نعمد الى موظفة أخرى بكتابة الخطابات القليلة المطلوب كتابتها .. وبعد ٢٥ يوما اختفت يوم الاثنين الماضي مع رسالة شفهية بانها لا تستطيع الاستمرار في الوظيفة وتركت لأحد السعاة عهدتها ناقصة بصورة متسرعة وكأن حادثا مفاجئا وقع لها .. وسألنا فاكتشفنا ان احد قراء الجريدة وعدها تليفونيا بعمل اخر افضل ثم اعتذر لها بعد أن تركت وظيفتها في « الأحرار » فجاة ! ! .

وهكذا فان الوظائف في مصر هي التي تعاني من استهتار طالبي الوظائف وليس صحيحا أن طالبي الوظائف هم الذين يعانون من البطالة ! !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٣

٥٠٪ من الجرائم في مصر يرتكبها عاطلون

□ القاهرة - هالة نصر:

أكدت دراسة لمركز بحوث الشرطة بوزارة الداخلية المصرية ارتباط البطالة فى مصر بمعدلات الجريمة، حيث ان ٥٠٪ من الجرائم يرتكبها عاطلون.

وذكرت ان ٤٢٪ من مرتكبى جنايات السرقة هم من العاطلين عام ١٩٨٣ ارتفع الى ٧٠٪ أواخر الثمانينات، وارتفعت بالنسبة لجريمة هتك العرض والاغتصاب من ١٢,٤٪ الى ١٧,٨٪ خلال نفس الفترة. وكذلك جرائم القتل العمد من ٤٪ الى ٨,٧٪.

وبتحليل جرائم الجنح التى ارتكبها عاطلون خلال الفترة بين عامى ٨٣ و ١٩٩٠ فان ٣٣٪ من سرقات المساكن ارتكبها عاطلون، و٣١٪ ارتفعت الى ٤٤٪ من سرقات المتاجر. وحول خصائص المتهمين العاطلين من حيث الحالة العلمية والاجتماعية أشارت الدراسة الى ان أعلى نسبة تركزت فى المتهمين من الأميين حيث وصلت الى معدل ٦٨,٨٪ فى الجنايات ومعدل ٥٦٪ فى جرائم الجنح. وبالنسبة للحالة الاجتماعية، تشير الاحصاءات الى ان أعلى نسبة للمتهمين العاطلين تتركز فى العزاب منهم اذ يصل متوسط النسبة خلال العامين الاخيرين فى الجنايات لمعدل ٦٠٪ وفى الجنح الى ٦٦٪، اما بالنسبة للمتهمين العاطلين المتزوجين فيصل المتوسط فى الجنايات الى ٣٩٪ وفى الجنح الى ٣٣٪. مما يؤكد ان معدلات البطالة المزمنة تؤدى الى تأخر سن الزواج.

وبالنسبة للتوزيع السكانى فان ٥٥٪ من المتهمين العاطلين يسكنون محافظتى القاهرة والجيزة. والباقى بمختلف المحافظات، نتيجة تزايد مشكلة البطالة فى الحضر عن الريف.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٣

بدء مشروع حصر الخريجين لتأهيلهم للعمل بالمشروعات القومية

بدأ أمس تنفيذ مشروع حصر الخريجين الذين لايعملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة، لتأهيلهم وتدريبهم للعمل في المشروعات القومية، وايجاد فرص عمل لهم في الداخل والخارج.

ويجرى تنفيذ المشروع بالتعاون بين وزارتي القوى العاملة والتدريب والادارة المحلية والدولة للتنمية الادارية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لرئاسة مجلس الوزراء. صرح بذلك مسئول في وزارة القوى العاملة والتدريب وقال: ان المشروع بدأ أمس بتسجيل الخريجين الذين لايعملون في محافظات الفيوم وبني سويف وسوهاج وقنا واسوان ومدينة الاقصر، وذلك بتسجيل بياناتهم لتكون لهم الأولوية في التدريب والعمل في المشروعات القومية والحصول على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية وتسجيلهم في ادلة سوق العمالة من الخريجين، والتي سيتم اعدادها وتوزيعها على قطاعات الأعمال المحلية وفي البلاد العربية والأجنبية. وأوضح انه يتعين على الراغبين في تسجيل اسمائهم وبياناتهم التوجه الى مكاتب القوى العاملة في المراكز والمدن أو الى مقار الوحدات المحلية والقروية ومعهم شهادة التخرج والبطاقة الشخصية او العائلية والرقم التاميني «ان وجد» وشهادة بالدورات التدريبية التي حصل عليها الخريج .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

●● دراسة هامة لمركز ابحاث متخصصى ، اكدت أن ٥٠ ٪ من الجرائم فى مصر ، يرتكبها عاطلون عن العمل . شددت الدراسة على اهمية ايجاد الحلول لمشكلة البطالة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

د. عاطف صدقي : المشكلة السكانية معوقة لعملية الاصلاح الاقتصادي

: الزيادة أوجدت من السكان من يتعرض للبطالة رغم قدرته على العمل

: نعالج كل المشكلات المالية والاقتصادية وتبقى المشكلة السكانية

السكان زادوا عشرة ملايين نسمة في سبع سنوات فقط !!

البطالة الحادة أبرز نتائج الزيادة السكانية

تواجه البلاد في الوقت الحاضر مشكلة بطالة حادة ، تفاقمت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية ، وعلى الرغم من استقرار نسبة البطالة الظاهرة خلال الفترة الاخيرة فإن عددها المطلق اخذ في التزايد ووصلت الى ١,٢ مليون متعطل يمثلون ٨,٤٪ من قوة العمل لعام ١٩٩١/٩٠ .

الخطير في الامر ان نسبة العاطلين عن العمل من بين خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس يمثلون الشطر الاعظم من حجم البطالة الكلية ، وهذا ما يجعلها تمثل مشكلة كبيرة ومهمة لانها بطالة من نوع خاص ، بطالة متعلمين كما أكد د . عاطف صدقي رئيس الوزراء .

الدراسات العلمية ارجعت ظاهرة البطالة الى عدة عوامل لعل اهمها الزيادة الهائلة في عدد السكان . إذ تدل البيانات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

المتاحة على ان عدد السكان قد بلغ ١٩ر٤٥ مليون نسمة عام ١٩٨٤/٨٣ ، وقدرت اعداد المتعطلين وقتها بنحو ٥٦١ الف متعطل يمثلون ٧ر٤٪ من قوة العمل ، ثم استمر في الزيادة بعد ذلك ، وبمعدلات عالية حتى وصل إلى ٣٣ر٥٤ مليون نسمة عام ١٩٩١/٩٠ ، الامر الذى يعني ان سكان مصر قد زادوا بما يقرب من ١٠ ملايين نسمة خلال سبع سنوات فقط !

وفي وضوح وصراحة يؤكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء لاعضاء مجلس الشورى ان المشكلة السكانية في مصر بابعادها المختلفة سواء من حيث معدل النمو او من حيث توزيع السكان على المناطق المختلفة في مصر او من حيث خصائص السكان هي حقيقة تعتبر معوقة ، وتعتبر مهدرة في الوقت نفسه لكثير من الجهد الذى يبذل في عملية الاصلاح الاقتصادى .

فنمو السكان بمعدلات ضخمة تصل إلى ٨ر٢٪ حاليا ، وتوزيع السكان مابين مناطق مصر المختلفة ، وخصائص السكان المختلفة ، سواء من حيث معدلات الخصوبة او غيرها وهي في واقع الامر كلها عناصر سلبية إلى حد ما عناصر معوقة إلى حد كبير في عملية الاصلاح الاقتصادى .

ويضيف د . صدقي إنه في عملية الاصلاح الاقتصادى ، تم التركيز على معظم السياسات المتعلقة بهذا الموضوع ، هذه السياسات سواء النقدية او المالية او الجانب الهيكلي في الاقتصاد القومي او العجز الموجود في الموازنة العامة او العجز الموجود في ميزان المدفوعات او الخلل الموجود في إدارة القطاع العام ، هذه كلها مسائل في واقع الامر تمت معالجتها وتم الوصول اليها ، وتم استخلاص الكثير من النتائج الطيبة نتيجة للتدخل الذى تم في هذا وذاك ، لكن تبقى المشكلة في السكان ، فهذه المشكلة بطبيعتها خطيرة مادامت معدلات تزايد السكان اكبر من معدلات تزايد الناتج القومي ، فهناك إحتمالات لوجود البطالة ، وفعلا نتيجة لما حدث في السنوات الاخيرة بالذات من زيادة السكان ، فإن هذا التزايد الذى حدث في عدد السكان اوجد نوعا من البطالة ، واوجد من السكان من يتعرض للبطالة رغم رغبته وقدرته على القيام بعمل .

ومن جانبه اوضح د . عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الإدارية إن عدد سكان مصر عام ١٩٦٥ كان ٣ر٢٩ مليون نسمة ، اصبح في عام ١٩٩١ نحو ٣ر٥٤ مليون مواطن لا يدخل في هؤلاء اولئك الموجودون خارج مصر ، اى ان هناك زيادة على ارض مصر ، وصلت إلى ٢٥ مليونا في ٢٥ سنة ، اى ان عدد السكان قارب ان يتضاعف خلال ٢٥ سنة ، وترتب على هذه الزيادة السكانية زيادة واضحة في الطلب على التوظيف ولم يصاحب هذا الطلب زيادة في حجم قطاع الاعمال القادر على توظيف الراغبين في العمل ، ولذلك رئي مواجهة هذا الوضع وعلى امتداد ما يقرب من عشرين عاما (٦٢ - ١٩٨٢) من خلال التوظيف الجماعي لفائض العمالة في القطاع الحكومي ، وقفز عدد العاملين في القطاع الحكومي من ٩٣٣ الف موظف وعامل في عام ١٩٦٥ ، إلى ٧ر١ مليون عام ١٩٧٥ اى مايقرب من الضعف ثم إلى ٣ر٣ مليون عام ١٩٨٥ ثم إلى ٧ر٣ مليون عام ١٩٩١ في الحكومة فقط ، ولا يدخل فيها الهيئات الاقتصادية التي تدعمها الدولة ، وإذا اضيفت اليها يصل الرقم إلى ١ر٤ مليون .

ويؤكد الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس الشورى انه بالاضافة الى زيادة عدد طالبي



المصدر : المصور

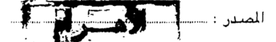
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٣

العمل نتيجة الزيادة الهائلة فى عدد السكان فإن الارتفاع المستمر فى عدد طلبة المدارس ، وبالتالى زيادة عدد الخريجين قد ادى الى ارتفاع مستمر فى عدد الداخلين الى سوق العمل ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على عدد الاناث واللاتى اصبحن ينافسن عدد الذكور فى طلب العمل .

كان لابد إذن من البحث عن حلول عاجلة لاتاحة فرص متزايدة للعمل تتناسب مع الزيادة السكانية شريطة ان يتم ذلك خارج القطاع الحكومى ، وهو ما يعنى ان الخلل الحادث فى سوق العمل المصرى تعود اسبابه بصورة رئيسية الى الزيادة السكانية الهائلة ، ومن هنا لابد من الموازنة والتخطيط فى ضوء الاستفادة بقوانا العاملة ونسب الاعالة الطبيعية ، ولاشك ان هذا التغيير سيمثل تحولا ايجابيا لصالح المجتمع إذ يتيح الفرصة بشكل اكبر لزيادة دخل الاسرة المصرية ، وبالتالى قدرتها على مواجهة الزيادة الطبيعية فى الاسعار والارتفاع بمستوى معيشة الاسرة .





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المسئول عن مشكلة شباب الخريجين بجنوب سهل الحسينية؟

بخصوص مانشر بجريدة الاهرام يوم ٢/٢٢ عن موضوع شباب الخريجين المملكين بمنطقة جنوب سهل الحسينية جاءنا الرد التالي من د . يوسف والى :

■ تكرر النشر حول هذا الموضوع عن ذات المنطقة عدة مرات سواء فى الصحف القومية أو صحف المعارضة.

● ينتفع بهذا المشروع ١٠٠٠ من شباب الخريجين فى مساحة ٥٠٠٠ فدان يقطنون فى ثلاث قرى تم انشاؤها.

● بدأ توزيع هذه الاراضى والمساكن عام ١٩٩٠، حيث كان من المقرر اطلاق مياه الرى فى نهاية ذلك العام.

● واجهت مشروعات الرى الكبرى وخاصة محطة الصرف العمومية التى تخدم هذه المنطقة وجملة زمامها ٥٧ الف فدان صعوبات كبيرة أدت الى تأخير تنفيذ المحطة (وهى هامة جداً قبل اطلاق المياه).

■ واجه مشروع انشاء ترعة السلام صعوبات فى مناطق الخلط مع مياه مصرف - بحر حادوس نتيجة لوقوع بعض التجمعات السكانية فى مسار الترعة.

■ تم القيام بمرور ميدانى بالاشتراك مع الأخ المهندس وزير الأشغال العامة والموارد المائية للوقوف على أسباب المشاكل وتم اصدار قرارات تنفيذية لحلها فى موقع العمل عام ١٩٩١ حيث تم حل مشاكل المعترضين لمسار الترعة بتوطين وتعويض سكان التجمع السكانى الواقع فى مسار الترعة، كما بدأت الشركة المنفذة لمحطة الصرف فى تعديل مكان المحطة لتلافى الصعوبات التى واجهت الموقع الأول.

■ على الرغم من جميع هذه الصعاب .. فقد تم اخطار جميع شباب الخريجين بتاخير الاستفادة من المساحات المخصصة لهم ومن يرغب فى البقاء منهم تم صرف مبلغ خمسين جنيها شهريا خلال العام الاول، كما تم صرف المعونة الغذائية المقررة لهم لمدة اربع سنوات، وفى نفس الوقت صدرت التعليمات الى شركات استصلاح الاراضى العاملة فى نفس المنطقة بتشغيل من يرغب من هؤلاء الشباب فى الاعمال الجارية وباجر يومى ثلاثة جنيهات بالاضافة الى تشغيل مجموعة اخرى من هؤلاء الشباب ضمن مشروعات جهاز تحسين الاراضى فى منطقة الحسينية وصان الحجر.

■■ هذا وتبدأ مراحل اطلاق المياه وتشغيل محطة الصرف الرئيسية اعتباراً من ١٩٩٣/٩/٣٠ وبذلك يمكن للشباب المنتفع بهذه الاراضى البدء فى زراعتها اعتباراً من الدورة الشتوية القادمة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨-٢ فبراير ١٩٩٣

مصر: ٥١ في المئة من الجرائم ابطالها عاطلون عن العمل

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ ترتبط معدلات الجريمة في مصر بالبطالة كما اثبتت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فقد تبين ان نسبة كبيرة من الجرائم يرتكبها عاطلون عن العمل، وتتراوح النسب من فترة الى اخرى.

وأكدت دراسة حديثة قام بها مركز بحوث الشرطة التابع لوزارة الداخلية ان ٥١ في المئة من جملة الجرائم في مصر يرتكبها عاطلون عن العمل، وان ٤١.٦ في المئة من مرتكبي السرقة عام ١٩٨٤ كانوا من العاطلين، وارتفع الرقم الى ٦٨.٧ في المئة عام ١٩٨٩، وارتفعت النسبة خلال الفترة نفسها في باب جرائم القتل العمد من ٤.٢ في المئة الى ٨.٣ في المئة في وفي جرائم الاغتصاب من ١٢ في المئة الى ١٨.١ في المئة.

وتتفق هذه الدراسة مع اخرى قامت بها الدكتورة نشوى فريد في مركز البحوث الاجتماعية على ان معظم مرتكبي الجرائم من الاميين وغير المتزوجين، فقد وصلت نسبة المتهمين من الاميين الى ٥٥.٤ في المئة في الجنح و٦٧.٨ في المئة في الجنايات، ووصلت نسبة المتهمين من غير المتزوجين الى ٦٨.٤ في المئة في الجنح و٦١.٣ في المئة في الجنايات.

وذكرت نشوى ان ٥١.٨ في المئة من المتهمين يتركزون في محافظتي القاهرة والجيزة لارتفاع كثافة السكان فيهما.

شبابنا وتحديات المستقبل

لاشك أن قضية الشباب تطرح نفسها بكل ثقلها فى هذه المرحلة من العمل الوطنى لاسباب تتعلق بهموم الشباب نفسه ولاسباب تتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة وافرازاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية ويزيد من صعوبة التناول لقضية الشباب انه ليس قطاعا راسيا يمكن دراسته والبحث عن قضاياه المتعددة بسهولة كما فى القطاعات الرأسية الاخرى فى المجتمع ،

فنجد أن الشباب قطاع أفقى مستعرض يتغلغل داخل كل القطاعات التى يتكون منها البنيان المكانى .

بقلم
نور الدين نهمى
نائب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة

ويزيد ايضا من صعوبة تناول القضية اختلاف الآراء حول تحديد هذا القطاع ، فالبعض يذهب فى هذا التحديد إلى عوامل نفسية أو عوامل بيولوجية أو فسيولوجية ، والبعض الاخر -وهذا مانميل إليه- يحدد هذه الشريحة بمرحلة سنية ، وهنا نجد اختلافا حول الفئة العمرية لهذه المرحلة ، فالكثير يتحدث عن الشباب باعتباره المرحلة السنية من ١٥ سنة (بداية سن العمل) حتى ٣٠ سنة ، وهو الذى يكتمل فيه النضج الجسمى والعقلى والنفسى وتحديد الاتجاهات المستقبلية فى التعليم والعمل والقيم والزواج والمعاملات .

ولايجب أن نغفل حقيقة أساسية نؤكدها مقدما ، وهى أن البداية الفعلية للعمل مع الشباب تسبق هذه المرحلة بكثير لتصل إلى سن الخمس سنوات أو الست ، باعتبارها سن الخروج من حضانة الاسرة إلى المجتمع ممثلا فى التعليما لاسامى ، وهذا التحديد هو ماذهب إليه المجلس الاعلى للشباب ووزارة التعليم ، وهذا توجه علمى سليم حتى يمكن البدء فى تكريس الرعاية بمختلف أنواعها فى مرحلة الطفولة المتأخرة (التعليم الابتدائى) والمراهقة المبكرة (التعليم الاعدادى)، وهاتان المرحلتان هما البداية الحقيقية لتكوين الجملة التربوية بجميع مفرداتها وذلك لسهولة التعامل مع هذه المرحلة والاستعداد للتقبل والتعليم والقابلية للتوجيه ، وامكانية التنمية المتكاملة للشخصية وتوازنها ، كلها أمور تدعو بالحاح إلى قناعة علمية بصحة هذا التوجه التربوى ، ولاسيما أن مايعيشه أبناؤنا فى هذه هى المرحلة «من ٦-١٥ سنة» من مناخ تنموى جسمى وعقلى وثقافى وروحى وسلوكى يؤثر بالايجاب أو السلب على المرحلة التالية (من ١٥ - ٣٠ سنة) ويساهم فى تشكيلها إلى حد كبير .

لكن الحديث الآن سوف يتناول هذه المرحلة السنية الاخيرة ، لأن انعكاساتها الفكرية والسلوكية والاجتماعية ذات حساسية مجتمعية وقومية خاصة تفرض نفسها على سياسات النظام التعليمى والتدريبى والثقافى والاقتصادى والسياسى والقانونى والاعلامى للمجتمع ، بالاضافة إلى أن هذه المرحلة (من ١٥ - ٣٠ سنة) تمثل فى مجتمعنا قوة العمل الرئيسية والاكثر طاقة وحيوية وتأثيرا فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والدفاعية ، أى أنها تمثل القوة الرئيسية فى أى تنمية مستهدفة والحفاظ على منجزات هذه التنمية .

وتمثل السنون الاولى من هذه المرحلة (من ١٥ - ٢٢ سنة) أهمية قصوى فى التناول التنموى للشباب ، حيث أنها نهاية مرحلة النمو الجسمى والتعليمى وبداية التوجه المستقبلى بالنسبة للعمل والاستقلال الاقتصادى ، وتكوين الاتجاهات الفكرية والسلوكية والمجتمعية التى تشكل معظم الاطار القيمى للشباب ، ولذلك فإن الامر يقتضى مضاعفة الجهود لضمان سلامة هذه الاتجاهات وتعديل مايمكن تعديله من سلبياتها ، ومازالت هذه المرحلة السنية قابلة للتعديل والتصحيح ، كما أنها بطبيعتها مرحلة اكتساب للمهارات والخبرات البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية حيث أن محصلتها جميعا تشكل شخصية الشباب فكرا وسلوكا وعلاقات جماعية ومجتمعية .

ويحتاج التناول العلمى والعملى لرعاية الشباب أن نوضح مقدما أن المراحل السنية للانسان حتى نهاية من الشباب (٣٠ سنة) هى عملية نمو مستمرة فى الشخصية ومايطرأ عليها من تغير وتطور فى النواحى المختلفة . وإذا ماترك هذا النمو دون ما تعامل موجه ، أو ترك للعوامل الوراثية أو المكتسبة من المجتمع فإن الحصيلة لن تكون وفقا للمصلحة العليا للمجتمع ، ومن هنا يأتى الدور الفاعل للدولة وللقائمين بالعمل مع الشباب ، وهما مانسميه برعاية الشباب . فهناك المهام الاساسية فى التعليم والرعاية الصحية والتثقيف والعمل والاسكان وغيرها ، وأكثر هذه الخدمات موجه للشباب كحقيقة واقعة ، وهناك العمل المهنى مع الشباب فى مؤسسات رعايته والموزعة بين أجهزة الدولة والتنظيمات الاهلية والشعبية والديمقراطية وسواء كانت هذه الاجهزة تشريعية أو تخطيطية أو تنفيذية أو سياسية أو شعبية ، فإنها جميعا مسئولة عن التفاعل والتنسيق والتكامل بين أدوارها فى وضع مانسميه باستراتيجية العمل مع الشباب ، وبداية نؤكد على ضرورة توافر الفهم العلمى المتطور للشباب من جميع النواحى ، والحاجة الملحة للدراسات والبحوث فى هذا المجال الذى يشكو من الفقر والقصور العلمى والبحثى . ومازال الكثير منا يعتقد بل يمارس دوره فى العمل الشبابى اجتهادا واعتمادا

على بعض الخبرات ، ولكن كأى مجال من مجالات الحياة فإن الدراسة والبحث يمثلان ركنا اساسيا فى القضية .

إن مجمل هذه الدراسات الشبابية والمجتمعية هى مدخل اساسى من مدخلات الاستراتيجية ، على اننا لابد ان نقف ايضاً على ابرز مايميز الواقع الحالى للشباب كدراسة أولية سوف تبنى عليها كثير من الخطوات الحتمية للمعالجة التنموية له .

فمن الناحية العقلية إذا قلنا ان متوسط الذكاء الفطرى موزع عدلا بين الناس فهو أيضا فى مصر لايقل عن متوسطه فى أى بلد متقدم ، لكن الاختلاف النوعى هو فى هذه النسبة المكتسبة من مجموع الخبرات البينية للشباب ومن نتائج التدريبات العقلية للقدرات التى يمتلكها عقل الشباب المصرى . إن نظام التربية الاسرية والتعليمية والتثقيفية عامة حتى الآن لايدرب من هذه القدرات إلا القدرة على الحفظ وتخزين المعلومات وكذلك القدرة على استرجاعها ، ويستهلك هذا التدريب طاقة عقلية هائلة تؤدى إلى الاجهاد الذهنى ، بالاضافه إلى أن فرص التدريب على التفكير والمقارنة والتحليل والابتكار والاستقراء والاستنباط والتنبؤ وغيرها من القدرات لاتذكر حتى الآن . وفى المجال العقائدى يتميز شبابنا بالميل والاستعداد للتدين والفهم الايمانى ، وهى سمة غالبة بين شبابنا يقابلها قلة محدودة تهمل ذلك التدين ولاسيما فى المجتمعات الحضرية ، وقلة محدودة اخرى تتقبل لاسباب متعددة تفسيرات متطرفة فى شئون دينية ثانوية محل نقاش وجدال لاتعتمد على نصوص صريحة فى القرآن أو السنة ، ومأساة هذه الاتجاه هو أثره الخطير على انشداد هذه النسبة من الشباب إلى التفكير إلى الوراء بدلا من الامام . من الناحية العقائدية أيضاً فالسمة العامة للشباب المصرى أن حسه الوطنى واضح رغم بعض الظلال العارضة فى هذا المنظور ، ويتعاظم هذا الحس فى المواقف الوطنية العامة والخاصة . ومن الناحية الاقتصادية إن هناك شعورا غالبا بين الشباب المصرى بالقلق حول مستقبله الاقتصادى وقدرته على الاعتماد على نفسه ، وذلك فى ظل غياب آفاق الامل وتقييم هذا المستقبل رغم ما يتضمنه التخطيط الاقتصادى الحالى والمتراكم فى ذهن مجموعة القيادات المسئولة عن ذلك من آفاق متعددة للعمل يصرح بها المسئولون فى بعض الاوقات عند الحديث عن الخطط الخمسية .

تتبع الجمعة



تقرير برلماني يحذر الحكومة من ارتفاع البطالة بين خريجي التعليم الفني

حذر تقرير برلماني حكومة الحزب الوطني الحاكم من ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الفني الى ما تتجاوز نسبته ٥٣٪ من جمله الخريجين .

وقال التقرير الذى سيناقشه البرلمان فى جلسة مقبلة ان نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالى تتجاوز نسبتها ٤٧٪ .

واعاد التقرير المطالب المتكرره بضرورة ربط سياسة التعليم الفنى بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل الداخلية والعربية الخارجية

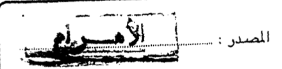
وطالب التقرير بالاهتمام بالجانب العملى التطبيقى فى مناهج التعليم الفنى بعد ان اوضحت الدراسات ان تكلفة تدريب طالب التعليم الفنى لاتتجاوز ٣ جنيهات سنويا حاليا مقابل ما يعادل ١٦ الف جنيه سنويا فى الدول الصناعية المتقدمة .

كما طالب التقرير بانشاء هيئة فنية متخصصة لتولى مسئولية التعليم الفنى واعداد مناهجه وتقييم اسلوب تدريب الطلاب .

وكشف التقرير عن ان نسبة الاستثمارات الموجهه للمدارس الصناعية لاتتجاوز ٦ ملايين جنيه فى نحو ١٨٥ مدرسة صناعية على مستوى الجمهورية .



المصدر : الأهرام



التاريخ : ١ مارس ١٩٩٣

١١٦ مشروعا بالمنوفية للخريجين وتعيين ٣٠٠٠ وتشغيل ٨٥٠ معوقا

شبين الكوم- من محمد عبد الحليم:

اعلن المستشار فكرى عبد الحميد محافظ المنوفية انه تقرر البدء فى تنفيذ ١١٦ مشروعا جديدا لشباب الخريجين بالمنوفية خلال شهر مارس القادم، وتعيين ٣٠٠٠ خريج من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وتشغيل ٨٥٠ معوقا تم تاهيلهم.

كما أعلن الدكتور السيد حسن حسانين رئيس جامعة المنوفية انه تقرر تنفيذ مشروع جديد بالاراضى بالقابلة للزراعة بمدينة السادات وتخصيصها لشباب الخريجين من كلية الزراعة بالجامعة عن طريق خطة علمية مدروسة تشرف عليها الكلية وسوف يحقق المشروع فرص عمل مناسبة لشباب الخريجين وتقرر البدء فى استغلال مساحة ٥٠٠ فدان من اراضى مدينة السادات والتى تتسلمها الجامعة للبدء فى انشاء فرع جامعة المنوفية بالمدينة والذى سوف يشغل معهد بحوث البيئة الصحراوية الذى يضم ٩ مراكز بحثية جديدة لتنمية المناطق الصحراوية فى كافة المجالات واقامة ثلاث كليات جديدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٣

الخيارات العربية لحل مشكلة البطالة

بقلم :
رشاد ابراهيم محجوب
زميل اكاديمية ناصر العسكرية العليا

حذر التقرير السنوى الاخير للبنك الدولى للانشاء والتعمير من تزايد وتفاقم مشكلة البطالة فى الدول العربية سنة بعد سنة بعد ان وصلت نسبتها الى حوالى ١٥٪ من قوة العمل فى المغرب ومصر وايران وحوالى ٢٥٪ فى الاردن واليمن والسودان مع توقعات كبيرة محتملة بتزايد هذه المعدلات نتيجة للنمو السكانى والاعداد الكبيرة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا .

وترجع هذه الاشكالية اساسا الى نظم التعليم التى تتبعها معظم الدول العربية فى الوقت الحالى .. فلاهى اتبعت اسلوب التعليم من اجل التعليم التى تنتهجها الكثير من الدول الاوروبية الفائقة الثراء التى وصلت الى مستوى عال من النماء والثراء والرخاء والامن .. ولا هى اتبعت اسلوب التعليم من اجل المجتمع لمواجهة الحاجات الماسة الضرورية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية « دول العالم الثالث » .. بل هو خليط غير واضح المعالم من الاسلوبية كانت محصلته النهائية افراز هذه الاعداد الهائلة من الخريجين الجامعيين وخريجى المعاهد العليا والمتوسطة التى لا تحتاجهم سوق العمل العربية او الافريقية او الاوروبية فى الوقت التى تعانى فيه هذه الدول من نقص حاد من الحرفيين والمهنيين بجانب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو تعيينهم .

ومستفاقم هذه الاشكالية بعد ان تبنت معظم الدول العربية سياسة الاقتصاد الشمولى المركزى واتجهت الى اقتصاديات السوق التى تعتمد اساسا على التقدم التكنولوجى الهائل للالة على حساب الايدى العاملة بما يؤدى الى ظاهرة البطالة المقنعة وزيادة عدد العاطلين وتعرضهم للاستقطاب السياسى من التيارات السياسية المتطرفة فى الداخل او من خارج البلاد .. بجانب ثقل الكثير من اسواق العمل امامهم سواء فى الدول العربية النفطية الغنية او الاوروبية والتى تتواكب مع ظروف النمو

السكانى الرهيب داخل دول الوطن العربى والتى تتعدى ٣ - ٤٪ سنوياً مع عدم وجود فرص عمل لهم بكفاية كذا عودة وتراجع اقتصاديات هذه الدول الى معدلات النمو العادية بعد انتهاء فترة انشاء البنية الاساسية .

ومن المتوقع ان يكون هناك سباق واقبال على الاموال العربية خلال السنوات القادمة قبل حلول القرن القادم اذ ستتجه الاموال العربية الى الخارج ان لم تجد مجالا لها فى الداخل حيث تتوافر هناك الاسواق التجارية والفرص المتاحة والاوعية الاستثمارية المتنوعة والعائدات

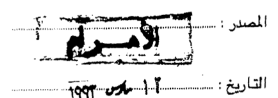
المغرية .. الامر الذى يستوجب البحث عن الحلول والخيارات العربية الممكنة للقضاء على هذه الظاهرة قبل ان تتفاقم حدتها وتصبح مصدر قلق وتهديد للامن القومى ومنها على سبيل المثال :

■ التوسع فى الخصخصة التعليمية لتتناسب مع سوق العمل فى الدول العربية والافريقية والاوروبية مع ضرورة الربط بين برامج التعليم بمستوياته المختلفة وبين نمو احتياجات المجتمع من المهن المختلفة والعمل على تشجيع التعليم الفنى والحرفى لتوفير الاعداد المطلوبة من التكنولوجيين لمواجهة التطور السريع فى ثورة المعلومات كذا الاهتمام بالتدريب التحويلى حتى يمكن تحويل الطاقات العاطلة الى منتجة .

■ دعم وتشجيع اقامة الصناعات الصغيرة لاستيعاب جانب كبير من البطالة من خلال سياسات تمويلية وتسويقية حيث تجد قبولا من العمالة خاصة القطاع العائلى لانها تعتمد اساسا على كثافة العمل وليس كثافة رأس المال كما يحدث فى المغرب حاليا .. او عن طريق الصناديق الاجتماعية مثل الذى اسسته مصر حديثا وتم توفير رؤوس امواله من الخارج لتحقيق نفس الاهداف .

■ إعداد الرؤية التخطيطية للتنمية الاقتصادية العربية الشاملة على اساس تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين الدول العربية باستغلال جميع الطاقات والامكانات الهائلة من الموارد المالية والبشرية والطبيعية والاستخراجية . الخ ويعتمد هذا التخطيط على توفير المناخ المناسب للاستثمار الداخلى وتحقيق عائد يتفوق على العائد الاجنبى .. على ان يتكامل هذا الاطار بحرية انتقال الاموال العربية واستغلالها داخل الوطن العربى مع ضمان تأمين هذه الاموال والاستثمارات والربح والعائد منها بتوحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية والمالية والتجارية على ان تخدمها شبكة من المواصلات والاتصالات والاعلام والثقافة .



المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠-١٢ مارس ١٩٩٣

٧٥ ألفا يستفيدون من مشروع للشباب بمنطقة النهضة

كتب - احمد الشهاوى:

اكد السيد عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ان المجلس يركز حاليا على تنفيذ مشروع للشباب يستفيد منه ٧٥ الفا فى منطقة النهضة التى انتقل اليها المتضررون من الزلزال، وسيعرض المشروع على السيدة سوزان مبارك التى طالبت بضرورة ايجاد فرصة للعمل الشبابى فى المناطق الجديدة، واكد انه يجرى حاليا انشاء ٤ ملاعب مفتوحة فى منطقة النهضة يتكلف كل منها ٥٦ الف جنيه، الى جانب انشاء مركز شباب نموذجى يضم مكتبة، ومسرحا، وقاعة للاجتماعات.

وقال فى لقائه بقيادات الشباب، والعاملين بالجهاز انه سيجرى تنفيذ مشروع رحلات عطلة نهاية الاسبوع، وتبدأ افواجها بعد العيد مباشرة، وتنظم خلالها لطلاب الجامعات، والخريجين، والطلائع، وشباب العمال رحلات الى الاسماعيلية، والفيوم، والاسكندرية، والعريش، ويستفيد منها ٣٠ ألف شاب، واشار الى ان مشروع قطاع الشباب الذى اثبت نجاحه فى انعاش السياحة سيستمر فى الصيف المقبل لخدمة شباب الصعيد، بالاضافة الى امتداد افواج قطاع الشباب الى الجامعات، وقيادات مراكز الشباب، وشباب العمال، ويستفيد منها ستة آلاف شاب. وسيتم تنظيم ندوات ولقاءات للشباب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ ...

الصندوق الاجتماعى يواجه :

مشكلة العمالة الزائدة بعد بيع شركات قطاع الاعمال

●● ما ان اعلنت «الحكومة» عن خطتها المقبلة، والخاصة ببيع عدد كبير من شركات قطاع الاعمال العام ـ ٨٥ شركة حتى عام ٩٧ ـ حتى ظهر على السطح تساؤل هام يتعلق «بأوضاع العمالة» فى تلك الشركات وكيفية التعامل معها .. فهل سيتم تعويض تلك العمالة عند بيع الشركات؟ وباى صورة؟ ام سيتم الابقاء على تلك العمالة بعد اخذ تعهد من المشترى او المستثمر الجديد بعدم الاستغناء عنها؟ وكيف سيتم توفير فرص عمل «بديلة» للعمالة التى سيتم الاستغناء عنها ..؟

الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الاعمال كان قد اعلن فى اكثر من مناسبة انه لن يتم المساس باى عامل .. فى حين ان الارقام الرسمية المتوقعة لحجم العمالة الزائدة بعد خصخصة الشركات تصل الى ٢٥٠ الف عامل فى عام ١٩٩٧ .. ومن ثم فان التساؤل هنا هو عن: كيفية تجنب «تلويث» سوق العمل باعداد متزايدة من المتعطلين؟!

العمالة الزائدة فى الشركات تصل الى ٢٥٠ الف عامل



اطالب بتخصيص ٥٠٪ من حصيلة بيع الشركات لتكوين رصيد «هيكلة العمالة»

حسين الجمال

وللاجابة على هذه التساؤلات ذهبنا الى الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى. وهو الصندوق الذى لديه برنامج تفصيلى عن «تنقلية العمالة الزائدة» بـ شركات قطاع الاعمال العام، والتى سيتم خصخصتها .. وذلك فى اطار اهتماماته بتقديم شبكة الامان للفئات المضارة ..

الدكتور الجمال فى حديثه مع صفحة «الجمعة الاقتصادية» وضع النقاط فوق الحروف فى العديد من القضايا الخاصة بالعمالة فى شركات قطاع الاعمال حيث اكد ان الارقام المتوقعة لحجم العمالة الزائدة تصل الى ٢٥٠ الف عامل ومن ثم فان تصور فقدان هذا العدد الضخم لوظائفه يعنى الكثير من المخاطر الاجتماعية، والسياسية علاوة على الفاقد الاقتصادى الكبير .. وهو مايتعين معه بذل اقصى الجهود الجادة والسريعة .. لتوفير مهارات جديدة ومتجددة، وفرص عمل بديلة حقيقية ..

الامين العام للصندوق الاجتماعى اوضح حقيقة هامة اخرى تتعلق بمحدودية موارد برنامج التنقلية .. وهو الذى سيتم الاعتماد عليه لمواجهة العمالة الزائدة بالشركات بعد بيعها .. حيث ان تلك الموارد تتيح له حاليا مواجهة حوالى ٦٠ الف حالة عمالة زائدة فقط!! وبنسبة ٢٥٪ من تقديرات العمالة الزائدة المتوقعة.. د.الجمال طالب الحكومة ايضا بضرورة الاسهام المادى لتنفيذ بعض الحلول لاوضاع العمالة الزائدة .. وذلك من خلال توجيه جانب رئيسى - ٥٠٪ على الاقل - من حصيلة بيع اصول بعض الشركات او تلك التى يتم تصفيتها او تخصيصها بالكامل لتكوين «رصيد هيكلة العمالة» حتى يسهم فى التمويل مع موارد برنامج تنقلية العمالة ..

أهمية برنامج التنقلية .. لماذا؟

وفى البداية سالت الدكتور الجمال عن: الاهمية الخاصة لبرنامج التنقلية فقال: هذه الاهمية تنطلق من حساسية مشكلة البطالة فى مصر، والتى تؤدى اجراءات اعادة هيكلة المشروعات، وكذلك الآثار الانكماشية لبرنامج الاصلاح إلى تزايد ضغوطها .. خاصة لتسهيل مهمة برنامج التنقلية دون مخالفة لقواعد الكفاءة الانتاجية .. فالارقام المتوقعة لحجم العمالة الزائدة هى أرقام ضخمة حيث تصل لربع مليون عامل - وذلك بالاضافة ايضا الى مايعانيه الاقتصاد اصلا من مشكلة بطالة خطيرة، وواسعة الانتشار .. ومن ثم فان فقدان هذا العدد الضخم لوظائفه يعنى الكثير من المخاطر لذلك يتعين الاستعداد للمواجهة، وبذل الجهود لايجاد فرص عمل بديلة ..

حدود مسئولية الصندوق

وحول حدود مسئولية الصندوق فى تنفيذ برنامج تنقلية العمالة الزائدة نتيجة اعادة هيكلة مشروعات قطاع الاعمال العام .. يقول الدكتور الجمال : ينبثق برنامج تنقلية العمالة من برنامج اشمل لتعبئة الموارد البشرية بالصندوق الاجتماعى، هذا ويختص برنامج التنقلية بالعمالة الزائدة حيث تنحصر مسئوليته فى فئة هذه العمالة فقط والناتجة عن اعادة الهيكلة وليس مشكلة البطالة القائمة اصلا على مستوى الاقتصاد ككل ..

وان كان الصندوق غير ملزم بتوفير فرص عمل لـ كل افراد هذه الفئة .. الا انه يسعى لاتاحة خدماته لاكبر عدد ممكن منهم ..

وهنا فاننى اؤكد - والكلام على لسان الدكتور الجمال - ان الصندوق ليس هو المسئول عن تحديد المشروعات المطلوب اعادة هيكلتها .. ولكنه يقدم خدماته لتلك التى يحددها مكتب قطاع الاعمال العام .. وبناء على طلبات تتقدم بها بالتالى هذه المشروعات الى الصندوق، ومن هنا يكون تدخله استجابة لهذه الطلبات، لصالح المشروع والعمل ..

● ● ولكن اذا كانت الموارد المالية لبرنامج التنقلية لاتغطى سوى حوالى ٦٠ الف حالة فقط وبنسبة ٢٥٪ فقط من تقديرات العمالة الزائدة المتوقعة .. فكيف سيتم تنفيذ البرنامج؟!

الدكتور الجمال: لايجب التهوين من الموارد الحالية لبرنامج التنقلية للعديد من الاسباب، فرغم ان الموارد الحالية تستوعب ٦٠ الف حالة عمالة فقط .. الا ان هذا العدد يستوعب مشكلة اكبر مشروعات قطاع الاعمال العام فى مصر (الحديد والصلب) كما ان استخدام الصندوق لموارده الحالية هو السبيل لتعبئة موارد جديدة لحل مشكلات عدد آخر من العمالة الزائدة.

ايضا فاننى اقول هنا: ان العمالة الزائدة لن تظهر مرة اخرى وانما على مراحل ومع تتابع

حديث اجراه:

شريف جاب الله

اجراءات الهيكلة فى مشروعات قطاع الاعمال العام .. ومن ثم فان التدفقات المتصورة لهذه الفئة من العمالة، يمكن ان يقابلها تدفقات مقابلة من الحلول الملائمة لوضع هذه الحلول موضع التنفيذ ..

لذلك يتعين تنفيذ برنامج التنقلية دون ابطاء، مع مراعاة تفضيل اكثر الحلول اضافة الى مستوى كل من التشغيل، والانتاج كلما كان ذلك ممكنا ..

الحكومة لابد ان تساهم!

وحول الاطراف المشاركة فى برنامج التنقلية .. يؤكد الامين العام للصندوق الاجتماعى ان هناك ٤ أطراف اساسية مشاركة فى البرنامج وهى: الحكومة، ومكتب قطاع الاعمال العام، والصندوق الاجتماعى، والمشروع ذاته، ففيما يتعلق بالحكومة فسوف يتمثل دورها فى تهيئة الوضوح والاستقرار لسياستها الاقتصادية المتناسقة، واتاحة البيانات وتوفير القوانين المعاونة، وسوف تقوم الحكومة ايضا بالاسهام المادى اللازم لتنفيذ بعض الحلول لاوضاع العمالة الزائدة وهنا فاننا نشير - والكلام على لسان الجمال - الى ضرورة توجيه جانب رئيسى (٥٠٪ على الاقل) من حصيلة بيع اصول بعض الشركات او تلك التى يتم تصفيتها او تخصيصها بالكامل لتكوين «رصيد هيكلة العمالة» الذى يسهم فى التمويل مع موارد برنامج تنقلية العمالة، ايضا فستقوم الحكومة - وفى اطار مواجهة المشكلة - بتوجيه عناية خاصة لزيادة ارضية الاستثمار فى التعليم، والتدريب ضمن بنود الانفاق من ميزانية الدولة ..

اما بالنسبة للمكتب الفنى لقطاع الاعمال العام فسيقوم باعداد البرنامج الزمنى، والخطة الواضحة لاعادة هيكلة مشروعات قطاع الاعمال العام، وسوف يخطر بذلك كلا من المشروعات المعنية، والصندوق الاجتماعى، وتفاديا لتداخل الاختصاصات - والكلام على لسان الدكتور الجمال - يجب مراعاة ان برنامج التنقلية - وعلى وجه التحديد مايتعلق منها بعمليات حصر، وتصنيف العمالة الزائدة - ليست مسئولية مكتب قطاع الاعمال العام، ولكنها مسئولية كل مشروع على حدة ..

وبالتعاون مع برنامج التنقلية بالصندوق الاجتماعى للتنمية.

اما بالنسبة للصندوق الاجتماعى .. فسيقوم بالمبادرة ببدء الخطوات التنفيذية لتقديم خدمات برنامج تنقلية العمالة، سواء بناء على الجدول الزمنى، والخطة المبلغة اليه من مكتب قطاع الاعمال العام، او فى حالة تاخر هذه الخطوة، ومن خلال الاتصال المباشر بالمشروعات القائمة بالهيكلة لتعريفها بالبرنامج وماينطوى عليه من خدمات، وتسهيلات للمشروع وعمالته ..

هذا وسوف يبدأ التعاون بتوقيع الاتفاق مع المشروع العميل .. وفى هذا الصدد فلابد من التاكيد على الحاجة لان تنشا خلال السنوات الخمس القادمة مؤسسة تاخذ على عاتقها مهمة تقديم هذه الخدمات التى من المتصور ان يستمر الاحتياج اليها على مستوى القطاع الخاص.

اما بالنسبة للطرف الرابع فى برنامج تنقلية العمالة فيتمثل فى «المشروع»، وسوف يكون لجنة لهيكلة العمالة داخله، وسيتم تشكيل هذه اللجنة بالتساوى بين الادارة والعمالة، بالاضافة الى خبير من برنامج التنقلية . وسيتم اختيار رئيس محايد للجنة على علم باوضاع المشروع، وليس من طرف الحكومة ولا الصندوق وستتحدد مهام رئيس اللجنة فى ادارة اعمالها، وقيادتها ومتابعة اتفاقاتها، والقيام بمهام الاتصال المتعلقة بنشاطها ..

وستتمثل مهام اللجنة فى: اعداد بيان مفصل عن العمالة: عدد الزائد منها عن حاجة المشروع، تصنيفاتها تخصصاتها .. كما ستقوم بحساب تكاليف الحلول البديلة، ووضع استراتيجية لتدبير فرص العمل المطلوبة.

حلول بديلة تقدمها برامج التنقلية

وحول الحلول التى ستقدمها برامج تنقلية العمالة لشركات قطاع الاعمال العام التى سيتم هيكلتها وخصخصتها .. يحدد الدكتور الجمال ٦ حلول بديلة سيقدمها البرنامج وتتمثل فى: التقاعد (سن الستين)، والتقاعد المبكر (سن ٥٥ فاكثر) والتدريب، واعادة التدريب، وتعويضات البطالة، وايجاد فرص عمل بديلة، وانشاء مشروعات خاصة صغيرة .. وفيما يتعلق بالتقاعد .. فسيتم تطبيق قاعدة «عدم الاحلال» للعمالة المتقاعدة وفى حالة ظهور عجز فى تخصص مانتيجة للتقاعد سيتم الاحلال الذاتى .. اى من بين عمالة المشروع .. من خلال التدريب الداخلى كلما كان نلك ممكنا .. وهذا الحل يتم كلية من خلال المشروع، وسوف ينحصر مجال خدمة برنامج التنقلية فى المعاونة فى متطلبات التدريب او الاحلال من الخارج ..

اما بالنسبة «للتقاعد المبكر» .. فان تشجيع هذا البديل يتطلب تعديل قوانين التامينات الاجتماعية حتى لاتصبح عاملا معوقا، ايضا تدبير التمويل الكافى لحصول العمال على معاشاتهم كاملة، بما يشجع عددا كبيرا منهم على التقاعد المبكر .. وفى هذا الصدد فان هناك اقتراحا برفع سعر الفائدة الممنوح لارصدة هيئة التامينات، والمعاشات الى مستوى يقارب سعر الفائدة السوقى، حيث من شان ذلك ان يوفر المبالغ المطلوبة دون حاجة الى تحميل المشروع أو الحكومة باى اعباء اضافية ..

هذا ويلاحظ عند حساب عبء المعاش المبكر، ضرورة الا يعتبر تكلفة صافية .. اذ سيترتب عليه وفر سنوى مستمر فى قائمة الاجور التى يتحملها المشروع، ونسبة هذا الوفر هى معدل العائد المخصص على الاستثمار فى تعويضات التقاعد المبكر،

اما بالنسبة للبديل الثالث والخاص بالتدريب



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



واعادة التدريب فهو يعتمد فى الاساس - والكلام على لسان الدكتور الجمال - على اجراء حصر شامل لاعداد العمالة الزائدة .. والمعرفة الكاملة بخصائصها فهذه تعتبر من المقومات الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالفئات المستهدفة بالتدريب واولويات التعامل معها كذلك تتيح مثل هذه المعلومات وضع تصور شامل عن مضمون برامج التدريب واعادة التدريب المطلوبة «لتسويق» هذه المهارات مستقبلا ..

هذا ويمثل هذا البديل احد المحاور الهامة لعمل برنامج تنقلية العمالة حيث لاتقتصر فائدته على مجرد زيادة كفاءة العمالة الزائدة، وانما ايضا التطوير المستمر لمهارات قوة العمل، ومشاركة البرنامج فى هذا الحل تتم بناء على «طلب» المشروع.

ويضيف «الجمال» .. من المقترح ان تكون اولوية التدريب للحالات التى يفيدها ذلك فى الحصول على فرص عمل، ويليها حالات الحفز على التدريب بدلا من تعويضات البطالة، ثم حالات التدريب التمويلى لمن له عمل فعلا ..

نقطة اخرى يثيرها الجمال فيما يتعلق بالتدريب فعلى الرغم من توافر عدد ضخم من مراكز التدريب وانتشارها فى جميع انحاء البلاد الا ان اداءها يشوبه العديد من اوجه القصور، خاصة مع تقادم المعدلات وعدم توافر الكوادر الجيدة من المدربين فضلا عن عدم ملاءمة الحرف والمهن التى يتم التدريب عليها للمتطلبات الراهنة لسوق العمل وتطوراتها .. ومن ثم يصعب الاعتماد على هذه المراكز لتنفيذ برامج التدريب، والتدريب التحويلى المطلوبة .. ومن ثم فقد يكون من المفيد البدء بتطوير عدد من هذه المراكز سواء من حيث المعدلات والآلات او من حيث مضمون برامج التدريب .. وذلك عن طريق الاستعانة بمصادر تمويل دولية .. ايضا فانه يتعين انشاء عدد من مراكز التدريب الجديدة القادرة على تنفيذ برامج رفع الكفاءة او التدريب التحويلى نظرا لعدم وجود مثل هذه المراكز المتخصصة .. هذا وسيتم الاستعانة بمشروعات القطاع الخاص فى عمليات التدريب عن طريق تقديم الحوافز المناسبة لها لقبول تدريب وتاهيل اعداد من العمالة الزائدة بغرض ايجاد فرص عمل لهم مستقبلا داخل وحداتها الانتاجية، هذا وسيسهم الصندوق الاجتماعى فى تحمل تكلفة اجور هذه العمالة اثناء مدة التدريب.

تعديل تشريعات اعانة البطالة لماذا؟!

وبالنسبة للبديل الرابع والذى سيقدمه برنامج تنقلية العمالة، والخاص بتعويضات البطالة والذى سيسهم فيه الصندوق بالمشاركة مع التمويل الحكومي، يقول الامين العام للصندوق الاجتماعى: بالنسبة للعمالة التى تقرر باختيارها الحصول على تعويض مناسب لترك عملها فيمكن ان تتعاون عدة اطراف لتدبير التمويل الكافى لهذه التعويضات (المشروعات المعنية والصندوق الاجتماعى والحكومة)، وهنا فاننا نكرر ضرورة تخصيص ٥١٪ على الاقل من حصيلة بيع اصول وحدات القطاع العام لتكوين .. رصيد هيكلة العمالة لمساندة موارد ببرنامج التنقلية ..

ايضا فمن المهم تعديل التشريعات الحالية المتعلقة باعانة البطالة - والتى تقصرها على ٢٧ اسبوعا فقط - بحيث تمتد هذه الفترة الى سنة كاملة فمن شان ذلك آن يتيح لافراد العمالة الزائدة امكانية اكبر لتدبير فرص عمل بديلة ..

ويؤكد الجمال نقطة هامة أخرى خاصة بتفضيل «حوافز التدريب» على تعويضات البطالة ففى حين تعنى هذه التعويضات حل مشكلة العمالة الزائدة للمشروع على حساب تلويث Polluting سوق العمل باعداد متزايدة من المتعطلين غير المهرة، فان حوافز التدريب تعنى التطوير المستمر لمهارات سوق العمل - ككل - بما يتيح لها المرونة والديناميكية التى تهيئ بدورها مناخا مناسبا لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية، والاجنبية، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل مستقبلا.

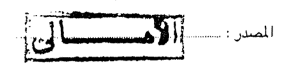
هذا ويمكن صياغة بدائل لتعويضات البطالة .. لاسيما لشباب العمال - تقدم حافزا للعامل على البقاء والتدريب فى مصنعه او التدريب فى مكان اخر باجر كامل طوال مدة التدريب على ان تخصم بعد ذلك نسبة محددة من تعويض البطالة الممنوح له عند تركة العمل بعد التدريب.

ومن المتصور انه بعد فترة التدريب ستكون فرصة العامل اكبر، وافضل للعثور على عمل آخر، الامر الذى لن يتطلب بالتالى تعويض بطالة ..

وجدير بالذكر أن زيادة مدة تعويض البطالة تشجع المشروعات على مزيد من الاقبال على «حوافز التدريب» بدلا من التعويضات .. وهذا حل له آثار افضل كثيرا على المستوى الكلى، وعلى المدى البعيد للمشروعات، وللعمالة على حد سواء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ مارس [illegible]

البطالة أخطر نتائج الخصخصة

○ عدد العاملين بقطاع الاعمال العام مليون و ٣٠٠ الف عامل ، يقدر البنك الدولى النسبة المطلوبة الاستغناء عنها من بينهم ضمن برنامج الخصخصة بحوالى ٢٠ ٪

تتراوح نسبة البطالة مابين ١٥ الى ٢٢ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى مصر طبقا لدراسة صدرت فى سبتمبر الماضى من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، اى ان عدد العاطلين يتراوح بين اثنين او ثلاثة ملايين تقريبا ..

○ توقفت التعيينات بقطاع الاعمال العام خلال الثمانينيات الا فى حدود التخصصات الفنية ، مما ادى لانخفاض العمالة بهذا القطاع تلقائيا لخروج اعداد كبيرة لبلوغ سن التقاعد او الوفاة ، واشار تقرير لوزارة الصناعة عن العام ٩٠ ـ ١٩٩١ الى انخفاض العمالة خلال هذا العام فقط بالقطاع العام الصناعى من ٥٦٣ الف عامل الى ٥٥٧ الف عامل .

○ خلال عام ١٩٩٢ فقط قامت ٤ شركات عامة بتسريح ١٥٠٠ عامل بعقود او مكافآت شاملة وهى شركات العربية للمقاولات والقاهرة للمبانى ومضارب الغربية وممفيس الكيماوية ، ويتعرض لخطر التشرد عمال الشركات التى تقرر تصفيتها كالنيل لتصدير الحاصلات ووسط الدلتا الزراعية ، بخلاف من سيتعرضون لنفس المصير فى الشركات التى سيتم بيعها او تصفيتها .

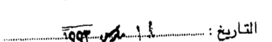
○ خلال السنوات الخمس عشرة الماضية انخفض عدد العمال بالشركة الاهلية للغزل والنسيجوبالاسكندرية من (١٨) الف عامل الى ٤ الاف فقط ، وفى النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة من ٨ الاف الى ١٠ الاف ، وفى مصر حلوان للغزل والنسيج من ٢٢ الف الى ١٣ الف عامل ، بسبب عدم الاحلال مكان المتقاعد والتخلص الجماعى من العاملين بعقود

○ يتوقع الخبراء وصول البطالة الى ٦ ملايين عاطل بعد ٤ سنوات ، باضافة من سيتم الاستغناء عنهم نتيجة الخصخصة وانكماش الطلب على العمالة بالخارج وتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستاجر بالاضافة الى الخريجين سنويا من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة .

○ تتكلف فرصة العمل الواحدة حوالى ٥٠ الف جنيه طبقا لتقديرات الاقتصاديين ، يعنى ذلك اننا نحتاج الى ٥٠ مليار جنيه لتشغيل ثلاثة ملايين من العاطلين الان بخلاف من سينضمون لطوابير البطالة فى السنوات القادمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٣

قمة الأولويـــات... لقضايـــا الشـــباب!!!

بقلـم : د. كاميليا شكري

فى غمرة قلق متزايد.. بسبب أحداث عنف تتكرر... ويذهب ضحيتها شباب من خيرة الأبناء... يقع على عاتقهم توفير الأمن وحماية للوطن. وفى الجانب الأخر من الأحداث فئة من شباب يسلك سبلا تكبدنا الخسائر التى يقع أثرها على الجميع بدون استثناء.. وتمس حياة المواطنين مباشرة، وتهز صورة الوطن كله... والمستغرب فى الأمر أنها بعيدة عن طبيعتنا، ولم تكن يوما من أساليبنا!!! فى معالجة الأمور للوصول الى هدف.

ولذلك فالحاجة ملحة لوقفة مراجعة للأمور المتعلقة بأوضاع الشباب بكل قطاعاته، وقضاياه بكل أبعادها.. ويكون مكانها على قمة الأولويات.. لأنها مرتبطة بالمستقبل، ويعتمد عليها فى استشراف صورته. فشباب اليوم... ستكون مقاليد الأمور فى أيديهم غدا!!!

وليس من باب اجترار الأحزان، ومضاعفة الشعور بالندم فى إفلات الفرص، والتراخى الملاحقة أحداث مصيرية فى وقتها... أن نتذكر الآن صيحات العديد من السياسيين، والكتاب، ورجال علم التربية والإجتماع... الذين طالما نادوا، ونبهوا، وحذروا فى السنوات الأخيرة... إلى خطورة إهمال وتجاهل قضايا الشباب، والتباطؤ فى البحث عن حلول جذرية لها تنهيها... لتفادى تراكمها. وكانت التوقعات التى يخشى منها.. أقرب الى مايحدث الآن... عندما صورتها كقنبلة موقوتة لايعلم أحد متى تنفجر، وإلى أى مدى سيكون عواقب دمارها!!! وكانت الأراء تجمع على التصدى للقضايا والمشاكل التى تحض الشباب فى البداية قبل أن تزداد تعقيدا ويصعب الحل وبالوقف قد يصبح مستحيلا!!!

وللأسف يحدث الآن ماتوقعته الأراء من قبل!!! وإذا نظر إلى أهم المشاكل التى تواجه الشباب... وهى قلة فرص العمل المتاحة. والتى أدت الى ظاهرة البطالة التى لاتنقص بل تتزايد عاما بعد عام.

فإذا كانت ركيزة البناء لمستقبل بلد هى تحقيق الطموحات والآمال... التى تترجمها عقول مفكريها وسواعد شبابها وتحولها الى حقيقة واقعة..

فالحرمان من طاقات شبابه تعرقل مسيرته من المؤكد.. فإذا نظرنا إلى خريطة العمل للشباب نجد أن ضيق الفرص.. دعى قطاعا لايستهان به من أكفا الشباب المؤهل... إلى التطلع لفرص عمل مواتية فى السفر إلى الخارج، وترك البلاد... ليحقق مطالب انسانية واحتياجات أساسيه لم يمكن الايفاء بها، أو إدراك بعضها لو بقى ولم يرحل!!!

إن التراخى فى رسم سياسات لاستيعاب مايقرب من نصف مليون شاب مؤهل يفترض أن يضاف سنويا إلى قوة العمل... بالاضافة إلى مايقرب من ضعف هذا العدد من عمالة فنية أو غيرها.. من المؤكد لينتقص من طاقات كان من الأجدر الاستفادة بها... وفوق ذلك فان هناك ماهو مهم ويفسر الكثير من أمور نرصدها لمعايير إجتماعية وفكرية وافدة... يحملها معه بعض فئات من الشباب الذى يعمل فى مجتمعات خارجية... لها صفات بعيدة كل البعد عن نسيج المجتمع والطبيعة المصرية... ولا يمثل بأى حال من الأحوال فى المعايير المتأصلة والفكر المستمد فيها... من جذور حضارة إنسانية، والفروع التى امتدت منها لتنتشر معاييرها عبر الأزمنة والأمكنة وكانت الحضارة المصرية هى الارتكاز للحضارات الأخرى التى تبعتها!!!

ولذلك فحتى لايستغرقنا التوجه السلبى فقط... من قضايا الشباب، ويكون التركيز على العنف والتطرف فى الفكر والارهاب فى الأساليب حتى يصبح الشغل الشاغل والتحدى الوحيد تراه أعيننا هو فقط الذى يستغرقنا فى التفكير فى القضاء عليه... ويكون ذلك على حساب معالجة القضايا التى تمس الأغلبية من شباب يسعى بكل جهد لتوفير وتامين احتياجاته التى لايجدها فى وطنه. وأيضا فالخوف على ضياع الوقت والفرصة من الاستفادة من طاقات الأغلبية من الشباب إذا تشتتت للجهويات بعيدا عن حل قضاياه الأساسية!!! فتتبقى لنا قلة جانحة، وأغلبية يائسة!!!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٣

فرص عمل لنحو ١٠٠ ألف خريج في مشروعات غير تقليدية بالشرقية

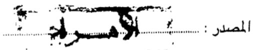
كتب - عبد المجيد الشوادفي:

قرر الدكتور عبد الوهاب سيد أحمد محافظ الشرقية تنفيذ أول مشروع لتأهيل ١٠٠ الف من فائض الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا أو متوسطة ولم يلتحقوا بأعمال في الحكومة أو القطاعين العام أو الخاص أو في الخارج منذ عام ٨٣ وحتى العام الماضي من أبناء المحافظة، وتدريبهم على العمل في مشروعات غير تقليدية بالتعاون مع وزارات الإدارة المحلية والقوى العاملة والتنمية الإدارية.

كما قرر المحافظ افتتاح ١٠٩ مكاتب لحصر وتسجيل هؤلاء الخريجين في الوحدات المحلية بالمراكز والمدن والقرى منها ٤ مكاتب بمدينة الزقازيق وحدها، وقد بلغ معدل التسجيل اليومي ١١ ألف خريج منهم ٧٧٪ من المؤهلات المتوسطة و١١,٥٪ من المؤهلات فوق المتوسطة و١١,٥٪ من المؤهلات العليا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : مارس ١٩٩٢

خبر هام لشباب الخريجين!

□ توقيع عقود مع ٢٠ بنكا لضمان ٥٠٪ من القروض والتسهيلات التي تمنحها لمشروعات شباب الخريجين

المشروعات المكثفة التى يعكف على تنفيذها د. يوسف والى حاليا من أجل دعم وتشجيع مشروعات شباب الخريجين، والتى توجت مؤخرا بجهود تسويق منتجاتهم، تواكبها وبنفس الحماس والوطنية إسهامات خاصة لتوفير السيولة النقدية لتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة، وهذا الدور المهم الذى جاء فى وقته تماما تؤديه شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة، وهى شركة مساهمة مصرية ولندع رئيس مجلس ادارتها والعضو المنتدب بها الاستاذ احمد عبد السلام زكى ليوضح لنا هذه الانجازات:

نشأت فكرة الشركة على ان المشروع الصغير عادة يكون غير قادر فى كثير من معاملاته مع البنوك على توفير الضمانات الكافية لحصوله على الائتمان المصرفى المطلوب رغم جدوى المشروع ومساهمته فى توسيع القاعدة الانتاجية والخدمية.

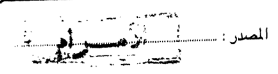
لذلك قامت الشركة على اساس ان تضمن للبنوك ٥٠٪ من الائتمان المصرفى الممنوح للمشروع الصغير بدون ضمانات وذلك لتشجيع وحث البنوك على إقراض مثل هذه المشروعات بعد التحقق من جدواها الاقتصادية وايمانا من الشركة وادارتها بان صحة الانسان المصرى هو عماد واساس التقدم حيث ان الانسان المريض لايؤدى عمله بكفاءة لذلك قامت الشركة بفتح نافذة ضمن برامجها لقطاع الأطباء ومعامل التحاليل والطب البيطرى بحيث تضمن الشركة حتى ٨٠٪ من قيمة القروض الممنوحة للاطباء - بدون ضمان - لامتلاك عيادات أو لشراء معدات طبية، ويتضمن هذا البرنامج ايضا الاطباء البيطريين.

كما تقوم الشركة حاليا ببناء قاعدة معلومات للصناعات الصغيرة بمصر وتقوم هذه القاعدة بتوفير المعلومات اللازمة فى المجالات التالية:

● الخامات ومستلزمات الانتاج والمواصفات اللازمة لكل صناعة وهل هى محلية او مستوردة لمحاولة الاعتماد اساسا على المنتجات المحلية.



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣



حصر فائض الخريجين بالمنيا واسيوط لتأهيلهم وتشغيلهم

تسجيلهم فى أدلة تسويق العمالة لتوزيعهم على قطاعات الأعمال

كتبت: مايسة السلكاوى:

قامت محافظتا المنيا وأسيوط بحصر دقيق لفائض الخريجين تمهيدا لتدريبهم وتأهيلهم للعمل فى المشروعات القومية وتسجيلهم فى أدلة تسويق العمالة تمهيدا لتوزيعهم على قطاعات الأعمال محليا وعربيا وافريقيا.

أعلن ذلك الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية، واضاف ان ذلك يتم فى اطار التصدى لمشكلة البطالة والتعرف على المعلومات الدقيقة عن الخريجين الذين لا يعملون، وايجاد حلول غير نمطية لاستثمار طاقاتهم فى الانتاج والخدمات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

مشروع تشغيل الخريجين تبحثه لجنة وزارية اليوم

تعقد اللجنة الوزارية الخاصة بمواجهة مشكلة البطالة ومشروعات تشغيل الخريجين اجتماعات مساء اليوم الاثنين برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لمناقشة المشروع الذى يجرى تنفيذه لتشغيل الخريجين بالتعاون بين وزارتى القوى العاملة والادارة المحلية ومركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء .

وصرح الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية بان مجموعة عمل قد شكلت لهذا الغرض أعدت حصرا جغرافيا للعمالة العاطلة من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة فى محافظات الشرقية والمنيا وأسيوط يتضمن الحالة الاجتماعية والمؤهل وتاريخ التخرج وذلك بهدف تحديد حجم المشكلة والصفات الرئيسية لأفراد الحصر وأماكن اقامتهم حيث ستراعى مواقع تجمعاتهم لخلق فرص عمل قريبة من هذه المواقع .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٧/٢٠٠٢

الجمهورية تقول:

مكافحة البطالة

قررت محافظة بنى سويف تشغيل ٢٨٩٢ خريجاً عقب عيد الفطر المبارك وقد بدأت فى ثلاث محافظات تجربة رائدة لتشغيل الخريجين . وهذه المحافظات هى المنيا واسيوط والشرقية . وتتم هذه التجربة بالتعاون مع وزارات القوى العاملة والشئون الاجتماعية والادارة المحلية ومركز المعلومات بمجلس الوزراء .

كما اجتمعت اللجنة الوزارية المكلفة بمواجهة مشكلة البطالة والتى يرأسها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء . وبحثت اللجنة عدة اقتراحات اساسية تهدف الى استيعاب اكبر عدد ممكن من الخريجين ، بصفة عاجلة ، كما بحثت اقتراحات اخرى اجلة او بعيدة المدى ، هدفها القضاء على هذه المشكلة ، بحيث لا تزيد نسبة البطالة عن النسبة المسموح بها اقتصاديا ذلك ان عملية « التشغيل الكامل » كما يسميها الاقتصاديون بمعنى استيعاب جميع الايدى العاملة وتوفير فرص العمل لكل القادرين عليه . هذا الهدف لايتحقق فى أكثر الدول تقدماً من الناحية الاقتصادية . ففى فرنسا بلغت نسبة البطالة حاليا اكثر من ١٠٪ ، بينما اقتربت فى امريكا من نسبة ٩٪ من الايدى العاملة فى مطلع العام الحالى .

واذا كان للدول المتقدمة ظروفها الاقتصادية فان لنا ظروفا اقتصادية خاصة تجعلنا اكثر حساسية واكثر اهتماما بمعالجة مشكلة البطالة والقضاء عليها، ليس لانها تمثل افة اجتماعية فقط ، بل لانها تمثل هدراً لجزء أساسى من مواردنا الاقتصادية ممثلا فى الموارد البشرية . ونحن اشد حاجة من غيرنا لحماية هذا المورد وتنميته .

وعلاج مثل هذه المشكلة لن يتم فى يوم وليلة ، ولكن المؤكد اننا بدأنا وبدأنا بشكل جاد فى مطاردة البطالة ومكافحتها ، وهذه البداية يجب ان تكون نواة لخطة شاملة نحقق بها الهدف الذى نريده ونسعى اليه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

تيسيرات للمشروعات الإنتاجية لتوفير فرص عمل من يوليو القادم



١٠ سنوات إعفاء ضريبيا وجمركيا لتصنيع معدات الانتاج محليا

قروض ميسرة للمشروعات التي تستوعب أكبر عدد من الخريجين

٥٠٪ إعفاء ضريبيا دائما لمشروعات التصميمات الاليكترونية

علم مندوب «الأهرام المسائي» أنه يجرى حاليا إعداد نظام جديد لوضع مزايا وتيسيرات للاستثمار الصناعي والانتاجي تمهيدا لعرضه على الهيئات التنفيذية ومجلس الوزراء للعمل به اعتبارا من يوليو القادم

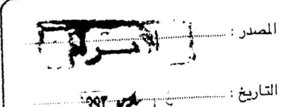
ويتضمن النظام الجديد تقديم قروض ميسرة للمشروعات الكبيرة وفقا للقيمة الاقتصادية التى يقدمها المشروع للناتج القومي ومنح مميزات خاصة للمشروعات التى تستوعب أكبر عدد ممكن من شباب الخريجين، وكذلك إعفاء المشروعات التى تقوم بتصنيع معدات الانتاج بالكامل محليا من الرسوم الضريبية والجمركية لمدة ١٠ سنوات، واعفاء المشروعات التى تقوم بتجديد معداتها لزيادة طاقتها الانتاجية بنسبة ٥٠٪ مع وجود اعفاء جديد فى حالة استخدام أحدث التكنولوجيا التى تحد من تلوث البيئة .

كما تشمل المزايا الاعفاء الضريبي الدائم بنسبة ٥٠٪ لمشروعات التصميمات الاليكترونية و٤٠٪ للمشروعات التى تقوم بتصميم وإنتاج النظم الاليكترونية، و٦٠٪ إعفاء جمركيا وضريبي للمشروعات القائمة على تصميم وإنتاج الدوائر المتكاملة ، والمكونات الاليكترونية وتتضمن المزايا ايضا تقديم اعفاء ضريبيا وجمركي كاملين يستمر ١٠ سنوات للمعدات المستوردة فى المشروعات ذات رأس المال الكبير كالحديد والصلب ، والبتروكيماويات وكذلك المشروعات التى تنتج المواد الاساسية الخاصة بالصناعات الاليكترونية، وتقديم ٣٠٪ إعفاء ضريبيا على أرباح المشروعات التى تقوم علي استخدام معدات محلية تصل الي ٨٠٪ واعفاء ضريبي بنسبة ٢٠٪ علي ارباح المشروعات التي تستخدم ٩٠٪ من الخامات المحلية فى مكوناتها الانتاجية

وصرح مصدر مسئول بوزارة الصناعة التى تقوم باعداد النظام الجديد بان الاستفادة من المزايا المقترحة تشترط التزام المشروعات المستفيدة بحماية البيئة ، وتوفير الحماية للعاملين من مخاطر المهنة، والقدرة على ادارة المشروع بكفاءة عالية مشيرا الى ان الهدف الاساسى من هذا النظام يتمثل فى تحقيق اكتفاء ذاتى فى بعض المنتجات، وتشجيع المستثمرين للدخول فى المشروعات برأس مال كبير ذات الكثافة العمالية وتشجيع المستثمرين على استخدام الأجهزة الحديثة .



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

برنامج عاجل لتشغيل الخريجين يبدأ تنفيذه خلال شهرين ويشمل جميع المحافظات على مرحلتين

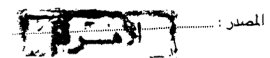
حصر ١٨٠ ألفا بمحافظتى أسيوط والمنيا من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا

الحصول على فرصة عمل طبقا لسنة التخرج والحالة الاجتماعية

حوافز لمنشآت قطاع الأعمال مقابل فرص العمل التى تتيحها للخريجين

تقرر تنفيذ برنامج عاجل لتشغيل الخريجين خلال شهرين، والتوسع فى مشروع حصر الراغبين فى العمل بحيث يشمل فى المرحلة الأولى حتى يونيو المقبل جميع محافظات الوجه القبلى، والشرقية. ثم تبدأ المرحلة الثانية فى يوليو المقبل لتشمل القاهرة



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

وبقية محافظات الدلتا.

وكانت المجموعة الوزارية التى شكلت لاعداد هذا البرنامج قد اجتمعت مساء أمس الأول برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء.

وحضر الاجتماع وزراء التامينات والشئون الاجتماعية وشئون مجلس الوزراء والقوى العاملة والادارة المحلية والبحث العلمى، والتعليم والدولة برئاسة مجلس الوزراء.

وصرح الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية بان المجتمعين ناقشوا نتائج التسجيل الذى تم للراغبين فى العمل بمحافظتى اسيوط والمنيا من حملة المؤهلات، وبلغ عددهم ١٨٠ الفا منهم ٣٥٪ اناثا، و٦٥٪ ذكورا، ويبلغ عدد حملة المؤهلات المتوسطة منهم ٨٥٪، بينما لايزيد حملة المؤهلات العالية على ٨.٥٪، وحملة المؤهلات فوق المتوسطة ٦.٥٪.

وقال ان الاولوية فى المساعدة للحصول على فرصة عمل ستكون حسب سنة التخرج، والحالة الاجتماعية للأسرة، وسيتم تحديد مجالات الاستخدام الممكنة لاستيعاب هذه الاعداد خارج القطاع الحكومى وبمساعدة الدولة.

كما سيتم صياغة الحوافز التى تعطى لمنشات قطاع الأعمال مقابل كل فرصة عمل تتيحها للخريج، وحساب تكلفتها السنوية، ومصدر تمويلها من خارج الموازنة العامة للدولة.

وتقرر البدء فى تدريب حملة المؤهلات العالية فى مراكز تدريب المدرسين، واستخدام من يجتاز البرنامج التدريبى بنجاح لسد العجز الموجود فى المدرسين بمرحلة التعليم الأساسى، وتقرر تشكيل مجموعة عمل دائمة من خبراء وزارات الشئون الاجتماعية، والقوى العاملة، والادارة المحلية، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء لادارة مشروع تشغيل الخريجين.

حصر البطالة فى ٣ محافظات

٨.٥٪ نسبة العاطلين من الجامعيين

كتبت - مايسة السلكاوى :

اكد الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه يجرى عمل حصر فعلى للعاطلين ، وتم اجراء هذا الحصر فى محافظات المنيا والشرقية واسيوط، وقال ان نسبة البطالة وصلت الى ٨.٥٪ بين خريجى الجامعات وان الكتلة الرئيسية فى البطالة موجودة بين خريجى التعليم المتوسط. وقال الوزير - فى الندوة التى اقامها ملتقى الفكر الاسلامى الذى نظمته وزارة الاوقاف بالتعاون مع الازهر الشريف. ان الصناعات الصغيرة هى احد المحاور التى يمكن ان تقدم حلا جزئيا لمشكلة البطالة حيث انها لا تحتاج الى راس مال كبير او معدات كبيرة. واضاف انه لابد من تعاون كافة فئات الشعب لايجاد حلول لاربعة آلاف و٥٠٠ قرية و٢٣ الف نجع لان الحكومة لا تستطيع ان تتكفل بذلك وحدها . وطالب بضرورة الاستفادة من المناطق الاثرية وتحويلها الى احياء سكنية وذلك عن طريق انشاء بيوت للسياح داخل هذه الاحياء للمبيت فيها وباسعار اقل من أسعار الفنادق الكبرى الامر الذى يجعلها مناطق جذب للسياح. وقال ان الاسلام دين يدعو الى التسامح والمعاملة الطيبة ويحث على العمل ويهتم بالفرد والاسرة والمجتمع باعتبارهم عناصر للتنمية، ودعا الى ضرورة مواصلة عملية التنمية لاننا لايمكن ان نظل معتمدين على غيرنا فى تلبية احتياجاتنا .


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : [illegible]

رأى الوفد

البطالة والأمن والحكومة الغائبة

يبدو ان حكومة مصر استوعبت الدرس الفرنسي جيدا ، هذا الدرس الذى اعطاه الشعب الفرنسى لحكومته الاشتراكية وحزبها الحاكم . فقد أسقط الشعب هذا الحزب الذى يحكم فرنسا منذ عام ١٩٨١ ولكن عندما عجزت الحكومة وحزبها الاشتراكى عن حل مشكلة البطالة .. تخلى الشعب عن الحزب ولم يحصل الحزب بذلك إلا على ١٩٪ من الاصوات ، ولم يحصل على اى مقعد فى الجمعية الوطنية فى المرحلة الاولى من-الانتخابات ..

●● وفى مصر يئن الشعب منذ سنوات طويلة من ازمة البطالة والكساد والركود الذى يصاحبها . بل الكارثة ان معدل البطالة فى مصر ، فى صعود مستمر ، خصوصا بين المتعلمين وخريجى الجامعات والمعاهد . والكارثة الاكبر ان نسبة هائلة من هذه البطالة تتركز فى محافظات الصعيد ، بل وفى أسيوط وسوهاج والمنيا . وليس غريبا ان عمليات الارهاب تنبت فى هذه المحافظات اكثر من غيرها . ولا يمكن ان نتجاهل العلاقة بين البطالة والارهاب ، فمن لا يجد لقمة عيشه .. لا يابه بامن الآخرين ..

●● وربما تكون حكومة مصر قد تنبهت ، أو بمعنى ادق استيقظت على طبول هزيمة الحزب الحاكم فى فرنسا ، وعلى القلاقل التى تجتاح اوروبا بسبب البطالة فارادت ان تفعل شيئا . وربما ارادت الحكومة ان تقدم للعاطلين واسرهم هدية العيد ، فجاءت هذه الهدية على شكل إعلان صحفى عن برنامج عاجل لتشغيل الخريجين على ان يبدأ تنفيذه خلال شهرين ، وان يبدأ هذا البرنامج بالعاطلين فى محافظتى اسيوط والمنيا !!

●● إننا ـ ومع ترحيبنا باى خير يصل لكل المصريين ـ إلا اننا نطالب بالا يكون ذلك مجرد رد فعل للأحداث العالمية ، والفرنسية بالذات ، والا يكون ايضا رد فعل لعمليات الارهاب التى ضربت مصر وأمن مصر فى الفترة الاخيرة .

نحن فعلا مع حل عاجل ودائم لكارثة البطالة التى ضربت شباب مصر وهم فى سن الانتاج والعمل والعطاء . إذ حرام ان يقضى شبابنا زهرة شبابهم فى تحصيل العلم .. ثم لا يستطيعوا ان يردوا الجميل لمصر .. ولا يستطيعوا ايضا ان يحصدوا نتائج الجهد الذى بذلوه طوال ٢٥ عاما متصلة ..

●● نتمنى ان تصدق حكومة مصر هذه المرة ، وان تفى بما وعدت واعلنت امس ، والا يتحول تصريحها امس إلى مجرد كذبة ابريل الذى سياتى بعد أيام !!

«الوفد»

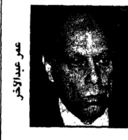
■ محافظ القاهرة:

٣ ملايين جنيه قروضا لـ ٢٨٥ مشروعا حرفيا للشباب

كتب ـ عبدالهادى تمام :

اكد السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة ان المشروعات الحرفية الخاصة بالشباب بلغت ٢٨٥ مشروعا حرفيا منحت قروضا بلغت ٣ ملايين جنيه.

وطلب المحافظ من نائبه السيد ابراهيم عطوة تقديم تسهيلات لمشروعات الشباب، والمساهمة فى عملية تسويق منتجاتهم كحافز الى زيادة الانتاج.



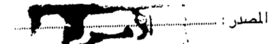
عمر عبدالآخر

واكد نائب المحافظ ان القروض التى منحت من خلال الصندوق الاجتماعى تتضمن فترة سماح سنتين لكل مشروع، والباقى على ٥ سنوات بفائدة ١٠٪ فقط.

واشار الى ان المشروعات الحرفية الخاصة بالشباب شملت المنسوجات وصناعة الجلود والأحذية والشنط وبعض الصناعات الخاصة بمعدات الكهرباء والملابس الجاهزة باختلاف انواعها والمصنوعات الخشبية والألوميتال وغيرها مما يسهم فى عملية اعداد وتجهيز الفنادق والمؤسسات والشركات.

وانه يجرى حاليا اعداد الدراسات الخاصة بامكانية التسويق الخارجى والتصدير.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣



خطوة على الطريق

نستطيع أن نقول ان القرارات الهامة والحاسمة التى اتخذتها المجموعة الوزارية المكلفة باعداد الخطة الشاملة لتشغيل خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة إنما تمثل خطوة هامة وموفقة على الطريق الصحيح من أجل استيعاب قوى العمالة المنتجة والمؤهلة والحد من ظاهرة البطالة التى أراد البعض أن يتخذ منها منفذا لنشر أفكار التطرف الملعونة.

والذى يزيد من تقديرنا لهذه الخطوة أنها ليست مجرد أفكار وخطط فحسب، وانما ارتبطت ببرنامج فورى للتنفيذ العملى ليبدأ العمل به خلال شهرين بما يعنى جدية وتصميما على وضع الهدف المنشود موضع التنفيذ.

إن الاتفاق يقتضى أن نعترف لحكومة الدكتور عاطف صدقى بأن هذه القرارات تعتبر من أشجع وأعظم الاجراءات التى أحسن اتخاذها فى الوقت المناسب بهدف خلق انعكاسات ايجابية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وبما يؤدى فى النهاية الى تحقيق حلم ملايين الاسر من المواطنين الذين أفنوا سنوات عمرهم فى تعليم وتأهيل ابنائهم، ومكثوا سنوات ينتظرون هذه اللحظة السعيدة.

إن الذى لا شك فيه أن هذه الخطوة الموفقة من جانب الحكومة هى بمثابة ضربة عنيفة لأولئك الذين كانوا يحاولون استثمار ظاهرة البطالة فى زرع مشاعر الاحباط والتيئيس فى صفوف الشباب الذى يحلم بحقه المشروع فى العمل والزواج ومساعدة اسرته الكبيرة فى التخفيف عن أعبائها الثقيلة وفاء واحتراما.

وليس يخامرنا أى شك فى أن الحكومة سوف تولى خطوات التنفيذ كل العناية والاهتمام حتى لا تتبخر نتائج قراراتها الجريئة على جدران الروتين العقيم وبين مكاتب البيروقراطية التى تجيد بعض الهيئات التنفيذية نسج خيوطها.

إن الأمل كل الأمل أن تتحول هذه الخطوة الموفقة من مجرد إسعاد ملايين الاسر الى طاقة عمل جبارة بحسن الاستثمار والاستخدام الجيد لهذه القوى الجديدة من العمل بتوزيعها توزيعا عادلا ومنطقيا على الاماكن الحيوية التى تعانى نقصا وتحتاج الى قوى عمل لدفع عجلة الانتاج الى الأمام أو لتيسير الخدمات على المواطنين.

ويبقى فى النهاية أن نشير الى أن هذه الخطوة الموفقة من جانب الحكومة ينبغى أن تقابل من جانب الشباب الذين سيأخذون فرصتهم فى العمل بروح من الايجابية والجدية والانضباط الذى يؤكد أن شباب مصر هو الأمل المرتجى فى الانتقال بنفسه وبوطنه من واقع الأزمات والمشاكل الى حلم التنمية والاستقرار والرخاء.

إن شباب مصر ينبغى أن يثبت من خلال تجاوبه مع هذه الخطوة أنه يقف مع الاستقرار ضد الفوضى ومع العمل ضد البطالة ومع التنمية ضد الجمود ومع الاستقرار ضد كل أشكال التطرف والعنف والارهاب التى أراد بعض المتطرفين أن يلصقوا تهمتها زورا وبهتانا بشباب مصر الطيبين العارفين لدينهم الصحيح والمخلصين لوطنهم المفدى.

الجمهورية تقول:

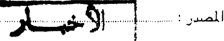
تشغيل الخريجين والاصلاح الاقتصادى

×× فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى تتأكد كل يوم أهداف المرحلة القائمة باعتبارها مرحلة زيادة الانتاج والتصدير واستثمار الطاقات البشرية والطبيعية فى اطار من المصارحة والواقعية والمنافسة الشريفة بين المنتجين .. وإذا كانت بشائر البرنامج قد ظهرت بشكل ملموس على الصعيد الاقتصادى العام وتوالت شهادات الثقة بالاقتصاد المصرى ولمس المواطن انخفاض نسبة التضخم ثم عجز الموازنة فإن هناك من البشائر ماتحظى بأهمية جماهيرية خاصة ونعنى بها فرص العمل التى ستتوفر للشباب

×× فقد أصبح من الواضح ان التركيز فى المرحلة القائمة على تصويب المسار الاقتصادى لم يمنع من الجهد المكثف لحل مشكلة البطالة بين الشباب بعدة عناصر ومشروعات ذات فاعلية واضحة .. أولها الصندوق الاجتماعى الذى يتبنى أفكار واحلام الشباب فرادى وجماعات ليحولها الى واقع بتسهيلات تمكن العزيمة من تحقيق النجاح .. كما يدخل الصندوق فى تمويل مشروعات أخرى توفر فرص عمل مثل مشروعى مواجهة تلوث النيل ومحو الامية والمشروع الثانى هو مشروع تشغيل شباب الخريجين بجميع المحافظات الذى اقرته اللجنة العليا لمواجهة البطالة فى اجتماعها مؤخرا برئاسة رئيس الوزراء واتفقت على التنفيذ لمرحلتين بعد اعادة تأهيل الخريجين ليجدوا الوظيفة المناسبة حسب سوق العمالة .. ثم المشروع الثالث الذى اعلن د. محمود شريف وزير الادارة المحلية انه يوفر ربع مليون وظيفة جديدة للخريجين الراغبين فى ممارسة العمل الحرفى

×× ان هذه الانجازات الميسرة مؤهلة لكى تصبح أشجارا مثمرة تظلل بالرخاء والتقدم ارض الوطن المطلوب فقط ألا ندع افات السلبية تواجهها وفى مقدمتها بصفة خاصة خطر الانفجار السكانى .. صحيح أن مصر حققت انجازا واضحا فى خفض معدلات الانجاب ولكن الرقم المستهدف لم يتحقق بعد وتحقيقه يعتبر جدار أمان لانجاح التنمية والاصلاح الاقتصادى كذلك



المصدر : 

الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] مارس ١٩٩٣

الحل .. لمشكلة البطالة

مشكلة البطالة اصبحت من المشاكل التى تؤرق المجتمع .. وتهدد امنه واستقراره .. وتعرض شبابه من الجنسين للانحراف .. وتدفعهم الى الادمان .. وتجعلهم فريسة سهلة فى ايدى الارهابيين وتجار الدين .. يحركونهم فى الاتجاه الذى يخدم اغراضهم الدنيئة .. ومبادئهم الهدامة .. وافكارهم المسمومة .. ويجندونهم مقابل قروش زهيدة لضرب الاقتصاد القومى .. وهدم الاستقرار .. واشاعة الفوضى .. ونشرالرعب والخوف بين الناس !!

وقد ابدت الحكومة اهتماما كبيرا بهذه المشكلة فى الآونة الأخيرة .. فاقامت المشروعات لتشغيل الخريجين .. وهى فى سبيلها الآن لمنح الحوافز للقطاع الخاص وقطاع الاعمال لتوفر لهم فرص العمل على ان تتحمل الموازنة العامة اجورهم لفترة معينة دون التزام من جانب صاحب العمل .. وكذلك ستقوم بمنح القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة لتشجيعها على تشغيلهم .

وهذه الحلول - فى رأيى - ليست عملية .. وتشكل اعباء مالية جسيمة على الدولة .. ويحتاج تنفيذها الى سنوات طويلة .. ولا تتناسب مع الظروف الصعبة التى يمر بها مجتمعنا .. ومع هجمات الارهاب الوحشية واستغلال عملائه الخونة لهذه الفئة من الشباب العاطل عن طريق اغرائه بالمال الذى هو فى اشد الحاجة اليه ..

ولكل هذه الملابسات .. ومايجرى على السلحة من احداث مؤسفة للبطالة دور كبير فيها ، فإننى أتقدم بمشروع جديد لعلاج هذه المشكلة علاجا سريعا وعمليا وجريئا .. ويقضى هذا المشروع بتعيين عاطل واحد فى كل شركة قائمة فى مصر سواء كانت هذه الشركة تنتمى الى القطاع الخاص او الى الحكومة .. ودون النظر الى نوع نشاطها او تخصصها .. فلذا افترضنا ان فى مصر بكل محافظاتها ١/٢ مليون شركة - وهذا الرقم قريب جدا من الواقع - فإننا نكون قد اوجدنا العمل المناسب لـ ١/٢ مليون من العاطلين .. سواء كانوا من خريجى الجامعات ام المعاهد العليا أم المتوسطة أو ممن لا يحملون مؤهلات على الاطلاق ..

واجراءات التعيين فى الشركات يمكن أن يتم تنظيمها بالتعاون بين وزارة القوى العاملة والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء .. كما يمكن ايضا الاستعانة بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لمعرفة عدد واسماء الشركات القائمة فى مصر بالتحديد واعداد العاطلين .. ويجب ان تلتزم كل شركة بتعيين عاطل واحد .. ويجوز ان تقبل اكثر من عاطل اذا ارادت ..

وتتولى الشركة تحديد الوظيفة التى تتلاءم مع مؤهل من سيتم تعيينه بها وتتفق مع استعداده ومواهبه وخبراته السابقة إن وجدت .. وتحدد له المرتب الذى تراه مناسبا بحيث لا يقل عن مستوى المرتبات والاجور المقررة للعاملين بها .. كما يجوز للشركة ان تطلب تخصصات معينة اذا كان ذلك متاحا ..

ومميزات هذا المشروع القومى انه يمكن تنفيذه فورا وعلى مدى فترة وجيزة لاتزيد عن ستة شهور .. كما انه لن يكلف الدولة شيئا .. ويستوعب اكبر عدد من العمالة العاطلة إن لم يكن كلها .. وبذلك تنتهى اسطورة تعيين الخريجين عن طريق التوزيع العشوائى على الوزارات والمصالح فى صورة بطالة مقنعة .. فهم فى الحقيقة لا يعملون .. ولكنهم يتقاضون مرتبات واجورا بدون مقابل .. وباسلوب مهين يتنافى مع كرامتهم ومؤهلاتهم .. ومواهبهم !!

ولا أتصور ان هناك شركة واحدة مصرية او عربية او اجنبية او مشتركة لها نشاط على ارض مصر يمكن ان ترفض تعيين واحد فقط من العاطلين .. فان مرتب موظف او عامل واحد لن يؤثر على وضعها المالى مهما كان حجم نشاطها ، واذا لم تكن فى حاجة اليه حاليا .. فيمكنها أن تلحقه بالعمل تحت التدريب ثم تستفيد منه فى الوقت المناسب عندما يصبح مؤهلا لذلك ..

وهذا المشروع ليس بدعة .. فإن بريطانيا تقوم الآن بدراسته لمواجهة مشكلة البطالة فيها .. وسوف يتم بواسطته تشغيل ثلاثة ملايين عاطل عن طريق تعيين عاطل واحد فى كل شركة بريطانية .

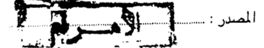
اليس هذا الاقتراح جديرا بالاهتمام .. واتخاذ الاجراءات السريعة نحو دراسته وتنفيذه فى مصر ..

دعونا من المشروعات التى تعتمد على العلاج بالمسكنات والمهدئات .. ولا تقتلع المشاكل من جذورها .. لنكن عمليين وواقعيين مرة واحدة فالظروف لا تسمح بالبطء والتواكل .. والاجتماعات .. واللجان ..

اذ لم نسرع فى علاج البطالة وننقذ ابناءنا وشبابنا من الانحراف وبراثن والادمان والارهاب .. فإن العواقب ستكون وخيمة .. ولن يجدى - وقتها - اى علاج .. ولن يفيد الندم !!

سمير عبد القادر



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠-٧-٢ مارس ١٩٩٢

تعيين ٢١ ألفا من الخريجين خلال الأسبوع الحالي بالتدريس و المحافظات والشئون ومجلس الدولة

تبدأ وزارة القوى العاملة والتدريب خلال الاسبوع الحالي، اتخاذ الاجراءات لتعيين ٢١الفا من الخريجين الحاصلين على مؤهلات عالية ومتوسطة وفوق المتوسطة لسد العجز في وظائف التدريس والخدمة الاجتماعية وادارات وزارة الداخلية بالمحافظات ووزارة الشئون الاجتماعية ومجلس الدولة، وسوف يعلن عن بدء قبول الطلبات بمديريات القوى العاملة بالمحافظات التي يقيم بها الخريجون.

وعلم هيثم سعد الدين مندوب الاهرام أن التعيينات تشمل ٨٢٥١ خريجا من حملة بعض المؤهلات العليا للعمل بوزارة التربية والتعليم لسد العجز في وظائف التدريس والاخصائيين الاجتماعيين في بعض المحافظات و٣٥٧٨ مؤهلات عليا من دفعة ٨٤ ومتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣ للعمل بادارات وزارة الداخلية بالمحافظات و١٥٨٣ خريجا من نفس الدفعات لسد العجز في وظائف التدريس بالمعاهد الازهرية بالمحافظات و٢٩٧٠ خريجا من حملة دبلوم الخدمة الاجتماعية دفعة ٩١ للعمل بوزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية

كما تشمل المؤهلات المطلوبة ٦١٠ للتعيين من خريجي كلية التربية ـ جامعة الازهر دفعة ١٩٩٢ ـ تخصصات لغة انجليزية ورياضيات وجغرافيا، و١٩٢٤ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٧ من ابناء محافظة شمال سيناء للعمل بوحدات الحكم المحلي والقطاعات المختلفة بالمحافظة و٣٦٧ من خريجي معهد اعداد الفنيين الصناعيين شعبتي الري والصرف واستصلاح الاراضي دفعة ١٩٩٠ استثنائيا للعمل بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية وتعيين ٢٧٠ خريجا من حملة بكالوريوس التربية الرياضية دفعة ٩٢ للعمل بمديريات الشباب التابعة للمجلس الاعلى للشباب والرياضة و١٦ بجامعة المنوفية.

وتتضمن التعيينات ايضا خريجات كلية البنات ـ جامعة عين شمس ـ بكالوريوس الاقتصاد المنزلي شعبة الطفولة «دور سبتمبر» ٩١ للعمل بوزارة الشئون الاجتماعية والمديريات التابعة لها وحملة بعض المؤهلات العليا من أبناء الواحات البحرية للعمل بمحافظة الجيزة ومؤهلات عليا وفوق المتوسطة للعمل بكلية التربية الرياضية ببورسعيد جامعة قناة السويس وبمجلس الدولة وبمحافظات بني سويف والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

٣٠ مليون جنيه لعلاج مشكلة البطالة بين الخريجين

كتب : إبراهيم البوشى

بدأت بنوك التنمية الزراعية فى إعداد نماذج جدوى اقتصادية لمشروعات صغيرة فى المجال الزراعى تمول من خلال الصندوق الإجتماعى للتنمية تنفيذا للاتفاقية التى تم توقيعها مع البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى وقدرها ٣٠ مليون جنيه بهدف المشاركة فى علاج مشكلة البطالة بين شباب الريف عن طريق منح قروض لمشروعاتهم فى مجالات تخدم المجتمع الريفى .

ويقول د . عاصم سويلم مدير عام الصندوق الإجتماعى ان موارد الصندوق تبلغ ٦١٢ مليون دولار و ٢٠٠ مليون جنيه وإنه تساهم فيه ١٨ هيئة ومنظمة اجنبية .. وانه ليس صندوقا خيريا .. فهو مؤسسه مالية تقترض بضمانات شانه شان البنك .

ويشير بأن الصندوق الاجتماعى قد طبق نظام « الخصخصة » على نفسه فهو يضم ٦٦ موظفا بما فى ذلك موظفى المكاتب الاقليمية بالمحافظات .

ويوضح بأن الصندوق يقرض بفائده منخفضة قدرها ١٠ ٪ .

ويؤكد بأن جملة المشروعات المتعاقد عليها الصندوق حاليا تبلغ قيمتها ١١٠ ملايين جنيه .. وانه يتم الصرف على دفعات ومراحل بعد التأكد فى كل مرحلة من جدية المشروع .

وبين بأن من أهم المشروعات التى يمولها الصندوق هو مشروع تنمية الصناعات الزراعية .. وهو مشروع يعاون معاونة كبيرة فى حل مشكلة البطالة فى الريف .. وتبلغ قيمة القروض المقدمة اليه ٣٠,٩ مليون جنيه .

● ويقول المهندس - عادل عزى - رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى .. أن البنوك الزراعية تعتبر بنوكا متخصصة تخدم المجال الريفى وهى تعمل من خلال خطة الدولة .. ولذلك كان لابد من المشاركة فى حل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين فى الريف وقد قطعنا شوطا بعيدا فى علاج هذه المشكلة من خلال قروض الشباب التى كانت تصرف لهم هذا إلى جانب مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والذى سيساهم مساهمة كبيرة فى علاج هذه المشكلة .

● ويضيف المحاسب كمال ناصر رئيس قطاع الأئتمان والاستثمار بالبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى والمدير التنفيذى لمشروع الانتاج الزراعى والأئتمان لشئون الأعمال المصرفية .. أن تنمية الصناعات الصغيرة فى الريف سوف تتم فى إطار مشروع قومى يموله الصندوق ويطبق فى ٥ محافظات هى دمياط والغربية والفيوم والقليوبية والدقهلية .

ويوضح بأنه سيتم منح القروض للشباب الريفى المتعطل بفترة سماح عامين .. على أن يكون للمستفيد منها خبرة مناسبة فى مجال عمل المشروع المتقدم به وأن يستطيع المساهمة فى مشروعه بالأراضى والمبانى أو ٢٥ ٪ الى ٢٠ ٪ على الأقل من رأس المال المطلوب لتنفيذ المشروع .

ويؤكد بأن اوجه الاقراض فى هذا المشروع تنحصر فى مجالات تخزين وتعبئه وتوزيع المحاصيل وكذلك الأعمال المرتبطة بالزراعة والتصنيع الزراعى وكذلك قروض لتنمية المراة الريفية .



الأولوية .. لحل مشكلة بطالة المؤهلات المتوسطة

بقلم : جلال دويدار

من الضرورى ان تتضافر جهود الحكومة وقطاع الاعمال الخاص على مواجهة ترديات مشكلة البطالة واحتواء آثارها بصورة تمنع اعداء مصر وشعب مصر من استثمارها لضرب الاستقرار والامن .

وهنا يجب ان يكون ماثلا امام اعين الجميع اهمية ان يتم التحرك ايجابيا فى اطار روح التكافل الاجتماعى وان يشارك القادرون عن طيب خاطر واقتناع كل بقدر إمكاناته فى خطة مكافحة البطالة واضعين فى اعتبارهم ان هذه المساهمة هى حماية لمستقبلهم ومستقبل بلدهم .

ومن المؤكد ان حرص الجميع على قيام مجتمع العدالة الاجتماعية يساهم كثيرا فى احتواء وحصار العناصر الانتهازية التى لا تضمر الخير لمصر باى حال والتى باعت نفسها للشيطان لحساب قوى خارجية .

●●●

وفى مقال الثلاثاء الماضى تناولت وجوبية التحرك السريع من اجل ايجاد حلول عملية لمشكلة البطالة على ان يتم التركيز فى المرحلة الاولى على محافظات الصعيد التى لم يكن لابنائها وشبابها نفس حظ المحافظات الاخرى فى المشروعات وفرص العمل .. وهو ما ترتب عليه سقوطهم فريسة سهلة للطابور الخامس الذى يعمل على وقف مسيرة التقدم والنمو فى مصر واشاعة جو من الياس والاحباط .

ورغم تمسك الشعب المصرى باسلامه ـ القائم على السماحة والسلام والعدالة ـ وممارسته لشعائر دينه بصورة لا مثيل لها فى اى بلد آخر .. الا ان بعض الجماعات المتطرفة المنحرفة استغلت هذه النزعة الدينية الطبيعية والإيجابية المتاصلة فى الشعب فى محاولة من جانبها لتدمير وتخريب عمليات بناء المستقبل الاقتصادى لانها تعتبرها ضد تطلعاتها وطموحاتها غير الشرعية .

●●●

وبداية فإنني ارحب بقرارات اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والتي تضمنت تحديد مدة شهرين لبدء تنفيذ برنامجها لحل مشكلة البطالة . ومن الضروري ان اوجه النظر الى اهمية الالتزام بهذا الموعد الذى حددته وان يشعر شباب الخريجين والباحثين عن عمل الذين يعانون من البطالة ومرارتها بان هناك تحركا ايجابيا نحو الحل السريع بعيدا عن الشعارات والوعود . وحتى يكون التحرك سليما يصل الى قلب المشكلة مباشرة .. فإن اى خطة عمل لابد ان تعتمد وتستند الى الدراسات والاحصائيات العلمية المتوافرة التى حددت اكثر قطاعات وفئات الشباب تاثرا بالبطالة . وليس الحصول على هذه البيانات بمشكلة خاصة انه قد سبق اعدادها وإعلانها عن طريق الجهاز القومي للمعلومات الملحق برئاسة مجلس الوزراء . ان جهود اللجنة وفقا لما جاء في هذه البيانات لابد ان توجه الى خريجي التعليم المتوسط الذين يمثلون ٨٢,٥٪ من عدد العاطلين . ولعل ما يؤكد صحة هذه البيانات هو ان معظم الشباب المنحرف الذى تم تجنيده لممارسة الارهاب ضد مصر وشعب مصر هو من الحاصلين على مؤهلات متوسطة .

يأتي بعد ذلك خريجو الجامعات والمعاهد العليا ولا يتعدى نسبة من لا يعمل منهم ١٠٪ يليهم بعد ذلك العاطلون الذى لا يحملون اى مؤهل ونسبتهم ٧١/٢٪ فقط .

●●●

ان السياحة هي اكثر الصناعات التي يعم خيرها كل فئات المجتمع .. ورغم هذا فإنني ارجو ان تقوم مؤسسات واجهزة قطاع الاعمال السياحي ممثلة في غرف النشاط السياحي والصناديق السياحية في اقامة مشروعات انتاجية او حرفية او يدوية صغيرة في محافظات الصعيد السياحية وبيع منتجاتها في مراكز بيع خاصة وبمحلات العاديات السياحية لخدمة الشباب وأسرهم .

ان تنفيذ مشروع كهذا يساهم ولاشك في مزيد من الارتباط والتلاحم بين هذه القطاعات الشعبية وصناعة السياحةمما يخلق لديها حافز الدفاع عنها .. على اساس أنها تدافع عن لقمة عيشها .

●●●

ان معركة مواجهة ومحاصرة جماعات الارهاب لابد وان تمتد باسلوب علمي هادف الى جميع الجبهات على ان يسير ذلك في خط متواز مع التوعية الدينية والسياسية التى تساهم في اثارة الاحساس بالانتماء الوطني والقومي .

وليكن شعار مصر القوية الشامخة ، مصر التاريخ والحضارة ، قلعة الاسلام والعروبة ..هو المسيطر على مشاعر كل فرد ينتمي الى تراب هذا البلد الامين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٣



أعلن الدكتور عاطف صدقى منذ ايام انه بحث مشكلة البطالة ، وانه سيتم قريبا تعيين عدد كبير من حملة الشهادات العليا .. والمتوسطة . وبذلك تأكد ان حكومتنا بالفعل حكومة «إنجازات» ، ودعوت الله أن يمد فى عمرها ، وألا يحرمها أبدا فى كل عيد من هوايتها فى ضرب «البمب» !

عبدالنبى عبدالبارى





نعم نحن نحتاج لبعض الافكار غير التقليدية. لحل مشاكلنا .. افكار تنبع من واقع مجتمعنا وتوافق سلوكياتنا .. ولاشك ان مشلكة البطالة تمثل احد المشاكل الهامة التى تحاول الحكومة التصدى لها رغم كل الصعوبات التى تواجهها .

ولعل اهمها انها مشكلة تنمو وتتزايد مع الايام لانها ترتبط بالزيادة اللامعقولة للسكان فى بلادنا .

فى محافظة المنوفية بدا المحافظ النشيط المستشار فكرى عبدالحميد تجربة غير تقليدية لحل المشكلة . بل ولحل الكثير من مشاكل سوق العمل فى بلادنا . فقد استطاع الرجل اقناع المئات من اصحاب المصانع والورش الخاصة بتدريب بعض شبان الخريجين الباحثين عن عمل نظير بعض الحوافز ، على ان تقوم كل منشاة فيما بعد باختيار افضل العناصر المتدربة للتعيين .

كما تقوم المحافظة بتمويل بعض المشروعات الفردية الصغيرة التى يفضلها بعض المتدربين ، ليصبحوا نواة لجيل جديد من الحرفيين ورجال الاعمال المدربين . وهم بلاشك اكثر قدرة على النجاح من غيرهم الذين يعتمدون على المال فقط كاساس لنجاح اعمالهم .

وعندما حدثه رجال الاعمال عن المشاكل التى قد يواجهونها مع التامينات ، استطاع الرجل ان يتصدى لتلك المشاكل وبالصورة التى تضمن حق الجميع دون ارهاق لهم .

واذا كانت فكرة المستشار فكرى عبدالحميد تهدف لحل مشكلة البطالة فى محافظة المنوفية ، فان الفكرة سوف تؤتى ثمارها ايضا فى مجال الارتقاء بالحرف التى كادت تنهار فى بلادنا نتيجة لعدم وجود اسلوب للتدريب يضمن نقل الخبرة لاجيال جديدة .

اتمنى ان تتم دراسة وتقييم تلك التجربة الرائدة تمهيدا لتعميمها فى كل محافظات مصر .

ممتاز القط





تساؤلات

الاجراءات التى تتم حاليا لتعيين جزء من الخريجين هى خطوة هامة تسهم فى تخفيف اثار البطالة وحدتها ولكن لايجب التركيز على الحاق هؤلاء الخريجين بوظائف حكومية لاعلاقة لها بالانتاج لان هذا سيؤدى إلى زيادة طابور العمالة الزائدة

فلماذا لاتبدا اللجنة المشكلة لدراسة مشكلة البطالة وحصر العاطلين عملها باجتماع مع ممثلى شركات قطاع الاعمال العام والخاص لتحديد امكانيات كل شركة فى استيعاب عدد من هؤلاء العاطلين .. وماهى العقبات التى تواجه هذه الشركات فى تشغيل المصانع بكامل طاقتها

وطبقا للاحصائيات المتاحة فان غالبية الشركات العامة والخاصة على حد سواء تعمل بأقل من ٢٥ ٪ من طاقتها وهذا امر خطير .. والمنطقى ان تعمل هذه الشركات ثلاث ورديات كاملة بكامل طاقتها وهو امر يجب ان يدرس على وجه السرعة

واذا كانت المشكلة هى تعريف السلع بالاسواق المحلية او التصدير او عجز الشركات عن تدبير السيولة فان لدينا قانون جديد لسوق راس المال يحاول البعض ان يتجاهله ربما عن عمد وهو يوفر للشركات التمويل اللازم من سوق المال من خلال صكوك التمويل او السندات او اى اوراق مالية بعيدا عن تحكم البنوك فى منح الائتمان نحن نحتاج إلى علاج شامل ونظرة عامة للمشكلة من كافة ابعادها وليس فقط من زاوية واحدة عندما نعالجها تظهر الاثار السلبية فى منطقة اخرى

عبدالله نصار



لمسك المصريين

حلول واقعية.. لمواجهة كارثة البطالة

بقلم: **عباس الطرابيلى**

من المؤكد أن الحكومة - فى مواجهة كارثة البطالة - تعمل وكأن «ودنها» الأولى من طين والثانية من عجين. أو كأنها تضع يديها فى ماء مثلج وبالتالى أعصابها. والدليل مانشرته الصحف القومية أمس.

قالت إحدى الصحف أن وزارة القوى العاملة ستبدأ من السبت القادم قبول طلبات تعيين خريجى الجامعات دفعة ١٩٨٤.. أى أنها على يقين بأن كل هؤلاء الخريجين أمضوا ٩ سنوات بلا عمل.. وفى انتظار تطوع الحكومة وتعطفها بقبول الطلبات.. وليس بالتعيين. أى ظل هؤلاء الخريجون يهيمون على وجوههم فى الشوارع، ويتسكعون على النواصى طوال ٣٣٠٠ يوم، بلا عمل ولا هدف ولا أمل بينما هم فى عز سنوات العمل والانتاج والعطاء. فخسروا.. وخسرت بلادهم مصر نتائج ماأنفقته عليهم طوال سنوات التعليم.

وأخطر قضايا البطالة تتركز حيث قرى الفقر ونجوعه، سواء فى المحافظات الفقيرة فى شمال الدلتا.. أو محافظات الصعيد حيث تدنى الأجور، بل وانعدام فرص العمل.

** وإذا كان الشعب الفرنسى قد أسقط الحزب الاشتراكى الحاكم فى الانتخابات التى جرت منذ أيام، وأعطى أصواته لأحزاب اليمين فإنما تم ذلك، ليس حبا فى اليمين.. ولكن لقناعته بأن الحزب الاشتراكى الحاكم فشل فى مواجهة مشكلة البطالة التى وعد بحلها. وهكذا شرب الحزب الاشتراكى من نفس الكأس. لأن الناخبين الذين أسقطوا أحزاب اليمين عام ١٩٨١ بسبب البطالة، كان أملهم أن تحل المعارضة - الحزب الاشتراكى - هذه الكارثة. فلما فشل الاشتراكيون طوال ١٢ عاما عن حل مشكلة البطالة.. أسقطهم شعب فرنسا، وأتى بأحزاب اليمين مرة أخرى.. لعل وعسى.

** خلاصة القول هنا - أو الدرس - أن قضية البطالة وتصاعدها تسقط الآن الحكومات وتهزم الأحزاب. وليس هناك كبير أمام غضبة الشعب، أى شعب. وحتى تعى حكومتنا وحزبها الحاكم الدرس عليها أن تضع نصب الأعين كارثة البطالة. أما عندما تتركز البطالة بين المتعلمين، والخريجين فإن الكارثة تصبح أكثر خطرا، خصوصا إذا واكبها ركود اقتصادى رهيب يزيد من مشكلة البطالة..

** وربما يكون الحل المؤقت لهذه الكارثة هو توزيع العاطلين على الشركات والمصالح الحكومية ولكن ليس بطريقة تحويل هؤلاء إلى بطالة مقنعة، أى يقبضون ولا ينتجون فهذه كارثة أخرى أضرت بالاقتصاد المصرى سنوات عديدة، ولا يمكن تكرارها.



والحل الذى يطرحه الكاتب الصحفى سمير عبد القادر فى أن تتحمل كل شركة مهمة تشغيل أحد الخريجين فكرة قابلة للمناقشة، بل فيها بعض الحل المنطقى لهذه القنبلة القابلة للانفجار. ولكن بشرط واحد هو أن تتولى كل شركة إعداد وتدريب الأشخاص الذين سوف تتحملهم، حتى لا يتحولوا الى عبء مالى وإدارى، وإلى عقبة تعترض انطلاق الانتاج.

ويضيف الأستاذ سمير عبد القادر إلى فكرته أن أى شركة لن تجد غضاضة فى تحمل أجر موظف واحد، أو عامل واحد. وهذا الحل سوف يوزع المشكلة، أى يفتتها وبالتالى نحل مشكلة عدد ليس بالهين وبصورة أوضح: نخفف من ضغط الكارثة على الحكومة.. وضغط الكارثة على العاطلين.

** على أننا هنا مطالبون بضرورة الربط الفعلى بين احتياجات المجتمع وسياسة القبول بالجامعات. فإذا كان المطلوب السماح بهذا التعليم حتى نرفع من مستوى الأفراد الاجتماعى والفكرى.. إلا أن كارثة البطالة تعنى الهبوط بالمستوى الاقتصادى.. المطلوب إذن أن ننظر بعقل جديد وفكر جديد إلى سياسة التعليم وأن نربط بين التعليم الجامعى وحاجة المجتمع.

** ومن المؤكد أن تحميل نسبة من العاطلين على الشركات العامة والخاصة سوفيتحل القضية حلا وقتيا. ولكنه لن يمنع توالد البطالة كل يوم. لان توفير فرصة العمل الواحدة فى أى مصنع تتكلف الأن ٥٠ ألف جنيه أى مطلوب استثمار ٥٠ ألف جنيه على الاقل من أجل توفير فرصة عمل واحدة.. وهذا يعنى أن انكماش حجم الاستثمارات أو ضرب الاستثمارات، يعنى ليس فقط تقليل فرص العمل، بل إحداث تزايد عددى يهدد أمن المجتمع وسلامته.

نعم.. طبقوا الفكرة ولو لمرة واحدة ـ حتى نخفف من حدة الكارثة، ولكن فى نفس الوقت مطلوب تشجيع رؤوس الاموال على العمل، ومطلوب توفير تسهيلات أكثر لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من خلال إيجاد مشروعات قابلة للتنفيذ تفتح مجالات عمل للكثيرين، ومن كل المستويات وليس فقط خريجى الجامعات والمعاهد العليا.

فتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية وأمام الأموال المصرية فى الخارج، هو الحل الامثل والدائم لقضية البطالة فى مصر وهذا الطريق هو الذى سلكته ولجأت إليه كثير من الدول التى كانت «نايمة» مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة.. ثم فتحت الأبواب والنوافذ فدخل الهواء الصحى لينعش جسد الأمة ويدفع فى شرايينها الدماء الجديدة نقصد الأموال الجديدة.. وهكذا استطاعت دول من العالم النايم أن تصحو وأن تفيق من غفوتها وتلحق بالعالم الأول للتحضر الصناعى، بل وأصبحت تنافس الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان وللمانيا وامريكا..

مطلوب فعلا حل كارثة البطالة عن أكثر من طريق. أولها الحل الوقتى العاجل كما يقترح الاستاذ سمير عبدالقادر أى بتحميل مصرى على كل شركة.. وثانيها الحل الدائم والكامل وهو فتح مجال الاستثمار ودعوة الأموال الاجنبية للعمل، حتى ولو منحناها اعفاء كاملا من الرسوم والضرائب لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة.. لأنه يكفى لهذه الاموال أن تحل مشكلة البطالة.. فهذا أكبر ربح للمجتمع، وأكبر عائد يعود عليه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٣

فهل تسلك الحكومة هذا الطريق أم لا يبقى أمامها إلا الطوفان الذى يمكن أن يغرق كل شىء ويذهب بكل شىء.. ويسلم شباب مصر لأصحاب الأفكار المتطرفة؟!

إننا نعلم أن كثيرا من الدول تفعل ذلك وتعفى المستثمرين من الضرائب لانه يكفى أن يدفع الذين يعملون فى مصانعهم ضرائب الدخل العام.. ونعلم أن دولة مثل المانيا تقدم هذه التسهيلات . بل تتدخل لانقاذ أى شركة يخشى إفلاسها.. لأن هذا يعنى بطالة جديدة.. ومشاكل جديدة.

فكروا فى الاعفاءات الضريبية عن المستثمرين.. وكفى أنهم سوف يحلون لكم كارثة البطالة الرهيبة!!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

العلميون والبطالة والإستثمار الأحمق

أوضحنا فى مقال سابق كيف تدهورت عملية البحث العلمى فى مصر بسبب سوء التخطيط وغياب الرؤية الشاملة وتناثر المراكز البحثية بين الوزارات بالإضافة إلى ضعف التمويل الحكومى لهذا القطاع، مما أدى إلى تزايد معدل الهجرة بين علمائنا. ومن المؤسف أن السياسة الرسمية تشجع على الهجرة، بصرف النظر عن نوعية المهاجر ومدى حاجة الوطن إليه، لأن الحكومة لاترى فى المواطن غير فم يأكل ويشرب وجسد تزدحم به وسائل المواصلات!. والشىء المنطقى -فى مواجهة هذا النزيف المتدفق لعلمائنا- أن تكون هناك سياسة حكيمة ومدروسة لتعويض العقول المهاجرة بإعداد وتدريب باحثين جدد لكى تتواصل المسيرة وتبقى راية البحث العلمى مرفوعة. وهذا للأسف غير موجود بالمرة. فالبطالة اللعينة تمتص نضارة شبابنا وتقتل فيهم كل بارقة أمل وتقضى على أى طموح.. إذ كيف يبدع من ألقى به فى الشارع لسنوات ونسى كل ماتلقاه من علوم؟!

ومعروف أن غالبية الباحثين العلميين يتخرجون فى كلية العلوم. والمفروض أن يتم التحكم فى أعداد الخريجين حسب احتياجات قطاع البحث العملى لأنه هو الجهة الرئيسية المستقبلة لهم. فإذا زاد العدد عما هو مطلوب تكون الكارثة، لأن هؤلاء لن يكون أمامهم فرص عمل أخرى مثل خريجى الكليات التطبيقية الذين يمكن أن يستوعبهم سوق العمل فى الصناعة والزراعة وغيرها.. إذ يقتصر البحث العلمى على المراكز الحكومية ولايلتفت إليه القطاع الخاص. أما العلميون الذين يتجهون إلى خارج ميدان البحث العلمى فى الصناعة والصحة والقطاع الخاص فهم يواجهون المتاعب وتتضاءل أمامهم فرص العمل بسبب عدم وجود قانون لمزاولة المهنة. ولقد تزايدت كليات العلوم بشكل مثير.. فلا تخلو منها أى جامعة أو أى فرع لجامعة، ويوجد بالقاهرة وحدها (٧) سبع كليات (القاهرة، الأزهر، بنات عين شمس، عين شمس، حلوان، بنات الأزهر، الأمريكية) ويوجد مثلها فى محافظات الصعيد، وتجاوز عددها عدد أى كلية تطبيقية وهذا التعدد الهائل لكليات العلوم لايعكس اهتمام الدولة بالعلم والبحث العلمى، ولكنه التخبط وسوء التخطيط والتسيب. فعندما بدأت موجة التوسع فى الجامعات الإقليمية كانت كل محافظة تسعى لإنشاء كلية طب حتى يكون بها مستشفى جامعى كخدمة صحية.. وكان ذلك يتطلب وجود كلية علوم أولا من أجل السنة الإعدادية (التى ألغيت مؤخرا)، فتسابقت المحافظات فى إنشاء كليات العلوم لتلقى بخريجيها إلى مستودع البطالة!. وهذا يعد استثمارا أحمق.. لأن طالب كلية العلوم

بقلم:
د. عبد الله هلال

يكلف الدولة أكثر من طالب أى كلية عملية (أو نظرية) أخرى (حسب الإحصاءات الرسمية)، فلماذا الإنفاق السفيه فيما يضر ولايفيد؟!!.

يجب أن تتولى جهة واحدة (ولتكن نقابة العلميين) دراسة الاحتياجات السنوية للأعداد المطلوبة فى كل تخصص بحيث لايسمح لكليات العلوم بتجاوزها.. وهذا سوف يرفع من مستوى الخريجين ويقضى على البطالة ويوفر للدولة ميزانية كبيرة يمكن أن تنفق على عدد أكبر من الطلاب فى كليات أخرى مطلوبة فى سوق العمل. ولذلك فإننا نطالب الجمعية العمومية لنقابة العلميين التى سوف تنعقد يوم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ أبريل ١٩٩٣

الجمعة القادم (٩ أبريل) بتبنى هذا المطلب والإصرار على أن يكون للنقابة دور رئيس فى تحديد أعداد الطلبة الجدد بكليات العلوم.. لأن البطالة إذا كانت مشكلة لجميع الخريجين، فهى كارثة بالنسبة للعلميين، لأن الباحث العلمى يجب ألا ينقطع عن الدراسة ولو للحظة واحدة. وهذا يقودنا إلى الحديث عن قانون مزاولة المهنة.. فربما يفاجأ الكثيرون أن هناك مهنة فى مصر ليس لها قانون ينظمها ويحدد مسئولياتها (!!).. فالعلميون ينتشرون فى المعامل ويتحملون أعباء العمل فى التحاليل وغيرها، ويجنى أصحاب هذه المعامل ثمارها دونهم لغياب هذا القانون (رغم الإسهال التشريعى الراهن).. بل الشىء المضحك أنه لايحق للعلميين ترخيص معامل خاصة بهم!. أما معامل وشركات الكيماويات- رغم خطورة المواد الكيماوية – فهى شىء مشاع يحق لكل من يمتلك المال أن يمارس هذا النشاط حتى وإن كان بائع خضار، ولو أدى ذلك إلى إيذاء نفسه وجيرانه والإضرار بالبيئة!!.

إن القانون يشترط على من يدير صيدلية او عيادة او مكتبا هندسيا أو مكتب محاماة أو محاسبة أن يكون صيدليا او طبيبا أو مهندسا أو قانونيا أو محاسبا حسب كل تخصص.. أما من يتعامل فى المواد الكيماوية بما فيها من سام وحارق ومتفجر ومشع فلا يشترط أن يكون متخصصا!!. هل هناك تخبط أكثر من هذا؟!.. وتلك بالطبع إحدى مسببات البطالة بين العلميين، فمن يعمل يسرق جهده، ومن لايعمل تسرق مهنته. ولقد بذل وزير الدولة للبحث العلمى محاولة مشكورة لتخفيف حدة البطالة بين المتفوقين بإعداد منح مؤقتة لهم بمراكز البحوث، ولكن هذه المحاولة تعتبر من «مسكنات» البطالة ولن تقضى عليها لأن هذه المنح «مؤقتة» وبالتالى فإن مصيرهم سوف يكون إلى مستودع البطالة فى نهاية المطاف ولكن بعد تأهيلهم!! والغريب أن هذا الوزير ترك قطاع البحث العلمى بمشاكله وراح ينشىء مؤسسة بحثية أخرى لن تكون إلا تكرارا للمؤسسات الموجودة ولن تقدم أى جديد، وأطلق عليها اسم «مبارك» ليضمن تنفيذ كل ما يريد مثلما فعل مع أكاديمية «السادات» للعلوم الإدارية!

لقد بدأت نقابة العلميين- فى عهدها الجديد- مشكورة فى إعداد مشروع قانون مزاولة المهنة.. ولكن لكى يصدر لابد من وقوف جميع العلميين صفاً واحداً لمؤازرة النقابة، وعلى الدولة ومجلس الشعب المساعدة فى سرعة إصدار هذا القانون.. لأن غيابه فضيحة وخلل فى أركان الدولة يجب المسارعة بتداركه.

قبول طلبات تعيين ٩ دفعات مؤهلات عليا ومتوسطة بالقوى العاملة غدا

كتب - هيثم سعد الدين:

قررت وزارة القوى العاملة والتدريب فتح باب قبول طلبات تعيين بعض التخصصات من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣ والمؤهلات العليا من دفعة ٨٤ حتى ٩٢ وذلك من غد «السبت» وحتى ١٥ أبريل الحالى حسب الاحتياجات الفعلية للجهات الطالبة وبأسبقية الدور والتقدير والتخرج، على ان تقبل الطلبات على النموذج ١٥٣ ق.ع المعدل المتوافر بمكاتب البريد بمديريات القوى العاملة بالمحافظات التابع لها محل اقامة الخريج شخصيا وسيتم التعيين خلال النصف الثانى من ابريل الحالى.

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بانه ستقبل طلبات جميع خريجى كلية التربية جامعة الأزهر دفعة ٩٢ من شعب لغة انجليزية ورياضيات وجغرافيا للعمل بوظائف التدريس بالازهر الشريف، وجميع خريجى دبلوم الخدمة الاجتماعية دفعة ٩١ للعمل بوزارتى التربية والتعليم والشئون الاجتماعية، وجميع خريجى بكالوريوس الاقتصاد المنزلى شعبة طفولة دور سبتمبر للعمل بوزارة الشئون الاجتماعية، ومن دفعة ٩٠ جميع خريجى اعداد فنيين صناعيين شعبتى رى وصرف واستصلاح اراضى للعمل بوزارة الاشغال. كما تقبل طلبات بعض المؤهلات من دفعة ٨٤ وما بعدها للعمل بالازهر من حملة بكالوريوس فنون جميلة وتطبيقية من بعض التخصصات وبكالوريوس علوم ورياضيات وليسانس آداب «جغرافيا» ومن ابناء محافظة قنا حملة دبلوم التجارة واعداد فنيين تجاريين دفعة ٨٣ وبكالوريوس تجارة «محاسبة وادارة اعمال دفعة ٨٤ وليسانس وثائق ومكتبات دفعة ٩١.

واشار إلى أنه ستقبل طلبات بعض خريجى المؤهلات العليا للعمل بالواحات البحرية من دفعتى ٩٠ و٩١ من حملة بكالوريوس الهندسة والتجارة والاعلام والخدمة الاجتماعية والاقتصاد المنزلى وليسانس الحقوق

الملك حسين يفتتح اليوم مؤتمر العمل العربي بعمان:

مصر تقدم وثيقة حول مكافحة ظاهرة البطالة

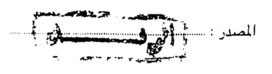
عمان من- هيثم سعد الدين

يفتتح الملك حسين عاهل الاردن اليوم «الاثنين» مؤتمر العمل العربي فى دورته العشرين بمدينة الحسين للشباب بعمان ويشارك فيه وزراء العمل العرب ومنظمات اصحاب الاعمال والعمال ويرأس وفد مصر عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة الذى وصل الى عمان امس واعرب عن امله فى ان يكون هذا التجمع العربي الكبير بداية طيبة للنشاط المشترك وتطوير اللحركة العمالية لتواكب المتغيرات الاقتصادية وتعزيز التعاون فى ميدان العمل والعمال كميدان حيوى هام يضم أطراف الانتاج الثلاثة فى الوطن العربي والحكومات واصحاب الاعمال والعمال ، وقد قدمت مصر وثيقة للمؤتمر ، اكدت فيها انها اتخذت اجراءات الاصلاح الاقتصادي وتعديل الهياكل الاقتصادية وفتح المزيد من فرص الاستثمار فى اطار سياسة مواجهة البطالة.

وصرح السيد بكر محمود رسول المدير العام لمنظمة العمل العربية بأن التحدى الاساسى الذى يواجه وزراء العمل العرب خلال المؤتمر هو توفير ٢.٥ مليون فرصة عمل سنويا حتى لايزداد وضع الاستخدام تدهورا خلال العقد الحالى ، ودراسة انشاء لجان قطرية فى الاقطار العربية تختص بقضايا التشغيل والاستخدام حيث تبلغ البطالة نحو ١١٪ من حجم القوى العاملة.

وقال مدير عام المنظمة ان الوزراء سيعيدون النظر فى الاتفاقية العربية لانتقال الايدى العاملة وعقد مؤتمر عربى دورى للتنمية البشرية وانشاء صندوق لتمويل التنمية البشرية فى الوطن العربي.





المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لماذا فشل العاطلون فى مصر

.. ونجحوا فى الخارج ؟

لماذا ينجح شباب الخريجين فى الخارج، ويتعطلون فى مصر ؟!.. ولماذا يفضلون الهجرة والسفر إلى الخارج لإظهار مواهبهم وقدراتهم هناك؟!

السبب، أن هذه القدرات اصطدمت فى مصر بالروتين الحكومى، وتبخرت وسط ارهاصات المجتمع والسلبية وعدم الانتماء، كما تحطمت أيضا أمام غول الفساد الذى يدب فى الادارة، والمحسوبية التى أصبحت من رموز العمل الحكومى.

هذه المواهب الشابة، بعد أن يئست فى الداخل، وعزت عليها فرصة عمل، ودخولها متاهات النصابين والاعلانات الوهمية، هجرت مصر. ووجدت ضالتها فى الخارج، وحقق الشباب المصرى كل النجاحات هناك.. بعد أن طاردهم الفشل فى مصر!!

٣ ملايين عاطل يواجهون الروتين وفساد الادارة .. والنتيجة ضياع احلامهم

٣ ملايين خريج عاطل ـ حسب آخر الاحصائيات ـ فقدوا الأمل فى تحقيق أى نجاح داخل مصر، عندما احتكوا بسوق العمل لم يجدوا سوى المحسوبية والرشوة.. شاهدوا الكفاءات وهى تدفن.. والوصوليين وهم يقفزون إلى أعلى القمم!

كثير من الأبحاث العلمية المهمة، والاختراعات البارزة، مدفونة فى ادراج الحكومة لأجل غير معلوم، فأصاب بعضهم اليأس، وهرب آخرون بها الى الخارج، فأصبحوا نجوما، وحققوا أمانيهم..

وبمقارنة بسيطة بين شاب عمل بعد التخرج فى مصر، لمدة ٣ سنوات مثلا فى مهنة التجارة، ثم سافر الى دولة أوروبية، وعمل فى نفس المهنة لنفس المدة هنا سيكون الفارق كبيرا جدا، وسيندم من عمل فى مصر على خسارته!!

وللتدليل على صدق هذه الحقيقة، التقينا بهؤلاء.

القروى.. الناجح

عبدالله السيد.. ابن قروى، تخرج فى كلية العلوم جامعة الزقازيق، عام ١٩٨٣، جاء الى القاهرة وحاول اقتحام سوق العمل، وصمم على النجاح، فتقدم للدراسات العليا بجامعة القاهرة نتيجة لتفوقه العلمى، فى البكالوريوس. ولكنه فشل فى تحقيق أمنيته لإرتفاع قيمة المصروفات مقابل قلة الموارد، ولم يعد قادرا على العيش فى القاهرة.. أمامه خياران أما العودة إلى قريته، أو الهجرة الى الخارج.. سنحت له فرصة الهجرة الى استراليا وهناك بدأ قصة نجاح باهرة، وتزوج من هناك، ثم انتقل الى بريطانيا وحصل على الدكتوراة.. وعاد الى استراليا منذ عام، وأصبح اسما بارزا من أبناء مصر الناجحين.. ترى ماذا سيحدث له اذا بقى فى مصر؟!

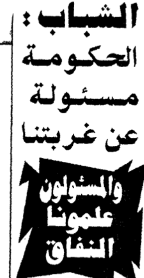
بائع جرائد

حمادة الحسينى، تخرج هو الآخر فى كلية العلوم دفعة ١٩٨٣، ولم ينجح فى عمل بالقاهرة، وتعرض لعملية نصب كبيرة، ثم قرر السفر الى النمسا وعمل بائع جرائد هناك، ثم بائع ورود.. مر بفترات صعبة فى حياته هناك، ثم تغلب عليها، وكافح وجمع ثروة معقولة، ففتح مكتبة لبيع الكتب الثقافية فى النمسا، نالت شهرة معقولة.. وأخيرا عادإلى القاهرة ومعه سيارة فخمة. وأراد أن يتزوج من بنت الحلال، ثم يعود الى عمله فى النمسا.. ولكنه لم ينتظر طويلا، وعاد الى النمسا ليتزوج من هناك.. ويواصل صعوده فى النمسا.. بعد أن أخفق فى القاهرة. بسبب الروتين القاتل.

وأبو زيد مصطفى. خريج معهد فنى تجارى دفعة ١٩٧٩، سافر إلى أمريكا.. عمل هناك فى فندق، وتخصص فى غسيل الأطباق.. وصمد فى عمله ودرس الخدمة الفندقية تماما، ثم بدأ فى سلم الترقى حتى وصل الى مدير لأحد الأجنحة بالفندق.. جاء الى القاهرة، وتحدثت وسائل الاعلام عن قصه نجاحة فى أمريكا، ورفضه العودة الى مصر، و نقل خبرته ـ الى الفنادق الحكومية بعد أن طارده الفشل فى القاهرة..

هروب بالبحر

أما احمد حلمى، خريج معهد فنى بالاسكندرية سافر الى اليونان على ظهر احدى السفن، منذ عشر سنوات، وعمل هناك فى تجارات خفيفة، بعد أن ترك المطعم الذى ظل يعمل به ٤ سنوات، فحقق أموالا



(طائلة) وعاد الى الاسكندرية منذ عام ونصف . ليتزوج ويستقر بجوار والديه.. ظل بالاسكندرية ٦ شهور بحث فيها عن عمل فلم يجد.. قاده بعض أصدقائه القدامى الى السويس حيث تتوافر فرص عمل.. قضى فيها ٦ شهور أخرى ثم عاد الى الاسكندرية وقرر السفر الى اليونان مرة أخرى وأبدى عدم استعداده للعيش في مصر..

ويتساءل (خيرى راشد) ماذا قدمت الدولة لأبنائها الخريجين؟!.. ماذا قدمت لهم لانقاذهم من الجريمة والانحراف والبطالة؟! إنهم يطالبوننا بالوطنية والانتماء فى حين أنهم مثال سيء لذلك.. لانسمع عن أى شيء (قيم).. كل مانسمعه يدور عن الفساد والرشوة فى دواوين الحكومة، وعن زيادة أرقام العاطلين، وانهيار مشروعات الشباب فى النوبارية والمناطق الجديدة.. كل مانسمعه عن تعيين أقارب ومعارف المسئولين الكبار فى وظائف مرموقة، بالبنوك والشركات الاستثمارية.. أما باقى الشعب فلهم (التراب).

اختراع!

د. عبدالهادى تمام.. اخصائى جراحة عظام، اخترع فكرة لاطفاء حرائق الكويت، بعد انتهاء الحرب، وحفيت قدماه على جهات البحث واكاديمية البحث العلمى، وذهب الى وسائل الاعلام والصحف للاعلان عن الاختراع، ولكن لم ينتبه اليه أحد، وفوجيء بأن اختراعه سيستقر فى النهاية فى ادراج وزارة البحث العلمى إلى الأبد، حتى انتبهت اليه احدى الصحف ونشرت اختراعه، حينذاك تسابقت اليه كل الجهات للاستفادة

تحقيق :
ناصر فياض

بفكرته.. هذا الاختراع لو كان فى دولة متقدمة، لما حدثت المتاعب الروتينية التى واجهها اختراعه بين الجهات المختصة.

سألت د. (جمال ماضى أبو العزايم) الخبير العالمى فى الطب النفسى عن توصيفه لظروف الشباب المهاجر من مصر ودوافع هذه الهجرة؟! فقال: ان العمل فى الخارج يساعد على ظهور الكفاءة، ويساعد على حسن الأداء، ويرجع ذلك للادارة الناجحة التى تعتمد على المواهب الشابة المتحمسة، بعيدة عن الروتين المتفشى فى دواوين مصر. ويجب على الجهات البحثية بمصر ووزارة التخطيط وكل المعنيين الاهتمام بدراسة سبب هروب الشباب الكفء، الذى لم يجد فرصته فى مصر، واصطدم بسلبية العمل الحكومى، ووجد نفسه ضمن أرقام العاطلين.

إن الدول الأوروبية والمتقدمة تحث - كما يقول د. أبو العزايم - على البحث والتقدم، وتدفع الناس الى مزيد من كشف أسرار الكون. هذا الجو من انسب الأجواء الصحية اللازمة لظهور الكفاءات والقدرات وإخفاق الذين يعتمدون على الواسطة والمحسوبية.

الروتين القاتل

ويضيف: إننا كخبراء فى الصحة النفسية نطالب باحترام حقوق الانسان فى مصر والقضاء على الروتين، والعمل على حسن العمل والأداء، ووقف زحف الغلاء والأسعار والعمل على تقوية مواهب النشطاء الباحثين عن عمل مناسب لهم، لكى يرتفع الانتاج، وتتحسن أحوال الدولة، وهذه دعوة لجميع المسئولين للانتباه الى هذه النقطة، وبحث القضاء على الروتين وتغيير نظام العمل لإفساح الطريق أمام القدرات الشابة.

ويؤكد د. احمد عكاشة، خبير علم النفس بجامعة عين شمس، أن الشاب الفاشل فى مصر من الصعب ان ينجح فى الخارج، لأن النجاح يتحقق فى أى مكان رغم اختلاف الظروف.. ويعتقد أن نسبة نجاح المهاجرين الى بلاد العالم المختلفة لاتزيد عن ١ ٪، والباقى يعملون فى وظائف عادية، وإذا نظرنا الى الغالبية المهاجرة الى البلاد العربية، فإنها تعود الى بلادها بالمال البسيط، ولا يحققون نجاحا كبيرا فى الأعمال، وليس مقياسا أن ينجح طبيب شاب مهاجر إلى امريكا أو بريطانيا ويحقق «نجاحا باهرا».. ومن الممكن ان يحققوا نفس النجاح فى مصر، لأنهم خلقوا لينجحوا فى أى مكان بعلمهم الجاد والمستمر.

بطالة!

لقد بلغت نسبة البطالة فى أوروبا وأمريكا حوالى ١١ ٪، وهذا الرقم يؤكد مايعانيه الشباب هناك.. وإذا كانت هناك نجاحات تحققت فى السابق، فإن هذه الفترة تشهد تفرقة عنصرية ضد المهاجرين، خصوصا المسلمين منهم، وقد شهدت المانيا ومدن أوروبية اضطهادا كبيرا ضد العرب والمصريين..

وفى النهاية يؤكد د. عكاشة أن الناجح سوف ينجح فى أى مكان، مهما كانت ظروفه الصعبة، ومهما كانت المعوقات امامه، لأنه قد خلق لينجح بذكائه، وخبرته، وكثير من المرضى النفسيين يحاولون اخفاء فشلهم بطلب الهجرة للخارج.

إهانة!

ونفس المعنى يؤكده د. محمد شعلان، استاذ الطب النفسى بجامعة الأزهر. ويضيف أن المصريين يعملون فى بعض الدول العربية بوابين وحلاقين وكناسين، ولم تعد هناك فرصة للتفوق، بعد احلال ابناء هذه الدول فى الأماكن الحساسة والدقيقة، وطرد المصريين منها، أما فى الدول الأوروبية فالمسلمون مضطهدون ويمنعون من الدخول فى أماكن العمل التى تحقق فرص النجاح.. إن أسطورة النجاح فى الخارج، لم يعد لها جدوى حاليا، بعد تغير الاتجاهات وظهور جيل جديد فى الدول المتقدمة يكره منافسة المهاجرين. ولقد بدأت العنصرية ضد العرب بشكلها الدينى القديم.. والآن ماهو الحل؟!

الحل فى نظر د. شعلان.. يتركز فى عمل الشباب بالمناطق المستصلحة الجديدة وترك الوادى الضيق الذى لم تتعد مساحته ٤ ٪ من اجمالى مساحة مصر، وعلى كل شاب يريد النجاح فى عمله ان يذهب الى الصحراء، ويواجه الروتين الحكومى، ويصمد ضد تيارات الفساد والاحباط، وليس صحيحا ان يهاجر الشباب للعمل فى الارياف، لانها اصبحت جزءا من المدن، واصبحت هى الأخرى متخمة. مرة اخرى على الشباب عدم اليأس من اقتحام الصحراء.. فلا سبيل امامه سوى ذلك..



في مؤتمر العمل العربي بعمان :

مصر تطلب اعتماد نظم مرنة للقضاء على البطالة

عمان - من هيثم سعد الدين :

طالب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر امام مؤتمر العمل العربي المنعقد حاليا بعمان - منظمة العمل العربية باعتماد نظم مرنة للقضاء على مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان العربية وذلك من خلال الخروج المبكر إلى التقاعد والعمل بعض الوقت سواء بالنسبة للمراة أو الرجل، وفقا للمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

واكد محمد كامل لبيب نائب رئيس الاتحاد في كلمة عمال مصر ضرورة قيام المنظمة بالعمل على وضع اداة عربية جديدة لحماية الامومة والطفولة وطالب نائب رئيس الاتحاد وزراء العمل العرب ومنظمات الأعمال والعمال بضرورة دعم دور منظمة العمل العربية في خدمة قضايا العمل والعمال لوضع برنامج عربي فعال للتعاون الفني للاسهام في وضع حلول للمشاكل التي يواجهها اطراف الانتاج من اجل تحسين ظروف العمل والمعيشة.

صرح السيد بكر محمود رسول سكرتير عام المؤتمر بان عدد الدول الاعضاء المشاركة في المؤتمر بلغ ٢٠ دولة ومجموع المشاركين من الأعضاء ١٩٧ منهم ١٠٢ حكومات و٤٠ أصحاب اعمال و٥٥ عمال ومجموع الاعضاء الذين لهم حق التصويت في المؤتمر ٨٠ عضوا.



الحزب الوطني يطلب :

صرف اعانة بطالة

كتب ـ رفعت خالد :

اعدت اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني ورقة عمل لمناقشتها يوم الاثنين القادم في مؤتمر الاقتصاد المصري بين الاصلاح الاقتصادي والتحولات العالمية والذي يفتتحه الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء

صرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة ان ورقة العمل تتناول عددا من البرامج والسياسات لتخفيف اثار البطالة عن طريق تقديم اعانات الى المتعطلين لحين الاهتداء الى عمل او اثناء عملية التدريب المهني او التدريب التحويلي وتقديم اعانات لاعادة التوزيع الجغرافي والانتقال الى مناطق جديدة او العودة الى الوطن الاصلي .. اما القروض فتقدم بفوائد مدعمة .. وهي قروض اما خاصة بتنفيذ مشروعات تعاونية او صغيرة او حرفية لتوفير فرص عمل جديدة

اكدت ورقة العمل على اهمية برامج التدريب المهني والتدريب التحويلي من خلال انشاء صناديق للتدريب وتقديم حوافز مالية اثناء التدريب

طالبت ورقة العمل باعداد استراتيجية لمكافحة البطالة في مصر تقوم على زيادة العاملين في قطاع الصيانة والتوسع في الاستثمارات في العمليات المنتجة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاستغلال الاقصى للمصادر الطبيعية والثروات المتاحة لامتصاص الاثار الجانبية للاصلاح الاقتصادي .. بالاضافة الى التوسع في الصناعات الصغيرة التي تتطلب رؤوس أموال اقل لانها تسهم بدرجة كبيرة في حل مشاكل البطالة بالاضافة الى الاستفادة من المدخرات المحلية والاستخدام الافضل للموارد في المحليات

اكد الدكتور طوبار ان مايتم التوصل اليه من نتائج .. سيتم عرضه على الحكومة لتنفيذه

عن البطالة عندنا وعندهم

زياد احمد بهاء الدين *

■ العالم كله مشغول بالبطالة. فهذه هي المشكلة الملحّة التي يواجهها الناس في كل مكان نتيجة الانكماش العالمي الذي امتد الى اكثر الدول ثباتاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. في اوروبا مثلاً بلغ حجم البطالة في دول المجموعة الأوروبية حوالي ثمانية عشر مليوناً من العاطلين، بنسبة وصلت الى عشرة في المئة في اكبر الدول الاوروبية، والى خمس عشرة في المئة في اقلها ثراء. وهذه ارقام تعتبر مرتفعة نسبياً لدول اوروبا الغربية، وتهدد، اذا لم تنخفض بسرعة، بتوتر اجتماعي وبحركات نقابية عنيفة.

والبطالة تتميز، ان جاز التعبير، بانها محايدة وغير حزبية. فهي التي اسقطت الحزب الاشتراكي الفرنسي سقوطاً مدوياً، ولكنها أيضاً اسقطت الحزب الجمهوري الاميركي وتهدد مصير حزب المحافظين البريطاني، فلم تسلم من شرها حكومة اياً كانت سياستها الاقتصادية او توجهها الفكري.

أما علاقة ارتفاع البطالة بزيادة التوتر الاجتماعي فتلك مسألة ليست في حاجة الى توضيح اذ اصبحت، اخيراً، من المسلمات في هذا العصر. وقد شهدت بريطانيا مثلاً ارتفاعاً كبيراً في الجرائم في السنوات الاخيرة وتطوراً ملحوظاً في العنف المرتبط بها، وهو من سمات جرائم البطالة التي تجعل مرتكبها لا يرمي فقط الى تحقيق كسب مادي وانما كذلك الى الانتقام بشكل عنيف من المجتمع الذي حرمه فرصة الكسب الشريف. كذلك فان زيادة شعبية الاحزاب الفاشية - النازية وغيرها في اوروبا متصل ايضاً بارتفاع معدلات البطالة، خاصة وان جانباً كبيراً من العاطلين يلقون بتبعة ما يعانون منه على العمالة الاجنبية التي تزاحمهم في رزقهم وتقبل بأجور وبظروف عمل لا يقبلون بها.



هذا عن البطالة عموماً عندهم. اما عندنا فالأمر يختلف قليلاً، اذ ان للبطالة جوانب اقتصادية واجتماعية مغايرة لتلك التي نجدها عندهم. وقد استخدمت كلمتي «عندنا» و«عندهم» عمداً لترك الحرية الكاملة للقارئ في اختيار معايير «نحن» و«هم» التي يراها ملائمة، وكلها ستكون صحيحة على اي حال سواء كانت «نحن» تعني العالم الثالث ام العربي ام بلاداً بعينها، وهذه بعض الاختلافات:

١ – هناك اولاً مشكلة اننا لا نملك احصائيات دقيقة على الاطلاق عن حجم البطالة، لأسباب عدة منها عدم استعداد وكفاءة الاجهزة الحكومية المسؤولة، ومنها وجود اعداد كبيرة ممن يصعب تحديد هل هم من العاطلين ام لا، ومنها قيام اعداد كبيرة بالعمل غير الرسمي او غير المسجل، ومنها اخيراً ان بعض الحكومات حتى حينما تتوفر لديها معلومات محدودة لا تعلنها او لا تعلن صحيحها باعتبار ان حجم العمالة ومعدل البطالة مثله مثل معدلات التضخم، من الاسرار القومية التي لا يجوز الافصاح عنها الا لكبار المسؤولين، مما يلقي الشك حول مدى امكانية تقييم السياسة الاقتصادية عن طريق قياس تأثيرها على حجم العمالة طالما اننا لا نعرف بدقة التغيير في حجم العمالة الناتج عن هذه السياسات.

٢ – المشكلة الثانية هي بشكل عام عدم وجود حد فاصل بوضوح، دائماً، بين العاطل وغير العاطل عندنا. فهذا الفارق القاطع ينطبق على اصحاب الوظائف او العاملين في جهات محددة بمواعيد عمل رسمية ومرتبات شهرية وما الى ذلك. ولكن ما نصادفه عندنا كثيراً هو الاف الاشخاص، بالذات من الشباب، ممن يصعب معرفة هل يمارسون عملاً ام لا. فعمال اليومية الذين قد يعملون يوماً ويتوقفون عشرة، كيف يمكن تصنيفهم، وأصحاب الحرف الذين لا يعملون الا بضعة ايام في الشهر، والآلاف الذين يخرجون في الصباح يلتقطون رزقهم من اعمال متباينة وغير منتظمة، كل هؤلاء، هل هم عاطلون ام منتجون؟ صحيح ان كل مجتمع فيه قطاع كبير من العمال والحرفيين الموسميين، ولكن ما يميز هذه الظاهرة عندنا هي ضخامة عدد المندرجين في هذا القطاع وكون الكثيرين منهم لا حرفة محددة لهم، او هم على استعداد لأي عمل طالما يدرّ بعض الدخل.

٣ – كذلك فان تأثير البطالة على حياة الناس مختلف.



فالعاطل عندنا عادة ما يجد معونة مباشرة او غير مباشرة من الاهل والاقارب سواء في ايجاد شيء يفعله، ولو لم يكن عملاً بالمفهوم الكامل، او في تدبير مصاريف حياته اليومية. فمن لا يقدر على مصاريف سكناه بمفرده او مع اسرته عادة ما يمكنه اللجوء الموقت لدى الاهل الى ان تتيسر الظروف مرة اخرى. ونمط التقارب والتضامن العائلي الذي لا يزال منتشراً عندنا، على رغم كل شيء، عادة يعتبر من الظروف المخففة لوطأة البطالة. بل ان هذا الظرف المخفف يميز حتى الآن البلاد الاوروبية الجنوبية (ايطاليا مثلاً) عن بعض البلدان الشمالية حيث اللجوء الى مساعدة العائلة لا يكون الا في حدود ضيقة وصارمة جداً مما يزيد من وقع البطالة.

٤ – ولكن ان كان التضامن العائلي يخفف من وطأة البطالة عندنا فإن مما يخففها عندهم السهولة النسبية في العودة الى الحياة الطبيعية عند تحسن الظروف الاقتصادية. فالعاطل الذي يجد نفسه بلا عمل ولا مسكن ولا مورد للرزق سوى اعانات البطالة، مطمئن الى ان تحسن الظروف الاقتصادية وعودة الانتعاش الى الاسواق وحصوله على عمل من جديد يعني امكانية العودة الى الحياة الطبيعية. لأن مستوى الاجور عموماً يسمح للشخص العادي بسداد النفقات الضرورية مهما كانت في حدود متقشفة. اما عندنا فإن العاطل، احياناً بعد ان يجد عملاً او وظيفة، لا تتغير حالته كثيراً بسبب انخفاض مستوى الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة الى الحد الذي يجعل الوظيفة المعتادة لا تسمح ببدء الحياة الطبيعية والكريمة الا بعد سنوات طويلة من العمل والادخار. ولذلك يجد الشاب عندنا – سواء كان عاملاً ام عاطلاً – فرص التقدم محدودة ومقيدة جداً. ويترتب على ما سبق نتيجة مهمة: ان مجرد ايجاد فرص عمل وتخفيض عدد العاطلين بشكل رسمي لا يكفي عندنا لحل مشكلة الشباب العاطل او التخفيف من حدة التوتر الاجتماعي الناتج، وانما يجب ان يصاحب ذلك تصحيح لهياكل الاجور والمرتبات بما يجعل العمل منتجاً لعائد معقول.

٥ – وهناك اخيراً جانب من البطالة يخص بالذات عمل المرأة عندنا. واذا كان هناك شيء غريب بحق، فهو اننا لا نزال، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، نناقش ما اذا كانت المرأة يجب ن تعمل ام لا، وكأن هناك احتمال الا تعمل المرأة او كأنها لم تكن تعمل بالفعل طوال العشرين قرناً الماضية. ولكن لا شك ان الهجوم الحالي الذي يتكرر من وقت لآخر مرتبط بالبطالة التي تجتاح مجتمعاتنا. فقلة فرص العمل والتنافس المتزايد على المتاح منها يجعلان الهجوم يتجه الى النساء العاملات لاقناعهن او لاقناع ازواجهن – وهو الاسهل – بأن الاخلاق والدين والقيم الاصيلة تحتم توقفهن عن العمل، في حين ان المقصود هو توفير فرص عمل للرجال. وارتباط البطالة بالدعوة الى توقف المرأة عن العمل ليس امراً جديداً، اذ عرفته المجتمعات كلها في فترات مختلفة من تاريخها، من ذلك مثلاً الدعوة المماثلة التي انتشرت في اوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتسريح ملايين الرجال الذين وجدوا انفسهم



فجأة عاطلين وراغبين في العمل فورا، فظهرت الدعوة الى ضرورة توقف النساء عن الاعمال التي كن قد اظهرن كفاءة في القيام بها في ازمة الحرب. وهي دعوة استندت الى اهمية الحفاظ على تماسك الاسرة. والآن، حينما اجتاحت اوروبا موجة اخرى من البطالة، ولم يعد من الممكن توجيه الحملة الاخلاقية ضد عمل المرأة، اتجه الهجوم الى العمالة الاجنبية باعتبارها الضحية التالية في معركة العمل، وبدأت الاحزاب الفاشية الاوروبية تطالب وبعنف بطرد العمال الاجانب لتوفير فرص عمل للعمالة المحلية.

ولعل الوقت حان لكي ندرك ان المطالبة عندنا بتوقف المرأة عن العمل ليست الا احد مظاهر اشتداد البطالة عندنا، وهي تعبير عن القلق المتزايد عن منافسة النساء، اللائي غالباً ما يقبلن بأجور اقل من الرجال، على فرص العمل المحدودة، وهي بذلك شبيهة بالدعوة الى طرد العمالة الاجنبية.

فبدلاً من ان نغوص في مناقشات عميقة حول عمل المرأة، وهو ليس مجرد حق وانما هو واجب عليها كذلك، فالأجدى ان نوجه جهدنا نحو المشكلة الأساسية، وهي البطالة نفسها، ونحو توفير فرص عمل للجميع، رجالاً ونساء.

---

* محام وكاتب مصري يقيم في لندن.

فرصة عمل واحدة !

إذا قدمت كل شركة في مصر فرصة عمل واحدة لكل مواطن لايجد عملا لاستطعنا ان نتغلب على مشكلة البطالة .. ونحمي شبابنا من الانحراف والادمان والانخراط في صفوف الارهاب ..

إن فرصة عمل واحدة لن تشكل عبئا ماليا على الشركة التى ستقدمها .. ولن تؤثر على هيكلها الوظيفي . بل ان مساهمتها في حل مشكلة البطالة سوف تعود عليها بالنفع والفائدة .. لانها ستساهم - في نفس الوقت - في دعم الاستقرار والامن .. وفي تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والانتاج .. مما يؤدى إلى رواج منتجاتها .. ونجاح اعمالها .. وزيادة ارباحها ومكاسبها .

وقد اتصل بى عدد من رجال الاعمال والمستثمرين في اعقاب طرحي لهذا الاقتراح يوم السبت قبل الماضى .. وابدوا استعدادهم للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتقديم فرص العمل للشباب الذى لايجد عملا .. وايدوا الفكرة .. واستجابوا لها .. بل ان بعضهم عرض توفير اكثر من فرصة واحدة .

ان هذا الاقتراح اذا امكن تطبيقه بالطريقة الصحيحة فانه سيوفر على الدولة الاعتمادات الضخمة التى ترصدها كل عام لتعيين الخريجين .. وسوف تنتهى تلك الاسطورة التى استمرت عشرات السنين .. وكلنا نعلم ان تعيين هؤلاء الخريجين لايساهم - في الحقيقة - في حل مشكلة البطالة بقدر مايساهم في زيادة عدد العاطلين .. وذلك نتيجة لتعيينهم في وظائف وهمية .. وحصولهم على اجورهم ومرتبات دون مقابل من العمل والانتاج .

ومالتفعله الدولة لحل مشكلة البطالة لن يحقق الهدف المنشود .. بل يزيد من اعبائها المالية .. ويقتل في شباب الخريجين الشعور بالطموح والمغامرة .. ويشجعهم على التكاسل والتواكل .. ويدفعهم الى الانحراف والادمان والجريمة والارهاب بسبب بقائهم بلا عمل سنوات طويلة ، في حين ان الظروف الحالية التى تمر بها البلاد لاتسمح بتاخير حل هذه المشكلة اكثر من ذلك .. وتستدعي البحث عن الحلول السريعة الجادة التى تمكن الشباب من الحصول على عمل .. وشغل وقت فراغه .. وسد حاجته من المال .

"ان تنفيذ هذا الاقتراح الذى يمكن ان نطلق عليه - المشروع القومي لحل مشكلة البطالة - ليس سهلا .. بل يحتاج الى دراسات وتنظيمات واجراءات حتى يتحقق الاتصال بين الشركات التى ستوفر فرص العمل .. ومن يحتاجون الى عمل .. ولابد ايضا من وضع اولويات للتعيين لمن هم اقدم في الحصول على المؤهل .. كما يجب مراعاة ظروف محافظات الوجه القبلى واعطاء مواطني هذه المحافظات الاسبقية في شغل الوظائف ..

وارجو من الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء باعتباره مسئولا عن علاج مشكلة البطالة ان يعطى هذا المشروع بعض وقته .. وان يوليه اهتمامه .. فانني اعرف عنه الجدية والواقعية في مواجهته للمشاكل والازمات .. ونبذه للحلول التى تعتمد على العلاج بالمسكنات والمهدئات .. ولاتتعمق الى الجذور ..

إن في مصر مايقرب من نصف مليون شركة .. ومنها الشركات الكبرى الناجحة التى يمكن ان تستوعب اكثر من عامل .. فاذا استجابت كل الشركات لهذا المشروع القومي لاستطعنا في عام واحد ان نجد وظائف لاكثر من نصف مليون عاطل .. ونريح الحكومة من تحمل اعباء تشغيلهم ..

واخيرا .. لايفوتني ان اوجه الشكر للبرنامج التليفزيوني « فرصة عمل » الذى تعده سعاد الديب وتقدمه جميلة اسماعيل ويخرجه يحيى توفيق على مبادرته بتاييد هذا المشروع القومي والانتقال الى مواقع العمل في المدن الصناعية ودعوة المستثمرين الى الاستجابة لهذه الدعوة والمساهمة بفرص العمل لكل من لايجد عملا ..

كما لايفوتني ان اشكر رجال الاعمال والمستثمرين الذين اتصلوا بى وابدوا استعدادهم للمشاركة في حل مشكلة البطالة وتقديم مئات الفرص .. بل ان احدهم ابدى إستعداده لتقديم الفى فرصة عمل مرة واحدة .. وسوف اشير في مقال قادم إلى تلك المبادرات الوطنية ..

سمير عبدالقادر

غدا مساء جديد

.. ومطلوب مواجهة شعبية لأزمة البطالة

إعانة «التعطل» غير مجدية ولاتصلح فى مصر

بقلم: سمير رجب

لم تعد فرص العمل متمشية مع الظروف الاقتصادية السائدة في العالم حاليا .. والدليل أن البطالة أصبحت المشكلة الاساسية التى تهدد سائر المجتمعات فى الشرق والغرب ينطبق ذلك على أمريكا ، وبريطانيا ، وفرنسا .. وأيضا روسيا وجميع الدول الشيوعية « السابقة » التى بدأ مواطنوها يعانون من المشكلة لأول مرة فى تاريخهم بعد تطبيق آليات السوق .

●●●

نحن فى مصر .. ينبغى أن نعترف بأن أزمة البطالة قد باتت ملحة ، وعنيفة ، وواجبنا كحكومة ، وكشعب ، وكأحزاب أن نواجهها بشتى السبل ، والوسائل .

لقد ثبت أن المشاركة الشعبية تحقق المستحيل .. وبصراحة لولا تلاحم الجماهير مع الحكومة .. ماستطعنا وقف موجة الارهاب العاتية .

●●●

بديهى لابد هناك من يقول ان الموقف مختلف فماذا فى وسع المواطن العادى تقديمه لعلاج مشكلة البطالة التى تحتاج إلى امكانات ضخمة لاتستطيع الحكومة توفيرها بمفردها نعم.. نحن نعرف أن الموقف مختلف بالفعل.. لكن عندما



نتحدث عن المشاركة الشعبية فإننا نقصد ثلاثة أمور اساسية :

● أولا : شركات القطاع الخاص والاستثمار .. وهذه مطالبة بأن تتصدى للمشكلة بايجابية .. مادامت الدولة حريصة على تذليل العقبات أمامها .. ومنحها التسهيلات الضريبية والجمركية .

● ثانيا : الاحزاب وهذه مهمتها دراسة سوق العمل دراسة جادة .. والبحث عن وسائل اتصال مباشر بين وزارة التعليم وأجهزة التدريب من ناحية . وبين الشباب من ناحية أخرى

● ثالثا : لايوجد حتى الآن - للأسف بيان حقيقى عن عدد المتعطلين .. بل أن كل جهة تقدم رقما مختلفا عن الاخرى .. ولعل ذلك يرجع إلى أن بعض الخريجين لهم نشاطاتهم الوظيفية بالفعل في نفس الوقت الذى يصرون فيه على قيد أسمائهم بجداول العاطلين .

ونحن نهيب بهؤلاء أن يتجردوا من نزعاتهم الذاتية فذلك أفيد بالنسبة لهم ، ولزملائهم .. وبالنسبة لعلاج المشكلة بصفة عامة .

● ● ●

لقد أعلن الرئيس مبارك منذ أيام بأنه سوف يلتقى بالمسئولين عن الصندوق الاجتماعى ويناقش معهم أساليب تطوير هذا الصندوق بحيث يقدم خدمات مباشرة للشباب .. إذ ليس متصورا أبدا أن العلاقة تكون قاصرة بينه وبين المؤسسات . والهيئات ، والبنوك فقط دون غيرها .. بمعنى أنه يمنح القروض لهذه المؤسسات والهيئات التى تتولى بدورها استثمارها بالطريقة التى تراها .. والله أعلم وقتئذ - ماإذا كانت ستوفر فرص عمل حقيقية أم لا .

إن الرئيس مبارك قد مس الجرح تماما .. وبالتالى فنحن مطمئنون إلى أن هذا الصندوق الاجتماعى سوف يأخذ مسارا مختلفا .

● ● ●

مع تقديرى للجهد الذى تبذله اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى ، ولما يقدمه أعضاؤها من اقتراحات ، وأفكار .. إلا أننى لا أوافق اللجنة فيما ذهبت إليه من صرف « اعانة تعطل » .. إذ ليست هذه الوسيلة التى يمكن من خلالها اقتحام مشكلة البطالة فى بلد مثل مصر بالذات .. لاسيما ونحن نعلم مقدما أن الذين يتفننون فى ابتكار الحيل ، والألاعيب كثيرون .. وكثيرون جدا .

● ● ●

إن المبلغ الذى يخصص لاعانة البطالة المقترحة - لو فرض وكان هذا متيسرا - يمكن استثماره ولاشك فى مجالات نستطيع من خلالها توفير وظائف للشباب بصفة عامة .

على أى حال .. إنها دعوة جديدة نوجهها للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم ، وهوياتهم .. بأن يشاركوا فى وضع « تصوراتهم » بالنسبة لمشكلة البطالة .. فمجرد تبادل الآراء من شأنه أن يضع أقدامنا على الطريق الصحيح .. وهذا ماانتمناه ، ونرجوه .

ونحن فى الانتظار .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في أحدث دراسة علمية عن مشكلة البطالة

الشباب يعترف :

٦٠٪ من المشكلة مسئولية الدولة .. ونحن مسئولون عن الباقى !



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٣

مشكلة البطالة لها جوانب عديدة سيئة .. فهى بالنسبة للأفراد تمثل شعورا نفسيا مؤلما وتسبب لصاحبها احباطا لا مثيل له .. فليس هناك أقسى على إنسان من أن يشعر أن المجتمع ليس فى حاجة له ! .. وهى بالنسبة للمجتمع تعنى سلسلة من المشاكل والاضرار أولها العنف والجريمة وآخرها الارهاب !.. ورغم أن هناك دراسات كثيرة تناولت المشكلة من كافة جوانبها وقتلتها بحثا .. فإن هذه الدراسة التى قام بها واحد من الاساتذة المتخصصين تكتسب أهمية خاصة باعتبارها أول دراسة تعتمد على الشباب وليس على الخبراء والمتخصصين والعلماء .. فمن خلال هذه الدراسة الميدانية اتاح الباحث الفرصة لأكبر عدد من الشباب ليقول كلمته .. فى مشكلته !..

وفى البداية يقول د . عبد الرحمن العيسوى أستاذ علم النفس بجامعة الاسكندرية وصاحب هذه الدراسة إن البطالة أنواع .. منها البطالة العرضية والانتقالية والموسمية والتكنولوجية والمزمنة والدورية .. ولفظ البطالة مشتق من الفعل بطل أى فسد وسقط وعطل .. ومن سمات العمالة فى مصر ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب حيث تصل الى ٩٠٪ من مجموع المتعطلين وهم بالتقريب مليون متعطل فى مرحلة الشباب .. وهذه الدراسة أول دراسة ميدانية فالشباب هو الذى

محمد الكيلانى

حلل الاسباب .. والشيء الجيد أن الشباب حلل بالموضوعية والمنطق ولم يلق العبء بالكامل على الدولة ولا على نفسه .. وكانت عينه الدراسة الشباب حتى سن ٣٥ عاما من مختلف محافظات مصر من المستويات التعليمية والثقافية المختلفة من الذكور والاناث .. والغالبية الساحقة من الشباب ترى أن البطالة فى هذه الأيام تزداد انتشارا وأن موظفى الدولة وعمالها أزيد من حاجة العمل الفعلية وهناك كثافة بين عمال وموظفى الدولة وزيادة على حاجة العمل وأماكن العمل مكدسة ومكتظة بالعمال والموظفين بما يزيد على حاجة العمل ..

ومن الظلم تحميل الدولة بما يفوق طاقتها فى تعيين الخريجين وتكديسهم فى دواوين الحكومة ومؤسساتها دون حاجة فعلية .. وتشير النتائج إلى ان البطالة من الامراض الاجتماعية الخطيرة التى تؤدى إلى تدهور المجتمع واهتزاز استقراره وتفشى الجريمة والفوضى .. لأن الشخص القادر والراغب فى مزاولة عمل ولا يجده يدفع للشعور بالفشل والاحباط واليأس والتبرم والسخط والحقد على المجتمع وضعف الشعور بالانتهاء والرغبة فى الانتحار والحاجة إلى المال تدفع الشاب إلى الجريمة أو الارتماء فى أحضان أية جماعة أو تنظيم منحرف دون أن يعى عواقب الأمور .. وهناك ارتباط بين البطالة والجريمة .. وللبطالة أثر فى إعاقة الشباب عن الزواج وتكوين الأسرة وهذا يجعل لها آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية .. وأثرا آخر على تفكك الأسرة

وانتشار الرذيلة ..

الشباب يعترف

وقد أكد الشباب من خلال هذه الدراسة أن مسئولية الدولة تمثل ٦٠٪ من مشكلة البطالة و٤٠٪ مسئولية الشباب .. لأن الشباب يفضل البطالة عن القيام بعمل صعب وشاق بدافع الكسل والتراخى أو الترفع والتعالى ولأن كثيرا من الشباب يتمسك بتخصصه العلمى أو المهنى .. والموضوعية التى اتسمت بها هذه الدراسة أن الشباب يعرف امكانيات الدولة وواجباتها .. و٤٠٪ من الشباب قرروا أن الدولة غير ملزمة بتوفير عمل لكل انسان فى المجتمع لأن قضية العمل المسئول عنها الفرد كما هى مسئولية الدولة .

مهن البطالة

ويضيف د . عبد الرحمن العيسوى ان اكثر المهن التى تنتشر بها البطالة هى الجامعيون عموما وهى بالترتيب الأخصائيون النفسيون والمحامون وحملة الدبلومات وخريجو الهندسة وعمال البناء وخريجو التجارة واصحاب الحرف والمتخصصون من الزراعة والصناعة ومدرسو التربية الرياضية واصحاب الحرف البسيطة والمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة وخريجو الآداب والاعلام والمدرسون والاطباء والصيادلة والتجار والحدادون والمكوجية والسائقون والترزيه وخريجو العلوم والأكاديمية البحرية والطب البيطرى والمعوقون وعمال السباكة والنقاشة وعمال المحارة .

الأسباب

ويستطرد قائلا ان الشباب وضع يده على أسباب المشكلة وهى قصر بعض الأعمال على الذكور دون الاناث وعدم التخطيط الجيد لوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب والرغبة فى العمل فى التخصص وارتفاع تكلفة السفر للخارج والشعور بالكسل وعدم وجود مشروعات إنتاجية صغيرة وعدم رغبة الشباب فى التجديد واعتماد الافراد على الحكومة وعلى الوالدين وعدم مناسبة المؤهل العلمى للعمل الحرفى والزيادة السكانية وقلة دخل الأفراد وقلة موارد الدولة وانعدام روح المغامرة وانتشار المحسوبيات فى كل المهن ومشاركة المرأة للرجل فى العمل وتفشى الفساد فى أجهزة الحكومة وانتشار البيروقراطية والتربية الخاطئة للشباب والزواج المبكر فى الريف وفشل السياسة التعليمية فى ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتفكك الاسرى والخوف من الفشل وكثرة الاستهلاك وقلة الانتاج فى المجتمع وكثرة القوانين وتضاربها وبطء مشروعات التنمية وهجرة أهل الريف للمدن .. وقلة الأراضى الصالحة للزراعة التى توزع على الخريجين وكثرة خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة وفشل معظم مشروعات القطاع الخاص .. وضيق ميزانية الدولة وعدم اتساعها لمزيد من الوظائف الجديدة .. وضعف دور وزارة الهجرة فى البحث للمصريين عن آفاق جديدة ومتجددة للعمل فى الخارج ورعايتهم ..

مشكلة الاستثمار

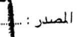
وقبل أن نستعرض الحلول التى طرحها الشباب كان لنا لقاءات متعددة لاستطلاع آراء الخبراء فى مختلف المجالات فى هذه النتائج التى جاءت بها الدراسة وليضيفوا الجديد فيما يتعلق بمشكلة من أهم المشاكل التى تواجه مصر .

فالدكتور محمد صالح الحناوى مدير مركز التنمية الادارية ووكيل تجارة الاسكندرية يذكر أن البطالة لها أسباب كثيرة معظمها مرتبط بالتنمية الاقتصادية وأهم هذه الاسباب هو انخفاض معدل الاستثمار فى الوقت الحالى .. والاستثمار مرتبط بالادخار أى بفائض الدخل فى أى دولة وفائض الدخل فى السنوات الماضية فى مصر كان منعدما أو فائضا سلبيا . فالناس تنفق اكثر من دخلها .. كما أننا إذا نظرنا لاداء الشركات فى السنوات الماضية وجدنا أنه ليست هناك ارباح بسبب حالة الكساد التى سادت خلال السنوات السابقة .. إذن فالإدخار غير موجود وبالتالى لا يوجد استثمار وأصبحت هناك صعوبة فى تشغيل الأيدى العاملة فالمشاريع الموجودة بالفعل تعانى من التضخم فى العمالة ولو نظرنا الى سياسة الاصلاح الاقتصادى للدولة لوجدنا أنها نجحت إلى حد كبير فى تحقيق اهداف عديدة ولكنها تسببت دون قصد فى ظهور مشكلة البطالة وعلى سبيل المثال سياسة اصدار أذون الخزانة دفعت الأفراد والشركات بل البنوك الى توجيه المدخرات لشراء أذون الخزانة للحصول على الفائدة المرتفعة لها دون مخاطرة .. وبالتالى توقف الاستثمار وكان من الممكن أن تحل المشكلة إذا وجهت اموال أذون الخزانة فى الاستثمار ولكن ما حدث أن الدولة استخدمت أموال أذون الخزانة فى الانفاق الجارى والمصروفات والمرتبات وبالتالى زادت مشكلة البطالة .. والحل الوحيد هو الذى يجب أن ينتج عن زيادة معدل الاستثمار وزيادة الادخار وليس نتيجة للقروض والديون .. ويجب وضع سياسات توائم بين السياسات المختلفة فعندما نريد حل مشكلة لابد أن ننظر للمشكلات الأخرى .. فيجب أن تكون النظرة أعم وأشمل .

مشكلة عالمية

أما الدكتور محمد أحمد صباح عميد زراعة الاسكندرية فيقول ان البطالة مشكلة عالمية والمشكلة الأكبر فى مصر هى زيادة معدل البطالة وهى تتوقف على عدة عوامل أهمها زيادة معدل النمو السكانى بطريقة خطيرة تتعدى النمو الاقتصادى نتيجة للحروب العديدة التى خاضتها مصر .. وتغيير الانظمة الاقتصادية بعد الثورة من الرأسمالية إلى ما يسمى بالاشتراكية ثم الانفتاح



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

الاقتصادى دون وعى بأهمية ربط النظام الاقتصادى بالنظام السياسى مما تسبب فى زيادة معدلات البطالة .. ومن الاسباب الأخرى أن الشباب المصرى يفضل العمل فى المدن حتى سكان الريف والدليل على ذلك أن ربع سكان مصر يعيشون فى القاهرة .. والانسان المصرى هو انسان منتج بالمقاييس العالمية ولكنه يحتاج لأن يعيش فى بيئة صالحة لكى ينتج ..

والشباب المصرى يحتاج للقدوة والتنظيم والادارة الحسنة .. واعتقد أننا بدأنا الطريق الصحيح .. فالاتجاه لاستصلاح الاراضى ومشروع مبارك لتمليك الاراضى ومشروعات المدن الجديدة أوجدت فرص عمل ولكنها لم تحل المشكلة .. والمطلوب لحل مشكلة البطالة هو تغيير فكر الشباب بما يتناسب مع المشروعات الجديدة وفى ذات الوقت تزويد الصحراء بالبنية الاساسية وتوفير الحياة المريحة للشباب فيها ومد الريف بكل امكانيات المدن ورفع أداء اماكن العمل عن طريق تزويدها بالميكنة الحديثة وإيضا رفع كفاءة الأيدى العاملة عن طريق التدريب المستمر لهم وللمدربين على السواء وإنشاء شبكة طرق تربط الريف والصحراء بالمدن لتشجيع الشباب على العمل فى الريف و الصحراء ..

بطالة جامعية فقط

وتشير د . نبيلة عبد الرحمن عميدة التربية الرياضية للبنات بالاسكندرية إلى أن البطالة الموجودة فى مصر ترجع إلى انها بطالة وظائف فقط أو بطالة بين خريجى الجامعة على عكس الحاصلين على الدبلومات الفنية أو الحرفيين وأهم ما أدى لظاهرة البطالة مجانية التعليم التى ساعدت على الزيادة الرهيبة فى عدد خريجى الجامعة .. وترجع أسباب البطالة للنظرة للشهادة الجامعية وتحقير الأعمال الحرفية وعلى الاعلام المصرى وخاصة التليفزيون أن تتضمن برامجه توغية الناس وتعميق الإحساس بالانتماء من خلال مشاكله .. وللتغلب على ظاهرة البطالة يجب أن يقتصر التعليم الجامعى على المتفوقين فقط فى صورة منحة تتوقف إذا لم يستمر التفوق الدراسى للطالب والاهتمام بالتعليم الفنى وتشجيع الشباب على مزاولة الأعمال الحرفية والعودة إلى نظام اليوم الدراسى الكامل والاهتمام بالابنية التعليمية ومظهر المدرس لتشجيع الطلاب على التفوق .

ارقام مضللة

ويحدثنا د . محمد عبده محجوب وكيل آداب الاسكندرية عن البطالة المقنعة التى تعنى أن هناك أشخاصا يقومون بأعمال غير منتجة أو لا يؤدون الاعمال المكلفين بها أو أن تكون الأيدى العاملة أكثر من الحاجة الفعلية للعمل وبين البطالة السافرة . وهى عدم توافر فرص العمل والمشكلة فى مصر هى أن احصاءات البطالة مضللة إلى حد بعيد لأن الناس تتصور أن عمل الفرد فى مجال مختلف عن تخصصه الدراسى هو نوع من البطالة حتى إذا كان هذا العمل منتجا .. وبالتالى نجد أن حجم البطالة كما فى الاحصاءات أكبر من حجمه الطبيعى.

والبطالة فى مصر لها عدة اسباب منها التحضر الزائد الذى حدث فى المجتمع المصرى . فنحن نعانى الآن من زحف المدينة على الريف وتدهور الانتاج الزراعى وبالتالى أصبحت الاراضى الزراعية وما يرتبط بها من صناعات ريفية طاردة للعمالة .. والسبب الآخر هو قلة عدد الورش والمشروعات الحرفية الصغيرة والتى كانت توفر فرصا كثيرة ونحن فى حاجة إلى مشروعات صغيرة تتكلف تكاليف محدودة وتستوعب عمالة كبيرة .. أيضا الشباب المصرى ينظر إلى التعليم الجامعى على أنه وسيلة وليس غاية فى حد ذاته وأنا أتمنى أن يتعلم كل المصريين فى الجامعات ولكن يجب الا ينظر للتعليم الجامعى على أنه هدف فى حد ذاته وأن توظف الامكانات الموجودة فى الافراد للارتقاء بالعمل فنحن فى حاجة الى العمالة المتعلمة الواعية بأهمية العمل .

التكنولوجيا مظلومة

ويقول د . شريف قنديل سكرتير الجمعية العربية لعلوم الموارد ورئيس قسم علوم الموارد بجامعة الاسكندرية إن البطالة فى مصر موجودة فى كل المستويات

ولها عدة أسباب أهمها سوء الادارة وسوء التوزيع فى الموارد والقدرات وسوء تنظيم العمل .. فالبطالة ليست فى قلة فرص العمل فقط بل أيضا فى سوء توزيع الافراد على ادارات العمل والمثال على ذلك تكدس بعض الأعمال بالموظفين الذين يقضون كل الوقت فى حل الكلمات المتقاطعة فى حين نجد أماكن أخرى مكدسة بالعمل نظراً لقلة الموظفين فى نفس الوقت نجد أن كثيرين من المديرين جالسون بمكاتبهم لا يفعلون أكثر من قراءة الجرائد وشرب الشاى واستقبال الاصدقاء !.. والمحصلة النهائية أنه لا يوجد تخطيط ..

وسبب آخر هو أن الانماط الاجتماعية المختلفة والتفاوت الرهيب فى الدخل جعلت كثيرا من الشباب يحجمون عن العمل البسيط المباشر والمشروع وينتظرون فرصة للثراء السريع غير المشروع وهذا أدى إلى زيادة بائعى الوهم ..

أما تطبيق التكنولوجيا الحديثة فلم يساعد فى حل مشكلة البطالة فى مصر لسبب بسيط وهو أنه ليس لدينا تكنولوجيا متقدمة .. فكل مصانعنا تطبق تكنولوجيا قديمة والعيب الوحيد للتكنولوجيا أنها تجعل الهوة كبيرة بين المصمم والمنفذ .. والحل لمشكلة البطالة هو اختيار القيادات على أساس الكفاءة والتخطيط السليم فى مجال اسواق العمل .

أما د . على جلبى استاذ علم الاجتماع بكلية آداب الاسكندرية فيقول انه لا توجد بطالة فى مصر لأن البطالة الموجودة حاليا هى بطالة وظائف حكومية .. ومفهوم البطالة الحقيقى أن هناك شخصا قادرا على العمل وفى سن تسمح له بالعمل لكنه لا يجد العمل

العرض والطلب

ويشير د . عبد الرحمن يسرى رئيس قسم الاقتصاد بتجارة الاسكندرية الى أن البطالة ناشئة إما نتيجة زيادة لعرض العمل على المطلوب وإما انكماش الطلب على القوى العاملة .. وفى مصر الوضع ناتج عن الاثنين فهو نتيجة لزيادة السكان وخروج اعداد متزايدة لسوق العمل .. ولابد من تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم من ناحية قوانين العمل والضرائب .. وازالة العقبات الادارية من أمام القطاع الخاص ليتوسع ويحل تدريجيا محل القطاع العام ويتيح فرص عمل ..

الدول النامية

ويتحدث د . محمد عبد العزيز عجمية أستاذ الاقتصاد بتجارة الاسكندرية عن أن جميع دول العالم تعانى من البطالة وتختلف المشكلة فى الدول الصناعية المتقدمة عنها فى الدول النامية ومنها مصر .. فالبطالة عندنا يرجع سببها إلى اختلال الهياكل الاقتصادية .. ومصر توجد بها وفرة نسبية من قوتها العاملة وفى الوقت نفسه تعانى من ندرة نسبية فى عنصر رأس المال وهذا أدى إلى ضعف نسبى فى قطاع الصناعة ومصر تعانى من زيادة كبيرة فى عدد السكان وتبلغ النسبة السنوية ٢,١٪ بينما فى الدول الصناعية المتقدمة تبلغ ٠,٧٪ .. وتعذر استيعاب هذه الزيادة فى قطاعى الزراعة والصناعة يظهر مشكلة البطالةالهيكلية .. بالاضافة لانتشار البطالة المقنعة والمستترة ليس فقط فى مجال النشاط الزراعى ولكن فى قطاع الخدمات وخاصة القطاع الحكومى .

ويرى أن الحلول ليست سهلة فهى تحتاج لمجهودات على جبهة واسعة فى الاقتصاد والقوى مثل التوسع فى مجالات الانتاج المختلفة فى الزراعة والصناعات الزراعية الصغيرة والتوسع فى الصناعات الصغيرة المكثفة لعنصر العمل والتوسع فى الهجرة.

أما د . فاروق مصطفى رئيس قسم الانثروبولوجيا بآداب الاسكندرية فيرى أن ظاهرة البطالة فى مصر لها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وأهمها التعليم وعدم وجود توازن بين الخريجين والاحتياجات الفعلية ، والحل هو توجيه الشباب للعمل فى سيناء وأسوان لوجود مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة وإعادة النظر فى سياسة التعليم ومنح القطاع الخاص الفرصة لانشاء مشروعات صغيرة والاهتمام ببرامج إعادة التأهيل للخريجين لسد العجز فى بعض الأعمال التى تعانى من قلة الأيدى العاملة ..

الحلول فى عيون الشباب

□ وأخيرا وبعد أن قال الخبراء والعلماء فى كل المجالات كلمتهم .. ورغم الاضرار المتنوعة والمتشعبة والمتعددة والتى تشمل حياة الفرد والجماعة بسبب البطالة ماذا يقول الشباب .

الدراسة تشير إلى أن الشباب اقترح اقامة صناعات صغيرة تستوعب أعدادا كبيرة من العاطلين وتشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة وإقامة اصحاب رءوس الأموال للمشروعات حلاً لأزمة البطالة والتوسع فى توزيع الاراضى الزراعية وتنظيم الهجرة من الريف إلى المدن وإيجاد فرص للسفر للخارج واعادة تدريب العاطلين على المهن والأعمال التى تعانى نقصا فى الأيدى العاملة والتوسع فى المشروعات السياحية والتوسع فى تشغيل العاطلين فى حقل التربية والتعليم والتوسع فى إنشاء المزارع السمكية والاهتمام بالصناعة الريفية والتوسع فى المشروعات العمرانية والاسكانية وخاصة فى المدن الجديدة والربط بين المناهج الدراسية ومتطلبات العمل الفعلية ومنح قروض ميسرة للشباب وابتكار المشاريع الجديدة ومساعدة الاغنياء للفقراء وتخفيض سن إحالة المرأة للمعاش إذا رغبت فى ذلك .□



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

حكايات اقتصادية

الأهرام الاقتصادى

عالم الأعمال

أزمة البطالة وأزمة الحل!

ليست جديدة علينا هذه الظاهرة وهى ظاهرة البطالة الصريحة او السافرة وهى بحق تعد واحدة من اهم مشاكلنا الاقتصادية الحالية والجديد فيها هو توسعها وازديادها من ناحية وصعوبة حصر المتعطلين على نحو شامل او حقيقى يمثل الواقع من ناحيه ثانية وكذلك ظهور نوع جديد من المتعطلين هم أولئك الذين لم يلتحقوا باى عمل بعد وفى نفس الوقت فهم لا يبحثون عن عمل ثم رابعا ان ظاهرة البطالة لم تعالج بعد بالشكل الذى يناسب حجمها او ان النظرة اليها هى نظرة جزئية اكثر من كونها نظرة شاملة او عامة .

• هل البطالة ظاهرة جديدة على مصر ؟

عن هذا السؤال نقول ان هناك ظروفا معينة أدت الى عدم ظهور هذه المشكلة بإلحاح ففى الستينات ارتكز استيعاب القوة العاملة عن طريق التزام الدولة بتشغيل الخريجين فيما يعرف بقرارات القوى العاملة وهى إن ادت الى استيعاب الخريجين الا انها فى نفس الوقت ادت الى افراز ظاهرة اخرى وهى البطالة المقنعة حيث كان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٣

يتم الحاق الخريجين بوظائف بعيدة عن تخصصهم ولا يؤدون اى عمل كما انهم فى النهاية لم يكونوا يحصلون على العائد او الدخل المناسب بالاضافة الى ان هذه الوسيلة ادت بعد سنوات من تطبيقها الى قتل الحافز على العمل والمبادرة لدى الأفراد وتحولهم الى جزء من آلة العمل أو المكاتب ولم يعد لديهم القدرة على الاداء والابداع والتفكير

وفى السبعينات جاء استيعاب القوى العاملة عن طريق الهجرة الى الدول العربية البترولية

بينما ظهرت فى الثمانينات مشكلة اكتظاظ القطاع العام والحكومة وتراجع الهجرة الى الدول العربية البترولية فضلا عن التخلى التدريجى عن سياسة تعيين الخريجين وذلك فى اطار عمليات الاصلاح الاقتصادى .

وادى هذا كله الى ظهور مشكلة البطالة والتى أصبحت لها سمات معينة .

فالمسح الذى يجريه جهاز الاحصاء يوضح ان معدل البطالة يرتفع فى اتجاهه العام من عام ٨٩ الى عام ١٩٩٢ .

ومع ارتفاع البطالة فإن عدد المتعطلين الذين يتوقفون عن البحث عن عمل اصبحت تتزايد نسبتهم وهذه ظاهرة متوقعة فى البلاد التى يرتفع فيها وباستمرار معدل البطالة ومن المتوقع ان يصل معدل البطالة فى النتائج الاولية لمسح قوة العمل الى ١٠ ٪ فى اواخر عام ٩٢ ويستبعد الذين لا يبحثون عن عمل واذا تمت اضافتهم فسوف يرتفع المعدل الى ١٥ او ١٧ ٪ اما أسباب وجود ظاهرة المتعطلين الذين لا يبحثون عن عمل فتعود اساسا الى انهم لا يعرفون طريقة فعالة للبحث عن عمل او انهم بحثوا عن عمل فعلا ولكنهم لم يجدوا .

ويلاحظ ايضا على ظاهرة البطالة أن الغالبية العظمى من شباب خريجى النظام التعليمى يدخلون سوق العمل لأول مرة الا ان معدل بطالة خريجى المعاهد المتوسطة اعلى منه بالنسبة للتعليم الجامعى

كذلك فإن معدلات البطالة اعلى بالنسبة للاناث عنها بالنسبة للذكور بدرجة عالية جدا كما انها تختلف من منطقة الى منطقة اخرى .

كما تتركز البطالة فى العشرينات والثلاثينات والتى تشهد اعلى كثافة للبطاله .

ولكن هل هناك علاقة بين البطالة والفقر ؟

اوضحت الدراسات ان هناك ارتباطا سالبا بين البطالة والفقر بمعنى ان البطالة ليست مرتبطة طرديا مع الفقر ، ذلك ان الفقراء جدا يضطرون للعمل ولا يتحملون ان يظلوا متعطلين بينما الأسر المتوسطة العليا بها بطالة اعلى .

□ □ □

وفى جهود تبذل حاليا لاعداد حصر شامل عن البطالة فى مصر اوضحت البيانات الاولية تركز البطالة فى محافظتى المنيا واسيوط وايضا فى محافظة الشرقية ويبدو أن هناك جهودا سوف تبذل لعلاج المشكلة فى هذه المحافظات الثلاث الا ان هذا الحل يظل حلا غير



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ - ١ - ابريل ١٩٩٣

واقعى اذ يعد من قبيل الحلول الجزئية التى لا تفيد فى حل المشكلة بقدر ما ستؤدى الى تعقيدها نظرا لاحتمالات تدفق العاطلين من محافظات اخرى إلى هذه المحافظات الثلاث بحثا عن فرص العمل الجديدة كما انه يعنى عدم العدالة فى مواجهة المشاكل القومية وذلك بتمييز بعض المحافظات عن البعض الآخر.

ان مشكلة البطالة تحتاج الى تعبئة العديد من الجهود وفى مقدمتها جهود رجال الاعمال ولا يمكن معالجتها بطريقة المسكنات او اطفاء الحرائق

وقبل ان نضع تصورات حول بعض الحلول فإن هناك سؤالين هامين ينبغى طرحهما .

● السؤال الأول هل هناك علاقة بين نظام التعليم والبطالة ؟

واذا كان ثمة علاقة فكيف اذن يمكن تطوير نظام التعليم لمواجهة هذا الموقف ؟ وما هو دور عملية التدريب لمواجهة البطالة

أما السؤال الثانى فيدور حول دور الصندوق الاجتماعى فى معالجة مشكلة البطالة .

عن التعليم نقول

ان اسلوب التعليم نفسه كان سببا فى افراز مشكلة البطالة فهناك فجوة بين احتياجات المجتمع وبين التعليم وهذا الكلام جاء على لسان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والذى اضاف ان التعليم لم يستطع ان يواكب التغييرات التى حدثت فى المجتمع ومواجهة احتياجاته .

ولهذا فالموقف فى حاجة الى مراجعة شاملة هكذا يقول وزير التعليم ولكن كيف ؟

يقول وزير التعليم ان ذلك يكون بمراجعة سياساتنا العامة فى مجال ومسارات التعليم

كان هناك هدف الحد من التعليم الجامعى ولكن لابد من زيادة اعداد المقبولين بالجامعات فهناك علاقة بين نسبة التعليم بالجامعات وبين النمو الاقتصادى .

لابد ايضا من نقلة جذرية فى سياسات واسلوب التعليم من اسلوب الحفظ والتلقين الى اسلوب الفهم والتحليل فى كافة مراحل التعليم

● هل بدأنا ؟

وزير التعليم يقول : ان اعتمادات التعليم زادت بحوالى ٥ مرات هذه السنة كما ان عدد المدارس التى تم بناؤها فى عام ٩٢/٩٣ بلغ

عصام رفعت



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

١٥٠٠ مدرسة وهو يزيد على عدد المدارس التى تم بناؤها فى الخطه الخمسية الثانية ٨٧/ ٩٢

وان مصر توفر وسوف توفر الاعتمادات اللازمة لتحديث التعليم لتخريج القادرين على العمل وعلى خلق فرص العمل .

□□□

ولكن هل سننتظر حتى يتم هذا التحول الكبير فى نظام التعليم ام يجب ان نلجأ الى التدريب التأهيلى للخريجين حتى يجدوا فرص العمل المناسبة ؟

عمليات اعادة التدريب سوف تجرى ويجب ان تجرى من خلال مشروع كبير وهو مشروع مبارك ـ كول للتدريب وكانت هناك مشاكل فى تبعية هذا المشروع لأى وزارة ، هل وزارة التعليم ام وزارة القوى العاملة والتدريب ؟ ويبدو انه قد تم حل هذه المشكلة بالاتفاق على تبعية المشروع الى وزارة التعليم وذلك لتطوير التعليم الفنى ولتدريب الخريجين كما سيتم فى المدى الطويل تطبيق نظام التعليم المزدوج .

غير أن نجاح هذا النظام الجديد ـ اى التدريب انما يرتبط باحترام التدريب والا يزاول احد مهنة الا بترخيص حتى نعيد الكفاءة والاتقان الى المهن المختلفة وحتى تفتح فرص العمل الحقيقية للمتدربين .

□□□

يبقى بعد هذا ان نسأل عن دور الصندوق الاجتماعى فى مواجهة مشكلة البطالة والحقيقة ان الاموال لم تصل الى الصندوق الا فى الشهر الماضى مارس ١٩٩٣ رغم كثرة التصريحات حولها وان هذه الاموال لا تمثل كل ما تم الاتفاق عليه مع الدول المانحة لها وانما فقط ١٣٠ مليون دولار . غير ان الأهم من هذا كله هو الدقة فى منح القروض وان يعمل الصندوق بالشكل الذى يضمن له متابعة اولئك الذين حصلوا على قروض ضمانا لنجاحهم واستمرارهم فى فتح فرص عمل وايضا ضمانا لاعادة الاموال المقترضة الى الصندوق حتى يمكنه اعادة استخدامها مرة اخرى فى تمويل مشروعات وافراد اخرين طبقا لمبدأ المضاعف

□□□

ولكن

هل هناك دور لرجال الاعمال ؟

نعم لابد أن يكون هناك دور لهم ومبادرة حقيقية منهم تتمثل فى قيامهم بالتوسع فى المشروعات والحاق عاملين جدد بها كما على الدولة منح حوافز للقطاع الخاص للنمو والتوسع خاصة اولئك الذين يقومون بتشغيل عاملين جدد بها

□□□

ان ازمة البطالة لا ينبغى ابدا ان ترافقها ازمة حل .. !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : [illegible]

البطالة المشكلة والحل

البطالة سوس ينخر فى بنيان اقتصادنا الوطنى.. والقضاء عليها ضرورة اقتصادية ووطنية فى وقت واحد .

وهناك وسائل عديدة للقضاء على البطالة او الحد منها مثل :

- خفض سن الاحالة للمعاش الى ٥٥ سنة للرجل و ٥٠ للمرأة مع اعطاء من يحال الى المعاش امتيازات تشجيعية مثل الاولوية فى تعيين احد الابناء او الاخوة والافضلية فى الاقتراض من الصندوق الاجتماعى .
- تشجيع الشباب على الهجرة الى الداخل عن طريق توجيهه الى غزو الصحراء باعطائه فرصا وامتيازات تساعده على ذلك .
- ربط الاعفاء للمشروعات الاستثمارية من الضرائب لمدة ١٠ او ١٥ سنة بشروط مثل استمرار ممارسة النشاط بعد الاعفاء، ومساهمة المشروع فى خفض الاسعار وجودة الانتاج طبقا للمواصفات القياسية العالمية .
- تشجيع السياحة مع الاهتمام بالسياحة الداخلية لفتح مشروعات جديدة خاصة فى المناطق التى لم تكشف اثارها بعد ولم يتم استغلالها او استثمارها .

وهناك مشكلة اخرى لاتقل خطرا عن البطالة وهى زيادة السكان وقد اصبح الامر يتطلب اصدار تشريع يعطى امتيازات للاسرة الصغيرة، التى لايزيد انجابها على طفلين مثلا، يمنحان المجانية فى التعليم بجميع مراحله وفى العلاج .

محمد الشرقاوى
ضرائب الجيزة

فكرة!

الشباب هم المستقبل هم حكام الغد هم أمل البلاد . يجب ان نوسع لهم الطريق ليحتلوا مكانهم ، ولا نسد الأبواب فى وجوههم فهم ورثة الحاضر وحكام المستقبل .

ولا يمكن اصلاح بلادنا إلا إذا استعنا بالوجوه الجديدة فى كل ميدان ولا اعنى بذلك القضاء على الشيوخ ، بل أرى ان ذوى الخبرة لهم أهمية فى نجاح اى عمل . ولكن نحن فى حاجة الى مغامرة الشباب وانطلاقه وانتصاره على الروتين .

نريد روحا جديدة وتفكيرا جديدا وتجديدا فى كل ميدان . نريد وجوها جديدة نحل بها مشاكلنا التى مضى عليها عشرات السنين ، وهى تزداد وتتفاقم ونؤجلها من اليوم الى الغد دون أن نتقدم خطوة واحدة .

والعقول القديمة تقف اليوم عاجزة عن اعداد حلول لمشكلات الحاضر ، حائرة امام تكدسها وتكومها كأنها اكوام قمامة لا نجد من يكنسها ويتخلص منها .

البطالة مثلا تحتاج الى عقلية جديدة لتجد الحلول السريعة لها . عقول متقدمة تقفز فوق العقبات والصعاب .

وزيادة السكان فى حاجة الى فكر جديد لا يتردد امام فداحة المشكلة وخطرها والنظافة لا تحل بالطريق التقليدى وإنما تحل بمصانع جديدة فى مختلف المدن تحول القمامة الى سماد .

والمشكلة الاقتصادية تحتاج الى اذهان متفتحة وآراء مبتكرة وانطلاق وراء الحدود .

وكل هذا يتطلب رجالا جددا يفكرون بعقليات متفتحة تفكر لسنة ٢٠٠٠ لا تعيش فى ارشيف القرن العشرين .

كل البلد تطالب بالتغيير وبالتحديث وبالتجديد . لا نريد ان نعيش فى الماضى نكون اسراه ، بل نريد ان نمشى بخطوات اسرع لا يقدر عليها أبناء الماضى . فعقلية الأمس لا نحتاج لها ، ولا نحتاج الى عقلية اليوم ، بل يجب ان نعيش بأفكار الغد .

والشباب هم رسلنا الى الغد !

مصطفى أمين



المصدر : اللواء الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢/٥/١٥



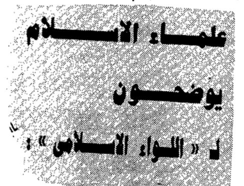
١٠ وسائل شرعية للقضاء على البطالة

البطالة أو التعطل ، واحدة من المشاكل الكبرى التى حاربها الاسلام ، صيانة للنفس الانسانية من الفراغ ، وحماية للمجتمع من الانحراف ، وعملا على تأسيس الدولة القوية التى تحقق لجميع أفرادها لقمة العيش الكريمة .!

علماء الاسلام يوضحون لـ « اللـواء الاسلامى » عشر وسائل شرعية للقضاء على البطالة ، وخلق المجتمع المنتج الذى يعمل ليل نهار خدمة لدينه وعمارة الأرض .

والحقيقة الشرعية الثابتة ، ان القضاء الشامل على البطالة ، يعنى الأخذ بالعلاج الاسلامى الشامل ، لأن قضية العمل فى الاسلام قضية شديدة الارتباط بالعقيدة الدينية ، والعبادة الاسلامية ، والاخلاق والمعاملات الشرعية .

ولكن هذا الاجمال يحتاج الى تفصيل .. إن الاسلام حارب الفراغ ، وجعله شر أكله ، ودعا الى الاستفادة من كل الوقت فى كل عمل . وفى الحديث : اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة ، فان استطاع ان يغرسها فليغرسها . كما جعل الاسلام الوقت مدخلا الى الجنة . وفى الحديث : لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه .



إن شغل الوقت بالعمل النافع ضرورة . من أجل هذا حذر الرسول من الكسل والتكسب من عرق الآخرين وفي الحديث « اياكم والقسامة . قلنا وما القسامة ؟ قال ـ رسول الله ـ الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا حظ هذا » .

وفي حديث لأبي ذر « افراغك من دلوك في دلو أخيك صدقة . وبسمتك في وجه أخيك صدقة ، وأماطتك الأذى عن الطريق صدقة » .

والمعنى . ان الاسلام يريد من كل الناس أن يعملوا كل الوقت لأن الفراغ قاتل .

ولخطورة الفراغ . دعا الفاروق عمر الى كد الشاب ، حتى ان لم يجد شيئا . عليه ان يحفر حفرة ثم يردمها '' حتى يفرغ طاقته .

توفير فرصة العمل

ومن وسائل الاسلام في القضاء على البطالة ، خلق فرص العمل ، ودعوة الأفراد الى ان يسيحوا في الأرض ولا ينتظروا ان يدق العمل أبوابهم . ومن العيب ان يلقى الشاب مسئولية البحث عن العمل على غيره ، بل عليه ان يطرق كل الأبواب . ان خلق فرص العمل مسئولية الأمة كلها ، على حد تعبير الداعية الدكتور عبدالصبور شاهين استاذ الدراسات الشرعية واللغوية المعروف ، يستوي في هذا الفرد والأمة . لأن فرصة العمل هي « خلاصة » عطاء الأمة الذهني والعضلي والحضاري . وفي التدريب على خلق فرص العمل ، يذكرنا الدكتور شاهين بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه النسائي والترمذي من أن رجلا من الانصار أتى النبي يطلب منه صدقة فقال له : ما في بيتك شيء ؟ قال . بلى ، حلس ـ أي كساء ممتهن ـ يلبس بعضه ، ويبسط بعضه ، وقعب يشرب فيه الماء ، قال : أتني بهما ، فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله ، وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم ، قال : من يزيد على درهم ، فباعهما بدرهمين ، وأعطاهما للأنصاري ، وقال . اشتر بأحدهما طعاما فانبذه الى أهلك ، واشتر بالآخر قدوما فأتني به ، فأتاه به ، فشد فيه رسول الله عودا بيده ، ثم قال له : اذهب فاحتطب وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم . فاشترى ببعضها طعاما وثوبا فقال الرسول . « هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة » .

والحق ، ان في هذا الحديث فقط نظرية اقتصادية متكاملة .

لا تحقر من العمل شيئا

إن عدم احتقار أي عمل مهما هان في أعين الناس . من الوسائل الشرعية الهامة لمحاربة التعطل ، وتشغيل كل الأيادي والعقول .

وفي تأكيد هذا المعنى من الناحية الشرعية ، يذكر الفقيه المعروف الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحقر من العمل شيئا ، وعمل بيده كل الأعمال الشائعة ، وقد كان أنبياء الله بعضهم يعمل في الرعي ، والزراعة ، والحياكة .

وقد سوى رسول الله بين العمل ، أيا كان ، وبين الجهاد في سبيل الله .

وفي الحديث « فانه من كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة ، ويغنيها عن الناس ، فهو في سبيل الله وان كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ، ويكفيهم ، فهو في سبيل الله » .

وعمر بن الخطاب يقول : « لأن أموت بين شعبتي رحلي ، اسعى في الأرض ، أبتغي من فضل الله كفاف وجهي أحب الى من ان أموت غازيا » . وتقول السيدة عائشة رضي الله عنها : المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد » .

التربية وصناعة الانسان

الاقتصادي الكبير الدكتور حسن عباس زكي الأمين العام لجمعية الشبان المسلمين يضع يده على علاج اقتصادي هام للقضاء على التعطل ، وهو ضرورة تدريب وتربية الانسان المسلم على العمل اليدوي ، وأن تكون وسائل التربية والتعليم أدوات لخلق الانسان العملي في الحياة . بعيدا عن « التنبلة » التي يعيش بها البعض ولابد من وضع برنامج تدريب تحويلي توجه فيه الكوادر الادارية والخدمية الى الانتاج الفعلي . وليس معقولا ان يوجد حول العامل الفعلي عشرات الموظفين والخدميين الذين يأكلون كده ! .

ويضيف ان خلق فرص عمل يحتاج الى خطط تربوية واستثمارية واضحة . وتوفير كافة الخدمات والمرافق والشوارع . ولكن يجب أن يسبق هذا ويلاحقه صناعة الانسان ، صاحب الضمير اليقظ ، والعقل الفاهم ، واليد النظيفة ، واللسان العفيف ، وبدون هذا سوف تشيع « التنبلة » ونظل محلك سر '' .

الاخلاص

الدكتور الحسيني أبو فرحة أستاذ الدراسات العليا بجامعة الأزهر يضيف وسيلة أخرى للقضاء على البطالة وهي في كلمة واحدة « الاخلاص » فلو أخلص كل انسان في عمله . لكفى نفسه ، وكفى كل محتاج . وفي الحديث فيما يرويه الحاكم ان رسول الله قال : « أخلص دينك يكفك العمل القليل » .

ولكن مع الأسف ، فان بعضا منا كثيرو الشكوى والنفاق والمباهاة بالعمل . مع أن الله علمنا ان الرياء يذهب العمل والعبادة والبركة .

الاتقان

ويشير الدكتور أبو فرحة الى معنى اسلامي وتربوي هام ، وهو وجوب الاتفاق بين ايمان الانسان وحسن عمله . والمؤسف ان هذا الانفصام موجود بشكل بين عند نفر غير قليل من الناس !

والحق ان الايمان عندنا قرين العمل ، وعمل بلا ايمان لا فائدة منه بل هو نوع من النفاق ، وايمان بلا عمل لا معنى له

الحلال والحرام

وامتدادا للوسائل الشرعية السالفة . يتوقف الدكتور حسن عبدالواحد استاذ الاقتصاد الاسلامى امام عشرات بل مئات التدابير الاسلامية التى تضبط الانفاق . وتكثر من وسائل تحقيق الموارد المالية للدولة . بما يحقق السيولة النقدية ويعطيها القدرة على التشغيل والقضاء على البطالة من ذلك نظرية « الحلال والحرام ، فهذه النظرية تغلق الباب امام عشرات الأبواب المحرمة التى يضيع فيها المال . ايضا ضبط الانفاق . وتوجيه الاستثمار . وجلب الأموال عن طريق الزكاة . والصدقات والأمور الأخرى . مثل الكفارات . والنذور . والخراج . والأضاحى . والوصية . والميراث . والضرائب . والوقف وغيرها .

المشكلة تتمثل فى ٤,٥ مليون عاطل

انخفاض الاستثمارات يزيد حدة البطالة المصرية

□ القاهرة ـ هالة نصر:

حذر الدكتور صلاح الجندى عضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الديمقراطى فى مصرو أستاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة من تفاقم مشكلة البطالة المصرية. ونبه فى دراسة عرضها على المؤتمر الاقتصادى للحزب، والذى عقد مؤخرا بالقاهرة الى أن معدل البطالة وصل الى ٤,٥ مليون عاطل. وربط أستاذ الاقتصاد عضو الحزب المصرى الحاكم بين تزايد معدلات البطالة وبين انتشار العنف السياسى والإرهاب.

وانتقد بعض السياسات الاقتصادية مشيرا الى تأثيراتها السلبية على سوق العمل المصرية، خصوصا فيما يتعلق بانخفاض الاستثمار فى القطاعات المؤهلة لاستيعاب العمالة. واوضح وجود خلل فى العلاقة بين سياسة التعليم واحتياجات سوق العمل مؤكدا ضرورة التوسع فى التعليم الفنى، فى إطار رؤية متكاملة تعمل على اعاد النظر فى السياسات النقدية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وكان وزير الداخلية المصرى محمد عبد الحليم موسى قد اعلن امام نفس المؤتمر ان البطالة ليست السبب الرئيسى للإرهاب، مشيرا الى أن بعض الإرهابيين الذين ألقت سلطات الامن المصرية القبض عليهم من أصحاب المهن والحرف.

واشارت الدراسة الى ان البطالة لها اثار سلبية تتضمن العنف والجريمة، والتطرف السياسى والدينى، واهدار الاستثمارات وتضخم الاجور دون عائد حقيقى حيث تبين زيادة المبالغ المخصصة للأجور بمصر الى ١٠ مليارات جنيه عام ٩٢ مقابل ٨,٣ مليار عام ٩١ بمعدلات تصل الى ٢٠٪ دون زيادة فى الانتاجية مما يولد قوى شرائية، وتزايد الطلب دون زيادة الانتاجية وهو مايساهم فى زيادة معدلات التضخم.

وأرجع الدكتور صلاح الجندى مشكلة البطالة الى عدة اسباب من بينها السياسات الاقتصادية المتبعة فى مصر والتى كانت لها تاثيرات واضحة على سوق العمل فبالنسبة لحجم الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. كان لها دور فى زيادة معدلات البطالة.. من خلال تناقص الحجم النسبى لاستثمارات القطاعات القادرة على استيعاب المزيد من العمالة كقطاعى الزراعة والتشييد بالاضافة الى عدم تناسب حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة مع ماتم استيعابة من عمالة داخل القطاع.. مما أدى الى استخدام معظم تلك الاستثمارات فى الاحلال والتجديد.. وليس فى توسيعات جديدة تؤدى الى استيعاب المزيد من العمالة.

واكد د. صلاح الجندى ان من اسباب البطالة ايضا.. السياسة السعرية.. حيث اتسم هيكل الاسعار فى مصر.. بالعديد من الاختلالات.. مما ادى الى عدم ملاءمة الاسعار مع القدرة النسبية للموارد.. وادى ذلك الى الاستخدام غير الرشيد للموارد المحلية. وتبع ذلك سوء استغلال للموارد البشرية وبالتالى ظهور البطالة كما ان سياسة الاجور المتبعة.. التى اعتمدت على الترقية والحوافز.. بعيدا عن اعتبارات المهارة والكفاءة الاقتصادية.. كلها لها اثارها على ضعف الانتاجية فى القطاع العام..

وبالتالى اضعاف قدرته على استيعاب عمالة جديدة. بالاضافة الى سياسة تشغيل القوى العاملة التى التزمت بها

الحكومة منذ الستينات وسيادة مبدأ التوظيف الكامل وليس التوظيف الامثل.. ادت الى عجز الدولة امام تزايد الخريجين من التوسع فى انشطتها الاقتصادية بمعدلات توازى تزايد الخريجين

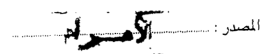
وقد ادى التزايد السكانى فى مصر.. الى تفاقم مشكلة البطالة حيث بلغ معدل النمو السكانى ٣٪ سنويا.. ليصل عدد السكان الى ٥٨ مليون نسمة العام الماضى مقابل ٤٢ مليونا عام ١٩٨٠.

الى جانب سياسات التعليم الخاطئة التى ادت الى وجود خلل قائم بين سياسة التعليم واحتياجات سوق العمل فى مصر.. ففى الوقت الذى يوجد فيه اعداد هائلة من خريجى الجامعات.. يوجد افتقار الى المعاهد التعليمية الفنية.

وحول اهم السياسات الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة البطالة اشار الدكتور صلاح الجندى الى عدة نقاط من بينها.. اعادة النظر فى السياسات النقدية والمالية والتجارية.. من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة كثيفة العمالة من خلال قيام البنوك بدور اكثر ايجابية لتشجيع اقامة مثل هذه المشروعات مع منح مزايا ضريبية للمشروعات الانتاجية التى توفر فرص عمل جديدة، الى جانب اعادة نمط توزيع الاستثمارات..

وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات السلعية، وتوجيه جزء كبير لاستصلاح الاراضى الزراعية وتوزيعها على الشباب الخريجين، مع تشجيع الاستثمار فى استصلاح الاراضى للأفراد والشركات عن طريق منحهم الأرض مجانا اوباسعار رمزية، مقابل استصلاحها وزراعتها خلال فترة زمنية معينة.



المصدر : 

التاريخ : ٦ / ٢ / ١٩٩٣

عاطف صدقى

اتخذت الحكومة قرارا جادا لمواجهة مشكلة البطالة وتشغيل الخريجين، باعتبارها اهم المشاكل التى تواجه مصر. وتركزت مناقشات اعضاء مجلس الشعب حولها طوال مناقشة برنامج الحكومة .

واتمنى ان تسعى الحكومة برئاسة الدكتور عاطف صدقى جاهدة فى تنفيذ برنامجها العاجل الذى اعلنته لتشغيل الخريجين خلال شهرين والتوسع فى مشروع حصر الراغبين فى العمل بحيث يشمل كما أعلنت الحكومة فى المرحلة الاولى حتى يونيو المقبل جميع محافظات الوجه القبلى والشرقية، ثم تبدأ المرحلة الثانية فى يوليو المقبل لتشمل القاهرة وبقية محافظات الدلتا..

واقول اذا كان ما وعدت الحكومة بتنفيذه جادا وصادقا وحاسما فان ذلك سيقضى على سلبيات كثيرة فى المجتمع وسيصبح من أهم العوامل لمواجهة ظاهرة الارهاب، التى يتزعمها الشباب العاطل الذى لا يجد فرصة عمل مناسبة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٣

الدفاتر التجارية .. حل للبطالة

ونظرا لاهتمام الدولة بموضوع التنمية الاقتصادية لمصر وحرصها على توفير فرص عمل للشباب وذلك للقضاء على ظاهرة البطالة والتى تؤثر على الحياة الاجتماعية واستقرارها .

وايمانا منا بدور الغرف التجارية الهام فيما يخص شئون التجار والصناعة وبما يحقق مصلحة التجار وكذلك مراعاة لموارد الخزانة العامة للدولة وكذلك ضرورة امداد متخذى القرارات الاقتصادية - بالبيانات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية طبقا للقانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية والذى نص فى مادة (١٤) على أن « تقوم الغرف التجارية بجميع كافة المعلومات والاحصاءات التى تهم التجارة والصناعة وتبويبها ونشرها وإمداد الحكومة بالبيانات والمعلومات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية وكذلك تحديد العرف التجارى .

الظروف الاقتصادية السائدة وكذلك مع السياسة العامة للدولة التى تتطلب ضرورة قيام التجار (القطاع الخاص) بدور بارز فى السياسة الاقتصادية للدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يحقق للمجتمع الرفاهية والاستقرار والتى لاتتحقق الا بتحقيق العدالة الاجتماعية وضرورة تحمل كل تاجر بالعبء الذى يخصه وليس بتقدير جزافى يرهقه وينفره من دفع الضرائب المستحقة عليه مما يدفعه إلى الطعن فى هذه التقديرات أمام القضاء وسلوك وسائل احتيالية للتهرب منها .

لتوضيح ذلك سوف نقوم بعرض النصوص المتعلقة بامساك الدفاتر التجارية فى كل من قانون التجارة الصادر فى عام ١٨٨٣ وتعديلاته وكذلك قانون الضرائب العامة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

اولا : نصوص قانون التجارة فيما يخص امساك الدفاتر التجارية :

نجد ان مادة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ الغيت وعدلت

...بان الشتاوى

...سب قانونى

... ١٩٥٣ والذى نص فى مادته ... تاجر ان يمسك الدفاتر التجارية التى ...ستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته ويعفى من هذا الالتزام التجار الذين لايزيد رأس مالهم على الف جنيه (مستبدلة بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤)

حيث كان النص السابق ٣٠٠ج ثلاثمائة جنيه .

وتنص مادة ٩ منه اى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بأنه (يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب العامة رؤساء مكاتب السجل التجارى او من يقوم مقامهم ومفتش ادارة التسجيل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات مايقع مخالفا لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له)

وبناء على ماتقدم فاننا نتقدم بهذا الاقتراح والخاص بتعديل قانونى التجارة والضرائب العامة على الدخل فيما يخص امساك الدفاتر التجارية بما يحقق مصلحة التجار (المولين للضريبة العامة) وكذلك الخزانة العامة للدولة على السواء من خلال اعداد بيانات سليمة ومعرفة المراكز المالية الحقيقية للتجار وبالتالى محاسبتهم ضرائبيا على اساسها لتحديد الضرائب المستحقة على التاجر (الممول) اولا بأول وسنة بسنة وبالتالى سرعة تحصيلها والقضاء على ظاهرة اقتصاد تحت الأرض (الاقتصاد الخفى وكذلك التهرب الضريبى) .

حيث أن التاجر (الممول) سوف يقوم بامساك الدفاتر عند الزامه بها واقعيا لأن القانون الحالى لايتناسب مع

ثانيا : نصوص القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما يخص إمساك الدفاتر التجارية المنتظمة :

فتنص المادة ٣٥ بان (تلتزم كل منشاة سواء كانت فردية او متخذة شكل شركة اشخاص بان تقدم الاقرار الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون مستندا الى الدفاتر والسجلات

والمستندات التى تحددها اللائحة التنفيذية وذلك فى الاحوال الاتية : ـ

١ ـ إذا كان رأس مال المنشاة يزيد على عشرة الاف جنيه وفقا للعقد او السجل التجارى او الصناعى .

٢ ـ إذا تجاوز صافى ربح المنشاة السنوى (اقرار ضريبى او ربط نهائى) عن خمسة الاف جنيه .

٣ ـ إذا تجاوز اجمالى ايرادات النشاط التجارى للمنشاة خمسين الف جنيه فى السنة ويكون الالتزام بامساك الدفاتر فى الحالتين الاخرتين عن السنة التالية للسنة التى قدم عنها الاقرار او تم خلالها الربط النهائى ويجب أن يكون الاقرار المشار اليه ومرفقاته معتمداً وفقاً لاحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

ـ من الاطلاع على النصين السابقين نجد التضارب بين قانون التجارة وكذلك قانون الضريبة العامة على الدخل فيما يخص إمساك الدفاتر حيث أن موظفى مصلحة التجارة ورؤساء السجل التجارى أو من يقوم مقامهم يقومون بتحرير محاضر للتجار المخالفين لنص القانون التجارى فيما يزيد على الف جنيه رأس مال بينما الضرائب لاتعتبر ذلك مخالف طبقا للقانون الخاص بالضريبة العامة على الدخل والذى نص على عشرة آلاف جنيه فاكثر مما ادى الى سعى التجار للتهرب من تنفيذ القانونين بذكر بيانات غير صحيحة فى السجل التجارى والغرف التجارية فيما يخص رأس المال وكذلك امام الضرائب فيما يخص الاقرارات الضريبية مما يؤدى الى عواقب وخيمة حيث أن متخذى القرارات الاقتصادية يعتمدون على البيانات والمعلومات والاحصاءات الصادرة من الغرف التجارية وكذلك من السجل التجارى والرقابة على التجارة الداخلية (وزارة التموين والتجارة الداخلية) وهى بهذه الصورة لاتكون صحيحة حيث أن معظم التجار أو مايقرب من نسبة

٨٠ ٪ من المنشاة الفردية أو شركات الاشخاص تقوم بتغيير راسمالها الموجود بالسجل التجارى والغرفة التجارية والتهرب من تنفيذ قانون التجارة والضريبة العامة على الدخل يجعل رأس المال أقل من ١٠٠٠ جنيه بينما رأس المال الحقيقى قد يصل الى المليون أو اكثر فى بعض الاحيان .

وبناء على ماتقدم من توضيح لهذا التضارب وماينتج عنه من إضرار المجتمع ككل والتجار بصفة خاصة من خلال عدم تقنين المعاملة الضريبية على أساس الواقع الفعلى وكذلك قيام موظفى التجارة الداخلية بتحرير محاضر ضدهم مما يدفعهم إلى التهرب بالتغيير فى رأس

المال وكذلك الاقرارات الضريبية وبالتالى عدم الاتفاق السريع بين التاجر ومصلحة الضرائب واللجوء فى معظم الأحيان للمحاكم .

لذا نقترح الآتى : ـ

مادة (١) إلزام التاجر سواء كان منشاة فردية او مجموعة متخذة شكل شركة أشخاص بامساك الدفاتر التجارية المنتظمة فى الأحوال الاتية :

١ ـ إذا كان رأس المال (٢٥٠٠٠ جنيه) خمسة وعشرون الف جنيه فاكثر وفقا للسجل التجارى أوالصناعى او عقد الشركة .

٢ ـ إذا كان راس المال المقدر بمعرفة الجهات المختصة وهى موظفو مصلحة التجارة (وزارة التموين والتجارة الداخلية) ومصلحة الضرائب والقوى العاملة (٢٥٠٠٠ جنيه) خمسة وعشرون الف جنيه فاكثر ويكون ذلك من خلال وضع أسس علمية لعملية التقييم يدرب عليها حسب الأصول والقواعد المحاسبية والعلمية السليمة المتعارف عليها .

٣ ـ اذا تجاوز صافى ربح المنشاة السنوى وفقا لاخر اقرار او ربط نهائى ١٠٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) فاكثر .

مادة (٢) يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب ورؤساء مكاتب السجل التجارى والقوى العاملة أو من يقوم مقامهم ومفتشى إدارة التسجيل التجارى صفة مأمور الضبط القضائى لاثبات مايقع مخالفا لأحكام هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة (٣) تلغى المواد ١ ، ٩ من قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ (قانون التجارة) وكذلك المادة ٣٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضريبة العامة على الدخل وكل حكم يخالف هذا القانون .

مادة (٤) ينص فى قانون العمل على طبيعة عمل موظفى المكاتب فيما يخص كيفيةتقدير رأس المال وإثبات مايقع مخالفا لأحكام هذا القانون .

مادة (٥) لايجوز إهدار الدفاتر التجارية للممول فى أول مرة للفحص ولكن يتم تعديل نتيجة الأعمال بالايرادات التى لم يذكرها ضمن الحسابات الختامية على أن يفرض عليه غرامة بواقع ٢٠ ٪ من قيمة هذه الايرادات مع تشديد العقوبة مع تكرار المخالفة وإذا تكرر ذلك ثلاث مرات فاكثر يجوز النظر فى إهدار الدفاتر



مع ضرورة إعتماد المصروفات الفعلية للممول والتى تكون مؤيدة بمستندات أو جرى العرف التجارى على ضرورة لمباشرة النشاط ويستعان فى هذا الشأن بالغرف التجارية .

مادة (٦) تعديل المادة ٣٢ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وفقا لما يلى :-

١ ـ تكون حدود الاعفاء المقرر للاعباء العائلية على الوجه الآتى :-

أ ـ ١٨٠٠ج جنيه سنويا للممول الأعزب

ب ـ ٢٤٠٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ولايعول أولاد أو غير متزوج ويعول أولاد

جـ ـ ٣٠٠٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو اكثر .

وبتنفيذ هذا الاقتراح يتحقق الآتى :-

أولا : من الناحية الإيجابية (الأثر الايجابى للاقتراح) :

١ ـ المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحمل التاجر العبء الذى يخصه من ضرائب ورسوم فعلية على أساس أرباحه بدلا من التقدير الجزافى الذى يضر به وبالخزانة العامة معا .

٢ ـ خلق فرص عمل للشباب الخريجين من حملة المؤهلات التجارية المتوسطة والعالية وغيرهم تقدر بحوالى مليون فرصة عمل . حيث أن كل تاجر سوف يستعين بواحد أو اثنين على الاقل من حملة هذه المؤهلات والذى يقدر عددهم بنصف مليون تاجر اى سوف يتوفر على الاقل ٥٠٠ الف فرصة عمل بالاضافة للمحاسبين الذين سوف يحتاجون الى ١٠٠ الف مؤهل تجارى للاشراف على هذه الحسابات والدفاتر أما باقى

الفرص فتكون عن طريق تشجيع المودعين لاموالهم فى البنوك والتى تحت البلاطة على إستثمارها نتيجة شعورهم بالاستقرار والأمان فى التعامل مع الضرائب والذى يقدر عددهم بمائتين الف مودع أى مستثمر بمبالغ تتراوح من خمسة الآف جنيه الى مليون فأكثر وكل منهم سوف يستعين بعاملين على الاقل فى المتوسط وبالتالى المساهمة فى القضاء على مشكلة البطالة التى تسعى الدولة فى القضاء عليها والتى يحتاج منها أموال كثيرة يصعب تدبيرها .

٣ ـ إمداد متخذى القرارات الاقتصادية والسياسية بالبيانات والمعلومات والاحصاءات السليمة والدقيقة بما يمكنه من إتخاذ القرارات المناسبة لمنع حدوث هزات إقتصادية أو تلاعب بممتلكات هذا المجتمع كما حدث فى شركات تلقى الأموال السعد والريان وغيرها .

٤ ـ سرعة تحصيل الضرائب المستحقة على المولين اولا بأول نظرا للاتفاق السريع بين مصلحة الضرائب والممول نتيجة للاعتماد على الدفاتر المنتظمة فى تحديد صافى ارباحه الفعلية وبالتالى لايتم اللجوء للقضاء مما يوفر الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وقيام الدولة بالخدمات العامة التى تجدها ضرورية للمجتمع .

٥ ـ القضاء على ظاهرة التهرب الضريبى وما يسمى بالاقتصاد تحت الأرض او (الاقتصاد الخفى) نتيجة لاحساس التجار بالأمان وانهم لن يتحملوا أعباء أكثر مما يحققوه من دخل فعلى .

ثانيا : من الناحية السلبية (الأثر السلبى للاقتراح)

(١) سوف يتصور البعض فى بداية التطبيق أن هذا الاقتراح سوف يؤدى الى نقص الحصيلة من الضرائب بسبب إرتفاع حصة الاعباء العائلية وبالتالى يعفى صغار التجار من دفع الضرائب .

(٢) تهرب التجار من تنفيذ القانون بالتحايل على قيمة راس المال :

التعليق على ذلك :

١ ـ انه لو سلمنا بوجود نقص فى الحصيلة يقدر مثلا بثلاثة مليارات جنيه سنويا نتيجة للأعباء العائلية فسوف يستعاض عن ذلك بـ :

زيادة عدد التجار (المولين) نتيجة لتشجيع الاستثمار عن طريق إستقرار النظام الضريبى الذى يخلق الثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب .

ـ إمساك الدفاتر التجارية سوف يظهر الارباح الفعلية لكبار المولين مما يعوض الفرق فيما حدث من عجز سابق .

جـ ـ العائد من وراء ذلك هو خلق مليون فرصة عمل يفوق بكثير اى تكلفة تقدر لهذا العجز أو النقص فى الحصيلة العامة للضرائب على إفتراض أن فرصة العمل الواحدة تكلف الدولة حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه من الاستثمارات .

٢ ـ سوف يتم تدريب جهاز من العاملين الحاليين بالقوى العاملة والضرائب والتجارة الداخلية من الحاصلين على بكالوريوس التجارة والذى يقدر عددهم من كل جهة بثلاثة الآف متخصص أى لايتعدى عشرة الاف متخصص من الجهات الثلاثة بالاضافة الى إصدار التعليمات بكيفية تقييم راس المال مما يصعب على التاجر التهرب من إمساك الدفاتر طبقا للاقتراح .

هذا ونأمل من الله أن يوفقنا جميعا لتحقيق إستقرار إجتماعى لمصرنا الحبيبة (مصر مبارك)

٢١٥ مشروعا بالمنوفية لتوفير ١٨ ألف فرصة عمل

شبين الكوم ـ من محمد عبد الحليم:

اعلن المستشار فكرى عبد الحميد محافظ المنوفية انه تقرر انشاء ٢١٥ مشروعا جديدا للخدمات والتنمية المحلية بقرى المحافظة تتكلف ١٧ مليونا و٨٠٠ الف جنيه وتوفر ١٨ الف فرصة عمل لشباب الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، بالاضافة الى انشاء مجمع للصناعات الصغيرة والحرفية بمدينة السادات بتكلفة ٢٧ مليون جنيه

وقال انه تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى على ان يتحمل الصندوق قيمة مكافاة الخريجين خلال فترة التدريب وهى ٦ اشهر وتبلغ ٦٠ جنيها شهريا بمشروع التدريب التمويلى الذى بدأ تنفيذه لتدريب شباب الخريجين على بعض الصناعات والحرف التى يحتاجها سوق العمل بالقطاع الخاص، يصرف بعدها لكل خريج قرض بواقع ١٠ الاف جنيه، او لمجموعة من الشباب لاقامة مشروع جديد.

واضاف المحافظ ان المشروعات الجديدة سيجرى تنفيذها خلال ٢٤ شهرا وتشمل ٧٠ مشروعا لتوفير مياه الشرب النقية بالقرى و٢١ لرصف الطرق و١٨ للتشجير و٤٩ لتبطين قنوات الرى للحفاظ على المياه وضمان وصولها الى نهايات الترع والحد من ظاهرة الرشح فى القرى بالاضافة الى تنفيذ مشروعين جديدين للصرف الصحى و٢٦ مشروعا لترميم المبانى العامة.

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نداء .. لرجال الاعمال

تحية طيبة وبعد :

قرات كلمتك فى جريدة « اخبار اليوم » السبت الماضى تحت عنوان « فرصة عمل واحدة » .. واود ان احييك على تناولك لهذا الموضوع الحيوى .. ودعوتك للشركات لاتاحة فرص العمل للشباب من الخريجين .



وانا اتفق معك فى الرأى تماما .. وقد يسعدك ان تعرف ، ان الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجى الجامعات قد بدأت برنامجا منذ شهر يونيو الماضى فى مدينة ٦ اكتوبر لتشغيل الخريجين .. لاننا رأينا ان الشباب الذى سيتم تعيينه بالمدينة يمكننا الحصول له على مسكن .. وبهذا يتم تعمير المجتمعات الجديدة بشباب مصر .. وبسلوكيات حضارية منتجة .

وهذا البرنامج حاليا تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء .. وله ميزانية خاصة .. وتقوم الجمعية بادارته متطوعة .. ويتقاضى الخريج شهريا ١٥٠ جنيها لمدة ثلاثة شهور من تلك الميزانية . ثم يتم تعيينه فى الشركة التى تدرب فيها .. اذا اثبت جديته فى العمل .

والمطلوب لنجاح هذا البرنامج ان يتعاون معنا رجال الاعمال فى مصر .. ويحققوا .. كما ذكرت فى مقالك ـ فرصة عمل واحدة لكل خريج ..

اما عن الهدف الاساسى للبرنامج فهو المساهمة فى اتاحة اكبر فرص عمل حقيقية منتجة للشباب فى القطاع الخاص .. بدلا من الاعتماد على الحكومة .. وبذلك يمكن تحويل سلوكيات المجتمع من السلوكيات الوظيفية الحكومية الى سلوكيات العمل الخاص المنتج ..

وقد تم حتى الآن تعيين ٢٤ خريجا بمدينة ٦ اكتوبر اى بنسبة ٩٢٪ من الذين استمروا حتى نهاية فترة التدريب وتتراوح اجورهم بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جنيه شهريا .. وجار حاليا تدريب ٥٠ خريجا يتوقع ان يعين منهم فى نهاية شهر ابريل حوالى ٩٥٪ .

ومن اهدافنا الرئيسية ايضا ان نربط الجامعات برجال الاعمال ، وذلك كنقطة بداية لتطوير التعليم بحيث تتعرف الكليات المختلفة على متطلبات رجال الاعمال من الخريجين .

وقد تم بالفعل العديد من الاتصالات مع عمداء الكليات ورؤساء بعض الجامعات .. ولكن لم تكن هناك استجابة جدية للتعاون مع هذا البرنامج .ـواتضح ان بعض المسئولين عن التعليم الجامعى مقتنعون بأن هدف الجامعة واعضاء هيئة التدريس هو التعليم الاكاديمى فقط .

وقد وجدنا ان الغالبية العظمى من الشباب الذى يعانى من البطالة ينتمى الى اسر محدودة الدخل . ويقيمون فى اماكن بعيدة جدا عن المدن الجديدة .. ولذلك يجب ان تكون هناك استراحات او بيوت للشباب للاقامة فيها بايجارات رمزية تتناسب مع دخولهم .. وهذا هو الدور الذى يجب ان ان تقوم به وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة .

ارجو ان تتبنى معنا هذه القضية الهامة التى يمكن ان تساهم مساهمة ايجابية فى تحويل اكبر عدد من شباب مصر للعمل فى القطاع الخاص .. كما ارجو منك ارسال اسماء الشركات التى ترغب فى منح فرص العمل للخريجين ، وسوف يتقاضى الخريج ١٥٠ جنيها شهريا من الجمعية خلال فترة التدريب كمكافأة . واذا ثبتت كفاءته فانه يعين فى الشركة على الفور .

ان تنفيذ هذا الاقتراح الذى طرحته ، والذى يمكن تسميته ـ كما قلت « المشروع القومى لحل مشكلة البطالة » قد تم عمل الدراسات بشأنه وكذلك التنظيمات والاجراءات ..

ويسعدنا تشريفك لنا بالجمعية للاطلاع على النظام الادارى المتبع لهذا البرنامج .

واخيرا .. شكرا لك .. وفى انتظار اسماء الشركات او رجال الاعمال الذين يشعرون بالمسئولية الاجتماعية تجاه وطنهم مصر ..

وفقنا الله لخدمة بلدنا الحبيب .

★ ★ ★

كان هذا نص الرسالة التى تلقيتها من الاستاذة الدكتورة نجلة مرتجى استاذ ادارة الاعمال وتنمية الموارد البشرية بكلية التجارة جامعة حلوان وامين عام الجمعية .. ولا يسعنى إلا ان اتوجه اليها بالشكر على اخلاصها وحماسها الوطنى .. وحرصها على تكريس كل امكاناتها العلمية للمساهمة فى حل قضية من اهم القضايا الوطنية وهى البطالة .

وانى لعلى يقين من ان رجال اعمال مصر سوف يستجيبون لهذا النداء ويبادرون باتاحة فرص العمل للشباب من الخريجين .. فان قيامهم بهذا العمل الوطنى من جانبهم هو اقل ما يمكن تقديمه لمصر صاحبة الفضل فى كل ما حققوه من نجاح وتقدم .

سمير عبد القادر



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سؤال .. للجنة الوزارية لمواجهة البطالة :

أين.. المشروع «العاجل»..؟؟

بقلم :

سمير رجب



المصدر : الحرية

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٣

من يقرأ مطبوعات « الصندوق الاجتماعي » .. يشعر في قرارة نفسه .. بأن الدنيا قد أصبحت « وردية » .. وبأن مشكلة البطالة قد أوشكت على الحل .. لكنه سرعان ما يصطدم بالمفاجأة تلو المفاجأة !!

مثلا يتحدث الصندوق الاجتماعي عن نفسه ، وعن أهدافه قائلا : أنا صندوق قومي أهدف إلى توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة ، والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل ..!

ومن مهامي - والكلام مازال للصندوق إياه - العمل على تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الانتاج والخدمات وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ، ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها .

• • •

طبعا .. كلمات تبث الطمأنينة في النفوس لاسيما لدى الشباب .. لكن المفاجآت تجيء - كما أشرت - عندما نتبين أن الصندوق لايتعامل مباشرة مع أصحاب المشكلة .. بل لابد من وسيط .. أو كفيل !! حسب اشتراطات « سيادته » !!

مثلا من بين مشروعاته التي يتحدث عنها .. ما أسماه بمشروع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الذي يقولون إنه يوفر ثلاثة آلاف فرصة عمل دائمة .. لكن .. كيف ..؟!

إن الصندوق يقدم قروضه للبنك الذي يتولى بعد ذلك عمليات التنفيذ من الألف إلى الياء .. وكأنك « يا أبا زيد ما غزيت » ..!!

• • •

مشروع آخر .. هو مشروع الحرفيين .. الذي خصص له الصندوق الاجتماعي عشرة آلاف قرض .. كل قرض قيمته عشرة آلاف جنيه لتوفير - حسب قولهم- ٤٠ ألف فرصة عمل..!!

مرة أخرى .. نسأل .. كيف ..؟!

ويجيء الرد أن ذلك يتحقق عن طريق ثلاث جهات .. جهة كفيلة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٣

هى وزارة الادارة المحلية ، وجهة وسيطة هى الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى وجهاز الصناعات الحرفية . والتعاون الزراعى ، وجهة منفذة .. وهى المحافظات و ١٢ جمعية انتاجية عامة و ٣٧٢ جمعية انتاجية أساسية ..!!

وطبعا .. مادامت «دخلت» وزارة الادارة المحلية . ومعها جهاز الصناعات الحرفية .. يصبح على الدنيا السلام .. فكل من الوزارة ، والاتحاد موجودان منذ فترة طويلة ولم يقدما شيئا يذكر لحل أزمة البطالة .

● ● ●

لعل ذلك .. هو الذى حدا بالرئيس مبارك إلى الاجتماع بالمسئولين عن الصندوق الاجتماعى لكى يطمئن إلى ضرورة اقامة علاقات مباشرة مع الشباب ثم متابعتهم فى حياتهم العملية .. أما الاعتماد على وزارات ، أو هيئات . أو أجهزة .. فلا يحقق النتائج التى نتطلع إليها .

● ● ●

على الجانب الآخر .. نحن نريد عندما تعد الحكومة لاسيما بالنسبة للقضايا الجماهيرية الملحة .. أو ذات الصلة الوثيقة بقوت الشعب ، ومستقبل أبنائه .. أن تنفذ وعودها بكل دقة .. وألا تتباطأ ، أو تتوانى .. لسبب بسيط .. أن الثقة عنصر أساسى ومهم بين الطرفين .. أى بين الناس والحكومة .

وفى يوم ٢٢ مارس الماضى عقدت «اللجنة الوزارية لمواجهة مشكلة البطالة» اجتماعاً برئاسة د. عاطف صدقى ناقشت خلاله ما أسمته بالمشروع العاجل لتشغيل حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة ، والمتوسطة .. مشيرة إلى أن هذا المشروع سوف يبدأ تنفيذه فى ثلاث محافظات على سبيل التجربة .. هى الشرقية ، والمنيا ، وأسيوط على أن يجرى تعميمه فى باقى المحافظات مستقبلا ..!

.. ورغم أن الجماهير ـ بصراحة ـ لم تعد تعلق كثيراً على ما يقال بشأن إجراءات مواجهة هذه الأزمة .. إلا أن كثيراً من الشباب راودتهم أحلام التفاؤل من جديد .. وتوقعوا هذه المرة أن يبدد «المشروع العاجل» كثيراً من الغيامات السوداء التى طالما



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

أرقت مضاجعهم على مدى سنوات طويلة .. خصوصا وأن اللجنة المذكورة ضمت «بأسم الله ما شاء الله» عددا لا بأس به من الوزراء .. منهم .. وزيرة الشئون ، ووزير التنمية الادارية ، ووزير الادارة المحلية ، ووزير الدولة بمجلس الوزراء ، ووزير البحث العلمى ..!

• • •

لقد مر حتى الآن على اجتماع اللجنة ما يقرب من ٢٥ يوما دون أن يحدث شيء ..!! وهكذا .. انضم «المشروع العاجل» إلى أحد رفوف الثلاجة الشهيرة !!!

• • •

ونحن بدورنا نتساءل :

ماذا قدمت مجموعتا العمل اللتان أعلنت اللجنة تشكيلهما لتحديد فرص العمل الفورية ..؟؟ وهل اجتمعتا بالفعل .. أم أن الأمر اقتصر على مجرد تصريحات فقط ..؟؟ ولماذا ورطت اللجنة الوزارية نفسها حينما ذكرت بأنها سوف تبدأ بثلاث محافظات ..؟؟

هذه قمة الخطر .. فأنا شخصياً مع الآراء التى تقول إن البطالة عامل أساسى للتطرف والعنف والاجرام .. ولا أوافق أبداً الذين يحاولون استبعادها .. أو التهوين من حجم تأثيرها .

دعونا نتعامل مع الواقع بصراحة ، ومنطق .. فالشاب الذى يعانى من الفراغ ، وضيق ذات اليد ، والمستقبل «المظلم» .. لابد أن يجرفه تيار السوء .. وليس هذا مقصورا على مجتمعنا فحسب .. بل يمتد إلى كل مجتمعات الدنيا التى تمر بنفس الظروف .

• • •

إننى أطالب اللجنة الوزارية صاحبة «المشروع العاجل» .. أن تحدد موقفها صراحة ولكن بجرأة وشجاعة .. هل نجحت فى تنفيذ المشروع أم لا .. وما هى الخطوات التى قطعتها بصدده .. أم قد صادفتها عقبات ، وألغام حالت بينها وبين الوصول إلى الهدف المنشود ..؟؟

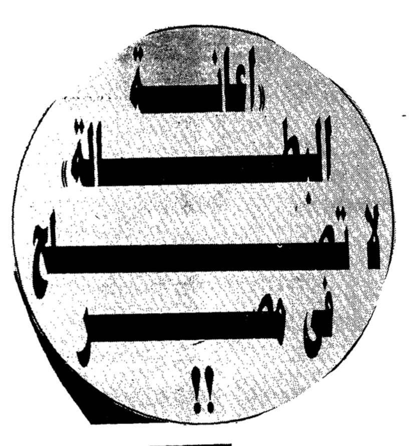
أفيدونا .. أفادكم الله .. فمصلحة مصر ، وشبابها ، واستقرارها ، وأمنها .. كل ذلك يتطلب من الحكومة إثبات جديتها فيما تقول ، وما تفعل .. عندئذ سوف تعود لها هيبتها تلقائياً ■



المصدر : صابر

التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق:
أشرف أبوسيف
هشام أبوالونا

الافضل.. إنشاء مشروعات جديدة لتوفير فرص عمل حقيقية

صلاح حسين

تشجع على الكسل.. وعدم الانتاج!!
ترفع نسب التضخم.. وتضاعف من الأعباء المالية!!

أكد رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والتنمية البشرية انهم لا يوافقون على اقتراح صرف اعانة بطالة للعاطلين لان هذا النظام لا يناسب ظروفنا فى مصر وهو دعوة للكسل والتراخى فى ظل الظروف التى نعانى منها وستكون عبئا بلا عائد على الاقتصاد المصرى وتحتاج الى موارد ضخمة نملكها وستؤدى الى زيادة نسبة التضخم الذى نعانى منه .

أوضحوا : ان ايجاد فرص عمل حقيقية هو العلاج الأمثل لمشكلة البطالة عندنا وهذا يتاتى من خلال مجموعة سياسات اقتصادية متشابكة تتمثل فى المشاركة الفعلية من البنوك والقطاع الخاص وايجاد نوع من الثورة الادارية فى العديد من القطاعات لتشجيع المستثمرين ورءوس الاموال على العمل والانتاج .

أشاروا : إلى ان مشكلة البطالة بكل المقاييس جادة ويترتب عليها الكثير من الآثار السلبية على الجانب السياسى والاجتماعى والامنى .



المصدر : ...... [illegible]
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٢

د. ممدوح مكى: **اين مساهمات «الصندوق الاجتماعى»؟!**

أحمد كامل: **الحل.. فى المناطق الاستثمارية**

فخرى شوشه: **التوسع.. فى منح القروض**

د. نبيل عز: **ضد التقاليد الشرقية**

د. صبرى الشبراوى: **تحتاج إلى نظام خاص**



المصدر : مايو

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقالوا : ان هذه القوى المتعطلة يمكنها ان تساهم فى دفع عجلة التنمية والانتاج وهو الامر الذى نسعى اليه جميعا

ذكروا : ان الدولة من جانبها تحاول البحث عن حلول جذرية للمشكلة وهناك العديد من المشروعات التى تقام .

قالوا : ان الصندوق الاجتماعى يمكنه ان يقوم بدور ملموس فى اقتحام المشكلة عن طريق القروض والمشروعات الصغيرة للشباب .

دعوة للتكاسل !

يقول صلاح حسين - نائب رئيس شعبة المستثمرين : ان صرف اعانة بطالة للمتعطلين من شانه ان يجعل الكثير من الشباب يتكاسل ولايبحث عن فرصة عمل ، كما انه فكرة تكلف الدولة مبالغ طائلة تتزايد مع مرور الايام دون ان يكون هناك عائد من ورائها .

اضاف : ومن الاجدى والافضل تخصيص هذه المبالغ التى ستخصص لاعانة البطالة لخلق فرص عمل حقيقية تحقق دخل للفرد ودخل للدولة والمجتمع مما يضمن زيادة الموارد بصفة مستمرة .

اشار الى ان مشكلة البطالة تحتاج : الى تضافر الجهود من جميع القطاعات ، فالحكومة عليها ان تستمر فى السياسات التى تؤدى الى احداث تنمية حقيقية بالمجتمع والواجب على المستثمرين ان يتبنوا مشروعات جديدة تزيد من فرص الحصول على وظيفة للمتعطلين وفى الجانب المقابل فالمواطن عليه مسئولية البحث عن مشروعات صغيرة بدلا من انتظار الوظيفة التى تقدمها له الدولة .

كما ان البنوك وخاصة المتخصصة منها لابد ان تلعب دورها فى رعاية المشروعات الصغيرة وتقديم القروض لها وللاسر المنتجة .

ويرى ممدوح ثابت مكى - رجل اعمال : ان الطريقة العملية لحل مشكلة البطالة هى ان ننطلق بكامل قوتنا لزيادة طاقات الاستثمار والانتاج وما يترتب عليها من زيادة فرص العمل للشباب .

قال : لا احد يستطيع ان ينكر الجهود التى تبذل لدفع الاستثمار والانتاج ولكننا نحتاج لنفس الجهد فى الاصلاح الادارى بمعنى ان هناك عقليات وافكار مازالت تتحكم فى قوى الاستثمار غير واعية بمتطلبات عصر الاصلاح الاقتصادى .

تمنى ان يقوم الصندوق الاجتماعى بدوره الاساسى فى حل كافة المشاكل المترتبة على الاصلاح الاقتصادى .

واقترح الا يقتصر دوره على اعطاء قروض للشباب لاقامة مشروعات صغيرة بل يمتد الامر الى منح المشروعات .

اقتراح مرفوض

ويذهب المهندس احمد كامل - رجل اعمال بمدينة العاشر من رمضان الى ان الاقتراح الذى يطالب باعطاء اعانة تعطل لغير العاملين مرفوض شكلا وموضوعا لانه سيفتح الطريق امام المزيد من الانفاق الحكومى بلا فائدة وفى ظل الظروف الاقتصادية التى تعانى منها علاوة على انه يخلق مجالا جديدا للمزيد من التلاعب والكسل من قبل هؤلاء المتعطلين .

اكد ان حل البطالة يتمثل فى اعطاء مزايا جديدة للقطاع الخاص كالاعفاء من الضرائب للمستثمرين فى صعيد مصر لمدة تصل الى ٣٠ سنة حتى تشجعهم على انشاء مناطق استثمارية هناك خاصة انها محافظات تحيطها مناطق صحراوية كثيرة ، وإذا حدث هذا ستصبح هذه المحافظات فى حاجة الى عماله مثلها مثل محافظة الشرقية التى لا يوجد بها عاطل واحد الآن بسبب وجود مدينة العاشر من رمضان .

اما د . فخرى شوشه - عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى بشبرا وعضو لجنة تنمية القوى البشرية بامانة الحزب الوطنى فقال : ان منح اعانة تعطل لشباب الخريجين امر غير منطقى والحل يكمن فى الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يجب ان يتوسع فى منح القروض للشباب حتى يتمكنوا من اقامة مشروعات جديدة توفر فرص عمل حقيقية لأن الصندوق لم يستهلك سوى جزء قليل من امكانية رغم مرور عدة سنوات على اقامته .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

اشار الى ان صرف الاعانة يعنى تحجيم طاقات الشباب الهائلة عن الانطلاق والاستفادة منها في مشروعات التنمية .

ويتحدث د . نبيل عز - استاذ ادارة الاعمال بجامعة حلوان : عن تجارب كل من انجلترا والنمسا في منح اعانات البطالة مشيرا الى انها وسيلة للكفالة الاجتماعية لمن هم خارج العمل وهو الامر الذى يتطلب توافر قدر من الوعى لدى من يحصل عليها بحيث الا يقبلها إذا كانت لديه فرصة عمل

اضاف . ان تطبيق هذا النظام يساعد على اشاعة السلبية والكسل .. وهو لا يتفق مع تقاليدنا الشرقية .

ذهب الى ان الصندوق الاجتماعي والخصخصة هما افضل من الاعانات لان بهما عنصر هام جدا وهو الحافز الشخصى على العمل فالشخص الذى يملك مشروعا يسعى الى تنميته وتقدمه باى وسيلة وهو ما يعنى توفير المزيد من فرص العمل لآخرين مثله .

زيادة التضخم

ويقول د . شريف قاسم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات للعلوم الادارية : ان اعانة البطالة تعنى حصول مجموعة من الافراد على اموال لا يوازيها انتاج وبالتالى زيادة القوى الاستهلاكية في المجتمع مما يعنى المزيد من التضخم .

واشار الى ان تجربة الدول المتقدمة في هذه الاعانات كانت مصحوبة باجراءات رقابية هائلة لا نستطيع ان تقوم بها ، فهناك يعطى هذه الاعانة لمدة سنتين بقيمة ثابتة ثم تاخذ في الانخفاض حتى تكون وسيلة لتشجيع من ياخذها على البحث عن عمل ويصبح مزدا منتجا وهو مالا يمكن تحقيقه في ظل ظروفنا الحالية .

المشروعات أفضل

ويصف د . حسن غلاب - عميد كلية تجارة عين شمس الاعانة المقترحة بانها اعانة للكسل والتراخى وستجعل الكثير من النماذج المشرفة من الشباب يتقاعس عن العمل وكسب العيش عن طريق اى عمل شريف في ورشة أو تعلم مهنة جديدة مناسبة ويحتاج إليها السوق .

اقترح صرف مبالغ هذه الاعانات المقترحة على مشروعات انتاجية توفر فرص عمل حقيقية وتضيف للمجتمع ولا تصبح عبئا عليه مثل مجالات استصلاح الأراضى والصناعات الصغيرة وغيرها .

ناشد البنوك والقطاع الخاص بان يقوموا بدورهم في إنشاء المشروعات الصغيرة والكبرى بشرط ان تكون قادرة على توفير اكبر عدد من فرص العمل للشباب .

ويرى د .صبرى الشبراوى - رئيس لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطنى : ان اعانة البطالة التى يتم صرفها في الدول الاوربية تتم من خلال النقابات ومن خلال نظام متكامل موجود هناك لا يتوافر لدينا .

واكد ان اتباع هذا النظام عندنا من شانه ان يعلم الشباب الاعالة والكسل والافضل ان تدفع الشركات والمستثمرين لاقامة مشروعات كثيرة يستفيد منها الشباب وتستفيد منها الشركات من خلال نموها وتحقيق عائد .

الحل .. زيادة الانتاج

على الجانب الآخر يرى د . ابراهيم زهران .. مقرر لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطنى : إنه في إطار المواجهة العاجلة للبطالة يمكن ان تقوم كل شركة خاصة او عامة بتحمل عبء اضافى كضريبة اجتماعية من خلال صرف اعانة لعدد من الشباب حتى يشعروا ان هناك نوعا من التكافل الاجتماعى معهم .

ولكن على المدى الطويل يجب زيادة الانتاج وتشجيع المواطنين على المعاش المبكر وتخفيض ساعات العمل لاتاحة الفرصة امام اعداد أخرى من الطاقات وقال هذه الطريقة ليست بدعة ولكنها مطبقة في عدد من دول العالم فالمانيا على سبيل المثال يبلغ فيها متوسط ساعات العمل ٣٦ ساعة في الاسبوع ولدينا في مصر ٤٢ ساعة للقطاع العام و٤٨ ساعة للقطاع الخاص .

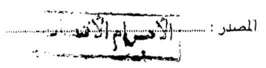
وتذهب د . كريمة كريم - استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية الى ان فكرة صرف اعانة بطالة قد تكون فكرة جيدة في المرحلة الانتقالية بين التحول من النظام الاشتراكى الى نظام السوق وما يستتبعه من زيادة المتعطلين الذى يجب تعويضهم ولكن تطبيقها وحتى نضمن نجاحها يتطلب ضرورة بحث الأمر من جميع جوانبه ووضع قواعد لها أهمها ان تحدد بمبلغ معين يقل عن المبلغ الذى يحصل عليه المتعطل إذا حصل على وظيفة وان تكون محددة المدة فلا تزيد عن ستة اشهر على سبيل المثال .

اوضحت ان الامر يتطلب ايضا ضرورة إنشاء مكاتب للتوظيف يتم فيها تسجيل اسماء المتعطلين بعرض الوظائف الخالية عليهم ومن يرفض الوظيفة المناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم يتم حرمانه من اعانة البطالة فورا .

قال . ان أى قرار اقتصادى لابد ان يكون له عيوب وايجابيات ومن ايجابيات اعانة البطالة حماية المتعطلين من العديد من الأخطار ولكنها في نفس الوقت ستمثل عبئا على ميزانية الدولة مما يستلزم تدبير موارد خارج ميزانية الدولة .

وترى ان السبيل الوحيد للخروج من ازمة البطالة هو زيادة الانتاج والخروج من حالة الكساد والتى نعانى منها الآن .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

شباب مصر وتحديات المستقبل

بدعوة كريمة من جمعية خريجات الجامعة ذهبت مساء الثلاثاء الماضى للتحاور مع السيدات اعضاء الجمعية حول أوضاعنا الاقتصادية الراهنة وقبل دقائق من اللقاء دار حوار مع السيدة الفاضلة عزيزة الحمامصى رئيسة الجمعية والسيدة الفاضلة وفية خيرى سكرتيرة الجمعية .

كنت اسأل عن هذه الجمعية العربية .. وعن نشاطها فقالتا لى أن اتحاد خريجات الجامعة قد تأسس سنة ١٩٥٣ من مجموعة من الرعيل الأول لخريجات الجامعة اخذن على عاتقهن نشر الثقافة الرفيعة بين خريجات الجامعة المصريات الى ان اعيد شهرها طبقا لقانون وزارة الشئون الاجتماعية لسنة ١٩٦٤م تحت اسم « جمعية خريجات الجامعة »

وتشارك الجمعية المصرية لخريجات الجامعة بالاسكندرية نفس النشاط لتحقيق نفس الهدف وكانت قد انشئت سنة ١٩٣٥ من مجموعات من مثقفات مجتمع الاسكندرية

وفى سنة ١٩٩٢ انشئت جمعية خريجات الجامعة بالاسماعيلية . وبين الجمعيات الثلاث كل تعاون وكل تنسيق .

وتهدف جمعية خريجات الجامعة الى نشر الثقافة على المستوى المحلى - العربى - الافريقى ثم الدولى

تشارك الجامعية العصرية فى كل ما يرفع مستوى حياتها العامة والخاصة طالبة كانت او متخرجة فى الجامعة عاملة أو غير عاملة .

وعلى المستوى العربى تكون اتحاد الجامعيات العربيات سنة ١٩٦٤ من مجموعة من الخريجات العربيات فى بعض البلدان العربية ثم صارت هذه الاتحادات اعضاء فى الاتحاد الدولى للجامعيات . ونحاول جاهدين تكوين اتحاد جامعيات افريقيات بضم الاتحادات الافريقية التى تكونت فى بعض البلدان الافريقية .

والاتحاد الدولى للجامعيات انشىء سنة ١٩١٩ م بضم كل اتحادات العالم يجمع نخبة من الجامعيات دون تمييز فى الجنس أو الدين ويقدم منحا فى الافرع المختلفة للعلوم ، ويعقد مؤتمرا عالميا كل ثلاث سنوات كما ان له تمثيلا فى كل المنظمات الدولية كاليونسكو وغيره من المنظمات الدولية الاخرى .

يجتمع الاعضاء كل مساء ثلاثاء فى حوار مثمر لكل ما يشغل الرأى العام من قضايا . الى جانب بعض الوان النشاط الاجتماعى .

لكل جامعية حق الاشتراك برسم تدفعه قدره ١٥ جنيها سنويا مع اضافة ٥ جنيهات عند بداية الالتحاق اما طالبة الجامعة فتدفع نصف هذه القيمة كعضو منتسب .

لقد حققت الجمعية الكثير منذ انشائها حتى اليوم .

وعندما انتقل الحديث بنا الى نشاط الجمعية قالوا لى إن الجمعية قد قامت بعدد من الندوات منها ندوة عن شباب مصر وتحديات المستقبل فى فبراير الماضى وقد شارك فى اعمالها ٢٣٦ مشاركا من الخبراء والمتخصصين والمعنيين بقضايا الشباب وناقشت الندوة ٣٥ ورقة عمل ووضعوا امامى توصيات الندوة والتى تمت بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان .

كانت التوصيات هامة وخطيرة

لقد ذهبت اليهن للحديث عن برنامج الاصلاح الاقتصادى وخرجت من جمعيتهن وفى يدى توصيات هامة لاصلاح مسار الشباب ليواجه تحديات المستقبل .. ولكن المهم ان هذه التوصيات ترى النور .

وهذه التوصيات اجدنى حريصا كل الحرص على نشرها بعدما استمتعت بالحديث الى هذه الصفوة من السيدات الفضليات والحوار الثقافى الممتع معهن ..



المصدر : الأهرام الشباب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ٢٠٠٢

اسمحوا لى ان انشر توصياتهن عن شباب مصر وتحديات المستقبل وأقرأوها جيدا فهى اربعون وصفة لاصلاح حال الشباب .

١ ـ تعزيز الدور التربوى للام خاصة وللأسرة عامة لتأكيد غرس القيم الاساسية والعليا فى نفوس الناشئة والقائمة على المفاهيم الدينية الصحيحة ، وتنمية روح الانتماء وتحمل المسئولية والاعتماد على الذات ، وقبول المخاطرة ، والرغبة فى الريادة باعتبارها ملامح مطلوب ظهورها بقوة فى الشخصية المصرية لدى الاجيال التالية .

٢ ـ تهيئة مناخ اجتماعى عام يدعم العملية التربوية فى جميع المواقف الاجتماعية التى يتعرض لها النشء داخل الاسرة وخارجها من خلال دور التعليم والعبادة والترويح والرياضة والثقافة والاعلام وغيرها ، وهو ما يتطلب من مختلف هذه الاجهزة ادراكا واعيا بتكامل ادوارها فى اطار رؤية شاملة للخصائص النفسية والاجتماعية المأمولة فى الاجيال التالية

٣ ـ تطوير التعليم ما قبل الجامعى بما يحقق لدى الناشئة تنمية مهارات الابداع المتحرر ، وقواعد المسئولية الشخصية ، وملامح وصفات رجل الاعمال المنظم الذى يقبل على المخاطرة المحسوبة ، وايضا بما يوفر المهارات الفنية الاساسية وينمى الذوق الفنى ، مع اعطاء الاهمية المناسبة للرياضيات الحديثة بصفة عامة وميكنة المعارف والمعلومات بصفة خاصة باعتبارها نواحى المعرفة فى العصر القادم .

٤ ـ العمل على توحيد مضمون التعليم الاساسى والمتنوع حاليا فى عدة اطر تعليمية ، دينى ولغات وعام ، بما يحفظ للوطن المصرى مستقبلا تماسكه الاجتماعى الضرورى

٥ ـ اهمية الحفاظ على مجانية التعليم الاساسى واتاحته كحق على الدولة لكل ابناء الوطن ، وان تكون هذه المجانية لفرصة واحدة فقط لكل عام دراسى وبسعر التكلفة فى سنوات الاعادة .

٦ ـ العودة الى نظام اليوم الدراسى الكامل مع مد العام الدراسى لأطول فترة ممكنة بما يتيح الفرصة لفهم افضل لمضمون المادة التعليمية وايضا مزاولة جميع الانشطة المدرسية الثقافية والفنية والرياضية باعتبارها مكونا جوهريا للعملية التعليمية للناشئة يجب ان تتاح لها مدتها الزمنية المناسبة .

٧ ـ التأكيد على ضرورة اعادة النظر فى اسلوب التعليم بما يتيح استخدام اساليب ومساعدات تعليمية تعين على الفهم وربط النتائج بالاسباب واذكاء روح المنافسة الشريفة فى الابداع والتميز العقلى والفكرى وتقبل التجديد والتغيير وترابط هذه الاساليب مع متضمنات البيئة المحيطة .

٨ ـ تطوير مضمون واساليب التقويم بحيث يشمل تقويما للطالب والمعلم والمنهج ، مع اهمية اعتماد تقويم الطالب على فهمه ومهارات ربط العلاقات بين المكونات المعرفية المتاحة له وكفاءة مجهوده الذاتى .

٩ ـ التأكيد على ان تطوير التعليم يجب ان يكون من منطلق النظر اليه كمنظومة كلية يترابط بينها المعلم والمنهج والمدرسة ، بحيث يشمل التطوير هذه الاضلاع الثلاثة انيا فى تزامن يحقق نهضة شاملة عامة وليست جزئية .

١٠ ـ اعطاء اهمية كبرى للمعلم سواء من ناحية مكانته الاجتماعية او من ناحية وضعه المادى وتأهيله التربوى باعتباره المسئول الاول عن استثمار اغلى الموارد القومية المتمثلة فى القوى البشرية المستقبلية .

١١ ـ اهمية ان ينظر الى تطوير التعليم العالى والجامعى كمنظومة كلية يترابط فيها الاستاذ مع المضمون التعليمى والبحثى والامكانات الفنية المادية بحيث يتم التطوير فى هذه الاضلاع الثلاث أنيا فى تزامن يحقق نهضة شاملة عامة وليست جزئية .

١٢ ـ استمرار مجانية التعليم الجامعى للمبرزين والمتفوقين الذين تؤهلهم قدراتهم العلمية على الاستمرار بنجاح فيه ، مع تقاضى التكلفة الحقيقية لهذا التعليم للراغبين فيه بالرغم من عدم تميزهم التعليمى او عدم قدرتهم على استمرار النجاح المتصل .

١٣ ـ التأكيد على ان التعليم العالى الخاص او الاهلى لا يمكن ان يكون مجالا لاستثمار رأس المال الذى يستهدف الربح بل اعتبار هذا التعليم الاهلى خدمة عامة تمول من خلال التبرعات والاسهامات الفردية والجماعية غير الساعية للربح مع توافر ذات القواعد التعليمية المطبقة فى التعليم العالى الحكومى بما يحقق

تساوى القيمة العلمية للشهادات الممنوحة من التعليم العالى بشقيه العام والخاص .

١٤ ـ ان يكون تخطيط التعليم العالى طويل الاجل وليس لمجرد مواجهة الحالات التى تنتاب سوق العمالة والعمل فى المدى المتوسط والقصير.

١٥ ـ ان يكون التعليم فوق العالى (الدبلومات ـ الماجستير ـ الدكتوراه) متاحا للقادرين عليه بتكلفته الفعلية سواء دفعها الفرد المتعلم او جهات تدعمه .

١٦ ـ استصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يوفر اطارا عاما واحدا لتنظيم التعليم الجامعى ويوفر اقصى درجات المرونة والاستقلالية لوحدات التعليم الجامعى بما يتيح لها فرص التطوير المستمر والتكيف مع متطلبات هذا التطوير .

١٧ ـ الاهتمام باصدار تشريع موحد للتدريب فى مصر يوفر فرصا تخطيطه وتنظيمية فى اطار كلى وفقا لاحتياجات المجتمع وبأعلى قدر ممكن من العوائد الاجتماعية فى مقابل الاستثمارات المنفقة عليه .

١٨ ـ تركيز الاهتمام على التدريب التأهيلى والتحويلى بما يتناسب مع فرص العمل المتاحة فعلا فى المجتمع والمتوقعة فى المدى القصير .

١٩ ـ الاهتمام بمواقع الانتاج الكبيرة والصغيرة ، باعتبارها مواقع تدريب لا تحتاج الى بنية اساسية مكلفة او استثمار مكلف فى اعداد المدربين ، مع النظر فى منح حوافز ايجابية قد تكون ضريبية لهذه المواقع باعتبارها تدخر للمجتمع ما كان سوف ينفقه على استثمارات تجهيز امكانيات التدريب .

٢٠ ـ جدية تقويم المتدربين واعتبار نتائج هذا التقويم مسوغا اساسيا لمنحهم تراخيص مزاولة المهن التى تدربوا عليها وفقا لمستويات تدريبهم .

٢١ ـ الاستفادة من معاهد التعليم النظامى وخاصة الجامعات كمواقع للتدريب الراقى والمتطور بما يناسب الاحتياجات المتطورة لسوق العمل وايضا لمزيد من الترابط بين الخريجين ومعاهدهم التعليمية .

٢٢ ـ التحسب لانحسار فرص العمل فى الاقطار العربية ، بالانفتاح السريع على الاقطار الافريقية مع التأكيد على تأهيل الراغبين للعمل فيها فنيا ولغويا بما يناسب متطلبات السوق الافريقية .

٢٣ توثيق العلاقات العمالية النقابية والرسمية مع دول استقبال العمالة المصرية

عصام رفعت

بما يكفل ضمانات حقوق العمالة المصرية لديها .

٢٤ ـ منح مزيد من المزايا الضريبية للانشطة الانتاجية المكثفة لعنصر العمل بما يتيح مزيدا من فرص العمل للشباب .

٢٥ ـ الاهتمام بتكامل المجتمعات العمرانية الجديدة اقتصاديا واجتماعيا لتكون مراكز جذب واستقرار لفرص العمل الجديدة .

٢٦ ـ اجراء المسوح الدورية عن البطالة ومعدلاتها ونوعياتها وايضا عن فرص العمل المتاحة والاعلام المتداوم عنها وميكنة مكاتب معلومات التشغيل بما يسهل اتاحة الفرص السريعة لملء فراغات التشغيل بالمستويات المهارية الراغبة فى العمل بأعلى قدر من الموضوعية .

٢٧ ـ استصدار قانون العمل الموحد الذى يكفل ضمانات حقوق العمالة بصورة متساوية وعادلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية فى المجتمع ، وبما يحقق التوازن بين حقوق العامل وواجبات أداء العمل بكفاءة مع الاخذ فى الاعتبار كافة المواثيق والمعاهدات الدولية التى وقعت عليها الدولة فى هذا الشان .

٢٨ ـ ان تراعى قوانين العمل اهمية الحفاظ على قدرة المراة العاملة على اداء دورها الاجتماعى المزدوج كعاملة من ناحية وكأم وربة بيت من ناحية اخرى بما لا يخل بالتوازن الضرورى بين هذين الدورين لصالح المجتمع ككل .

٢٩ ـ السماح بالتقاعد المبكر الاختيارى عن العمل للجنسين عامة وللمراة خاصة بما يحفز على اخلاء مواقع تشغيل تزيد على فرص العمل المتاحة امام الشباب .

٣٠ ـ اهمية الحفاظ على حد ادنى للاجور يكفى للوفاء بالاحتياجات الضرورية للعامل واسرته عند حد قبول اجتماعى وانسانى واعادة النظر فى هذا الحد الادنى سنويا وفقا للارقام القياسية لاسعار المعيشة .

٣١ ـ التأكيد على اهمية مقابلة المتغيرات الثقافية والاجتماعية التى تواجه الشباب بحلول اجتماعية شاملة وفى مقدمة هذه المتغيرات قضايا الاغتراب الاجتماعى وتأكيد الهوية الثقافية وحقوق المشاركة الاجتماعية المتنوعة واعتبارها حلا مباشرا للتهميش الذى يؤدى الى التطرف والعنف والادمان .

٣٢ ـ السمو بنظرة الشباب الى قضاياه المعاصرة فى اطار رؤية عالمية (كوكبية) لواقعه وطموحاته وحلوله المأمولة بديلا عن الانكفاء على الذاتية الفردية والمجتمعية الضيقة .

٣٣ ـ التأكيد على التماثل والتشارك فى القيم العليا التى تقوم عليها العقائد الدينية السائدة فى المجتمع وعلى وجه خاص العقيدتين الاسلامية والمسيحية والتركيز على اهمية المشاعر الروحية الدينية كاولوية على الشعائر الطقوسية بما ينمى الوجدان الايمانى المنضبط داخليا وليس مظهريا لدى الشباب .

٣٤ ـ اتأكيد على حاجة المجتمع لاستراتيجية شاملة وعامة تتبناها الدولة فى تناول قضايا الشباب تربويا وتعليميا وفنيا وثقافيا ورياضيا من خلال سياسات وبرامج تنبع من هذه الاستراتيجية تتولى تنفيذها جميع اجهزة الدولة ومؤسساتها الحكومية والاهلية .

٣٥ ـ بلورة القيم الايجابية الاساسية التى يتم التركيز عليها لتثبيتها وتنميتها من خلال الاستراتيجية المشار اليها بواسطة نخبة من العقول المصرية ذات الرؤية الموسوعية العامة بحيث يكون تثبيت وتنمية هذه القيم هو الهدف الاساسى لتلك الاستراتيجية ايا كانت اجهزة وسياسات وبرامج وأدوات تنفيذها .

٣٦ ـ مواجهة الهطول الاعلامى الفضائى من خلال خدمات اعلامية متميزة كفئة المضمون ملبية للمطالب الطبيعية للشباب خاصة والجماهير عامة ويكون محتواها الاساسى القيم الايجابية فى الاستراتيجية الشاملة .

٣٧ ـ الاهتمام بالتكريس النوعى القطاعى لاجهزة الاعلام بديلا عن التكريس الجغرافى الذى لا يعكس اختلافا حقيقيا فى احتياجات ومطالب الجماهير .

٣٨ ـ اعطاء دفعة قوية للبرامج التعليمية فى اجهزة الاعلام وخاصة التليفزيون وباستخدام تقنيات اكثر تطورا الرفع كفاءة هذا الجهاز الاعلامى تعليميا .

٣٩ ـ تنشيط دور الاحزاب والمنظمات الروحية (الدينية) والمنظمات الاهلية عامة فى ادارة حوار مستمر مع الشباب يقوم على مفهوم تلاقى الاجيال وليس صراعها بما يعمق فرص الشباب فى المشاركة الاجتماعية الايجابية .

٤٠ ـ الاهتمام ببرامج تاهيل القيادات المسئولة عن ادارة وتوجيه الانشطة الشبابية فى مختلف مواقع تجمعات الشباب لزيادة قدراتهم على تحمل مسئولياتهم فى العمل مع الشباب .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٣

حوار الاسبوع :

الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق

الاجتماعى :

الوزراء والمحافظون لم يفهموا رسالة الصندوق ووسائلى لا تمكننى من المتابعة

- نقوم الان بتحسين هيكلة شركة النصر للمبوكلت بالاسكندرية :



●● كلما قرأنا عن ضحايا الخصخصة من العمال تساءلنا : اين الصندوق الاجتماعي ؟!

وما ان تصفعنا ارقام البطالة بين شباب مصر ، والتي تعدت الملايين حتي نتلفت حولنا صائحين : الصندوق الاجتماعي موجود وسيحل المشكلة .

وعندما نشاهد تخلف الحياة وتعثر الخدمات ، وارتفاع الأسعار خاصة بعد احتمال الغاء الدعم نتصور ان الصندوق الاجتماعي عليه ان يفعل كل هذا .

كثر الكلام عن الصندوق .. ولكن عند البحث عن نتائجه في ارض الواقع ، يكون من الصعب في بعض الاحيان العثور على هذه النتائج بسهولة .

ها هو ذا الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعي معنا في دار الهلال .. ومعه دوسيه فيه كل المعلومات عن الصندوق .. الذي يكمل عامين من عمره في هذه الأيام .

كان سؤالنا الأول : اموال الصندوق .. هل ذهبت الى المحاسيب واولاد الذوات ؟! سألناه عن مهام الصندوق وماقام به وما لم يقم به .. والمعوقات التي تحول دون قيام الصندوق بالدور المأمول منه .

سألناه عن الوزراء والمحافظين : هل فهموا حقاً رسالة الصندوق .. وهل تعاونوا معه ؟! وكيف يتعامل مع بطالة الشباب ، وهل هناك امل لحل هذه المشكلة الضخمة .

قال إن ٦٠ ٪ من البطالة في مصر بين المتعلمين .. واكد انه لن يتم بيع شركة واحدة دون حل كل مشاكل العاملين بهذه الشركة .. وان مجال عمل الصندوق يمتد الى البطالة .. وضحايا الخصخصة .. وتنمية الصناعات الصغيرة .. واكد ان ايجاد فرص عمل هو الفيصل والاساس في الموافقة على المشروعات الجديدة ، ورغم ان عمر الصندوق عامان الا ان الدفعة الاولى من الاموال الاجنبية وصلت الى الصندوق في مارس الماضي فقط ●●

● المصور : نرحب بك في دار الهلال ، وهي المرة الاولى التي تزورنا فيها لعمل مثل هذا الحوار لمناقشة الصندوق .

اسئلة كثيرة جدا طرحت حول الصندوق ، ولكن نحن سوف نسأل من واقع لقاء الرئيس معكم :

هل تعتقد ان اجتماع الرئيس مبارك مع هيئة الصندوق غيّر شيئا من القواعد التي كان يسير عليها الصندوق ، وإن الصندوق يمكن ان يكون اكثر كفاءة في أداء مهامه ؟ .

●● د . الجمال : الحقيقة إنني اريد ان اعلق على السؤال ، وارجع خطوة إلى الوراء ، إلى اجتماع سابق عقد مع الرئيس في ٢ اغسطس ، ثم كان لقاء (الثلاثاء) الماضي ١٣ ابريل والحقيقة في كل مرة كنت اشعر ان الرئيس في الصورة تماما بالنسبة لما يعترض الصندوق من معوقات او مصاعب .



المرة الأولى ، كانت المشكلة اساسا في علاقاتنا مع الدول الممولة والمانحة والتاكيد على اليات التفاوض معها ، وتحقيق اكبر قدر من التمويل في إطار الاحتياجات واهداف الصندوق . وكان التركيز بالدرجة الأولى ، ان الفئات المستهدفة ومنها شباب الخريجين العاطلين يجب ان تضمنهم الرعاية وتلك

كانت من الامور التي لاتريد الدول المانحة التركيز عليها ، وكانوا يعتقدون ان

الصندوق يجب ان يركز على برنامج الخصخصة . وما يترتب عليه من مزيد من البطالة .

اما الاجتماع الاخير فقد اعطى الصندوق اكبر قدر من الفاعلية نتيجة توجيهات الرئيس ، لانه اكد على مسئولية الصندوق في متابعة كل جنيه خصص للمشروع .

هذه النقطة وضعت الصندوق امام مسئولياته بدرجة كبيرة ، وايضا اوضحت للجهات المختلفة التي تحصل على تمويل من الصندوق ان الاموال التابعة للصندوق . من المنتظر ان تعاد إلى الصندوق ، لكي يمكن او يتاح استثمارها مرة ثانية وثالثة .

وهذا يقودنا إلى نقطة مهمة جدا وهي ان الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجود في مصر الآن ، ليس هو الصندوق الأول من

نوعه في العالم . هناك ٢٠ صندوقا اجتماعيا ، في مختلف دول العالم ، الصناديق الاجتماعية في العالم ، كما هو

معروف مرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، إذن الصناديق الاجتماعية لم

تنشا كي تفلس او لكي تختفي ، لان العملية مرتبطة بحسن الإدارة وحسن

مراقبة التمويل ، وحسن إدارة التمويل .

البعض يقول إن موارد الصندوق ٦١٠ ملايين دولار ، حوالي ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بواقع عشرة الاف جنيه لكل شاب ، وبواقع تقديم قرض الـ ١٠ الاف جنيه .. لكل شاب بنظام تقسيط مايوازى ٥٪ في حاصل مجموع البطالة ، لن يستفيد عدد كبير من هذا المشروع .

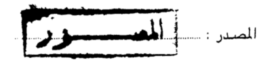
وهذا تحليل غير صحيح لان اولا : نحن نقول عشرة الاف جنيه او عشرين الف جنيه هذا تمويل للمشروع وليس لفرصة العمل ، والمشروع في حد ذاته سوف يتيح مابين ٣ إلى ٥ او ١٠ فرص عمل حسب طريقة المشروع ، هذه نقطة ، اما الثانية ، اننا لو تصورت انه في السنوات الست القادمة ، حصل دورتان او ثلاث دورات لكل تمويل يمكن ان يتيح في السنوات الست ما لا يقل عن ٧٠٠ او ٨٠٠ الف فرصة عمل .. وهنا تتضح العلاقة بين حسن إدارة التمويل ، وبين عدد فرص العمل .

ضحايا الخصخصة

● المصور : من الواضح ان الصندوق ليست وظيفته الوحيدة إيجاد فرص عمل للشباب المتعطل ، وإنما له وظيفة اساسية فرضتها او على الاقل اوصت به الدول المانحة ، وهي تتعلق بمجابهة الآثار الجانبية لبرنامج الخصخصة فيما يعني ان هناك عمالة توافرت او ماتم الاتفاق عليه فيما يتعلق ببعض برامج إعادة التدريب لبعض العمالة الموجودة ، قبل ان نسال عن الدول المانحة ، هل يمكن ان نسال هل هناك اى قياس لمعرفة مدى حدود دور الصندوق لتنفيذ هاتين المهمتين .

● ● د . الجمال دعني ابدا من البداية ، واتحدث عن الأهداف الرئيسية للصندوق التي انشىء من اجلها ، وهي التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج





المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

• لن تباع شركة واحدة قبل تحديد مصير العمال الذين يعملون فيها .

• البنك الدولى يحاسبنى كل ٣ أشهر وانا لا أستطيع محاسبة احد .

• أول دفعة من الاموال وصلتنا فى مارس الماضى فقط !

اعد الحوار للنشر :

• عزت بدوى
• امينة الشريف
• حلمى النمنم

عدسة : فاروق عبدالحميد

الإصلاح الاقتصادى . وتتضح فى مجالين : إنكماش فى فرص العمل ، وبالتالى يجب ان يتعامل الصندوق مع مايترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى من البطالة .

وحين نشا الصندوق كانت البطالة تتركز فى ثلاثة مجالات :

● البطالة التى قد تترتب على تطبيق التمويل إلى القطاع الخاص .

● البطالة التى نتجت عن انكماش سوق العمل .

● البطالة التى ترتبت على نزوح العائدين من لزمة الخليج .

ونحن اليوم نعتبر ان لزمة العائدين لم تعد بالحدة ، التى تستدعى ان يركز عليها الصندوق بالاضافة إلى جانب رابع البطالة وهو أصلا بين الخريجين .

استوعبنا العائدين من الخارج

● المصور : هل سوق العمل المصرية استوعبت كل العائدين من الخارج ؟

●● د . الجمال : اعتقد هذا ، ولكن ليس سوق العمل المصرية فقط ، لأن البعض منهم وجد فرص عمل فى عدد من الدول العربية مثل السعودية وليبيا او بعض دول خليجية اخرى .

وبناء على مايتوافر للصندوق من بيانات ، لم تعد العمالة العائدة من الخليج تمثل عبئا يذكر ، وبالتالى التركيز اليوم فى استعمال موارد الصندوق لمكافحة البطالة ، التركيز على الفئات الثلاث السابق ذكرها ، خاصة البطالة بين الخريجين .

والحقيقة ان البطالة فى مصر شكلها غريب بعض الشىء ، لأنها تتركز بين المتعلمين اكثر من الحرفيين .



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

هناك أيضا الأثر الثانى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وهو مزيد من المعاناة بالنسبة للفئات الكادحة نتيجة لإلغاء الدعم ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وهذه الفئات يتوجه إليها تمويل الصندوق فى شكل منح من العديد من الدول والمؤسسات الممولة ، لإتاحة فرص عمل ولكن مؤقتة من خلال برامج مكثفة للعمالة وتقوم على تكنولوجيا بسيطة ولكن تتيح دخلا إما لشخص لم يكن يعمل على الإطلاق او دخلا إضافيا لاحد افراد عائلته من خلال انخراطه فى العمل لتنفيذ مشروعات بسيطة ، وهذا ينتمى إلى برنامج الاشغال العامة ، وهو احد برامج المشروع المحورية الخمسة .

وبرنامج الأشغال العامة ، كان موضع انتقاد من الناس ، ويتساءلون : لماذا يدخل الصندوق فى إطار الأشغال العامة وهناك بالفعل وزارات معنية ، مثل وزارة الاسكان وخلافه .

ولكن الفكرة فى هذا البرنامج ، التركيز على إشراك المجتمع القروى والمجتمع الريفى ، او المجتمع الذى ينخفض فيه مستوى الحياة والخدمات فى تحديد مدى احتياجاته فى التنمية ، وهذه الفكرة موجودة لدى كل الصناديق المماثلة فى العالم ، مثلا : قرية تعانى من انخفاض مستوى الخدمة الصحية ، او المياه ، او الصرف الصحى ، كل هذه الخدمات تكون مستهدفة من خلال تحديد واستشراف احتياجات المجتمع نفسه .

شهور التفاوض

● المصور : ذكرت انه كانت هناك بعض المشكلات فى المفاوضات مع الدول الممولة للصندوق إذ كانت ترى ان إعداد الخريجين لاتندرج تحت اهتمامات الصندوق فما علاقة الصندوق بالدول المانحة وإذا كنا نتكلم عن ٦١٠ ملايين دولار فهل توافرت هذه الحصيلة ام انها مرتبطة بتنفيذ برامج الخصخصة ؟

● ● د . الجمال : الفترة من اغسطس الماضى حتى ديسمبر ١٩٩٢ كانت فترة إعادة النظر والمواءمة بين اهداف الصندوق ، كما تراها مصر والقيادة السياسية بالنسبة لاولوياتنا فى التنمية ، وبين ماكان يظنه ويريده الممولون ، والذى كان يقود هذا هو البنك الدولى ، باعتباره فى مركز القيادة بالنسبة لجزء ضخم من التمويل ، الجزء الثانى وهو جزء مؤثر من التمويل وهو ياتى من الصناديق العربية الثلاثة ومقداره ١٥٠ مليون دولار اى ربع التمويل الكلى المتفق عليه . ولكن تم إقناع الممولين ، وبالذات البنك الدولى ومعه المجموعة الاوربية ان البطالة بين الخريجين يجب ان تكون احدى الفئات الرئيسية التى يمولها الصندوق .

وهذه كانت نقطة خلاف اولى وتم الاتفاق عليها .

● المصور : وماذا كانت وجهة نظر الدول الممولة فى هذه النقطة باعتبارها احدى المشكلات التى تهدد السلام الاجتماعى .

● ● د . الجمال : هذه الدول كانت تعتقد ان لدينا بعض الوقت لحل هذه المشكلة ، لانهم يمولون برامج اخرى فى مصر للربط بين سوق العمل ، ونظام التعليم ، والصندوق ، يجب ان تكون مهمته التركيز على الخصخصة ، حتى يتم تنفيذ برنامجها بسرعة .

وكان هناك عدم تطابق فى درجات التركيز بين الصندوق والدول الممولة ، واتضح لهم ان تقديرنا للامور صحيحا لاننا اعلم بمشكلاتنا ، ونحن لم نشترط ان يتجه

كل التمويل إلى بطالة الخريجين .

ولكننا قلنا ايضا ان الخصخصة تحتاج إلى دراسات كبيرة .. ووقت اكبر لأن الخصخصة فى الكتلة الشرقية السابقة لم تسر بنجاح وبسرعة كما كان يتصور البعض ، والناس اندفعت اندفاعا سريعا فى تطبيق برامج الخصخصة فى الكتلة الشرقية ، ولكنهم اصطدموا بمشكلات لا حصر لها ، ولذا ففى نوفمبر الماضى اتضح للممولين اننا كنا محقين فيما وصلنا إليه واقتنعوا ان فئة العاطلين من الخريجين احق بالاهتمام بعد ما انحسرت مشكلة العائدين من الخليج .. ومن هنا نقول ان الفاعلية الخاصة بهذه الأموال لم تتح للصندوق الاجتماعى إلا فى اوائل هذا العام ، واول موجة من التمويل وصلت الصندوق من الجهات العربية غير العربية فقط اول مارس ١٩٩٣ .

وقبل ذلك كان الصندوق يعمل بالمبلغ الذى اتيح له من خلال توجيه الحكومة المصرية ومقداره ٥٥ مليون دولار . من برنامج المعونة الامريكية .

وصلت الدفعة الأولى

● المصور : إذن اول موجة تمويل جاءت إلى الصندوق اول مارس وتم الاتفاق بين الصندوق والدول الممولة والبنك الدولى على اسس وقواعد وبرامج الصندوق ؟

● ● د . الجمال : الموقف الحالى هو الآتى :

الصندوق لديه ٣٦ مشروعامهما . متعاقدا عليها ، هذه المشروعات لها تمويل ٤٥٨,٥ مليون جنيه ، وهذا المبلغ موجود تقريبا كله فى حساباتنا مع الأخذ فى الاعتبار ان ضمن هذه المبالغ الـ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى التى اعطتها الحكومة المصرية إلى الصندوق ، ولكن اريد ان اوضح ماذا تعنى ٣٦ مشروعا ، كل مشروع من هذه المشروعات ، ينبثق عنه مشروعات فرعية يمكن ان تصل إلى ٥٠٠٠ مشروع صغير ، وبالتالى عندما اتكلم عن مشروع .. اى انه يتكون من حزمة من الأنشطة الصغيرة التنموية التى تحقق فرص عمل ومزيداً من الدخل . بعضها يصل إلى ٧٠ مليون جنيه والبعض الاخر يصل إلى مليون جنيه ، وهى المشروعات الصغيرة ، وهذه المشروعات تم إمضاء عقود عليها . وتم صرف جزء من هذا المبلغ ٤٥٨,٥ مليون مليوازى ١٢٠ مليون جنيه ، وكانت دفعات اولى لتمويل المشروعات التى تحدثت عنها .

● المصور : ما حجم التمويل الخارجى ؟

● ● د . الجمال : التمويل الخارجى الذى وصلنى مقداره ٧٥ مليون دولار ، بخلاف الـ ٥٥ مليون دولار التى منحتها الحكومة المصرية .

● د . المصور : هل المبلغ المتبقى مرتبط ببرنامج زمنى معين ؟

● ● الجدول الزمنى ينتج من ان اتفاقيات التمويل تنص على ان التمويل مرتبط بنهاية ١٩٩٦ ، والارتباط به ليس معناه ان المشروع ينتهى ، يمكن ان اكون مرتبطا بمشروع ، وخصوصا فى حالات تدوير راس المال فى مشروعات الائتمان ، يمكن الارتباط اثناء الائتمان مع تدوير رأس المال والصندوق يعيش مائة سنة .

يضاف إلى ذلك التعامل مع ما يترتب على تطبيق برنامج الخصخصة ، والتمويل المطلوب لدعم الخصخصة موجود ، وهذا شىء مهم عند الممولين .

انتهاء التمويل سنة ١٩٩٦

●المصور : إذن برنامج التمويل فى الصندوق مرتبط بميزانية برنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة ؟

● ● د . الجمال : المبلغ بالتحديد ٥٨٠ مليون دولار بعد خصم الـ ٥٥ مليون دولار التى منحتها لنا الحكومة المصرية .

هنا نسال كم بالضبط المبلغ المحدد للخصخصة وما طبيعة الأنشطة التى تركز عليها الدول الممولة ؟

● ● د . الجمال : فى البداية عملوا نوعا من تخصيص الموارد .. وهناك خمسة برامج :

- الاشغال العامة .
- تنمية المشروعات الصغيرة .
- تنمية المجتمع .
- برنامج هيكلة القوى العاملة لدعم الخصخصة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

● لا علاقة لى بالشباب .. ولكنى اتابع وصول المشروعات اليهم فعلا .

ـ تحسين ودعم وسائل النقل العام فى القاهرة والاسكندرية

● إذن هناك برنامج واحد من البرامج الخمسة موجه للخصخصة ، وهو الذى على أساس ما قامت تصوراتهم عليه فى هذا الموضوع .

● ● د . الجمال فى تخصيص البرامج قالوا : إن هذا البرنامج سوف يستهدف مابين ٤٠ إلى ٥٠ الف فرصة عمل او التعامل مع من قد يضارون من الخصخصة وخصصوا لهم ٩٥ مليون دولار .

● المصور : هل الـ ٥٠ الف فرصة عمل هى قياسهم لحجم العمالة التى يمكن ان تتاثر من تحويل مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص ؟

● ● د . الجمال : لا : قالوا إن هذا الرقم يعتبر حوالى ١٠ او ١٥٪ من التقدير النهائى الذى كان فى رايهم سوف يصل إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ الف ، واتضح انه تقدير جزافى .

لكن حتى الآن ليس هناك إلا مشروع واحد الذى بدا فى هذا المجال وهو شركة النصر للمسبوكات بالاسكندرية ، وهو لايعتبر خصخصة لان الشركة سوف تستمر كقطاع عام ، ولكن تحسين هيكلة العمالة فيها من خلال انشطة برنامج هيكلة القوى العاملة .

● المصور : هل شركة النصر للمسبوكات قطاع عام ؟

● ● د . الجمال : نعم ..

● ● المصور : هل تحولت إلى قطاع خاص ؟

● ● لا . هى مازالت قطاعاً عاماً ، ونحاول تحسين اقتصادياتها وقد يجوز ان تتحول إلى القطاع الخاص .

● المصور : وما مشكلة العمالة فيها ؟

● ● د . الجمال : المشكلة ان الشركة حصلت على تمويل من سويسرا ، والمانيا ، لتحسين طرق الإنتاج والتكنولوجيا فيها ، لان التكنولوجيا فيها قديمة وترتب على هذا ان بها نسبة من القوى العاملة ، لا تستطيع ان تستوعب هذه التكنولوجيا وسوف يتم إيجاد القنوات للعمالة ، التى لاتستطيع الاستمرار بان تاخذ حظها من دعم الصندوق من خلال برنامج تدريب تحويلى لمن سيذهب إلى الخطوط الجديدة .

وبرنامج تدريب تحويلى مع قروض لمن يستطيع ان يصبح رجل اعمال صغيراً .

وكذلك تمويل عملية مكافاة او تعويض ترك الخدمة للشرائح السنية التى فوق الخمسين وقاربت على سن المعاش ولاتستطيع ان تتدرب . النشاط الرابع الذى يوفره برنامج هيكلة القوى العاملة هو تمويل تمليك القوى العاملة فى شركات وصناعات جديدة او قائمة ترغب فى التوسع .

● المصور: الحكومة اعلنت فى الأشهر الماضية عن الشركات التى تدخل فى اطار البيع ؟ هل يقترن هذا ببرنامج الصندوق ؟

●● د. الجمال: وصلتنا قائمة باسماء هذه الشركات الدفعة الأولى من هذه الشركات لم نواف حتى الآن إلا باسماء هذه الشركات .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]

● نتعامل الآن مع ٣ انواع من البطالة : الخريجين ، ضحايا الخصخصة .. والمترتبة على الكساد .

● وزارة الرى هى الوزارة الوحيدة التى تعاونت معنا ولا أريد الحديث عن باقى الوزارات .

● المصور: لماذا؟

●● د. الجمال: لأنه مازالت هناك - فيما اعتقد - عملية تحضير داخل هذه الشركات حول كيفية الاقتراب منا للحصول على المساعدة ؛ هناك عملية ترتيب البيت من الداخل قبل ان يتصلوا بنا : وحالة شركة مصر للمسبوكات لا تعد خصخصة بالمعنى الكامل بالاضافة إلى ٣ شركات اخرى تحت الدراسة مثل "فيليب الاسكندرية" والترسانة البحرية في الاسكندرية لكنها ليست فى القائمة الأولى التى وصلتنا ؛ ولكن المبادرة كانت منا فى تقديم خبراتنا وكذلك وحدة التعامل مع القوى العاملة والتابعة للصندوق وضعناها موضع التنفيذ حتى تقترب منا الشركات .

لن يضار عامل

● المصور: إذن حين نقول انه لن يضار عامل واحد من الخصخصة فإننا نقول كلاما غير صحيح ؟

●● د. الجمال: لا . بل كلام صحيح تماماً لانه حين تنفق الموارد التى لدينا سترد إلينا موارد اخرى .

● المصور: ولكن الواضح ان الخصخصة ستعطى مشترى المشروع الحق فى تحديد حجم العمالة التى يريدها . وسيترتب على ذلك التخلص من بعض العمال .. فكيف إذن لن يضار احد ؟

●● د. الجمال: لن يحدث ذلك إلا بضوء اخضر من الصندوق . اقصد انه لن يتم بيع إلا بتغطية حال العمالة سواء بتدريب تحويلى يوافق العامل نفسه عليه او يأخذ قرضاً ليبدأ مشروعا جديداً .. إما إذا وافق على إنهاء خدمته يتلقى تعويضاً مناسباً سواء كان ذلك لان حالته العمرية لا تسمح بتدريب جديد او البدء بمشروع ومزاولة عمل وبالضرورى ستضمن الخصخصة تعويضا مناسبا لتلك الحالات .

● المصور: هل تصرف للعامل جميع حقوقه وحوافزه ؟

●● د. الجمال: اثناء التدريب التحويلى .. نعم ؛ ولكن لابد من توصيف جميع الحقوق هل هى المرتب الاساسى فقط .. ام الحوافز ؟!!.. هذه امور لابد ان تحسم مع الشركات القابضة التى تتبعها المشروعات التى ستباع .

● المصور: هذا بالنسبة لاصحاب التدريب التحويلى ولكن ماذا عن الذين سيحالون إلى المعاش ؟

●● د. الجمال: هؤلاء لابد ان لديهم عقودا مع شركاتهم وهناك صندوق الضمان الاجتماعى وحقوقه الاخرى بالاضافة إلى التعويض المناسب من التمويل المتاح لدينا ومكافاة انهاء الخدمة .

● المصور: هل يخرجون إلى المعاش بمحض اختيارهم او لانهم لا يصلحون ؟

●● د. الجمال: يخرجون لانهم لا يصلحون وسيحصلون على تعويض مناسب، صحيح ليس ١٠٠٪ لكنه حين يخرج فوق الخمسين سيقوم بممارسة اى نشاط آخر .

● المصور: ماذا عن الشريحة الثالثة والتى ستتوجه إلى القطاع الخاص .. هل برغبتهم ايضا ؟!

●● د. الجمال: نعم سيكون هو راغبا

ويتلقى تدريبا تحويليا ويمول هذا الجانب من برنامج الخصخصة في الصندوق، ولدينا ١٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج بالاضافة إلى ١٥٠ مليون دولار لتمويل المشاريع الصغيرة .

● المصور: في موضوع الخصخصة هناك تصور انها ستتم بين يوم وليلة بينما في انجلترا خصخصوا عشر شركات في سنوات عدة ؛ هل ترى ان العملية تتم بسرعة شديدة ام ان هناك إطارا زمنيا محددا ؟

●● د. الجمال: انا لست جهة الاختصاص في ذلك لكي ارد بشكل نهائي وحاسم ولكن الشواهد تقول اننا بدانا بالشركات غير الخاسرة حيث ستكون الآثار الجانبية والتخلص من العمالة بسيطاً .. نحن نريد الوصول إلى اقتصاديات السوق الحرة باقل قدر من المخاطرة بالامان الاجتماعي وفي النهاية ستصل الخصخصة إلى الجميع .. ايضا قصدنا ان نبدا بالحالات غير الخاسرة لنقدم الثقة بالاقتصاد المصري وندفع بالمستثمر الاجنبي للاقبال والشراء .

الصندوق طرف في التفاوض

● المصور: في القائمة الاولى المطروحة للبيع من الشركات من حق المشتري تسريح العمالة ؟

●● د. الجمال: لن تتم العملية بهذه السهولة ؛ فلن يحدث ان يتم فصل ٦٠٠ عامل ـ مثلا ـ بعد البيع .

● المصور: ولكن العقد لا يمنعه من ذلك ؟

●● د. الجمال: نحن طرف في التفاوض بين المشترين واصحاب الشركات .

● المصور: المكتب الفني لقطاع الاعمال وضع إرشادات للمشترين منها ان المشتري حر فيما يفعله بالشركة ؟

●● د. الجمال: الصندوق طرف اساسي في التفاوض بين قطاع الاعمال والمشتري وقبل ان يتم التعاقد ونقل الملكية لابد من خطة للتعامل مع الذين سيتاثرون من هذه الصفقة .

● المصور: هل توقيع الصندوق شرط للبيع ؟

●● د. الجمال: لا .. ليس التوقيع ولكن برنامج تحويل العمالة جزء اساسي من خطة الخصخصة . والموافقة على البيع والشراء مرتبطة بالاتفاق على برنامج التعامل مع القوى العاملة .

● المصور: اى لابد ان تكون الرؤية واضحة وكاملة لمصير العمالة قبل الخصخصة ؟

●● د. الجمال: دور الصندوق ان يضع الية تنفيذ شعار لن يضار عامل واحد من الخصخصة .

لماذا المواصلات ؟

● المصور: هل هناك علاقة بين تحسين المواصلات بالقاهرة والاسكندرية وتوفير فرص العمل للشباب ؟

●● د. الجمال: هناك برامج لتحسين حال المجتمع وتخفيف وطأة الاصلاح الاقتصادي على الفئات الكادحة ؛ وهذا يعد هدفا للصندوق ؛ وإذا نظرنا إلى تحسين مرافق النقل فقد يترتب عليها إنشاء مشاريع وشركات نقل صغيرة وهذا يخلق فرص عمل ويخفف العبء على المواطنين .

● المصور: لماذا المواصلات بالذات وهناك خدمات كثيرة متردية غيرها ؟

●● د. الجمال: الخدمات الاخرى لها تمويل من برنامج تنمية المجتمع ؛ ونحن ايضا لنا مساهماتنا وخططنا في مشروعات الصحة الجارية ومحو الامية فقد مولنا مشروعاً في سبع محافظات بتكلفة ٢٠ مليون جنيه لمحو الامية وليس بالطريقة التقليدية "زرع .. حصد" ولكن بان نعلمه مصطلحات والفاظ مثل الترانزستور .. التليفزيون وغيرها .. ونكون قد محونا اميته بالفاظ مهنية تساعد الحرفيين منهم وهذا المشروع ايضا يوفر فرص عمل لشباب الخريجين بان ندربهم ليكونوا معلمين .



وبالاضافة إلى ذلك كله فإن القاهرة والاسكندرية بهما ربع سكان مصر وحين نحسن المواصلات بها فنكون ساهمنا فى تخفيف مشكلة الكادحين وتحسين المزاج الاجتماعى للمواطنين وتوفير فرص عمل للشباب .

● المصور: فيما يخص قروض الشباب .. هل وضعتم اسسا عادلة تضمن تكافؤ الفرص ام تركت المسالة لتذهب القروض لاولاد الذوات والمحسوبيات دون ابناء الفقراء ؟

●● د. الجمال: هذا الجانب احد البرامج المعقدة الصعبة والمهمة جدا ؛ وكى تحدث اثراً سريعا فى إيجاد فرص عمل للشباب من خلال القروض يجب ان نتعامل من خلال الية جيدة واعية وعلى مستوى الخبرة المناسبة فى التعامل مع الشباب وتقوم فلسفة المشاريع الصغيرة على ان الصندوق يتعامل مع جهات منفذة ووسيطة لتقوم بإدارة مشاريع الاعمال الصغيرة . هذه الجهات الوسيطة يمكن ان تكون العديد من المؤسسات او ان تكون نقابة او جمعية اهلية .

جهات وسيطة

● المصور: اى انكم لا تتعاملون مباشرة مع الشباب ؟!

●● د. الجمال: نعم لا نتعامل مع الشباب ولكن مع الجهات الوسيطة والتى يفترض فيها مقومات اساسية مثل خبرة سابقة فى إدارة هذه الاعمال وخبرة فى إدارة التمويل نفسه وخبرة فى التعامل مع المجتمع وتحديد الفئات التى تنجح فى إدارة عمل صغير .. كما هى الحال فى المدن الجديدة وبها جمعيات المستثمرين والبنوك التجارية ؛ وكل هذه الجهات تصلح للتعاقد مع الصندوق .. ولكن الخبرة فى العالم كله اثبتت ان إتاحة التمويل لرجل الاعمال الصغير لا تمثل إلا نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من نسبة النجاح وباقى النسبة تتوقف على الخبرات والجهود التدريبية التى تقدم له الدعمين الفنى والإدارى .. فنحن تعاقدنا مع البنك الاهلى بـ ٥٠ مليون جنيه ولن يتعامل البنك مع المستفيد كبنك وضمانات سداد فقط ولكن سيتعامل معه كشاب ذى ظروف خاصة .

● المصور: وما نوعية هذه التعاقدات ؟

●● د. الجمال: تعاقد من نوع خاص ؛ ليس فقط ان اقدم مبلغا من المال ويضمن هو ردها لأنه يمكن ان يتركها عنده ثم يردها فى الوقت المناسب دون توجيهها إلى الجوانب المقصودة . ولذا فإن العقود بها شروط خاصة تؤكد على دور الصندوق فى متابعة الناحية التنفيذية والناحية النوعية والتدريب وواجب الصندوق ان يعطى هذا الدعم فى شكل منحة لا ترد وهذا يعطينا حق المتابعة وكان ذلك اسس تعليمات الرئيس فى الاجتماع الاخير ان نقوم بالمتابعة دون حساسية من اى طرف لذلك .

● المصور: إذن لا علاقة لك بالشباب والعملية متروكة للمحافظات والبنوك ؟

●● د. الجمال: علاقتى المتابعة والتفتيش والتاكد انها وصلت للشباب الذى يستحقها ؛ فإذا حدث وكانت جهة ما لديها عوامل غير موضوعية .. لتبين لنا ذلك من خلال متابعة مفاجئة عشوائية لعينات من المقترضين .. وكذلك الاتفاق على تكنولوجيا وانشطة معينة .. حتى لا نجد كل المشاريع - مثلا - اتجهت إلى الملابس الجاهزة فيغرق السوق بها ويفلسون جميعاً بعد ذلك .. هناك اتفاق مع البنوك حول نوعية الأنشطة التى يتم فيها الاقراض والحد الاقصى والادنى للقرض ونسبة الفائدة .. ونسبة التدريب حتى لا توضع كوديعة فى البنك ولا تستغل .. ولا بديل عن الجهات الوسيطة لانه لو لدى الصندوق ٣٠٠ مليون دولار وقام هو بتوزيعها مباشرة على الشباب وضمان تدويرها فإن هذا سيقتضى جيوشا من الموظفين .. فدورنا هو التعاون مع الجهات الوسيطة وليس الرقابة ليحصل الشاب على اقصى فائدة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ٢٠٠١

٦٢ ألف فرصة

● المصور: هناك معلومات بأن القروض لم تذهب للشباب الذى يستحقها وإنما لأولاد الذوات والمحاسيب ..!!

●● د. الجمال: لا أجزم بذلك فليس لدى إحصاء دقيق.

● المصور: معنى ذلك أن وسائلك فى المتابعة لا تمكنك من الاحاطة التامة بما يجرى ؟

●● د. الجمال: الوسائل المتاحة لى تتمثل فى المكاتب الاقليمية وهى موجودة وكان هناك احتياج للتأكيد على دور الصندوق فى المتابعة وانه لايجب أن تقف فى طريقه أى حساسيات إدارية وهذا ما أكد عليه الرئيس مبارك فى الاجتماع الأخير ؛ وأنا سعيد بهذا الاجتماع إلا انه وضع الصندوق أمام مسئوليته بشكل واضح جداً.

● المصور: عبر الجهات الوسيطة كم شابا حصل على القروض ؟

●● د. الجمال: حقق الصندوق ٦٢ ألف فرصة عمل ٢٤٫٠٠٠ منها مستديمة والباقى فرص مؤقتة .. هذا بناء على التقارير التى وردت إلينا من الجهات الوسيطة فى المحافظات والجمعيات الأهلية .. بالاضافة إلى مشروعات تقوية جوانب مجرى النيل والمساهمة فى محو الأمية.

● المصور: كم عدد المشاريع التى تم تمويلها من الصندوق ؟

●● د. الجمال: ٤٨٠٠ مشروع تم تمويلها بحدود ٢٧ مليون جنيه.

● المصور: ما طبيعة هذه المشاريع ؟

●● د. الجمال: عديد من الأنشطة ولكن ـ للأسف ـ جزء كبير منها فى مجال الملابس والتريكو.

● المصور: كم من الحرفيين استفاد من تلك المشاريع ؟

●● د. الجمال: لا أجزم بعدد الحرفيين لأن الأرقام تمثل المشاريع التى حصلت على قروض العشرة الآف جنيه.

● المصور: ألن تصل فكرة الصندوق إلى عقول الشباب من خلال الأرقام ولكن عن طريق النماذج الحية لشباب تقدمت حياتهم من خلال هذه القروض ألا تستطيع أن تقدم لنا قصص نجاح بعض نماذج من الشباب .. أم أن تلك النماذج لم تتحقق بعد ؟

●● د. الجمال: لا، هناك عديد من الحالات لهؤلاء الشباب .. صحيح أن التقدم وكفاءة الأداء ليست كما نحب ولكن هناك جهدا فى جزء ليس باليسير من النجاح فى الاسماعيلية .. الشرقية .. المنصورة وأسيوط.

● المصور: حدث ذلك من خلال البنوك أو المحافظة ؟

●● د. الجمال: من خلال المحافظة .. وكل ماتم من التمويل غير المشروط الذى تقدمت به مصر للصندوق .. مبلغ الـ ٢٠٠ مليون جنيه أما اتفاقيات التمويل التى وقعناها مع المؤسسات العربية والدولية فستبدأ فى الوصول خلال شهر أو شهرين. مبلغ الخمسين مليونا المقدمة للبنك الأهلى سيتسلم خلال شهرين الدفعة الأولى وهى عشرة ملايين ثم يوزعها على منافذه من الاسكندرية وحتى أسوان وهذا يستغرق وقتا ..

ضوابط ومعايير

● المصور: هل لدى الصندوق رؤية جغرافية لتوزيع أنشطته بين محافظات الجمهورية حسب أولويات محددة ؟

●● د. الجمال: هناك معايير اقتصادية معينة تحدد أولويات أنشطة الصندوق داخل محافظات الجمهورية سواء من حيث درجة الأمية، أو الفقر، أو الخدمات والمرافق. وفى ضوء هذه المعايير يتحدد أى المحافظات لها الأولوية قبل الأخرى. وفى ضوء هذه المعايير اتضح أن أكثر المحافظات تدنياً فى مستوى المعيشة والمعايير الاقتصادية وأكثرها بطالة هى محافظتا سوهاج وقنا بالنسبة للوجه القبلى، والمنوفية فى الوجه البحرى.



● المصور: أين موقع أسيوط في هذه القائمة ؟

●● د. الجمال: أسيوط تأتي في مقدمة الثلث السيىء من محافظات الصعيد .

وفي ضوء هذه المعايير تم التوزيع المبدئي لموارد الصندوق على البرامج المختلفة . كما تم انشاء ونشر شبكة في المكاتب الاقليمية للصندوق في المحافظات . بواقع من ٣ إلى ٤ مكاتب في الدلتا و ٥ مكاتب في الصعيد . بحيث يتولى المركز الرئيسي بالقاهرة مسئولية متابعة انشطة للصندوق في المحافظات التي يمكن الوصول إليها والعودة منها في اليوم نفسه الشرقية والقليوبية . والجيزة والفيوم . وبني سويف .

● المصور: هل مهمة هذه المكاتب المتابعة فقط ؟

●● د. الجمال: المتابعة . وبلورة المشاريع التنموية المناسبة لكل محافظة . وتعبئة الموارد التي تدعمها . بالاضافة إلى الترويج لفكر الصندوق في هذه المناطق . والمساعدة في تسويق منتجاتها . بحيث يقتصر دور المركز الرئيسي للصندوق على التوقيع فقط على العقود المبرمة مع الجهات الوسيطة وتمويل برنامجها .

● المصور: هل هذه المكاتب ستلغي حلقات الوساطة في التعامل مع الصندوق ؟

●● د. الجمال: انها لن تلغي الجهات الوسيطة في التعامل . انما ستجعل هذه الجهات مدعومة عن قرب من الصندوق . وتحت الرقابة والمتابعة الفعلية اللصيقة من جانبه .

خاصة ان الصندوق يخضع للرقابة والمحاسبة المزدوجة على موارده من جانب الدولة والجهات المانحة على السواء . فالدولة تحاسبه عن التمويل الذي تبرته له من الجهات المختلفة .. والممولون ذاتهم يراجعون انشطة الصندوق من خلال بعثة البنك الدولي كل ثلاثة اشهر .

فالتمويل لا يتم دفعة واحدة . وانما على

● خصصنا ٥١ مليون جنيه للحرفيين .. وصل الى المستفيدين ٣٧ مليونا منها فقط .

شرائح .. فالعرب يتفقون ٢٥٪ في كل شريحة .. والبنك الدولي يدفع ١٢ مليون دولار للسحب منها للمشروعات وكلما انخفض المبلغ إلى ٣ ملايين دولار يتم استكماله إلى ١٢ مليون دولار مرة أخرى . وهذا مرتبط بتقرير بعثة البنك الدولي عن المشروعات التي ينفذها الصندوق كل ٣ اشهر . فإذا ظهر لها إن احد المشروعات غير كثيف للعمالة فيتم خصم المبالغ التي انفقت عليه من البرنامج .. والمشروع كثيف العمالة من وجهة نظرهم هو الذي تصل فيه تكاليف القوى العاملة إلى ٢٥٪ من تكلفته الاجمالية .

● المصور: ماهو حجم المبالغ التي انفقت على موظفي الصندوق والجهات الوسيطة كحوافز ومكافات حتى الآن ؟

●● د. الجمال: موظفو الصندوق لا يحصلون على اى مليم من موازنة الدولة أو من المبالغ المخصصة لهذه البرامج والمشروعات سواء في شكل مرتبات أو حوافز أو غيرها . حيث لهم تمويل مستقل في شكل منحة مقدمة من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة .

٣ حلقات للوساطة !

اما الجهات الوسيطة فهي ٣ حلقات . اولها طرف مشترك مكون من جهاز الحرفيين التابع لوزارة الإدارة المحلية والاتحاد المركزي للتعاون الانتاجي من جانب ويعمل كجهة وسيطة تحصل على التمويل من الصندوق فقط دون ان يكون له دور في التنفيذ ثم يوقع هذا الطرف عقدا آخر مع المحافظين لجهات تنفيذ . ثم تقوم المحافظة بالتعاقد مرة ثالثة مع المستفيدين .

● المصور: ماهي نسبة العمولة التي تحصل عليها الجهات الوسيطة بين الصندوق والمحافظين ؟



●● د. الجمال: هذه الجهات تحصل على نسبة ٢٪ من القرض ؟

● المصور: من الذى يتحمل هذه النسبة ؟

●● د. الجمال: يقومون بخصمها من المبلغ المخصص للمحافظة .

● المصور: لماذا لا يتعامل الصندوق مباشرة مع المحافظات دون وسطاء خاصة انها جهات حكومية ؟

●● د. الجمال: لا مانع من ذلك ، خاصة انه كلما انخفض عدد الوسطاء انخفضت التكاليف من جانب ووصل المبلغ كاملاً للمستفيدين من جانب آخر بالاضافة إلى انه كلما زاد عدد الوسطاء زادت البيروقراطية .

وسوف نراعي ذلك في المرحلة القادمة خاصة إن التعاقد مع الأسر المنتجة حالياً يتم معها مباشرة .

١٤ ألف جمعية

● المصور: ماهى أسس توزيع الموارد على الجهات الوسيطة ؟

●● د. الجمال: هذه النقطة كانت من اهم المشاكل التى واجهتنا فى المباحثات مع البنك الدولى طوال الفترة من اغسطس حتى ديسمبر الماضى ، كان البنك الدولى يرى لننا نحيد عن الاتفاقيات واهداف وفكرة انشاء الصندوق لعدم إلتزامنا بالتعامل الواسع مع المؤسسات والجمعيات الأهلية المنتشرة فى البلاد .. بينما كانت وجهة نظرنا تقوم على ان لدينا نحو ١٤ الف جهة وسيطة لكن طاقاتهم الاستيعابية للموارد والإدارة ليست على المستوي المطلوب .

الازمة .. والمخرج !

● المصور: ماهو المخرج إذن ؟

●● د. الجمال: المخرج فى تصوري والذى ربما قد لا يحقق ما نصبو إليه بالفعل ١٠٠٪ ، ولكن يعتبر افضل ما توصلنا إليه للخروج من هذا المازق بعد مناقشات واسعة مع البنك الدولى ، حيث كان خبراء البنك متصورين انه لو تم منح التمويل للجمعيات الأهلية ستسير الامور بسرعة ، ولن الحكومة بيروقراطية ، والمحافظات قدرتها الإدارية محدودة ، لكن اوضحنا لهم إن ذلك قد يؤدى إلى هذه الاحوال ايضا . فتم الاتفاق على تخصيص الموارد بواقع ٢٠٪ للوزارات ، و ٤٠٪ للمحافظات بالتعاقد المباشر مع الصندوق ، و ٤٠٪ للجمعيات الأهلية .. وهذه هى افضل السبل لتوزيع الموارد على المستفيدين لان الصندوق لا يستطيع ان يتعامل مباشرة مع كل شاب وكل اسرة فى مختلف محافظات الجمهورية .

● المصور: هل بذلك يمكن حل مشكلة البطالة ؟

●● د. الجمال: الصندوق لا يستطيع ان يحل مشكلة البطالة ، انما يهدف إلى اعمال اكبر قدر من التاثير على مشكلة البطالة .

وهذا القدر المامول فيه لن يتاتى إلا من خلال بنك تنموى وجمعيات مستثمرين فى المدن الجديدة ، خاصة إن الصناديق العربية رفضت التمويل إلا من خلال البنوك ، ومن هنا تم التعاقد بين الصندوق و ٨ بنوك مصرية لتكون هذه البنوك وجمعيات المستثمرين طرفا مشتركا مع الصندوق فى تنفيذ هذه البرامج . تتولى البنوك مراقبة الائتمان كجهة وسيطة ومنفذة فى الوقت نفسه ، بينما تقوم جمعية المستثمرين بتنفيذ برنامج التدريب للمستفيدين من خلال المنح المقدمة لها من الصندوق لهذا الغرض ، وبالتالى اصبح الصندوق على الاقل متاكدا من ضمان استرداد هذه القروض والمساهمة فى حل مشكلة البطالة.. هذا فى المدن الجديدة الخمس ، والامر نفسه بالنسبة للمحافظات بين المحافظين والجمعيات الاهلية من جانب والبنوك وفروعها فى هذه المحافظات من جهة اخرى . وهذا الاسلوب يعتبر افضل بكثير من تعامل الصندوق مع جهاز الحرفيين بالإدارة المحلية او الجهاز التعاوني المركزى الإنتاجى .

بطالة المثقفين !

● المصور: ماهو تقديركم لحجم البطالة بين المتعلمين فى المجتمع ؟

●● د. الجمال: إذا كانت البطالة بصفة عامة تقدر بنحو ٣ ملايين عاطل ، فإن نسبة المتعلمين منهم يمثلون ما لا يقل عن ٦٠٪



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل [illegible]

من حجم البطالة .

● المصور : إذن ما مدى اسهام الصندوق فى حل مشكلة البطالة ؟

●● د . الجمال : كما ذكرت من قبل لو خصصت مبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه اى نصف موارد الصندوق فقط لحل هذه المشكلة بواقع ١٠ آلاف جنيه للمشروع الواحد ، وإن المشروع سيتيح ٣ فرص عمل ، وإن مبلغ الـ ١٠ الاف سيتم استردادها مرة اخرى لإعادة اقراضها من جديد خلال فترة الـ ٦ سنوات المخصصة للبرنامج نجد إن مبلغ الـ ١٠٠٠ مليون جنيه ستتيح نصف مليون فرصة عمل من خلال حسن إدارة المشاريع وضمان تدوير الموارد .

● المصور : هل اصبح الصندوق الآن على نقطة البداية التى تمكنه من تدوير نصف موارده مرتين او ثلاث مرات خلال فترة الـ ٦ سنوات ؟

●● د . الجمال : الصندوق الآن وصل إلى ٧٠٪ من قدراته التى تمكنه من التعامل مع الـ ٩ مكاتب اقليمية ومتابعتها بالاضافة إلى البنوك الثمانية والجمعيات الاهلية الرئيسية والبيانات والمعلومات الأساسية عن المحافظات واحتياجاتها التنموية .

طريق الشباب للصندوق !

● المصور : كيف يستفيد اى شاب فى محافظة "ما" من هذا البرنامج ؟

●● د . الجمال : عليه التوجه إلى المكتب الاقليمى للصندوق الاجتماعى بمحافظته ، وهناك سيجد استمارة بيانات يقوم بملئها متضمنة المعلومات الأساسية عنه والامكانيات والقدرات المتاحة له سواء لديه قطعة ارض فضاء او "محل" او ورشة او غير ذلك ، وفى ضوء هذه البيانات سيقوم المكتب بتوجيهه اما إلى احدى الجمعيات الأهلية المتعاقدة مع الصندوق او جهاز الحرفيين بالمحافظة ، كما سيجد احد فروع البنوك المتعاملة مع الصندوق به شباك مخصص لهذا الغرض وسيلقى التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول على القرض اللازم له وإذا لم يحصل على حل لمشكلته لدى احدى هذه الجهات عليه ان يعود ثانية للمكتب الاقليمى للصندوق والذى به يوميا دورات عن كيفية إدارة المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول على قروض تمويلها .

● المصور : اليس من المفروض ان يكون لدى هذه المحافظات حصر بالمشروعات الصغيرة المطلوبة فى المجتمع ، ودراسات جدوى اولية لها ، توضع اما لدى إدارة الصندوق او البنوك الوسيطة بحيث يختار هذا الشاب منها ما يناسب امكاناته وقدراته وخبراته العلمية والعملية ؟

●● د . الجمال : العملية فى رأيى مازالت فى حاجة إلى دعم كبير جداً من الجامعات الاقليمية والمحافظات ، وعليها بالفعل ان تحدد احتياجاتها ومتطلباتها ، ولا يقتصر دورها على مجرد طلب التمويل من الصندوق ثم تبحث بعد ذلك كيفية استغلال هذه الأموال .

والصندوق حتى الآن لم يدخل فى مجال الصناعات الصغيرة إلا بقرض قيمته ٣٠ مليون جنيه مع البنك الرئيسى للائتمان الزراعى ، سحبوا منه بالفعل ١٠٫٥ مليون جنيه ، جزء منه لتمويل برنامج تدريبى .

● المصور : لماذا لا تقوم الوزارات كالصناعة والزراعة والاسكان وغيرها باعداد دراسات الجدوى للمشروعات التنموية المطلوبة فى المجتمع ؟

●● د . الجمال : الوزارة الوحيدة التى اعدت بالفعل دراسة فى هذا الشأن هى وزارة الرى بالنسبة لمشروع حماية جانبى النيل بمحافظات الصعيد ، اما باقى الوزارات فلم تقدم حتى الآن اى مشاريع او افكار لاستغلال موارد الصندوق .

● المصور : لماذا ؟

●● د . الجمال : والله هم بيقولوا اعطنا الاموال ونحن نتصرف فيها !!

القطة والأسد ...!!

● المصور : ماذا لو اكتشفت لجان المراقبة التابعة للصندوق ان المستفيدين ليسوا من المستحقين بالفعل ؟

●● د . الجمال : تقوم فوراً بالغاء



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

التمويل المخصص لهذا المشروع والجهة الوسيطة التى وقعت على الاتفاق مع الصندوق اما تكون جادة بالفعل ، او جهة قوية وترى ان سلطتها ونفوذها ستجعلها فوق محاسبة الصندوق لها على تصرفاتها .. وهنا يكون الصندوق فى الحالة الأخيرة كالقطة التى تتعاقد مع اسد فماذا تفعل معه ؟!

● المصور : يلاحظ ان معظم القروض التى قدمها الصندوق لمشروعات الشباب فى المحافظات ذهبت لدعم مشروعات قائمة بالفعل وليس لخلق مشروعات جديدة ؟

●● د . الجمال : كل ما قدم من الصندوق حتى الآن فى اطار القرض غير المشروط خلال الفترة الماضية لجهاز الحرفيين بالمحافظات كان ٥١ مليون جنيه ، والمفروض انها تكون قد قدمت لانشاء مشروعات جديدة بالفعل ، لان دعم المشروعات القائمة له سعر فائدة مختلفة عن تمويل المشروعات الجديدة ، فالاولى تحصل على القروض بسعر فائدة ١٤٪ بينما المشروعات الجديدة تحصل على التمويل بفائدة ١٠ ٪ فقط ، والمحافظات قالت اننا مولنا مشروعات جديدة وليست مشروعات قائمة .

● المصور : لدينا أمثلة بتمويل تم لمشروعات قائمة وليست جديدة ؟

●● د . الجمال : يجوز فعلا ان يكون قد حدث هذا ، لكن ماذا افعل وقد منع الصندوق من متابعة هذه المشروعات والتفتيش عليها خلال الفترة الماضية ، بل طلبت بعض الوزارات من الصندوق عدم متابعة المشروعات التى يمولها او زياراتها إلا بعد أخطار هذه الوزارات بموعد الزيارة وان نكتفى بتلقى تقارير المتابعة منها فقط !!

● المصور : نشكر د . الجمال على هذا الحوار..

●● د . الجمال : بل انا الذى اشكركم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

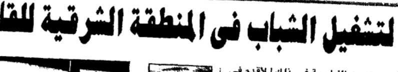
التاريخ : ٦٢

مشروعات لتشغيل الشباب فى المنطقة الشرقية للقاهرة

كتب عبد المنعم عثمان :

فى اطارخطة الدولة لإيجاد فرص عمل جديدة ومنتجة للشباب قرر اللواء صادق الجواهرجى نائب محافظ القاهرة للمنطقة الشرقية بالتنسيق مع الفريق ابراهيم العرابى رئيس الهيئة العربية للتصنيع ان يتم تصنيع عربات خفيفة تصلح للنقل الداخلى ركاب من ٣-٨ افراد ونقل البضائع ونقل والقمامة، تتميز برخص ثمنها اذ انها تتراوح بين ١٥ — ٢٠ الف جنيه وقلة تكلفة التشغيل وسهولته، وذلك لاستخدامها فى نقل الركاب لخدمة الضواحى وداخل المدن وبعض الاحياء، وذلك من خلال مشروع لتشغيل الشباب من خلال جمعيات تعاونية من شباب الخريجين، وقد شكل اللواء الجواهرجى مجموعة عمل فى المنطقة الشرقية لوضع اللمسات الاخيرة للمشروع، من حيث كيفية تمويل هذه الجمعيات بواسطة الصندوق الاجتماعى ومصادر التمويل الأخرى المتاحة. على ان تكون الأولوية فى ذلك للاقدم فى التخرج ولسكان هذا القطاع الذى يشمل اكثر من ثلث مساحة القاهرة ويضم احياء مصر الجديدة ومدينة نصر والسلام والقطامية وعين شمس ويتم تلقى طلبات الراغبين فى اقامة هذه المشروعات فى المكتب الفنى لنائب المحافظ وتقرر ان يتم الاتفاق نهائيا على عدد ونوعية السيارات المستخدمة فى المشروع والتى ستنتج محليا بالتعاون مع هيئة التصنيع العربية.

وتتراوح سعة السيارة من ٣٥٠ سنتيمترا مكعبا وحتى ٥٥٠ سنتيمترا مكعبا وتستهلك اللتر لتقطع ٢٠ كيلو مترا عند سرعة ٦٠ كم / ساعة كما ان سرعتها القصوى ٩٠ كيلو مترا ولها اسطوانتان وتسير على ثلاث عجلات وتستخدم المياه فى التبريد، وتعد من حيث المواصفات ارخص وانسب السيارات لهذا النوع من الاستخدام وقد قدمت الهيئة العربية للتصنيع نموذجا للسيارة



أحمد صادق



السيارة الجديدة

تصنيع عربات خفيفة محليا لاستخدامها فى نقل الركاب والبضائع

فى معرضها الدائم بمدينة نصر وصرح اللواء الجواهرجى بانه سيتم تخصيص مناطق محددة لعمل الشباب فى هذا المشروع كالنقل داخل الضواحى او ازالة القمامة من المنازل فى المناطق السكنية النائية التى لم يتم التعاقد مع متعهدين على خدمتها و اكد ان المشروع يمكن ان يستوعب فى مرحلته الأولى اكثر من الف خريج.



خريجو الهندسة دفعة ٨٤ بدء قبول طلبات تعيينهم

قررت وزارة القوى العاملة والتدريب البدء فى قبول طلبات راغبى العمل فى محافظة القاهرة من حملة بكالوريوس الهندسة دفعة ٨٤ ومابعدها من الذكور من ابناء محافظة القاهرة ومن تخصصات مدنى عام وانشاءات واشغال وعمارة وتشييد وإسكان.

وصرح مصدر مسئول بالوزارة بانه على الراغبين التقدم بطلباتهم باليد إلى مديرية القوى العاملة بالقاهرة .



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

إعطاء الأولوية لمشروعات الشباب وتوفير فرص العمل الجديدة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

توجيهات الرئيس للمحافظين الجدد بعد أدائهم اليمين :

دماء جديدة فى موقع المسئولية لمواجهة المشاكل بعقل مفتوح

الاقامة الدائمة بالمحافظة وحل مشاكل المواطنين

تعميق الممارسة الديمقراطية وتحقيق المساواة والعدالة

كشف عناصر التطرف والتصدى لها ومواجهة المفاهيم الخاطئة

طلب الرئيس حسنى مبارك، من المحافظين الجدد، بذل الجهد، من أجل تلبية احتياجات ابناء محافظاتهم على اختلاف مستوياتهم، وكلفهم بالعمل بكل دقة على تحقيق المساواة، والعدالة بين الجماهير، واعطاء الأولوية للمشروعات التى تخدم الشباب، وتوفر فرص العمل الجديدة. ودعا الرئيس، المحافظين الى ضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية، كاسلوب. ونمط حياة مع الحرص على وجود كل منهم بمحافظته وحث القيادات التنفيذية بكل محافظة على التصدى للمفاهيم الخاطئة، وكشف عناصر التطرف.

وكان الرئيس قد عقد مساء أمس الأول مع المحافظين الجدد اجتماعا استغرق حوالى ساعة ونصف الساعة، حضره الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، وصفوت الشريف وزير الاعلام، ووزير الادارة المحلية.

وعقب الاجتماع، صرح صفوت الشريف، بان الرئيس اشار خلال الاجتماع الى ان العمل العام له طبيعة صعبة وخاصة وتستلزم التضحيات التى يجب ان نتحملها بكل ماتفرضه المسئولية الوطنية.

وأوضح الرئيس مبارك أهمية الدفع بدم جديد الى موقع المسئولية للتصدى لمعالجة المشاكل الجديدة بروح جديدة وفكر متطور، واكد الرئيس مبارك فى لقائه على عدد من الموضوعات.

أولا : إن مسئولية المحافظ تفرض عليه الاقامة الدائمة بالمحافظة إذ أنه لا يستقيم الأداء فى ظل الغياب أو البعد عن الاقليم.

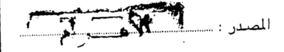
ثانيا : اهمية العمل الميدانى على ارض الواقع وحل المشاكل ومواجهة المفاهيم الخاطئة والالتحام بالجماهير والعناية بمشاكل المواطنين.

ثالثا : العمل على تحقيق المساواة والعدالة بين الجماهير فى الحقوق والواجبات وانه لا تمييز بين مواطن وآخر.

رابعا: تناول الرئيس دور المحافظين فى تعميق الممارسة الديمقراطية كاسلوب ونمط حياة من خلال توعية المواطنين لدورهم الايجابى فى العمل الوطنى سواء كان ذلك فى المشاركة فى صنع القرار أو المشاركة فى اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٣



الرئيس حسنى مبارك فى اجتماعه مع المحافظين الجدد الذى حضره رئيس الوزراء ووزيرا الاعلام والادارة المحلية

(تصوير: عبدالستار يوسف)

ودور القيادات التنفيذية والمحافظين فى المشاركة للتصدى لعناصر التطرف وكشف تلك العناصر التى تحاول ان تخرج على الشرعية وتروع المجتمع وتروج للفكر الخاطىء بين الشباب.

خامسا: تناول الرئيس دور القيادات التنفيذية والشعبية وقيادات الرأى فى التوعية بأبعاد القضية السكانية باعتبار ان الزيادة السكانية بتلك المعدلات الكبيرة التى لا تتناسب مع معدلات التنمية تمثل أكبر خطر على مستقبل التنمية وعلى مستقبل مستوى المعيشة للمواطنين فى مصر.

سادسا: أعطاء أولويات للمشروعات التى تخدم الشباب وتوفر فرص العمل الجديدة سواء من خلال مشروعات الخطط الخمسية أو من خلال المشروعات الاستثمارية او مشروعات الصناعات الصغيرة أو مشروعات الاسر المنتجة وتشجيع القطاع الخاص والاعمال التطوعية لخدمة المجتمع.

واصدر الرئيس مبارك عدة توجيهات محددة للمحافظين طبقا لملاحظاته على الأداء لكل محافظة على حدة مشيرا الى ان المحافظين السابقين قد أدى كل منهم دوره، وتحمل مسئوليته فى الفترة التى كلف فيها بتحمل المسئولية.

وكان المحافظون الجدد ورئيس المجلس الاعلى لمدينة الأقصر قد ادوا اليمين الدستورية أمام الرئيس مبارك مساء أمس الاول، بمقر رئاسة الجمهورية.



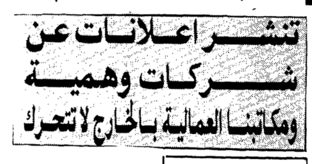
المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

تحت سمع وبصر وزارة القوى العاملة

الشركات العربية تنصب على العمالة المصرية



تحقيق
حنفى مهران

منذ تولى وزارة القوى العاملة . مسئولية الاشراف على تسفير العمالة المصرية للخارج تزايدت شكاوى الآلاف منهم بسبب تعطيل الوزارة للاجراءات والمحاباة فى تسفير البعض على حساب البعض الآخر وكانت اخر هذه الشكاوى واخطرها تعرض العمال المسافرين الى عمليات نصب حيث تعلن بعض الشركات العربية فى الصحف عن حاجتها الى عمال ويسافر العامل بعد انتهاء اجراءاته من الوزارة وبعد الوصول يفاجا بان العمل المعلن وهمى وأن عليه ان يتعرض لاستغلال الشركة او بعض الافراد هناك ولكن كيف ؟

نصب الشركات

يقول عاطف فايز محمد حصلت على عقد للعمل كمراقب عمال باحدى الدول العربية على ان تبدأ مدة العمل من تاريخ دخولى هذه الدولة ولمدة عام وبعد وصولى وجدت ان المؤسسة وهمية وان المعلن يقوم بتشغيل العمال لحسابه فى مؤسسة للمقاولات ومن يرفض يبلغ عنه ويهدده بالطرد خارج البلاد بل انه اجبرنى على التوقيع باستيلامى لمرتبى دون الحصول الفعلى على مستحقاتى المالية وعندما لجأت الى وزارة القوى العاملة فور عودتى كان الرد من مكتب التمثيل العمالى بالدولة العربية ان المؤسسة المشكو فى حقها سواء بالاتصال او بالتليفونات الخاصة بها او الاعلان الذى اعدته المؤسسة ان جميعها تخص مؤسسات اخرى مجاورة لها .

ويقول اسامة احمد ذهبت للعمل باحدى المؤسسات الصناعية بدولة عربية عن طريق وزارة القوى العاملة وبعد دخولى وجدت ان المؤسسة خالية من كافة الاجهزة ولايوجد بها سوى المبانى واستمر الحال ٤ شهور ونحن نحصل على نصف الراتب المنصوص عليه فى العقود انتظارا للمعدات ولما كثرت الديون علينا من الاخوة المصريين هناك وطالبنا بالحصول على رواتبنا فكان الرد من لايعمل لايستحق راتبا فاضطررنا للعودة الى البلاد على نفقتنا الخاصة رغم ان العقد ينص على حصولنا على تذاكر سفر ذهابا وايابا ورفضوا اعطاءنا اى تعويضات مالية عن الخسارة التى لحقت بنا .

.. وعشرات الامثلة التى تعرضت لنفس عمليات النصب فماذا فعلت وزارة القوى العاملة ؟

يقول محمد الفاتح مدير ادارة الاستخدام الخارجى بوزارة القوى العاملة ان الادارة تتولى الاشراف والرقابة على نشاط الحاق العمالة المصرية بالخارج تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٩٠ ولائحته التنفيذية بهدف تحقيق فرص عمل جديدة ومجزية مع حماية المتعاقد المصرى من الاستغلال وهذا من خلال الاشراف والرقابة على نشاط شركات الحاق العمالة المصرية بالخارج والحاصلة على ترخيص من وزارة القوى العاملة بمزاولة النشاط.

وهناك شركات مرخصة واخرى سيئة السمعة وعن دور الوزارة فى مراقبة الشركات المرخصة تقوم ادارة الاستخدام الخارجى بمراجعة الطلبيات المقدمة من هذه الشركات لضمان جدية فرص العمل الواردة بهذه الطلبيات واستبعاد الطلبيات التى تتم مع مؤسسات سيئة السمعة بالخارج من واقع تقارير المستشارين العاملين هناك واستبعاد الطلبيات التى ترد بها مهن غير ملائمة للعمالة المصرية كعمل الخادمات ومراجعة اعلانات الوظائف بالخارج والمقدمة من هذه الشركات بعد مطابقتها على الطلبيات الواردة من الشركات والمسجلة بالادارة ومراجعة الادارة واعتمادها لجميع عقود العمل التى يتم ابرامها بمعرفة هذه الشركات ضمانا للشروط العادلة والاجر المناسب .

ويضيف بالنسبة للشركات غير المرخصة فان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ تناول بالعقاب المشدد اى شركة او شخص يزاول الحاق العمالة المصرية بالخارج بدون ترخيص ويؤكد على الحصول على الاتى

ـ خطاب ضمان مالى يقدر بمائة الف جنيه حتى لاتتورط اى من الشركات فى مخالفة القانون



ـ ان يكون مقر الشركة فيه مكان مناسب للسكن وذى مظهر جيد .

ـ لاتتم عمليات التسفير الا من خلال اجراءات تنظيم طبقا للاجراءات والمستندات الخاصة بهذه الشركات وعمل التفتيش الدورى والمفاجىء لها كما تلتزم الشركات بتعليمات الوزارة وتقدم تقارير عن سير العمل وظروف سوق العمل بالخارج مع مراعاة هذه الشركات للمستندات القائمة فى العقد من اجر ورقابة.

واشترط القانون ان يكون صاحب العمل او الشركة من ذوى السمعة الحسنة على ان تجرى تحريات امنية دقيقة قبل الموافقة على مزاولتهم هذا النشاط واشترط القانون الا يتم الاعلان عن وظائف خالية على الاطلاق الا بعد موافقة وزارة القوى العاملة عليه .

وعن المتضررين من مثل هذه الشركات يوصى بان يلجأ العامل المصرى الموجود بالخارج الى المستشار العمالى لانهاء مثل هذه الازمة اما من يعود منهم الى داخل البلاد فادارة الاستخدام الخارجى تقوم بمخاطبة المستشار العمالى والجهات الامنية لحل النزاع القائم بين العامل والشركة المشكو فى حقها.

ويضيف انه منعا لهذه المشاكل نطالب الجماهير بان ترسل للادارة نموذج (١) استخدام خارجى بخطاب مسجل حتى يكون للوزارة دور قوى فى هذا الشأن.

كيف تفكر .. الحكومة ؟

فى الوقت الذى تحاول فيه الدولة ايجاد الحلول السريعة لمشكلة البطالة ، حتى تحمى شبابنا من الانحراف والمخدرات والتطرف .. والوقوع فريسة للارهاب .. نجدها ـ مازال ـ تضع القيود على العمل بالخارج .. وتفرض الشروط على الاجازات بدون مرتب .. وتحددها بعشر سنوات .. وتلاحق كل مصرى قضى هذه المدة بخطابات التهديد بالفصل او الاستقالة اذا لم يعد فورا ويسلم نفسه للجهة التى كان يعمل بها ..



وانا لا اجد مبررا معقولا لاصرار الحكومة على عودة هؤلاء المصريين ، خاصة وان مشكلة البطالة تؤرق المجتمع وتهدد استقراره .. والمصالح الحكومية تعانى من تكدس الموظفين .. والعمالة الزائدة .. وهل اذا عادوا الى مصر سيجدون الوظائف فى انتظارهم ؟؟ وهل الجهات التى تركوها تشكو الآن من ازمة الموظفين .. ومن تعطيل الاعمال بها بسبب سفرهم وغيابهم بالخارج .. ام أنها تنوء بكثرة الموظفين الذين لا عمل لهم ؟؟

ان الواقع يؤكد ان من يعود من هؤلاء المصريين الذين اغتربوا سنوات خارج وطنهم لن يجد عملا .. وقد يجد مكتبا ودرجة .. ولكنه يظل عاطلا وعالة على الدولة ، تدفع له مرتبه دون مقابل من العمل والانتاج .. فايهما افضل ان يبقى بالخارج ويدفع للحكومة مستحقاتها .. أم يعود وتتحمل مرتبه دون ان يؤدى عملا !!

ان المصلحة العامة تحتم ضرورة اطلاق العمل بالخارج والاجازات بدون مرتب بلا حد اقصى .. والظروف الحالية التى تمر بها البلاد تفرض على الحكومة اعادة النظر فى القانون الخاص بالعاملين فى الخارج وتعديله بما يتفق مع هذه الظروف ويكفل حقوق الطرفين ويذلل العقبات الادارية .. وبذلك نفسح مجال العمل امام الشباب .. ونخفف من اعباء العمالة الزائدة .. ونوفر المبالغ الطائلة التى تتحملها الخزانة العامة بسبب عودة العاملين بالخارج .. ونوجهها لحل مشكلة البطالة وتشغيل الخريجين الذين امضوا سنوات طويلة بلا عمل .

وقد تلقيت من الموظفين الاداريين العاملين بالخارج اكثر من عشر سنوات رسالة موضوعية تستحق الدراسة من جانب المسئولين خاصة وانها تتضمن حلا اعتقد انه يساهم بطريقة عملية فى حل مشكلة البطالة .. وهذا هو نص الرسالة :

« لقد اطلعنا على اقتراحكم الوجيه لحل مشكلة البطالة فى بابكم « نحو النور » بالعدد الاخير « لاخبار اليوم » ونحن يشرفنا ان نقدم لكم اقتراحنا المتواضع لاستكمال حل هذه المشكلة القومية الخطيرة آملين ان تتناولوا اقتراحنا هذا بالاستعراض والبحث فى مقالاتكم القيمة التى تهتم بالقضايا الهامة كما تعودنا منكم دائما واقتراحنا هو ان تسرع الحكومة باصدار قانون اطلاق الاجازات بدون حد اقصى وبدون ثغرات ما عدا التخصصات النادرة جدا التى لا يوجد لها بديل داخل البلاد وزيادة شريحة الضريبة على العاملين بالخارج مع تزايد عدد سنوات الاجازة وتخصيص حصيلتها والتى ستصل الى مئات الملايين من الجنيهات لتشغيل الخريجين دون تحميل الدولة اى اعباء وهذا الحل بالاضافة الى مساهمته فى القضاء على مشكلة البطالة سيحافظ على مستوى الدخل القومى العائد من العمالة المصرية بالخارج بعد انخفاض دخل السياحة ويريح العاملين بالخارج ويضع حدا لتعسف رؤساء المصالح برفضهم تجديد الاجازات للعمل بالخارج اكثر من عشر سنوات بحجة (غير مقنعة) ان حاجة العمل لا تسمح ، ولقد اضطر الآلاف خلال الشهور القليلة الماضية لتقديم استقالاتهم وعادوا لاستلام عملهم بمصر نتيجة هذا ونحن فى الطريق الى ذلك ايضا مما اضاع علينا وعلى الوطن الكثير من النفع ولتكن الضريبة كالتالى :

● الاجازات من السنة الاولى الى السنة الخامسة تبقى الضريبة المفروضة من قبل كما هى بدون تغيير .

● الاجازات من السنة السادسة الى السنة العاشرة تضاعف الضريبة .

● الاجازات من السنة الحادية عشرة الى الخامسة عشرة ترفع الضريبة الى ثلاثة امثال .

● ما زاد على ذلك تصبح اربعة امثال .

* * *

واخيرا .. لا يسعنى الا ان اشكر اصحاب هذه الرسالة على اقتراحهم الذى ارجو ان يحظى من الدولة .. بما يستحقه من اهتمام ..

سمير عبدالقادر



محافظ الجيزة الجديد يؤكد:

أولوية لقضايا الشباب والبطالة

٥ ملايين جنيه لمتضرري الزلزال بالعياط

كتب ـ عادل الديب:

أكد الدكتور عبد الرحيم شحاته محافظ الجيزة أن محاور العمل التنفيذي في الفترة القادمة ترتكز على مصارحة المواطنين، واستخدام الأسلوب العلمي في حل مشاكلهم والتخطيط لأولويات احتياجات المجتمع وان قضية الشباب والبطالة على رأس الأولويات. وقال إنه اتفق مع الدكتور حسين الجمال رئيس الصندوق الاجتماعي على عقد لقاء الخميس القادم لدراسة احتياجات الجيزة من المشروعات الصغيرة وسيتم صرف خمسة ملايين جنيه لمتضرري الزلزال بمركز ومدينة العياط خلال الاسبوع الحالي، وكانت تصرف قبل ذلك للقرى فقط.

وأكد أن الجهازين التنفيذي السياسي والشعبي بالمحافظة يتوليان إدارة عملية التنمية الشاملة بالجيزة بروح المسئولية العامة وصالح المواطن.

وأضاف أن تكليفات القيادة السياسية بأنه لاتستر على انحراف أو فساد مهما كان وضع مرتكبيه.

وأكد أنه لاقرارات فوقية، وأنه سيتم عقد لقاءات دورية مع المواطنين بالقرى والمراكز والمدن لحل المشاكل التي تطرح في هذه الاجتماعات كما سيعقد مجلس تنفيذي المحافظة معظم اجتماعاته خارج مدينة الجيزة، وأنه سيتم تشكيل ٣ لجان هي: الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والزراعة والري والخدمات والمرافق.

البطالة اليائسة

دكتور نادر فرجانى

اصبح الحديث عن خطورة البطالة السافرة ومغبتها ، خاصة فى بلد كمصر من قبيل الخوض فى المسلمات . ولكن اللاحظ ان الاهتمام العام بظاهرة البطالة قد خبا الى حد بعيد . والمدهش هو تراجع الاهتمام بالظاهرة رغم تراكم الشواهد التى تدل على تفاقمها .

وحيث يمثل خلق فرص عمل توظف طاقات الناس وتوفر لهم حياة كريمة احدى الغايات الأصيلة للسياسة الاقتصادية ، فإن إطراد البطالة السافرة يعنى فشل السياسات والبرامج الاقتصادية بوجه عام ، وتلك التى تستهدف مكافحة البطالة بوجه خاص ، مما يستدعى إعادة النظر فى تلك السياسات والبرامج .

وترمى هذه المقالة الى تتبع تطور مستوى البطالة السافرة فى مصر فى السنوات الأربع الأخيرة .

ويستبعد هذا المفهوم شرط البحث عن عمل لاعتبار الفرد متعطلا ، وهى التوصية الدولية لتعريف البطالة فى المجتمعات التى تعانى من استمرار معدلات مرتفعة من البطالة ، كما فى حالة مصر ، مما يؤدى الى قعود « المتعطلين » عن البحث عن عمل . وبديهى أن إشتراط البحث عن عمل لتعريف التعطل فى العمليات الأحصائية يؤدى الى معدلات بطالة أقل من الحقيقة .

والواقع أن عدم البحث عن عمل ، عند التعطل ، هو اسوأ أنواع البطالة السافرة . إذ يعنى اليأس من الحصول على عمل ، الذى هو ، او كان ، « حق وواجب » .

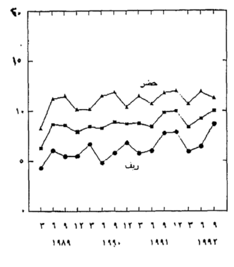
البطالة اليائسة ، إذا ، هى التعبير النهائى عن إهدار الثروة الأساس ، اى الطاقة البشرية من جانب . وهى ايضا المظلمة الابلغ من قبل المتعطلين تجاه المجتمع ، وجلهم كما نعلم ، شباب متعلم يبحث عن العمل لاول مرة .

الاساس

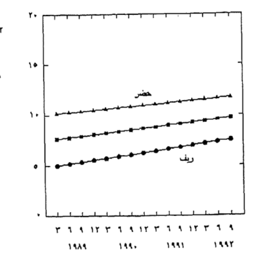
يعد بحث العمالة بالعينة الذى يقوم به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصدر الاساسى لمتابعة التطورات الجارية فى مستوى البطالة على فترات زمنية قصيرة نسبيا ، حيث يجرى البحث كل ثلاثة شهور منذ عدة

المقصود بالبطالة السافرة عدم العمل فى فترة مرجعية معينة رغم القدرة على العمل والرغبة فيه . ويلاحظ ان العمل يعنى المشاركة فى إنتاج السلع والخدمات ، ولو للاستهلاك العائلى فى نطاق القطاع الزراعى ، وحتى لو كان ذلك فى نطاق الاسرة بدون أجر ، نقدى أو عينى .

شكل رقم ١
معدلات البطالة من مسح العمالة بالعينة
(١٩٨٩-١٩٩٢) حسب الإقامة



الشكل رقم (٢)
خطوط إنحدار معدلات البطالة من مسح العمالة بالعينة
(١٩٨٩-١٩٩٢) حسب الإقامة



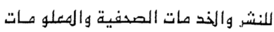
سنوات . ويقوم البحث على عينة قومية كبيرة تتكون ن حوالى عشرة آلاف أسرة مما يوفر أساسا إحصائيا جيدا لنتائجه .

ويستند التحليل الحالى الى النتائج الاولية لبحث العمالة بالعينة فى الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) حيث لا تتوفر النتائج النهائية . وجدير بالذكر ان النتائج الأولية لا تتوافر تفصيلات كثيرة مطلوبة مثل التوزيع حسب النوع . ولكن الاهم هو أن مسح العمالة بالعينة يشترط « البحث عن عمل » لتعريف البطالة . ويعنى هذا ، ان نتائج المسح تقلل من مستوى البطالة بقدر حجم البطالة اليائسة .

ومن حسن الحظ أن نتائج دورة خاصة لمسح العمالة بالعينة ، أجريت فى اكتوبر ١٩٨٨ ، توفر لنا إمكانية تقدير حجم البطالة اليائسة فى وقت ذلك المسح ، اى قبل فترة الدراسة الحالية مباشرة . فقد استبعدت هذه الدورة الخاصة شرط البحث عن عمل وسعت الى دراسة ظاهرة عدم البحث عن عمل . وتدل نتائج هذه الدورة على أن حوالى خمس إجمالى المتعطلين لم يبحث عن عمل خلال الفترة المرجعية لأسباب مختلفة اهمها الاعتقاد بعدم وجود عمل ، وإنتظار التعيين بالحكومة او القطاع العام ، وعدم معرفة طريقة فعالة للحصول على عمل . وتدل عملية حسابية بسيطة على أن البطالة اليائسة تمثل حوالى ربع المتعطلين الباحثين عن عمل .

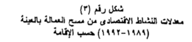
ومنطقى ان نفترض ان مسح القوى العاملة بالعينة فى الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) بدأ بنسبة مماثلة للبطالة

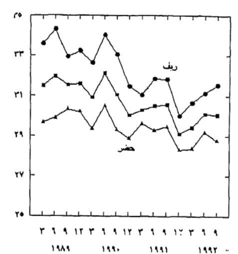




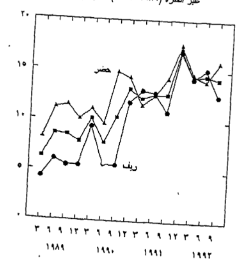
المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ أبريل


شكل رقم (٣)
معدلات النشاط الاقتصادى من مسح العمالة بالعينة
(١٩٨٩-١٩٩٢) حسب الإقامة



شكل رقم (٤)
معدلات البطالة المصححة بالزيادة النسبية فى البطالة اليائسة
عبر الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢) حسب الإقامة



اليائسة . وسنعود الى هذه المسألة قرب نهاية المقالة .

ظاهرة تحول البطالة السافرة

يعرف معدل البطالة بنسبة عدد المتعطلين الى حجم قوة العمل (عدد المتعطلين + عدد المشتغلين) فى فترة مرجعية معينة .

ويبين الشكل رقم (١) تطور معدلات البطالة السافرة ربع السنوية فى الفترة المدروسة من النتائج الاولية لمسح العمالة بالعينة حسب الريف والحضر .

ويؤدى هذا الشكل الى عدة إستخلاصات :

أولا : أن البطالة السافرة ، رغم التقلبات موسمية الطابع ، كانت فى إزدياد مستمر عبر السنوات الأربع الماضية . ومؤدى هذا النمط أن وصل معدل البطالة العام حسب النتائج الأولية للمسح حوالى ١٠ ٪ قرب نهاية ١٩٩٢ ، بالمقارنة بحوالى ٦ ٪ فقط عند مطلع ١٩٨٩ .

ويؤكد هذا الاستخلاص خطوط الانحدار المبينة فى الشكل رقم (٢) والتى يمكن ان يستدل منها على أن معدل البطالة السافرة كان يزيد بمعدل ٠,٧٢ ٪ سنويا فى الريف و ٠,٤٥ ٪ سنويا فى الحضر ، أى بمعدل متوسط يساوى ٠,٦ ٪ سنويا .

ثانيا : ان البطالة السافرة تزداد ، بوجه عام ، فى النصف الثانى من العام ، وهذا أمر متوقع نتيجة دخول خريجى التعليم المتوسط والعام ، وهم غالبية المتعطلين ، سوق العمل حول منتصف العام .

ثالثا : أن معدلات البطالة السافرة أعلى فى الحضر منها عن الريف وإن كان معدل الزيادة فى البطالة أعلى فى الريف .

تفاقم البطالة اليائسة

يمكن من النتائج الاولية لمسح العمالة بالعينة حساب معدل النشاط الاقتصادى (بنسبة حجم قوة العمل الى عدد السكان) .

وتدل الدراسات فى مصر على توقع إرتفاع معدل النشاط الاقتصادى نتيجة لعدة ظواهر تتصل بانتشار التعليم من ناحية ، واشتداد الضائقة الاقتصادية من ناحية أخرى . فدخول النساء سوق العمل (بمعنى الرغبة فى العمل)

فى إزدياد ، وإستمرار الكبار فى سوق العمل يصل لسنوات تتعدى سن الاعتزال التقليدى ، كما يتزايد إلتحاق الاطفال بسوق العمل .

غير ان النتائج الاولية لمسح العمالة بالعينة تظهر انخفاضا واضحا فى معدل النشاط الاقتصادى عبر الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) ، وبدرجة أعلى فى الريف شكل رقم (٣) . كيف يمكن تفسير تلك المشاهدة غير المتوقعة ؟

يتمركز التفسير الوحيد المقبول منطقيا حول تزايد مستوى البطالة اليائسة . إذ يؤدى ذلك الى تقليل عدد المتعطلين ، ومن ثم حجم حجم قوة العمل ، دون أن يؤثر بالطبع على عدد السكان . والنتيجة النهائية هى إنخفاض معدل النشاط .



ويعنى هذا الاستنتاج ان مستوى البطالة اليائسة فى الفترة المدروسة كان فى تزايد ، حتى عن المعدل الابتدائى الذى قدرنا ان عانى منه مسح العمالة بالعينة فى بداية الفترة المدروسة .

ويمكن أن نقدر الزيادة النسبية فى البطالة اليائسة ، ومن ثم نصحح معدل البطالة نسبة الى الدورة الأولى من المسح خلال الفترة المدروسة ، بافتراض ان معدلات النشاط الاقتصادى بقيت على مستوى دورة مارس 1989 . والواقع ان هذا يمثل حدا أدنى لتقدير الزيادة النسبية فى البطالة اليائسة .

ويبين شكل (٤) نتيجة هذا التصحيح ، فى حدود نتائج المسح ، خلال الفترة (٨٩ ـ ١٩٩٢) . ومنه يتضح إرتفاع معدل البطالة العام الى ١٥ ٪ قرب نهاية ١٩٩٢ ، وتناقص التفاوت بين الريف والحضر فى معدلات البطالة عبر الفترة نفسها .

ويترتب على هذا التصحيح أن ترتفع معدلات الزيادة فى البطالة عبر الفترة المدروسة ، الى ٣,٢ ٪ سنويا فى الريف ، ١,٨ ٪ سنويا فى الحضر ، أى ما يوازى ٢,٥ ٪ سنويا فى المتوسط .

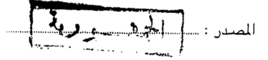
خاتمة

إلا انه يتعين ان نتذكر ان التصحيح السابق قد تم نسبة الى الدورة الاولى لمسح العمالة بالعينة فى الفترة المدروسة والتى إفترضنا أنها تعانى من درجة نقص فى حصر البطالة ، نتيجة إستبعاد البطالة اليائسة ، يوازى ٢٥ ٪ من البطالة غير اليائسة ، بناء على نتائج دورة أكتوبر ١٩٨٨ . وبإضافة هذا المستوى من نقص الحصر (الى مستوى البطالة فى نتائج المسح قبل التصحيح السابق) يمكن التوصل الى تقدير لمعدل البطالة ، شاملا جملة البطالة اليائسة ، يوازى ١٧,٥ ٪ . أى أن البطالة اليائسة وصلت قرب نهاية العالم الماضى الى ما يوازى ٤٣ ٪ من إجمالى البطالة ، بالمقارنة بحوالى ٢٠ ٪ منذ اربع سنوات خلت .

وبعبارة أخرى ، فإن أكثر من واحد من كل ستة من قوة العمل المصرية لا يجد عملا ، والغالبية الساحقة من المتعطلين شباب متعلم يبحث عن العمل لأول مرة ، وأكثر من إثنين من كل خمسة من هؤلاء يئسوا من البحث عن عمل .

وهذه ارقام لا تحتاج لكثير تعليق ؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

تساؤلات

متى ينتهى الحصر الشامل للبطالة والعاطلين حتى يمكن تقدير الحلول العاجلة والحلول طويلة المدى لهذه المشكلة . وفى اعتقادى ان الحصر باسلوبه الحالى لايمكن ان يكون دقيقا وموضوعيا لانه يتم فى اسلوب بيروقراطى بعيد عن الجدية

فلماذا لاتقوم مكاتب القوى العاملة فى المحافظات بهذه المسئولية وتفتح الباب لتلقى الاستمارات من الراغبين فى العمل .. كل الراغبين فى العمل سواء من حملة المؤهلات العليا او المتوسطة او غيرهم وبعد هذا الحصر المبدئى لدينا فى مجلس الوزراء مركزا للمعلومات يمكن من خلاله تصنيف هذه المعلومات وتقدير الاحتياجات المطلوبة للمشروعات من التخصصات المختلفة .

وفى حالة وجود زيادة فى بعض التخصصات الجامعية او الشهادات المتوسطة فنحن نحتاج الى برامج تدريب قصيرة وعاجلة لاعادة تأهيل هؤلاء للعمل فى وظائف واعمال جديدة سواء فى الداخل او الخارج .

ومن المؤسف أن لدينا بطالة يصل عددها لاكثر من ٤ ملايين خريج على الاقل ولدينا على الجانب الاخر عجزا فى العاملين فى المرور والشهر العقارى والضرائب والتأمينات وباقى الخدمات التى تتعامل مع الجمهور

ثم اين دور التدريب التمويلى فى اعداد الخريجين للعمل فى الاراضى الجديدة وهى الامل والمخرج من قضية البطالة .. كما ان لها دورها فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية التى نستورد منها اكثر من ٨٠٪ من حجم الاستهلاك

عبدالله نصار

مشروعات صغيرة بمدينة ٦ أكتوبر لمنتجات الألبان وتجفيف الخضراوات والفاكهة

في سبيل معالجة مشكلة البطالة بين شباب الخريجين بصفة خاصة، والشباب المصرى بصفة عامة قامت وزارة البحث العلمى باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لعدد ٤٠ مشروعا انتاجيا صغيرا تم طبعها فى كتيبات، وتوزيعها بالمجان على الجهات المعنية.

وصرح الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى بان دور الوزارة لم يتوقف عند هذا الحد بل قامت باستثمار الموارد المتاحة لها فى انشاء مركز للمشروعات الانتاجية الصغيرة بالمنطقة الصناعية بمدينة ٦ اكتوبر على مساحة تبلغ حوالى ٥٠٠ متر مربع، ويعد المركز ممارسة من نوع جديد هدفها اتاحة فرص عمل منتجة للشباب، وذلك فى اطار مشروعات صغيرة توفر بعض الاحتياجات اللازمة للسوق المحلية، ولقد تم انشاء المركز على اساس فكر هندسى رائد حيث تم بناؤه على شكل سداسى ليشمل ٦ وحدات.

ويقول الدكتور سميح النقراشى المدير التنفيذى لمشروع العلم، والتكنولوجيا بوزارة البحث العلمى ان الوحدات الست التى تم بناؤها تضم، ورشتى انتاج للمعدات اللازمة للعديد فى الصناعات الغذائية، احداهما ورشة تصنيع اخشاب مقامة على وحدة سداسية، والاخرى ورشة ميكانيكية مقامة على وحدتين ويحتوى المركز ايضا على وحدتى انتاج احداهما لصناعة منتجات الالبان، والثانية لتجفيف الخضراوات، والفاكهة، ووحدة سكنية تناسب الشباب على مساحة ٦٤ مترا مربعا.



د. عادل عز

ويقوم المركز بتصنيع العديد فى المعدات ذات احجام مختلفة مثل معدات انتاج الجبن، والزبد، والزبادى، ومعدات لتجفيف الخضر، والفاكهة بالطاقة الشمسية، ويمكن استغلال الطاقات الموجودة فى انتاج معدات اخرى منها - مثلا - افران تستخدم الطاقة الشمسية، وشكمانات السيارات وفى مجال انتاج السلع فان المركز يقوم بانتاج الجبن الابيض، والزبادى، والقشدة، والخضراوات، والفواكه المجففة، وبعض المنتجات الغذائية فى اطار تدريب الشباب لتأهيلهم للعمل فى مشروعات انتاجية صغيرة يكون الهدف منها المساهمة فى حل احدى اهم مشاكل الشباب، وهى البطالة، واستغلال طاقاتهم فى القيام بأعمال انتاجية لما فى ذلك من تأثيرات ايجابية اجتماعيا، واقتصاديا، وقد تم وضع المعايير لاختيار الشباب لحضور الدورات التدريبية على اساس ان تغطى قطاعات صغار المستثمرين الزراعيين، وخريجى الجامعات، وخاصة الكليات العملية، والمعاهد الصناعية، والتكنولوجية، والدبلومات المتوسطة مع وافر الخبرة على أن يكون التدريب بالمجان.

حسن فتحى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ١ مايو

مصيدة بوزارة القوى العاملة للمسافرين للعمل بالخارج!

كتب ـ حسين عبد ربه

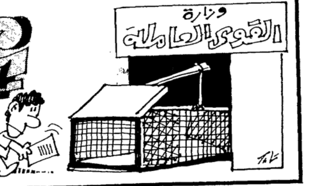
تحول مبنى وزارة القوى العاملة فى مدينة نصر إلى مصيدة للمتاعب والقلق للمسافرين بقصد العمل فى الخارج .. الوزارة لاتزال تصر على دورها بانهاء الاجراءات التى تطول وتصل إلى شهور فى بعض الاحيان تنتهى خلالها التاشيرات التى حصل عليها الراغبون فى السفر ..

وظهر فريق من السماسرة داخل اروقة ومكاتب الوزارة لبيع الوهم لهؤلاء المسافرين .. !! وبسبب الاهمال ضاعت جوازات السفر لبعض العاملين ويلاحظ اوراق ومستندات أخرى هامة تتعلق بمصالح هؤلاء المسافرين ملقاة فى الطرقات وداخل دورات المياه ..

البعض يتهم موظفى الوزارة باصرارهم على تحويلها إلى شركات سفريات كبرى ولكنهم يدفعون عن انفسهم ويقولون لقد طلبنا من الوزير الغاء دورنا فى انهاء الاجراءات ولكنه رفض .. واعترفوا بوجود السماسرة وضياع جوازات السفر داخل هذا المبنى مما يؤكد ان هؤلاء المسافرين هربوا من السماسرة ومكاتب السفر التى تحولت إلى شركات ثم وجدوا ما هو اسوأ داخل مبنى الوزارة .

وفى رسالة موقعة من موظفى القوى العاملة تلقتها الجريدة تندد باسلوب تعامل الوزارة مع العمالة المصرية الراغبة فى العمل بالخارج ويقولون انه منذ ان تولت الوزارة نظام تسفير العمالة والوساطة بين العامل وصاحب العمل والسفارات وقيامها بانهاء الاجراءات وسفر العاملين فقد ثبت فشل هذا الاسلوب حيث مازال العامل المصرى يعانى لانهاء اجراءاته ويتعرض للنصب والاحتيال .

تضمنت الرسالة ان موظفى الوزارة الدين يتعاملون مع العمال يستغلونهم ويعاملونهم معاملة سيئة كما تسبب موظفو الوزارة فى ضياع جوازات سفر العمال ووجود عجز فى رسوم التأشيرات قدره ٤٥ الف جنيه وقد جاء بالرسالة ان بعض المسئولين يتلاعبون بالعمالة المصرية وحددوا اسماءهم وهم مجدى عبدالعزيز المسئول عن تعاقدات الشركات ومحمد الفاتح مدير عام الاستخدام الخارجى بالوزارة وقالوا انه على علاقة وثيقة باصحاب الاعمال السعوديين ولهذا ذهبنا على الطبيعة للتأكد من هذه المعلومات حتى لانتهم احدا بدون مبرر ولنصل إلى اسلوب يحافظ على حقوق العمال المسافرين بحثا عن فرصة عمل وحرصا منا على عدم التجنى على احد ذهبنا إلى الوزارة للبحث عن حقيقة ماجاء بهذه الرسالة ولم نتوجه مباشرة إلى الاسماء التى جاء ذكرها بالرسالة



بل استعلمنا عنهم من صغار وكبار موظفى الوزارة فقالوا ان مهمته هى التعامل مع الشركات الحاصلة على ترخيص بمزاولة الحاق العمالة وكان مستشارا عماليا لمصر بجدة سابقا وهو صاحب سمعة طيبة ..

ويقول مجدى عثمان اننى مختص بمراجعة تعاقدات الشركات المرخصة وهذا يتم من خلال مندوبى الشركات الذين تعتمدهم الوزارة للتعامل معها ومن سوء حظى ان اغلب مندوبى الشركات نساء فهل أنا افرض على الشركات ان ترسل لى المندوب فتاة وليس رجلا !!!

• احد موظفي الشركات يطلب منه اعتماد مندوبة لشركته للتعامل مع الوزارة .

وذهبنا إلى مكتب محمد الفاتح مدير عام الاستخدام الخارجى فلم نجده وعلمنا انه كان مستشارا عماليا باحدى السفارات المصرية بالخارج وهو مسئول عن ابرام التوكيلات والاتفاقيات مع اصحاب الاعمال . ولكن مايؤخذ عليه هو انه لايتواجد فى مكتبه باستمرار حتى يرد على استفسارات المواطنين مما ترك فرصة للتسيب وعدم الاهتمام بمصالح المترددين على الادارة .

اما عن حقيقة ضياع جوازات السفر الخاصة بالعمال .

يقول محمد عبدالعزيز مدير امن الوزارة ان هناك جوازات سفر ضاعت فى القنصلية السعودية وتم استخراج اوراق جديدة لاصحابها اما وجود جوازات سفر او عقود عمل فى دورات المياه بالوزارة فذلك يتم من السماسرة والنصابين الذين يحتالون على العمال ويدعون انهم موظفون بالوزارة وبامكانهم انهاء اجراءات العامل مقابل ٣٠٠ جنيه فيدفع العامل ويتجول النصاب داخل مكاتب الوزارة ويدعى انه زميل الموظفين ويترك العامل ينتظره امام احد المكاتب ويأخذ منه الاوراق ويذهب النصاب بحجة أنه سينهى الاجراءات ويهرب بعد ان يكون قد رمى الاوراق فى دورات المياه او فى فناء الوزارة وقد اكتشفنا اوراقا بدورات المياه كما ان عمالا تعرضوا لمثل هذه الحالة وجاءوا إلينا يشتكون بان موظفا اخذ منهم الاوراق فنأخذهم لكل المكاتب بالوزارة للتعرف على الموظف فلا نجد له اثرا داخل مكاتب مبنى الوزارة .

جانب اخر من الرسالة انتقد نظام تعامل الوزارة مع المواطنين واجراءات سفر العمالة للخارج والقانون المنظم لها ١٠ لسنة ٩١ وذهبنا إلى احد المسئولين بالوزارة فقال انه منذ ان تولت الوزارة نظام تسفير العمالة للخارج وقيامها بدور الوسيط بين العامل وصاحب العمل وهذا النظام يثبت فشله يوما بعد يوم حيث مازال العمال يعانون من طول الاجراءات وطوابير الانتظار والتى تمتد لاكثر من شهر حتى يحصل العامل على التأشيرة ويضطر للحضور للوزارة فى السادسة صباحا وقد يكون قادما من محافظات الصعيد . !!!

وحول اسوار الوزارة أكثر من انتشارهم حول السفارات والقنصليات .. !!

كما ان التعامل بين العامل والقنصلية كان لايستغرق ١٠ ايام لانهاء الاجراءات ولكن بعد قيام الوزارة بذلك فان الاجراءات تستغرق شهرا او اكثر فالوزارة تتسلم فى اليوم ٢٠٠ جوازا سفر على سبيل المثال يوميا وتسلمهم للسفارة وتنتظر حتى تنتهى السفارة من الاجراءات وقد تقبل السفارة ٢٠ جواز فقط وترفض الباقى وتعود باقى الجوازات بدون تأشيرة فيضيع مال ووقت العامل البسيط وقال ان العامل يقدم اوراقه ويدفع رسوم التأشيرة للوزارة ولايأخذ أى ورقة تفيد استلام الوزارة لاوراق او نقود من العامل كما ان الموظف الذى يتسلم النقود لايقيدها فى دفاتر الوزارة وبالتالى تضيع الاوراق أو تفقد النقود وقد وجد عجز فى رسوم التأشيرات قدره حوالى ٤٥ الف جنيه ... !!

واشار إلى اننا طلبنا من الوزير الغاء هذا النظام الذى يتعب العامل والموظف ايضا ولكنه رفض ذلك !!

وقال المصدر ان الوزارة نفسها تخالف القانون ١٠ لسنة ٩١ والذى ينظم سفر العمالة حيث انه ينص على ان سفر العمالة المصرية للخارج يكون من خلال الوزارة والشركات الحاصلة على ترخيص بمزاولة الحاق العمالة للخارج وتظهر مخالفة الوزارة للقانون من خلال الاتفاقيات التى تبرم بالوزارة فصاحب العمل السعودى مثلا يحضر للوزارة ومعه عدد من العمال يريد تسفيرهم للعمل عنده فيطلب من الوزارة عمل اتفاق معه على تسفيرهم وينهى اجراءات سفرهم بسرعة فمن اين اختار هذا السعودى هؤلاء العمال وهم بالتأكيد ليسوا من منطقة واحدة فقد تم اختيارهم عن طريق سمسار او بواب لانه لم يختارهم عن طريق شركة الحاق عمالة مرخصة والا كانت الشركة هى التى ستتولى انهاء الاجراءات وليس صاحب العمل كما ان السعودى هذا يفرض على الوزارة تسفير عمال معينين عن طريقه وليس عن طريق الوزارة والتى لديها حوالى ١٠٠ الف مواطن مسجلين لديها يطلبون فرصة عمل بالخارج من الفرص التى تأتى للوزارة واضاف المصدر ان هناك مخالفة اخرى للقانون ترتكبها الوزارة عن طريق التفويض الذى يرسله صاحب العمل العربى باسم مدير عام الاستخدام الخارجى بالوزارة لانهاء اجراءات سفر العامل فلان .. فكيف عرف صاحب العمل هذا العامل ؟

وقال ان موظف الوزارة يعانى من هذا النظام المرهق له والذى لايتقاضى

عنه اية حوافز ويضطر احيانا للعمل حتى الساعة الخامسة مساء .

واضاف ان هناك ٥ الاف مواطن يترددون علي الوزارة يوميا منهم خريجون يسألون عن التعيين وخبراء اجانب يجددون تراخيص العمل وعمال ينهون أجراءات سفرهم والمطلوب سفر ١٠ الاف فقط فلماذا لايتم تقديم طلبات العمل اثناء موسم الحج من خلال مديريات القوى العاملة بالمحافظات بدلا من تكدس هذا العدد بالوزارة .

وتقول سهير صلاح زكى الوزير المفوض بوزارة الخارجية انه لازالت تأتى إلينا شكاوى من العمال بالخارج الذين يلجأون للسفارات بعد ان يتعرضون للنصب سواء من عقود العمل الوهمية او من الشركات التى تسفرهم ولاتحميهم من صاحب العمل المستغل واضافت ان مجلس الوزارء شكل لجنة من ممثلى وزارات الخارجية والقوى العاملة والداخلية والتنظيم والادارة لبحث اسلوب تنظيم سفر العمالة للخارج وكيفية حمايتها وطالبت اللجنة بضرورة اشراف وزارة القوى العاملة ورقابتها على سفر العمالة وضرورة ايجاد شركات كبيرة وذات خبرة باسواق العمل الخارجية لتعمل فى مجال الحاق العمالة .

ويقول د . احمد البرعى رئيس قسم تشريعات العمل بحقوق القاهرة ان القانون ١٠ لسنة ٩١ الذى ينظم سفر العمالة لايحمى العامل المصرى بالخارج .كما انه يفتح الباب للسماسرة وعمليات النصب واضاف ان منظمة العمل الدولية ترفض قيام شركات خاصة بالحاق العمالة لان هذه الشركات لامثيل لها بدول العالم .

وقال ان العمالة الاسيوية لاتغادر بلادها للعمل بالخارج الا عن طريق وكالات حكومية تتولى هذا العمل ولذلك لم نسمع عن تعرض العمالة الاسيوية للنصب او اية متاعب بدول الخليج .

الخبراء يناقشون مشكلة البطالة فى مؤتمر مركز بحوث التنمية بكلية تجارة حلوان

من المقرر ان يعقد مركز بحوث ودراسات التنمية بكلية التجارة وادارة الاعمال بجامعة حلوان ندوته العلمية الاولى عن « البطالة وتحديات الاصلاح الاقتصادى » يوم الاثنين ١٠ مايو القادم فى المقر الجديد للجامعة .

صرح د . فكرى عبد الحميد عشماوى عميد الكلية ورئيس مجلس ادارة المركز بأن الندوة سوف تستعرض الابعاد المختلفة لمشكلة البطالة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية والامنية الى جانب استعراض التجارب غير التقليدية للدول لمواجهة مشكلة البطالة وعناصر ومتطلبات تلك المواجهة .

قال ان الندوة سوف يشارك فيها العديد من الجهات ذات العلاقة بمشكلة البطالة ومنها كليات التجارة والاقتصاد بالجامعات المصرية والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والتعبئة العامة والاحصاء ومركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء وممثلين عن وزارات السياحة والقوى العاملة والادارة المحلية والزراعة واستصلاح الاراضى والشئون الاجتماعية والصناعة والداخلية الى جانب المسئولين فى الامانة الفنية لقطاع الاعمال العام والشركات القابضة والصندوق الاجتماعى والمجالس القومية للبحوث الاجتماعية والمجالس القومية المتخصصة وجهاز تنمية القرية ومجلس الشورى وجمعيات رجال الاعمال والاجهزة التنفيذية بالمدن الجديدة .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

رأى المعارضة

تشغيل الشباب .. يا أولى الألباب

لاشك أن تشغيل الشباب فى هذه المرحلة من اهم المشاكل التى تواجهها الحكومة واحزاب المعارضة معا خاصة وأن عدد العاطلين قد وصل الى ٢٫٨ مليون بنسبة ٢٠٪ من القوى العاملة وهى أعلى نسبة بطالة منذ قيام الثورة حتى الآن . خاصة وان منهم حوالى مليون ونصف المليون من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ولا شك ان هذا العدد الضخم من العاطلين يسبب مشكلة اجتماعية خطيرة للمجتمع المصرى ويعتبر بيئة صالحة للتطرف والاجرام والارهاب ٠

ومن أهم المشروعات لتشغيل الشباب المشروعات العامة التى تحتاج الى أيد عاملة كثيرة لتنفيذها وهى من أنجح الوسائل لمقاومة البطالة وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع نلمسها ونشاهدها جميعا ولا شك أن من أهم المشروعات العامة لتشغيل الشباب هى مشروعات رصف الطرق وحفر الترع والمصارف وقد لجأت اليها المانيا فى أوائل الثلاثينات لمقاومة البطالة فى مرحلة الكساد العالمى العظيم وترتب عليها انشاء شبكة طرق من الدرجة الأولى كانت أساسا لنهضة المانيا الصناعية قبل الحرب العالمية الثانية.

البقية «ص ٣ »

مصطفى كامل مراد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

رأى المعارضة (بقية)

تشغيل الشباب .. يا أولى الألباب

ونحن فى مصر فى أمس الحاجة الى رصف آلاف الكيلومترات من الطرق الفرعية التى تربط القرى بعواصم المراكز والمحافظات والتى تتحول الى طرق موحلة فى فترة الشتاء تعرقل نقل الانتاج الزراعى والأفراد مما يضيع على البلاد نسبة محسوسة من الدخل القومى من الزراعة.

ولا شك أن من أهم المشروعات العامة التى تمتص الأيدى العاملة هو مشروع جديد قدمه بعض شباب مهندسى الرى ويتلخص فى حفر رياح أو ترعة تبدأ من بحيرة ناصر عند مدينة حلفا وتسير موازية لنهر النيل لتصب فى ترعة الابراهيمية فى محافظة الجيزة ويبلغ طولها ما يتجاوز ١٠٠٠ كيلو متر وتخترق منطقة الوادى الجديد لينشا حولها واد أخضر صغير بجانب وادى النيل يمكن البلاد من زراعة مايقرب من نصف مليون فدان ويحتاج الى أيد عاملة تزيد على المائة ألف عامل وأهمية هذا المشروع أو الرياح الجديد تتلخص فيما يلى :-

أولا: سحب طمى النيل الذى يتراكم فى جنوب بحيرة السد العالى ودفعه الى مجرى الرياح المقترح مما يقلل من رسوب الطمى فى قاع بحيرة ناصر ويساعد على زيادة خصوبة الأراضى التى يرويها هذا الرياح .

ثانيا أن هذا الرياح يساعد على انتشار الرقعة الزراعية على طول الوادى الجديد لمساحة تقرب من ٢ مليون فدان وما ينشا عليها من قرى جديدة قد تتجاوز مائة قرية وما يترتب على الانتاج الزراعى من صناعات زراعية أى أن هذه الترعة تساعد على انشاء مجتمع عمرانى جديد زراعى وصناعى وما يترتب على ذلك من خدمات النقل والتخزين والتموين وغيرها.

وفى ختام المقال فإنه ليس هناك بديل لحل مشكلة الشباب سوى المشروعات العامة كرصف الطرق وحفر الترع والمصارف وزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الصناعى.

فهل نبدأ فى تنفيذ مثل هذه المشروعات على وجه السرعة خاصة مشروع رياح الوادى الجديد الذى يمتص عشرات الألوان من الايدى العاملة من محافظات الصعيد التى تمتد على جانب هذا الرياح الجديد؟

أحكام القضاء والسادة الوزراء

بقية المنشور (ص١)

على عدم تنفيذ أحكام القضاء النهائية تحصنا أو استنادا الى حصانة عضوية مجلس الشورى ونحن نسترعى نظر السيد رئيس الجمهورية ليتدخل لعلاج هذا الأمر الخطير وهو احترام تنفيذ أحكام القضاء خاصة وأن السيد الوزير قد اقسم مرتين على احترام الدستور والقانون - مرة حينما عين وزيرا فى الحكومة ومرة أخرى حينما انتخب عضوا فى مجلس الشورى .

إن احترام السادة الوزراء لأحكام المحاكم النهائية أمر على جانب كبير من الأهمية



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

الستار وتوفيق عبده اسماعيل يجد كل منهما لا يتحدث الا عندما يضيف جديداً ولا يكرر نفسه وينال كل منهما احترام الجميع والانصات الذى قد لا يصاحب حديثها الكثيرين من النواب .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

وقفة برلمانية مع الشباب

تشغيل ١٠٠ ألف شاب في الأجازة الصيفية

كعادته فى الموضوعية والصدق وقف النائب المستقل محمد ابوالحسن غانم يتحدث بحرارة فى اثناء مناقشة تقرير لجنة الشباب والرياضة حول دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى الاوساط الشبابية وكيفية ممارسة عمله لحماية الشباب من الإرهاب والتطرف، وقد تساءل العضو اين اموال هذا المجلس الشبابى وكيف تنفق؟... ثم يجيب لسان حاله قائلا: إنها تنفق على مايسمى باسر شباب «حورس» تلك الأسر التى انشاها المجلس الأعلى للشباب والرياضة، واهمل باقى الأسر الشبابية الأخرى بالجامعات. ثم قال: لا يجب ان تكون هناك تفرقة بين شباب وأخر، فالجميع ابناء مصر يجب ان يعاملوا معا على قدم وساق لأن التفرقة تخلق الحقد والضغينة وتؤدى إلى تمزيق اواصر الشباب فى الوقت الذى نحن فيه اشد مانكون إحتياجا لفكر واحد للشباب نواجه به الفكر الإرهابى والمتطرف.

اما عبدالمنعم عماره رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى كان قد سمح له بحضور هذه المناقشات، فقد كان مبتسما وهو يسمع كلام العضو ثم وقف هادئا يرد على النقاط التى اثارها فيقول: إن الأموال المعتمدة من قبل الدولة للشباب تعتبر ملاليم قليلة إذا ماقورنت بقطاعات أخرى، ولذلك فلم نعد قادرين بشكل امثل على إقامة اندية او مراكز شباب بالأحياء او القرى حتى نجذب الشباب لممارسة الانشطة الرياضية او الثقافية او الإجتماعية ونتيجة لذلك اصبح الشباب يعانى من الفراغ حيث استغل الإرهاب والتطرف هذا المناخ بين الشباب وعملوا على جذبه إلى الزوايا والتجمعات الخاصة لنشر فكرهم المنحرف وعمل غسيل مخ لهم فكانت النتيجة مانعانيه اليوم.

عبد المنعم عمارة

وقال: إن المجلس الأعلى للشباب والرياضة مسئول بحكم الدستور عن كل شباب مصر، اما أسر شباب «حورس» بالجامعات فهى إحدى الثمار الإيجابية للشباب الذى ساهم بالعمل فى تنظيم الدورة الرياضية الأفريقية التى نظمتها مصر، فقام هذا الشباب من تلقاء نفسه بتشكيل هذه الاسر بالجامعات بعيداً عن اى تيارات فكرية او حزبية، كما ان هذه الأسر ساعدت على جذب اعداد كبيرة من الأغلبية الصامتة بين الشباب والتى لم تكن راضية ابدا عن انشطة اسر أخرى تتخذ الفكر العقائدى اساسا لممارسة نشاطها، وقد قمنا بمساندة اسر شباب حورس كغيرها من الأسر الشبابية من اجل تحقيق مشاركة الشباب كله فى العمل العام ويشارك فى مناقشة قضاياه الوطنية وقد نجحنا كثيرا فى هذا المجال حيث سيتم هذا العام لأول مرة حشد مائة الف شاب خلال الإجازة الصيفية للعمل فى مشروعات التنمية الزراعية والصناعية سواء بالمدن او الريف وذلك لتحقيق هدفين الأول: رفع معنويات الشباب عن طريق إحساسه باهمية دوره داخل المجتمع، والثانى: تمكين الشباب من الحصول على عائد مجز يمكنه من مواجهة متطلباته الشخصية والدراسية. بالاضافة إلى إعطاء الشباب جرعة نشاطية عن طريق مشاركة الوطن فى قضاياه. وعلى ذلك فإن اسر شباب «حورس» بالجامعات ليست تنظيما جديدا، ولكنها ظاهرة صحية بدات من شباب وطنى ونعمل على دعمها وتنميتها لتتسع رقعتها بعد أن ضاق الشباب ذرعا بالظواهر الموجودة على الساحة الشبابية:


محمد غانم





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

الناس والاقتصاد

جمعية لتشجيع المشروعات الصغيرة

هذه ليست دعوة لانشاء جمعية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات ، فالجمعية موجودة فعلا منذ عام ٨٨ وهدفها نشر الوعي باهمية المشروعات الصغيرة، وبدأت علي نطاق ضيق في ذلك الوقت وكانت مواردها المالية تعتمد اساسا علي تبرعات ذاتية، ،كان القائمون علي امرها اساتذة بالجامعة يقومون بالعمل فيها تطوعا.

الفكرة اصلا تقدمت بها الدكتورة نجلة مرتجي استاذة ادارة وتنمية الموارد البشرية بتجارة حلوان الي الدكتور أحمد سرور عميد الكلية في ذلك الوقت، وحصلت الجمعية بعد ذلك علي معونات من وزارة التعاون الدولي ، وقدم لها الدكتور عاطف عبيد معونة مالية من وزارة التنمية الادارية.

منذ خمس سنوات والجمعية تتعامل مع مشكلة خريجي الجامعات بمساعدتهم في تحويل اقتراحاتهم باقامة مشروعات الي واقع من خلال اعداد الجدوي الاقتصادية لتلك المشروعات، وكانها بذلك تقوم بدور الاستشاري لشباب الجامعات الذين ليس لديهم الخبرة في مجال المشروعات وتأسيسها. ومن الطبيعي ان يتطور عمل الجمعية لتدخل بثقل في ممارسة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتشجيع اقامة المشروعات الصغيرة، ويبدو ان قانون الجمعيات التي تخضع للشئون الاجتماعية يمنعها من ممارسة العمل الاقتصادي، الا ان الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية وعدت بحل هذه المشكلة، فليس معقولا ونحن نقترب من عام ٢٠٠٠ ان نجد قوانين عتيقة لا تتناسب مع طبيعة متطلبات العصر لتقف عقبة امام حل مشاكلنا.

الجمعية نفذت حتي الآن ٤٠ شركة يمتلكها ٨٠ شابا ويعمل بها ٤٠٠ خريج وبهذا يتم توسيع قاعدة الملكية واتاحة فرص عمل جديدة للشباب.

في عام ١٩٩٢ تزايد عدد الراغبين في البحث عن فرصة عمل ، فكان علي الجمعية ان تتقدم خطوة جديدة فقامت بتدريب الخريجين بشركات القطاع الخاص، واعدت برامج خاصةللتدريب كان من بينها برنامج لتدريب الشباب علي صناعة الملابس الجاهزة بمركز التدريب الانتاجي بها.

ومن ملاحظات الجمعية ان بعض الشباب ينصرف عن التدريب وذلك لبعد المسافة بين مساكنهم ومدينة ٦ اكتوبر التي يتدربون بمصانعها، وللدكتورة نجلة مرتجي رأي في ان يوفر لهم المهندس حسب الله الكفراوي مبني بمدينة ٦ اكتوبر تقوم الجمعية بتجهيزه ليكون مقرا للشباب خلال فترة تدريبهم، وبذلك يمكن ان يتعايش الشباب مع العملية الانتاجية ويعيش في مناخ المدينة الصناعية.

مثل هذه الجمعيات نتمني ان تنتشر وتتزايد ويتبناها اصحاب الفكر والرأى، وعلي الدولة ان توفر لها كل وسائل المساعدة في تحقيق اهدافها.

الحديث عن هذه الجمعية ياتي علي هامش خطاب الرئيس في عيد العمال حيث طالب الرئيس مبارك بان نبدأ المرحلة القادمة ببرنامج يستهدف التغلب علي مشاكل كثيرة اهمها القضاء علي البطالة ..قال الرئيس «لابد ان نهتم بالمشروعات الصغيرة للتصدي لمشكلة البطالة لانها القادرة علي توفير فرص عمل سريعة وبتكلفةاستثمارية متواضعة».

عبد الرحمن عقل



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٤

الدكتور محيى الدين الغريب «لآخر ساعة» :

استثمارات بالمحافظات لمواجهة بطالة الشباب

● خطط تنمية الصعيد لرفع مستوى المعيشة

● كتب : علاء الدين مصطفى

اكد الدكتور محيى الدين الغريب رئيس جهاز هيئة الاستثمار ان معدل النمو السنوى للمشروعات مازال مرتفعا رغم المحاولات الفاشلة للجماعات الارهابية لزعزعة الاستقرار السياسى والاقتصادى لمصر ، وهذا المعدل المرتفع يرجع الى استمرار الاقبال على انشاء المشروعات الجديدة من ناحية ، واستخدام الارباح المحتجزة فى تمويل التوسعات فى الطاقات الانتاجية من ناحية اخرى .. ويعكس هذا ثقة رجال الاعمال والمستثمرين فى مقدرة الاقتصاد المصرى على النمو ، ومقدرة الحكومة المصرية على تحقيق الامن والاستقرار ، وان ما يحدث من تجاوزات فى هذه المرحلة هو مسالة عارضة .

وحول التوجه الخاص بتوزيع المشروعات الاستثمارية ونشرها بمختلف المحافظات اوضح الدكتور الغريب ان هذا التوجه تتبناه سياسات الاستثمار لفتح فرص العمل وتحقيق عدالة توزيع خلق فرص العمل ، خاصة ان معدل النمو السنوى للاستثمار خلال العامين الماضيين كان ١٥ بالمائة .. ومن المنتظر ان يتحقق هذا العام معدل نمو يصل الى ١٣ بالمائة وهو معدل مرتفع فى إطار ما شهدته مصر مؤخرا من احداث عارضة .

ولكن هناك مشروعات مقترحة فى مختلف المحافظات ، فى مختلف مجالات الاستثمار ، بما فى ذلك نشاط الاستصلاح واستزراع الاراضى ومشروعات التصنيع الزراعى ومشروعات صناعية فى مختلف فروع الصناعة ومشروعات سياحية وفندقية ، بالاضافة الى مشروعات السياحة فى البحر الاحمر وسيناء ، ومشروعات التعمير ، خاصة ما يتصل بتعمير ومد البنية الاساسية فى المناطق الصناعية الجديدة ، التى صدرت قرارات انشائها من السيد رئيس مجلس الوزراء .

كما انه مطروح مشروعات تنمية وانشاء منطقة حرة بسفاجة على القطاع الخاص .. وكل هذه المشروعات التى تصل تكلفتها الاستثمارية الى مليارات الجنيهات تهدف الى فتح المزيد من فرص العمل امام الشباب .. وتحقيق عدالة توزيع فرص العمل فى المحافظات المختلفة ، من اجل التنمية المتوازنة والحد من الهجرة من الريف الى المدن والمحافظات الكبيرة .

خطة لنشر الاستثمارات بالصعيد

وحول التوجه الخاص بالاهتمام بمحافظات الصعيد واقامة مجتمعات صناعية بها لرفع المستوى المعيشى بتلك المناطق اوضح الدكتور الغريب ان هناك اهتماما بتنمية محافظات الصعيد ، ويجرى حاليا انشاء منطقة صناعية جديدة فى سوهاج ، وتقوم المحافظة هناك باستكمال التصاريح اللازمة لاقامة المنطقة ومن المنتظر ان يصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المنطقة الصناعية هناك قبل شهر مايو المقبل .

واضاف الدكتور الغريب :

ويجرى ايضا حاليا دراسة امكانية انشاء منطقة صناعية جديدة فى المنيا ، اما بالنسبة لاسيوط فإن وزارة التعمير تبحث فى الوقت الحالى امكانية انشاء مجتمع عمرانى جديد فى اسيوط .

وهذا يستهدف تطوير هذه المناطق وخلق فرص



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

عمل جديدة امام الشباب بها لمواجهة مشكلة البطالة .

واوضح الدكتور الغريب ان هناك توجها رئيسيا فى هذه المرحلة نحو انشاء صناعات كثيفة العمل .. والتى يمكن ان تمتص اكبر عدد من العاملين ..

اما المشروعات السياحية فمن المعروف انها بطبيعتها كثيفة العمل إلا انها فى الوقت الحالى تواجه ازمة نتيجة للأحداث الاخيرة ، حيث تعانى تلك المشروعات من انخفاض معدلات التشغيل فى الفنادق والقرى السياحية ، وهو ما يهدد مستوى العمالة الحالية بهذه المشروعات .. خاصة فى منطقة البحر الاحمر .

وهناك اهتمام خاص بالمناطق النائية مثل الوادى الجديد ، وهناك مشروعات تصنيع الاخشاب ، وتصنيع السجاد والكليم اليدوى ، ومشروعات سياحية .. كذلك هناك اهتمام بمشروعات استصلاح الاراضى فى وادى الفرافرة .. حيث تتوافر هناك نحو ٣٠ الف فدان وهناك دراسات جاهزة للمياه .

الدور الترويجى للهيئة

وحول الدور الترويجى للاستثمارات فى مصر اوضح الدكتور الغريب ان سياسات الترويج للاستثمارات الجديدة وتشجيع المستثمرين على إقامة المعارض للتوسع فى التصدير تمثل سياسة ثابتة لهيئة الاستثمار لا ابطاء فيها .. ويعتبر مؤتمر رجال الاعمال المصريين فى الخارج الذى عقد بالقاهرة مؤخرا ، مثالا على اهمية التركيز على قوة الدفع المستمرة لجذب المستثمرين من الخارج وتشجيع المصريين على التوسع فى انشاء المشروعات الاستثمارية فى مختلف المجالات دون حظر او قيد على اى استثمار او على الاستثمار فى مصر فى اى مجال .

وحول النتائج المرتقبة لسوق المال بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال اوضح الدكتور الغريب ان اللائحة التنفيذية تمثل خطوة هامة على طريق بدء إحداث انتعاش فى سوق الاوراق المالية من خلال تشجيع انشاء الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية .. وهذا يمثل بداية هامة فى سبيل جذب رءوس الاموال العربية التى تعودت التعامل فى شراء الاسهم وبيعها ، بالاضافة الى تيسير عمليات طرح الاسهم لبعض شركات القطاع العام المطروحة للتمليك للقطاع الخاص .

مصطفى السعيد حازم منير

رئيس اتحاد العمال يرفض الغاء مكاتب القوى العاملة

رفض السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب ، التعديلات المقترحة على قانون العمل ، التى تناقشها لجنة القوى العاملة بالمجلس حاليا ، وتقضى بالغاء دور مكاتب القوى العاملة فى تعيين الخريجين ، مؤكدا انها ستؤدى لتفاقم نتائج مشكلة البطالة وليس حلها .

يذكر ان عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ، تقدم لمجلس الشعب بتعديلات على قانون العمل ، تهدف الى منح الشركات حق التعيين المباشر للعمال ، دون اللجوء الى مكاتب القوى العاملة ، وهو ما رفضه نواب التجمع والمستقلون .

على جانب آخر ، أكد السيد راشد فى تصريحات لـ « الأهالى » أن قانون العمل الجديد ، لن يعرض على دورة مجلس الشعب الحالية حيث لن ينتهى العمل فى اعداده قبل نهاية العام الحالى ، وتقوم حاليا ٦ لجان فنية بإعداد القانون ، يرأس اتحاد العمال ٣ لجان ، وترأس الحكومة واتحاد الصناعات اللجان الثلاث الاخرى .

وعلمت « الاهالى » ان خلافات داخل الحكومة لعبت دورا فى سحب مشروع القانون من اللجنة وتأجيل مناقشته لاجل غير مسمى ، بسبب رفض بعض الوزراء للتعديل فى الوقت الراهن .



المصدر : السياسى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

الوطنية المصرية ودورها فى حل مشكلة البطالة

ندرك تماما ان هناك مسافة بين القول والفعل وبين الفكر والتطبيق فى معالجة العديد من مشكلاتنا القومية .

ولكننا نرى بوضوح ان هذه المسافة اكبر مما نتصور فى معالجة مشكلة البطالة التى تعتبر بحق فى مقدمة المشكلات التى تهدد مجتمعنا بالخطر بعد ان ثبت بالدراسة وبالدليل العملى مدى ارتباطها بظاهرة التطرف والارهاب .

بقلم : سلامه أبو زيد

فلاشك ان البطالة تمثل أحد العوامل الدافعة الى شعور شبابنا بالعجز والاحباط مما يجعلهم فى وضع عقلى ونفسى يسمح باستقطابهم من جانب جماعات التطرف والعنف وما ينجم عن ذلك من وقوعهم فريسة سهلة فى أيدى الارهابيين وما يترتب على ذلك كله من تهديد بالخطر للمجتمع ولأهداف الامة فى الديمقراطية والتنمية والاستقرار والامن والامان للوطن والمواطن .

إن الواقع يشهد بان لدينا العديد من البحوث والدراسات العلمية حول مشكلة البطالة بكل ابعادها والحلول المقترحة بشانها تقدمت بها الجامعات ومراكز البحث العلمى والمجالس القومية المتخصصة . ولدينا تقارير اخرى حول نفس المشكلة تقدمت بها اللجان المختصة بكل من مجلسى الشعب والشورى وشارك فيها نواب الشعب بالرأى والرأى الآخر .

وكانت قد صدرت قرارات وتوصيات للحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره العام الخامس عام ١٩٨٩ لحل مشكلة البطالة وتوفير مليون فرصة عمل لشباب الخريجين .

كما صدرت قرارات وتوصيات اخرى مشتركة للاحزاب القائمة حول مشكلة البطالة نتيجة للحوار الوطنى الذى دار فى هذا الشان بين الحزب الوطنى واحزاب الوفد والتجمع والعمل والاحرار .

والحق يقال ان كل هذه الدراسات العلمية والقرارات والتوصيات الحزبية لم تجد طريقها فى الاغلب الاعم الى التنفيذ العلمى على ارض الواقع او بالاحرى لم تحقق هدفها فى مواجهة مشكلة البطالة مواجهة حاسمة ، او الحد منها بنسبة واضحة وملموسة !!

والواقع يشهد ايضا بان مشكلة



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

البطالة تزداد حدتها ومازالت اعداد المتعطلين من شباب الخريجين فى تزايد مستمر،وكما تقول الارقام فإن عدد المتعطلين من شباب الخريجين حوالى مليونى ونصف مليون متعطل من بينهم أطباء ومهندسين .

ومع كل الجهود التى بذلت لتمليك الأرض الجديدة لشباب الخريجين وتشغيل الشباب فى المشروعات الزراعية باهتمام خاص من د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ، فمازالت برامج الحكومة فى اطارها العام عاجزة عن تحقيق نجاح ملموس فى مواجهة مشكلة البطالة المعقدة والمتراكمة كما اعترف بذلك د . عاطف صدقى رئيس الوزراء شخصيا ، وان كان قد اعلن فى محاولة لتدارك الموقف انه سيتم تصحيح الوضع ببحث علاج المشكلة على المدى الطويل حيث ان الحكومة قد اقتصرت فى برامجها على علاج المشكلة على المدى القصير وان الحكومة قد اتجهت الى عدد من الشركات لإقامة المشروعات الصغيرة بالمدن الجديدة بهدف اتاحة فرص عمل للشباب والخريجين .

كما تتجه الحكومة حاليا الى تعيين اعداد من الخريجين عن طريق القوى العاملة من دفعات ٨٣ ، ٨٤ وما بعدها فى محاولة لتخفيف اعباء البطالة عن كاهل الشباب .

ومع كل ما يوجه الى الصندوق الاجتماعى للتنمية من انتقادات فان الحاجة ماسة الى دوره فى حل مشكلة البطالة وقد بدأ بالفعل فى إنشاء مشروعات متكاملة بالمحافظات لتنمية الصناعات الصغيرة ومشروعات انتاج السلع المغذية للسلع الوسيطة والكبيرة القائمة وذلك بالتعاون مع جمعيات رجال الاعمال والغرف التجارية وجمعيات المستثمرين والبنوك بهدف توفير فرص عمل جديدة للشباب .

ورغم كل برامج الحكومة لمواجهة مشكلة البطالة فمازالت هناك بعض المخاوف من ان بيع القطاع العام فى ظل سياسة التخصيص او الخصخصة يمكن ان يؤدى الى زيادة حدة مشكلة البطالة على الرغم من كل الضمانات التى اعلنتها الحكومة لتأمين العاملين وحقوقهم باعتبار انه لاتوجد قوة او حجة لاقناع صاحب العمل لتحمل اجور عمالة لايرتضيها او يحتاجها فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وآليات السوق !!

والسؤال المطروح ببساطة ووضوح هو :

كيف نختصر المسافة بين القول والفعل ، وبين الفكر والتطبيق فى معالجة مشكلة البطالة ؟

لقد أجاب الرئيس مبارك على هذا السؤال بحسم ووضوح عندما دعا فى خطابه فى عيد العمال الى علاج واضح المعالم ولو تدريجيا لمشكلة البطالة خاصة بين خريجى المدارس والجامعات وان تظهر نتائج ذلك خلال فترة زمنية محددة وانه لابد من ادارة المشروعات الاستثمارية الجديدة بكفاءة بحيث تكون قادرة على سداد ديونها وان تكون قاصرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب .

واعطى الرئيس مبارك تعليماته بان يبدأ تنفيذ برنامج عاجل لتشغيل اكبر عدد ممكن من الشباب خارج الجهاز الحكومى المتكدس بالعمالة على ان يسبق التشغيل برنامج للتدريب على المهارات الاساسية

ولتحقيق الهدف فى علاج مشكلة البطالة فان نقطة البداية هى تشخيص المشكلة بمعيار حجمها وبقدر خطورتها وبمدى الحاجة الملحة لمواجهتها مواجهة حاسمة وحلها حلا جذريا ولو على مراحل وبنظرة شاملة ومتكاملة وبرؤية مستقبلية ، من خلال تنفيذ برامج عملية باساليب وحلول غير تقليدية .

ويتم ترجمة ذلك عمليا من خلال بلورة نتائج البحوث والدراسات العلمية والتوصيات الحزبية فى برنامج قومى متكامل لمواجهة وحل مشكلة البطالة على ٣ مراحل تشمل المدى القريب والمتوسط والبعيد .

كما اعلن الرئيس مبارك فإننا نحتاج الى ٧ ملايين وظيفة جديدة حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن المستحيل بطبيعة الحال ان تتحمل الحكومة وحدها عبء توفير كل هذه الوظائف !!

وبهذا المغزى فإننا نوجه دعوة صريحة الى التضامن الوطنى لمواجهة خطر البطالة وندعو الوطنية المصرية الى المساهمة بدورها فى مواجهة مشكلة البطالة من خلال المبادرة باقامة مشروعات انتاجية تتيح مزيدا من فرص العمل للشباب واقتحام افاق جديدة فى مجال استصلاح الأراضى واقامة مشروعات للتصنيع الزراعى بالأرض الجديدة والمساهمة فى المشروعات السياحية التى لاتحتاج الى تكثيف المال بقدر ما تحتاج الى الايدى العاملة المدربة .

كما ندعو احزاب المعارضة الى التصدى لمشكلة البطالة بالفكر والعمل بعيدا عن المزايدات الحزبية واستغلال معاناة الشباب وتسليح الشباب بالفكر الديمقراطى وبالمبادىء والقيم والاخلاقيات الاصيلة النابعة من عقيدتنا وديننا الاسلامى وتراث شعبنا الحضارى باعتبار ان البطالة قنبلة موقوتة تهدد مجتمعنا وتهدد المسيرة الديمقراطية والحزبية والمصلحة العليا للأمة وحتى لايقع شبابنا بسبب الشعور باليأس والإحباط فريسة للانحراف والإدمان والتطرف والإرهاب،فالاحزاب فى جوهرها مدارس للتربية الفكرية والسياسية للاجيال الجديدة من الشباب



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

حدث.. فى مجلس الشعب

عبدالجواد على

مجلس الشعب يناقش مشكلة البطالة

يناقش مجلس الشعب فى جلساته القادمة برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور تقرير لجنة القوى العاملة برئاسة عبدالعزيز مصطفى عن موضوع البطالة، حيث يؤكد التقرير أن مواجهتها تحتاج إلى تضافر جهود الحكومة مع جهود الشعب كله لتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل ويقدم لنا التقرير عرضا شاملا لمشكلة البطالة فى مصر حيث يرى أن المشكلة تنبع اساسا من حركة الزيادة السكانية فى الوقت الذى لم تواكب فيه خطة التنمية بالدولة هذه الحركة حيث وصل معدل النمو السكانى ٢.٨٪ حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى نحو ٦٨ مليون نسمة مع نهاية القرن الحالى مما يعنى أن المشاركة السكانية فى العمل لن تتجاوز ٢٥٪ من السكان بسبب زيادة نسبة الأطفال وهى فئة السن من ٦ - ١٢ سنة، فى الوقت الذى لايزال فيه تباطؤ فى فرص العمل المتاح[illegible] مما يعنى تزايد فترة انتظار الخريجين لفرص العمل وبالتالى تن[illegible] مشكلة البطالة.. ويزيد من خطورة المشكلة تزايد معدلات اله[illegible] العائدة مما يعنى مزيدا من تفاقم البطالة بكافة أنواعها سواء البطالة الظاهرة أو المقنعة أو الإختيارية. ويحدد لنا التقرير الأسباب الحقيقية لمشكلة البطالة فى أن هناك أسبابا إقتصادية منها انكماش دور المؤسسات الفردية فى حركة التنمية بعد التأميمات التى أجريت فى الستينات كما أن حركة التصنيع الحديثة لم تستطع توفير فرص العمل لكل القوى البشرية العاملة الأمر الذى أدى إلى زيادة الطاقات العاطلة وتضخم المديونية، كما أن سوء تخطيط التعليم الذى ركز على تخريج جامعيين لاحاجة إليهم أدى إلى إختلال سوق العمالة فنتج عن ذلك فائض فى بعض التخصصات وعجز فى تخصصات أخرى ، كما أن التزام الدولة بتشغيل الخريجين نتج عنه مشكلة البطالة المقنعة فى الأجهزة الحكومية والقطاع العام،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٢

كما ان التعليم اتخذ وسيله للترقى الطبقى والإجتماعى وليس لتأهيل الكوادر والمهارات الفنية اللازمة لتلبية إحتياجات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية. كما أن هناك اسبابا سكانية ساعدت على تفاقم مشكلة البطالة مثل الخلل فى التوزيعات السكانية حيث أن المساحة المأهولة بالسكان فى مصر لاتتجاوز ٤٪ من جملة المساحة كما أن هناك تمايزا فى التوزيع النسبى حيث أن القاهرة يعيش بها ١٣٪ من السكان وفى الإسكندرية حوالى ٧٪ من السكان ايضا. ثم يحدد لنا التقرير الآثار المترتبة على البطالة حيث تتمثل فى النواحى السياسية والإقتصادية والنفسية والإجتماعية فالفرد المتعطل عن العمل لايجد ضرورة فى ممارسة حقوقه السياسية أو المشاركة فى الشئون العامة للبلاد أو مزاولة حرية الفكر او حرية الرأى أو حرية التعبير، كما أن البطالة تعتبر معدل هدم للنظام الإقتصادى بسبب وجود طاقات معطلة لاتؤدى دورها فى النشاط الإنتاجى ، كما تؤدى البطالة إلى انخفاض مستوى الدخول مما يؤدى إلى تدهور الأحوال المعيشية والصحية للمواطنين

والإقلال من فرص الإدخار مما يجعل عملية التنمية اكثر صعوبة، كما أن البطالة تحطم نفسية المتعطلين وتزيد إحساس المرء بالفشل والشعور بعدم المنفعة مما يؤدى إلى تحطيم شخصية الإنسان وإهدار كرامته، وهناك دراسات تؤكد أن ٢٥٪ من الشباب المتعطل عن العمل يجنحون إلى الجريمة بينما لاتتعدى هذه النسبة ١٪ فى الدول التى تنخفض فيها مشكلة البطالة كما أن البطالة تؤدى إلى ارتفاع حجم استهلاك المخدرات وممارسة النساء للبغاء كمصدر للكسب كما تزداد جرائم السرقة والإغتصاب والإعتداء على المال والنفس والتسول والتشرد! وترى اللجنة فى تقريرها أن البطالة بين المؤهلات العلمية لها خطورتها الكبيرة على الدولة من الناحيتين: الإقتصادية والإجتماعية، لذا فإن الأمر يتطلب سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإمتصاص هذه البطالة من السوق المحلية وذلك عن طريق إرشادهم للعمل فى القطاع الخاص وإدارة الصناعات الصغيرة ، والخطورة هنا تكمن فى أن ٩٠٪ من المتعطلين هم من قوة العمل المؤهلة تعليميا سواء من الجامعات أو المعاهد العليا أو المؤهلات المتوسطة الفنية.

وللخروج من هذا المأزق الخطير تحدد اللجنة البرلمانية عدة أساسيات يمكن الإسترشاد بها لمواجهة مشكلة البطالة منها توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وخاصة الصناعات التصديرية وتشجيع الصناعاتالصغيروكذلك العمل على تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية عن طريق زيادة الإهتمام بالتعليم الأساسى والتعليم المهنى والتدريب، وكذلك وضع سياسة إنمائية حقيقية شاملة بعيدة المدى، وعلاج مظاهر الإختلال فى معايير الأداء والعائد وفى هياكل الأجور والأسعار، والقضاء على معوقات زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وكذلك القضاء على ظاهرة التعدد الوظيفى التى تناقض ظاهرة البطالة بدءا من شاغلى الوظائف الكبرى.

كما يطالب التقرير بضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعى لإنعاش القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وضمان حد أدنى من الأمان فى توفير إحتياجات الغذاء ، وتشجيع المدخرات الوطنية على الإستثمار فى قطاعى الزراعة والصناعة مع وضع الضمانات الكافية لحماية هذه الإستثمارات من القيدية او الإحتيال ، والتوسع فى إنشاء الصناعات الصغيرة وربطها بخطة التنمية الشاملة بالدولة واستغلال موارد البيئة المحلية فى الصناعات البيئية وتقديم الشروط الميسرة لها مع القروض اللازمة وإيجاد اجهزة تسويق متخصصة تمد يد العون والمساعدة لهذه المشروعات الصغيرة لتسويق منتجاتها وتشجيع الشباب للعمل بهذه المشروعات مع إدخال العاملين بهذه الصناعات الصغيرة تحت مظلة التأمينات الإجتماعية وربط الضريبة على أصحاب الصناعات الصغيرة على اساس واقعى وعادل، وتوحيد مشروعات الصندوق الإجتماعى فى مختلف المحافظات بما يحقق عدالة الإختيار والتوزيع على المستفيدين وبما يتيح فرص عمل جديدة لأصحاب المؤهلات العالية والمتوسطة.

حصر الخريجين فى ٦محافظات لتوفير فرص عمل منتجة لهم

كتب ـ هيثم سعد الدين:

قررت اللجنة التى شكلها عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب من وكلاء الوزارة والمديرين فى اجتماعها امس ـ حصر الخريجين فى، والبحيرة، والغربية، والدقهلية، والمنوفية، وكفر الشيخ، ودمياط، عن طريق مديريات القوى العاملة بهذه المحافظات، فى اطار الخطة التى تم الاتفاق عليها للوقوف على عدد المتعطلين من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة وفوق المتوسطة من عام ٨٣ حتى الان تمهيدا لاجراء بحث اجتماعى لكل منهم

وصرح الوزير بان الحصر يجرى لتوفير الاراضى والقروض من الصندوق الاجتماعى لهم ليكونوا اصحاب اعمال منتجين، وتحديد كفاءات الخريجين لتاهيلهم على مهن يتطلبها سوق العمل من الراغبين منهم فى التدريب والتاهيل، ودعم اتخاذ القرار لتوفير فرص عمل حقيقية تساهم فى الحد من مشكلة البطالة بين الخريجين، واعداد خريطة تربط بين عددهم، والطلب على فرص العمل بالمشروعات على المستوى المحلى والقومى، واعداد نظام قومى دائم يتكون من نظم معلومات فرعية فى كل محافظة لتسجيل ومتابعة الراغبين فى العمل، وقامت مديريات القوى العاملة بمحافظات الشرقية، والمنيا، واسيوط، والفيوم، وبنى سويف، وسوهاج، وقنا، واسوان، ومدينة الاقصر، بحصر الخريجين واسفر عن ٥١٨ الفا و٥٢٥ خريجا وجاءت محافظة الشرقية الاولى حيث بلغ اجمالى الخريجين الذين تم حصرهم ١١٧ الفا و٢٨٥ منهم ٩٥ الفا و٣١٥ من المؤهلات المتوسطة.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

البطالة في ندوة بالقاهرة

★ ٩ صباح اليوم ينظم مركز بحوث ودراسات التنمية بكلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلوان الندوة العلمية الأولى لعام ٩٣ بمقر الجامعة الجديد بعين حلوان تحت عنوان (البطالة وتحديات الاصلاح الاقتصادى) تحت رعاية د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء.

وتعقد الندوة فى جلستين ويرأسها د. محمد كمال العنتر رئيس الجامعة.



رأى الوفد

يوم الحكومة.. بـ ١٠ سنوات!

أخيرا - بعد ١٠ سنوات عجاف - قررت الحكومة حصر العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد من عام ١٩٨٣. وهذا القرار ليس للتعيين أو لتوفير فرص العمل.. ولكنه تمهيد لاجراء بحث اجتماعي لكل منهم!!

ويستمر التصريح الرسمي الصادر عن «وزير القوى العاملة» فيضيف أن هذا الحصر يهدف إلى تحديد كفاءات الخريجين لتأهيلهم!! وأن لجنة عامة تضم وكلاء الوزارة والمديرين قررت ذلك لإعداد خريطة تربط بين عدد الخريجين والطلب على فرص العمل. أي أن العملية كلها مجرد جمع بيانات ليظل الخريج يحلم ويحلم.. ثم يصاب بالإحباط تلو الإحباط.

** ورغم اعتراضنا على الرقم ومدى صحته فإن الوزارة «قالت» أن الحصر الذى جرى فى ٨ محافظات أسفر عن وجود ٥١٨ ألفا و٥٢٥ خريجا. وأن محافظة واحدة هى الشرقية بها أكثر من ١١٧ ألفا من الخريجين العاطلين عن العمل.

وفي نفس الصحف الصادرة أمس فتحت الوزارة باب قبول طلبات الخريجين من دفعة ١٩٨٤ من حملة البكالوريوس والليسانس فى: الزراعة، العلوم، الهندسة، الفنون، الحقوق، الخدمة الاجتماعية، الإعلام، السياحة.

** وهنا نسأل: ماذا بقي من علم ومعلومات عند شاب أنهى دراسته الجامعية منذ ١٠ سنوات ثم ترك فى الشوارع طوال هذه السنين.. ثم يطالب اليوم بالعمل.. أم أن الدولة تملك الكثير حتى تنفق على عمليات تدريب هؤلاء الذين يعدون بمئات الألوف؟

** ان أخشى ما نخشاه على مصر، ومستقبل مصر، أن يلتقى العاطلون مع الذين يخططون لضرب مصر، وإرهاب مصر. لأنه من السهل استقطاب أى عاطل عن العمل.. ليقوم بأي عمل..مقابل أى أجر.. وتزداد الخطورة عندما تزداد البطالة داخل محافظات الفقر، وداخل القرى والنجوع فى قلب الصعيد..

إننا نحذر مما يحدث الآن داخل المجتمع المصرى بسبب تخبط سياسات الاستثمار وتوفير فرص العمل، وتحجيم رأس المال عن المساهمة فى الإنتاج وبناء المصانع الجديدة.

فهل هذه هي مسئولية وزارة العمل وحدها أم هى فى النهاية مسئولية تضامنية لكل وزارات وهيئات الحكومة؟

«الوفد»



المصدر : 
الأهرام

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٢

عبد الحق فى ندوة البطالة والتحديات الاقتصادية:

٣,٢ مليون فرصة عمل فى الخطة الخمسية و ٢٧٨ ألفا بدول الخليج

كتب ـ هيثم سعد الدين ومحمد حبيب:

أعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ان الدولة تبذل جهودا كبيرة لمواجهة مشكلة البطالة والمساهمة فى التخفيف من حدتها مشيرا الى ان الخطة الخمسية الثالثة توفر نحو ٣.٢ مليون فرصة عمل بجانب جهودها فى استصلاح الأراضى بالمحافظات لتمليكها لشباب الخريجين الذين بلغ المستفيدون منهم فى هذا المشروع ٣٥ الف خريج

وقال الوزير ـ فى افتتاحه أمس ندوة البطالة وتحديات الاصلاح الاقتصادى التى اقيمت بجامعة حلوان ـ ان الدولة تشجع المشروعات الصغيرة والاسر المنتجة والتعاون الانتاجى والحرفى لجذب الخريجين للعمل بهذه المشروعات بخلاف مايساهم به الصندوق الاجتماعى بإعطاء قروض ميسرة للشباب لإقامة مشروعات لهم حيث وفر ٣٠ الف فرصة عمل للشباب فى ٣ محافظات بجنوب الصعيد لعمل جسور للنيل بالاضافة الى ٢٧٨ الف فرصة عمل وفرتها الوزارة بدول الخليج للمصريين خلال العام الماضى.

وأعلن الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ان قضية البطالة تنال الاهتمام الاكبر من القيادة السياسية فى المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى لزيادة فرص العمل للشباب . وقال الدكتور كمال العتر رئيس جامعة حلوان ان الدولة ومعها الشعب يتطلعان الى عدم اهمال أو اغفال البعد الاجتماعى خلال تلك المرحلة التى تتحول فيها الى اقتصاد السوق. وقال الدكتور فكرى عشماوى عميد كلية التجارة ان الندوة ستناقش العديد من الأبحاث الخاصة بالتحويلات الاقتصادية والبطالة لوضع اطار لعمل مشترك لبحث المشكلة التى تعطيها الدولة اهمية قصوى لما لها من تأثير على برنامج الاصلاح الاقتصادى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

القضاء على البطالة .. والاصلاح الادارى : وما الحلول ؟

• الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

• الزيادة فى الأجور والعلاوات تأتى فى إطار تنمية موارد الدولة

• تطوير الحوافز لزيادة الانتاج وتحسين أوضاع العاملين

• التركيز على المشروعات الاستثمارية كثيفة العمالة وتبسيط الاجراءات للمستثمرين

• حديث : علاء الدين مصطفى

اصلاح أوضاع العاملين وزيادة المرتبات والاجور لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والتصدى لقضية البطالة القضية الأولى التى توليها الدولة اهتماما خاصا فى اطار سياسات الاصلاح الاقتصادى .. مع ما يتطلبه ذلك من تطوير الجهاز الادارى للدولة وتبسيط الاجراءات فى المواقع الخدمية للمستثمرين لاعطاء مزيد من قوة الدفع للاستثمارات والتنمية ..

حول هذه القضية الهامة التقت ، آخر ساعة مع الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وطرحت امامه تساؤلات محددة : ماهى خطة الجهاز لاصلاح أوضاع العاملين وزيادة المرتبات لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ؟ وماذا اعد الجهاز لمواجهة ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل جديدة وماهى خطة الجهاز فى تنمية مهارات العاملين والاصلاح الادارى وتبسيط الاجراءات فى المواقع الخدمية لدفع الاستثمارات ؟ وما دور الجهاز فى تنمية مهارات العاملين ؟ وماهى الأسس والمعايير التى يستند اليها فى اختيار واعداد القيادات الادارية ؟ وإلى اين انتهت الدراسات بشان المعاش المبكر ، وتساؤلات اخرى عديدة تناولها هذا الحوار ..

● اصلاح اوضاع العاملين في الدولة يعد احد اهم مرتكزات الاصلاح الادارى خاصة وان هنك فجوة متزايدة بين مستوى المرتبات والأسعار ؟

يقول الدكتور حسين رمزى كاظم :

قام الجهاز باعداد الدراسات ومشروعات القوانين سواء في مجال شئون العاملين او غيرها والتى لها تاثير على فعالية الأداء للوحدات ومن اهمها :

● القوانين المعدلة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتقرير علاوات خاصة للعاملين المدنيين بالدولة حتى بلغ اجمالى هذه الزيادات ١٠٠ ٪ من الاجر الأساسى .. ولقد كان اخرها صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة بنسبة ٢٠ بالمائة من الاجر ، مع ضم نسبة من هذه العلاوات إلى اساسى الاجر . كما صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ بشان تطوير قياس كفاية الاداء ومعالجة اوضاع العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة ..

● تم الاعداد لمشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشان شغل الوظائف القيادية المدنية ولائحته التنفيذية كبداية لمرحلة جديدة للتطوير الادارى .. كما تم اصدار الكتب الدورية الخاصة بطرق الاختيار والاعداد والشغل لهذه القيادات ..

● المشاركة في اعداد مشروع القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان قطاع الاعمال العام ، والذى استهدف تحرير وحدات القطاع العام من تبعيته للجهاز الادارى للدولة ، والانطلاق به ليؤدى دوره في المرحلة القادمة .

تضخم الجهاز الحكومى

● هنك العديد من الدراسات التى ترى ان اجور ومرتبات العاملين رغم الزيادات مازالت غير قادرة على مواجهة ارتفاع الاسعار وترى ضرورة مضاعفة هذه المرتبات لمواجهة متطلباتهم الحياتية ؟

يقول الدكتور حسين رمزى كاظم :

لقد تم دراسة هذا الأمر .. ولكن الزيادات والعلاوات تاتى في اطار موارد الدولة . ولو نظرنا إلى اعداد العاملين بالجهاز الحكومى في دولة مثل انجلترا تعداد سكانها حوالى ٦٠ مليونا مثل تعداد سكان مصر تقريبا .. نجد انهم حوالى نصف مليون .. في حين ان اعداد العاملين في الجهاز الحكومى بمصر ٤,٥ مليون ..

وهذا العدد ضخم بالتاكيد ولو تم مضاعفة اجورهم ومرتباتهم دفعة واحدة تتحمل ميزانية الدولة اعباء ضخمة تصل إلى المليارات .. كذلك لا يمكن تخفيض هذا العدد لاعتبارات اجتماعية .. ولكن هنك دراسات مستمرة تستهدف زيادة الاجور والمرتبات على مراحل وكذلك القيام بالتدريب التحويلى للعاملين لشغل الوظائف الشاغرة وتخفيض الاعداد بالأماكن المكتظة بالعاملين ..

كذلك من الممكن ان يمتد يوم العمل إلى الساعة الخامسة بعد الظهر على ان يتم تقسيم العاملين على ورديتين ..

مواجهة مشكلة البطالة

● تولى الدولة اهتماما خاصا بقضية البطالة باعتبارها احد اهم القضايا التى لها اثار اجتماعية فما دور الجهاز في التصدى لهذه المشكلة ؟

يقول رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة :

— توصلت الدراسات التى اجريت في الفترة الاخيرة إلى ان احد الاتجاهات الأساسية لعلاج مشكلة البطالة يتمثل في إنشاء وتنمية ودعم الصناعات الصغيرة ، ذلك لأنها لا تحتاج إلى رؤوس اموال كبيرة ، وتعتمد على الخامات المحلية التى تتوافر باسعار وكميات مناسبة ، وتوفر هذه الصناعات اعدادا كبيرة نسبيا من فرص العمل ، مع انخفاض تكلفة التدريب للعمالة اللازمة لهذه المشروعات ، وذلك لعدم استخدامها للتكنولوجيا المعقدة ..

ويقوم الصندوق الاجتماعى بتنفيذ برنامج يتبنى الصناعات الصغيرة ضمن برامجه من خلال توفير التمويل والدعم الفنى لادارة هذه المشروعات في مجالات التدريب والتسويق والادارة ..

● بالنسبة للمشروعات الاستثمارية تتجه في معظمها للاخذ بالمشروعات كثيفة راس المال وعالية التكنولوجيا ، في حين ان هناك قدرا من البطالة .. كيف يمكن احداث هذا التوازن ؟

المشروعات الاستثمارية يجب ان تتجه إلى المشروعات كثيفة العمالة بدرجة اكبر من المشروعات كثيفة راس المال او ذات التكنولوجيا العالية . وقد اجريت دراسة وارسلت إلى هيئة الاستثمار ، وبدات الهيئة تنفذ فعلا هذا الاتجاه في كثير من مشروعات القطاع الخاص لامتصاص البطالة ..

● هنك مفهوم خاطىء ان الموظف غير منتج باعتبار ان مفهوم الانتاج يقتصر على الانتاج السلعى فحسب .. في حين ان الموظف هو إحدى حلقات العملية الانتاجية .. حيث لا يتم اى انجاز دون قيام الموظف باعطاء الموافقات ودراسة الامر ؟

يقول الدكتور كاظم :

— لا يقتصر مفهوم الانتاج على الانتاج السلعى فحسب ، إذ ان هذا المفهوم يشمل ايضا تقديم الخدمات للمواطنين .. وجانب كبير من الخدمات التى يقدمها الجهاز الادارى للدولة يعتبر خدمات



إنتاجية تدعم عمليات الانتاج وتسهم في تحقيق اهداف الوحدات الانتاجية .. ومن ذلك الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية والانشطة المتصلة بالنقل والمواصلات ..

كما ان الوزارات والهيئات المعنية تقوم بدورها السيادي في اصدار التراخيص ، وتوفير التسهيلات اللازمة لانشاء المشروعات في مختلف المجالات .. وتقوم بمراقبة جودة السلع وصلاحيتها طبقا لمعايير ومواصفات الجودة المقررة وغيرها ..

المناصب القيادية بالاختيار

● ● ماهي الاسس والمعايير التي يتم الاستناد اليها في اختيار واعداد وتقويم القيادات الادارية ؟

يقول الدكتور كاظم :

— لقد جاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشان شغل الوظائف القيادية المدنية ولائحته التنفيذية كبداية لمرحلة جديدة للتطوير الاداري حيث يتم شغل هذه الوظائف بالاختيار .. ووضع اسس جديدة لمعايير الثواب والعقاب للعاملين ..

ويقوم الجهاز باعداد خطة التدريب السنوية لاعداد وتنمية مهارات العاملين المدنيين بالدولة ومراجعة البرامج التدريبية وفقا لخطط الوحدات في هذا المجال .. وبناء على الاحتياجات الفعلية مستهدفا بذلك اعداد العاملين لتحقيق اهداف الوحدات التي يعملون بها بالكفاءة المناسبة ..

ولقد بدا العمل بمركز اعداد القادة للقطاع الحكومي ، والذى اعد على اعلى مستوى من الكفاءة لتدريب القيادات التي تم اختيارها لشغل الوظائف القيادية وفقا للقانون السابق الاشارة اليه ..

ولقد تم اعداد خطة للتطوير الاداري تواكب الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية على عدد من الاسس التالية :

● تحقيق الربط بين التنمية الادارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل ..

● احداث تغييرات جذرية في المفاهيم والأساليب الادارية ..

● ان التطوير ليس هدفا في ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق الأهداف .. مع اخذ كافة المتغيرات التي لها تاثير مباشر او غير مباشر على شكل الجهاز الحكومي ودوره على الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ..

الاستعانة بالخبرات الأجنبية

● هل هناك اتصالات مع الدول المتقدمة ذات الخبرة في الادارة للاستعانة بها في هذا المجال ؟

— عملية التطوير والاصلاح الادارى مستمرة ومنفتحة على الدول المتقدمة التي سبقتنا في هذا المجال للاستفادة من تجاربها والعمل على تطويع نتائج هذه التجارب لكى تتناسب مع ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والادارية ..

وخلال السنوات الاخيرة ، استقدمت الدولة خبراء من فرنسا والسويد واليابان وإيطاليا وكندا .. الذين قاموا بعرض تجارب بلادهم للمعنيين والمشتغلين في مجال الادارة في مصر ، كما يقوم الجهاز بالتعاون مع الأجهزة المعنية ، حيث يقوم بمتابعة احدث النظم في مجال الادارة ، واعدادها للاستفادة منها ، وعلى سبيل المثال كانت تجارب عدة دول غربية محل اعتبار عند اعداد مشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشان الوظائف القيادية ..

كما يقوم الجهاز بايفاد الباحثين لحضور البرامج التدريبية والندوات التي تعقد في الدول المختلفة في مجالات التنظيم والادارة

فرص المعاش المبكر

دارت مناقشات موسعة حول قضية المعاش المبكر باعتبارها احد اهم الادوات لتخفيف العبء عن الجهاز الحكومي وافساح المجال امام للشباب .. إلى اين وصلت الدراسات بشانها ؟

يقول الدكتور حسين رمزى كاظم :

— لقد تمت دراسات بشان هذه القضية ووجد انها تحتاج إلى جهود وزارة المالية والتامينات الاجتماعية إلى جانب الجهاز ، لما يترتب عليها من اثار على حسابات التامينات من جهة وتوفير التمويل الذى يصل إلى المليارات لتغطية تلك الاعباء التي تتحملها الدولة . ومازالت هناك العديد من الدراسات مازالت تجرى لبحث هذه القضية .. خاصة ان هذه القضية لها ابعاد اجتماعية اضافة إلى الاعباء المالية سالفة الذكر ..

وفي كل الاحوال فانه يوجد في قواعد العاملين الحالية ثلاثة نظم لتيسير ترك الخدمة اختياريا قبل بلوغ سن الستين ..

● النظام الأول : لمن بلغوا سن ٥٥ سنة ان يطلب ترك الخدمة قبل بلوغ السن على الا تقل المدة الباقية لبلوغ السن عن سنتين .. وفي هذه الحالة تسوى حقوقهم التامينية على اساس اضافة المدة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الباقية لبلوغ السن إلى مدة اشتراكه في نظام التامينات بحد اقصى مدة سنتين .. ولا يجوز إعادة تعيين من تنتهى خدمته نتيجة لهذا الطلب لا في الحكومة او القطاع العام ..

● النظام الثانى .. لمن تقل سنهم عن ٥٥ سنة وهؤلاء لهم ان يطلبوا ترك الخدمة للقيام بمشروع إنتاجي ، ويصرف لمن يطلب هذا الطلب عند ترك الخدمة ، اجر مكافاة تساوى اجره الاساسى عن سنة ويضم إلى مدة اشتراكه في نظام التامينات سنتين ، ولا يجوز إعادة تعيين من تنتهى خدمتهم نتيجة لهذه القواعد بالحكومة او القطاع العام ..

● النظام الثالث : ورد في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشان الوظائف المدنية القيادية ، حيث نص هذا القانون على ان شاغل الوظيفة القيادية الذى لا تجدد مدة شغله لها ، ينقل إلى وظيفة غير قيادية .. وفي هذه الحالة ، يكون له الحق في ترك الخدمة قبل بلوغ السن ، وتضم له إلى مدة اشتراكه في نظام التامينات ، المدة الباقية لبلوغ السن ، بحد اقصى خمس سنوات ، ويعامل في صافي حقوقه التامينية ، معاملة من بلغ الستين ..

● **تحددت مشكلة مصر الرئيسية في تطوير الادارة خاصة وان استكمال اجراءات الاصلاح الاقتصادى يتطلب بالضرورة استكمال اجراءات الاصلاح الادارى .. فما هي الجهود التي يقوم بها الجهاز في هذا الشأن ؟**

يقول الدكتور حسين رمزى كاظم :

— يتطلب نجاح الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهيئة المناخ لنجاح مشروعات تلك الخطة ، سواء في الجانب الاقتصادى او الاجتماعي .. وقد انتهى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة خلال الخطة الخمسية الماضية ٨٧ ـ ١٩٩٢ من العديد من الدراسات والمشروعات التي تساعد كافة الوحدات في اداء دورها في تلك الخطة ، ولعل من ابرز هذه الدراسات والمشروعات تطوير الخدمات الحكومية ..

ويمثل هذا المجال اهمية خاصة حيث يتصل بالجانب الاجتماعي من الخطة الخمسية ، بالاضافة إلى الآثار الايجابية غير المباشرة على الجانب الاقتصادى ..

ولقد استهدف تطوير الخدمات الحكومية احداث تغيير في مستوى اداء مواقع الخدمات الحكومية ذات الصلة الوثيقة بالجماهير وتم تطوير اكثر من ٢٦٠٠ موقع من مواقع الخدمات في قطاعات الصحة ، والعدل والنقل والمواصلات الداخلية بالاضافة إلى عدد من القطاعات الاخرى بالاعتماد على عدد من المحاور المؤثرة في شكل ونوع الخدمة ، وتؤدى إلى حصول المواطن عليها في سهولة ويسر وهي :

● مكان العمل من حيث ملاءمة موقعه وتخطيطه من الداخل ضمانا لانسياب خطوات العمل ..

● تطوير نظم واجراءات العمل ودراسة التشريعات ولوائح العمل ..

● الآلات والتجهيزات المكتبية والمعدات ..

● اختيار اصلح العناصر من القوى العاملة وحفزها على العمل وتنمية مهارتها ..

واضاف الدكتور كاظم :

ويولى الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية اهتماما كبيرا بتطوير الجهاز الحكومي .. ويتم رصد ٢٠ مليون جنيه سنويا لتطوير الخدمات الحكومية ولعل المواطن لمسها في المكاتب النموذجية بالشهر العقارى ومكاتب البريد ، وسكة حديد مصر لتظهر بالمظهر اللائق الذى يقدم الخدمة للجمهور في سهولة ويسر ..

تبسيط الاجراءات للمستثمرين

وفي اطار استكمال اجراءات الاصلاح الادارى كاحد ادوات الاصلاح الاقتصادى بهدف تحقيق اعلى معدلات للاستثمار والتنمية ، فقد عقد مؤتمر الاستثمار من اجل مستقبل افضل في شهر مايو ١٩٩٢ برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء وبحضور كافة الاطراف المشاركة في المؤتمر من قطاع الاعمال والقطاع الحكومي .. وبحث المؤتمر العديد من الموضوعات تتعلق بالضرائب والجمارك ، واجراءات تتعلق بالموافقة على المشروعات الاستثمارية ، والسياسات المالية والمشكلات التي تعوق تنشيط السياحة باعتبارها من اهم مصادر النقد الاجنبي ..

وقد انتهى المؤتمر إلى نتائج ايجابية كان اهمها :

● استصدار القرارات المناسبة لحل هذه المشكلات ، سواء من رئيس مجلس الوزراء او الوزراء المعنيين ..

● اجراء الدراسات اللازمة بالنسبة للمشكلات التي تحتاج إلى تعديل تشريعي ..

كما تقدم الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى شارك كمنسق للقطاع الحكومي بعدد من الدراسات التي تستهدف تبسيط الاجراءات في مجال الاستثمار وتتي شملت الجوانب التالية :



● تبسيط النظم والاجراءات التى تحكم الموافقة على المشروعات الاستثمارية فى مصر ..

● تبسيط اجراءات بعض الخدمات التى تقدمها هيئة الاستثمار للمستثمرين ..

● تبسيط اجراءات حصول المستثمرين على تراخيص مزاولة النشاط السياحى وتبسيط اجراءات الخدمات التى تقدمها وزارة السياحة للمستثمر غير الخاضع لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ..

الصيانة ووقف النزيف

● ماذا تم من اجراءات بشان قضية الصيانة باعتبارها تطيل العمر الافتراضى للمنشاة او الالات وتوقف النزيف ؟

قال الدكتور كاظم :

— اوضحت الدراسات التى اجريت عن حالة المبانى والمنشات الحكومية ان كثيرا منها فى حاجة إلى ترميمات جزئية او كلية .. وذلك إما لعدم توافر الصيانة والاصلاح لها ، أو العمالة الماهرة المدربة للقيام بهذه الاصلاحات ، ولذا فقد وضعت خطة تطوير مواقع الخدمات الحكومية التى قام بتنفيذها الجهاز منذ عام ١٩٨٦ ، اجراء الترميمات والاصلاحات اللازمة للمواقع التى وقع عليها الاختيار فى مختلف وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية ..

ومن ناحية اخرى فقد استصدرت الحكومة تشريعا فى عام ١٩٨٣ معدلا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ اجاز إعادة تدريب الخدمات المعاونة على الاعمال الحرفية بمراكز التدريب المختلفة ،لكى تتحول هذه العمالة التى كانت تمثل بطالة مقنعة إلى عمالة منتجة تسهم فى عمليات الاصلاح والصيانة فى الوحدات المختلفة ..

مستقبل التطوير الادارى

● ماهى الخطة المستقبلية للتطوير الادارى فى اطار الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ؟

يقول الدكتور كاظم :

— تهدف خطة التطوير الادارى الاستفادة المثلى من الامكانيات المادية والبشرية وتوظيفها لتحقيق متطلبات المرحلة الجديدة فى اطار سياسات التحرير الاقتصادى .. وتتضمن الخطة عدة جوانب :

● ففى مجال تطوير الخدمات الحكومية سوف يستكمل الجهاز عمليات تطوير مواقع الخدمات الحكومية بعد نجاح مشروعات تطوير الخدمات وتبسيط الاجراءات استجابة لمتطلبات البيئة ، وتوظيفها فى سبيل خدمة المجتمع خاصة استكمال دراسات تبسيط الاجراءات بالنسبة للوحدات التى ترتبط بعملية الاستثمار والمستثمرين ، واستخدام المدخل القطاعى فى تطوير مواقع الخدمات الحكومية مع اعطاء اولوية بالنسبة للقطاعات التى تخدم القاعدة العريضة من المواطنين ، واعطاء اولوية لتحديد توقيتات لانجاز الاعمال والخدمات للمواطنين والتزام العاملين والجهات بها ..

● وفى مجال التشريعات ، استكمال الدراسات الخاصة بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة بالشكل الذى يحقق الاستجابة لمتطلبات التنمية ويعالج المشكلات الوظيفية التى يسفر عنها التطبيق ، والتحقق من مدى قيام الوحدات الادارية بتنفيذ احكام القوانين واللوائح المنظمة لاوضاع العاملين بصورة صحيحة ..

تطوير نظام الحوافز

● وفى مجال الوظائف ، تطوير الموازنة العامة للدولة بما يحقق ترشيد الانفاق وزيادة الايرادات والمرونة وتبسيط فى الاجراءات ، وتنفيذ السياسة العامة فى مجال ترتيب الوظائف وتوحيد اجراءات النظام وتطويره بهدف زيادة الفاعلية وتحقيق العدالة .. وتطوير الحافز بما يحقق زيادة الانتاج وتحقيق العدالة بين الاجهزة المتماثلة لتطبيق سياسة الثواب والعقاب ..

● وفى مجال التنظيم فانه من المستهدف تطوير الهياكل التنظيمية لاعطائها مزيدا من الفاعلية التى تراعى عدة متغيرات اهمها دراسة الشكل التنظيمى للجهاز الادارى للدولة فى ضوء احكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان قطاع الاعمال العام واثره على العلاقة بين الشركات ودواوين الوزارات ..

وبعد ان تم اعداد قاعدة العمالة والاجور للعاملين بالقطاع الحكومى بالاشتراك مع مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، فان الجهاز سوف يقوم بتحديث بيانات العاملين الذين شملتهم القاعدة الاساسية والتى تتعلق باوضاعهم الوظيفية ، وذلك بهدف اعداد تخطيط للعمالة على المستوى القومى ..

● واخيرا إلى اين انتهت الدراسات الخاصة بالعلاوة الاجتماعية التى سوف تتقرر للعاملين فى يوليو القادم ؟

قال الدكتور كاظم :

— مازالت الدراسات بشان العلاوة الاجتماعية الجديدة محل بحث وسوف يتم الانتهاء منها قريبا وسيتم الاعلان عنها فور انهائها ..


المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٣

في ندوة حول البطالة في مصر

ضوابط قانونية جديدة لحماية حقوق العمال

□ كتب - مسعد نوار وصالح رجب

نظمت كلية التجارة جامعة حلوان في القاهرة ندوة تحت عنوان «البطالة وتحديات الاصلاح الاقتصادي» شارك فيها وزير القوى العاملة ورئيس جهاز الشباب والرياضة ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني.

وقد أكد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب المصري ان حوداث الارهاب وضرب السياحة أدت إلى تعرض الاقتصاد المصري لخسارة تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، فضلاً عن تأثر فرص العمل بهذا القطاع، حيث استغنى المستثمرون في السياحة عن عدد كبير من العمالة نتيجة لتعرضهم لخسائر فادحة بعد توقف التدفق السياحي لمصر وقال ان وزارة القوى العاملة تسعى لتوفير ٤٩٠ الف فرصة عمل جديدة خلال الخطة الخمسية الحالية بالاضافة إلى ١٤٨ الف فرصة أخرى من خلال الاحلال والتجديد بين العمالة بالاجهزة الحكومية.

وحدد الوزير ما أبقى عليه القانون الجديد لقطاع الاعمال العام من مكاسب عمالية بقوله ان القانون يهدف إلى اقامة علاقة منتظمة بين العامل وصاحب العمل وينص على وجود ضوابط تضمن للعامل حقوقه وعدم تعرضه للفصل وقصرها على ٩ حالات منها الخطأ الجوهري والسرقة والاعتداء على رئيسه في العمل والغياب بدون إذن، كما أبقى القانون على اللجان الثلاثية وهيئات التحكيم والمحاكم لضمان حقوق العامل.


كمال العتر

٣ مليارات دولار خسائر حوادث الارهاب

واكد الوزير ان الحكومة لاتفكر بأي حال من الأحوال في بيع قطاع الغزل والنسيج نظراً لما يحتويه من كثافة عمالية مرتفعة تصل إلى نصف المليون عامل. وأشار إلى ان مشكلة البطالة بمصر جاءت نتيجة لتزايد فائض الخريجين عن حاجة سوق العمل المصري حيث يصل اجمالي الخريجين سنوياً إلى ٤٠٠ الف خريج من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة. وقال الوزير ان البطالة ليست مشكلة مصرية فقط ولكنها مشكلة عالمية مع اختلاف مسبباتها حيث تبلغ في أوروبا ١٠٪ من حجم سكانها وفي اسبانيا ١٥٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت من ٣٪ إلى ٧٪. كما أكد الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني ان مشكلتي ارتفاع الاسعار والبطالة من التحديات التي تواجه برنامج الاصلاح الاقتصادي، بعد أن قامت الحكومة بالتصدي لمشكلة التضخم والذي تتطلع ان تنخفض معدلاته إلى ١١٪ خلال العام الحالي ١٩٩٣، مشيراً إلى ضرورة وضع أساليب تعمل على دفع النشاط الاقتصادي وتساعد على امتصاص تلك الاعداد المتقدمة لسوق العمل، واستخدام الاساليب التي تحقق كفاءة في الأداء الاقتصادي. وحدد الدكتور كمال العتر رئيس جامعة حلوان عدداً من البرامج التي تساعد على علاج مشكلة البطالة منها ضرورة تنفيذ برنامج عاجل لتشغيل أكبر عدد من الشباب خارج الجهاز الحكومي، واعداد برنامج لتطوير الأداء الحكومي لتحسين مناخ الإستثمار، وبرنامج آخر لتذليل الصعاب التي تعترض نشر التنمية لايجاد الملايين المطلوبة من فرص العمل وبرنامج للاهتمام بالمشروعات الصغيرة لقدرتها على توفير فرص عمل سريعة بتكلفة استثمارية متواضعة أو محددة، وتقديم الحوافز والتيسيرات الكافية للقطاع الخاص للاستثمار فيها ووضع برنامج لتطوير وتحديث وزيادة فعالية نظم ومؤسسات ومرافق التعليم والتدريب المصرية.

وتحدث الدكتور عشماوي عميد كلية التجارة جامعة حلوان فقال أن البطالة لها عدة اشكال منها المؤقتة والموسمية والمستمرة، وتعاني منها مصر منذ بداية الثمانينات وأصبح القضاء عليها يمثل أهمية قصوى بالنسبة للاصلاح الاقتصادي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٢

زيارات ميدانية لمتابعة مشروعات تشغيل الشباب بالمحافظات

الزقازيق - عبدالمجيد الشوادفي:

اعلن احمد ابوزيد رئيس لجنة الشكاوى والمقترحات بمجلس الشعب انه تقرر تنظيم زيارات ميدانية لمتابعة مشروعات تشغيل الشباب التي يمولها الصندوق الاجتماعي بالمحافظات، للوقوف على المشكلات التي تواجهها، خاصة التامينات الاجتماعية والكهرباء، وتسويق الانتاج باعتبارها عاملا هاما في المساهمة في حل مشكلة البطالة وتمهيدا لاعداد مشروعات القوانين اللازمة لحلها..

جاء ذلك خلال زيارة اللجنة لمشروعات الشباب بمراكز الزقازيق وههيا وابوكبير وفاقوس بالشرقية.

وقال احمد رافت عبدالفتاح رئيس جهاز الصناعات الحرفية بالادارة المحلية إنه تقرر توفير ١٢ الف فرصة عمل جديدة للخريجين في الاراضي المستصلحة حديثا وتشمل تخصيص مسكن وورشة انتاجية لكل شاب بجانب قرض من الصندوق الاجتماعي للتشغيل، لايقل عن ١٠ آلاف جنيه ويستمر قبول الطلبات حتى نهاية الاسبوع الحالي.

واضاف انه سيتم التوسع في المجالات التي يمولها الصندوق الاجتماعي وذلك بانشاء مناطق صناعية في الاراضي الصحراوية، ومشروعات لتربية وتسمين الماشية، وانتاج الالبان ودعم ٢٤٠ الف وحدة انتاجية يملكها القطاع الخاص بالمحافظات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ايار ١٩٩٢

نحو تنظير تنموي للمشروعات الصغيرة

اكتسب الحديث عن المشروعات الصغيرة اهمية خاصة في الاونة الأخيرة ، وحظي الموضوع بمساحة عريضة من المداولات والمناقشات . وتكاد تتفق الآراء مع اختلاف الرؤى على ان تلك المشروعات يمكن ان تقدم مدخلا ملائما ومناسبا للتعامل مع بعض القضايا التنموية الراهنة في الاقتصاد المصرى استنادا الى ما يمكن ان يقدمه هذا الاسلوب من حلول سريعة وعاجلة لمشكلات اقتصادية واجتماعية ، تاتى البطالة في مقدمتها .

ورغم ما في تلك المقولة من صحة ، الا انه يلزم التنبيه الى ثلاثة محاذير رئيسيه بصددها :

اولا : ان الاتجاه الى المشروعات الصغيرة هو اتجاه عالمي (لاسباب سيرد ذكرها) بحسبان انها تمثل تحولا نوعيا في نمط المشروعات من صناعات او مؤسسات عملاقة الى وحدات اصغر حجما واقل تكلفة .

ثانيا : يعني ذلك ان هذا الاتجاه يمثل تحولا في استراتيجية التنمية واساليب الانتاج ، وليس اتجاها عارضا تمليه دوافع مرحلية .

ثالثا : ومن ثم ، فان العائد الاجتماعي والاقتصادى المحقق من خلال هذا التحول سوف يعتمد على الاسلوب الذى يتم به تطبيقه ، واختيار التكنولوجيا واساليب الادارة والتسويق الملائمة .

هذا الايضاح المبدئي هام وضرورى من حيث انه يفرق بين التعامل مع المشروعات الصغيرة كمخرج من ازمة عارضة ، او كاستراتيجية تنموية تتمشى مع الاتجاه العالمي نحو المنشآت او المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسباب متعددة . ومن ثم فان الحرص على ادراك اهداف التحول الى نمط المشروعات الصغيرة ، وبالتالي اختيار مجالاتها واساليبها الانتاجية والفنية يمثل موضوعا بالغ الاهمية .

ذلك ان الاسباب التى تدعو المجتمعات المتقدمة والصناعية الى اعطاء وزن اكبر للوحدات والمنشآت المتوسطة والصغيرة تختلف بداهة عن دوافع ذلك الاتجاه في المجتمعات والاقتصاديات النامية ، كما

د . رجاء عبد الرسول

تختلف نوعية المشكلات التى يواجهها ذلك التحول . ومن ثم ، فان اختيار تكنولوجيا المشروعات الصغيرة ينبغي ان يتم بحرص بالغ حتى لا يترتب عليه زيادة حدة المشكلات القائمة بدلا من الاسهام في حلها .

المنظور التكنولوجي للمشروعات الصغيرة :



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

ثمة اسباب اربعة رئيسية عملت على تعزيز الاتجاه العالمى نحو نمط المنشآت المتوسطة والصغيرة ، وعجلت بنهاية عصر كانت فيه المشروعات العملاقه هى المثل والقدوة الذى الهب خيال المهتمين بشئون التنمية :

(١) سرعة ايقاع التقدم التكنولوجى والتطور العلمى جعلت من المستحيل مواكبه هذا التطور من خلال مؤسسات كبيرة عاليه التكلفة ، ومن هنا كان الاتجاه فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية الى الاعتماد على الصناعات المتوسطة والصغيرة فى احداث التطوير المناسب وادخال الاساليب التقنية الجديدة .

(٢) ازمة الطاقة والتى جعلت البحث عن بدائل تكنولوجية ملائمة من حيث استخدام الطاقة والاستفادة من تنويع مصادرها مطلبا اقتصاديا لترشيد الاداء الاقتصادى والمحافظةعلى البيئة فى نفس الوقت .

(٣) انخفاض التكلفة الاستثمارية نسبيا والقدرة ـ من خلال تطوير اساليب الادارة على استحداث نظم التكامل الراسى والافقى بين الوحدات المختلفة .

(٤) اتساع المدى الجغرافى للتسويق والاتجاه العالمى نحو نوع من الاعتماد المتبادل وفتح الاسواق ، فى الوقت الذى تطورت فيه اساليب الاتصال جعلت من اليسير ادارة مؤسسات عملاقة تتكون من وحدات صغيرة تمتد جغرافيا عبر القارات .

المشروعات الصغيرة اذن ليست اتجاها خاصا بالاقطار النامية التى تعانى من مشكلات معينه سواء بالنسبة للعماله او الموارد الراسمالية ، وانما هو اتجاه عالمى يتفق مع الحاجه الى المرونه وتطور احتياجات الاسواق وتعددها وتعقدها .

وقد شهدت اواخر السبعينات واوائل الثمانينات تطورات بالغة الاهمية ترتب عليها ان اصبحت انماط الصناعات والمنشآت الضخمة عائقا امام تطوير اساليب الانتاج والمنتجات فضلا عما ترتب على هذه التطورات من امكانية قيام مؤسسات ومنشآت متوسطة وصغيرة الحجم باعمال ما كان يمكن القيام بها الا من خلال المؤسسات العملاقة .

وقد انعكس ذلك على سبيل المثال فى دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الأمريكى وتزايد دورها فى الناتج المحلى الاجمالى وفى خفض معدلات التضخم والبطالة . كما انعكس ايضا فيما انتهت اليه المجموعة الاوروبية من اصدار قرار فى اغسطس ١٩٨٦ يقضى بوضع برنامج عمل مشترك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهو برنامج يتضمن سبعه مشاريع مشتركة تنطوى على تهيئة البيئة الملائمة لقيام المؤسسات الصغيرة المتوسطة وسته مشاريع اخرى ترتبط بتوفير احتياجات هذه المؤسسات من المرونة والتمويل وتستهدف هذه المشاريع جميعها ادخال تحسينات على البيئة الادارية والضريبية والائتمانية فى دول المجموعة وزيادة فرص التدريب وتحسين سبل نقل المعلومات ودعم روح الابتكار وتشجيع التعاون التكنولوجى .

ان المناقشة السابقة تؤكد ثلاثة حقائق :

(١) ان المنشآت الصغيرة ليست بالضرورة اقل اخذا باساليب التقنيه الحديثه المستخدمة فى المنشآت الكبيرة بل انها قد تعتمد على تكنولوجيا اكثر تعقيدا .

(٢) ان هذه المنشآت ليست بالضرورة مكثفة للعمالة ، وبالتالى يتعين الحرص فى اختيار انماط المنشآت ونوعيات التكنولوجيا بما يحقق الاغراض المستهدفه .

(٣) ان المنشآت الصغيرة ليست بديلا كاملا عن المنشآت الكبرى وانما قد تمثل من خلال تكاملها الراسى والافقى ـ مجموعات عنقودية من المنشآت الكبرى .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراتيجية المشروعات الصغيرة فى مصر

من الضرورى فى المرحلة الراهنة ان يتحدد مكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اطار استراتيجية التنمية المصرية ، بحيث لا تمثل مجرد اتجاه اجرائى عارض للتعامل مع مشكلة البطالة كما قد يبدو أحيانا ، وانما لتصبح جزءا من فلسفة التنمية وتوجهاتها .

وثمه عوامل ايجابية متعددة تعزز الاتجاه فى مصر نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعمه ، من بينها .

- القدرة على تحقيق انتشار جغرافى اشمل بحيث تغطى المناطق الريفيوالصحراوية والنائية بمختلف مستوياتها ، بحيث تقصر المسافة بين وحدات الانتاج وخاماتها او اسواقها او كليهما .
- امكانية الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوى وغيرها فى اغراض انتاجية .
- محدودية احتياجاتها من الموارد الراسمالية اللازمة للاستثمار والتشغيل مع توسيع مساحة مشاركة القطاع الخاص .
- سرعة دورة راس المال وامكانية تحقيق الاستفادة السريعة من عائد الاستثمار .
- المرونة فى اساليب التشغيل من امكانية الاعتماد على خبرات وكفاءات تنظيمية وادارية محدودة .
- امكانية تطويعها لاستخدام العمالة بشكل مكثف وبمستويات من المهارات يمكن تاهيلها فى وقت اقصر نسبيا من المشروعات الكبيرة .
- المحافظة على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث الذى يصاحب تنفيذ مشروعات ضخمة عاليه الكلفة متعددة الاغراض فى اماكن ماهولة بالسكان .

ان التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاعدة تنموية اساسية من شانه ان يحدد نوعية الاجراءات والسياسات المطلوبة ومعايير الأولويات فى تخطيط هذه المشروعات بحيث يتحقق التكامل الافقى بين مختلف المشروعات الصغيرة والتكامل الراسى أو العنقودى مع المشروعات الاكبر فى شكل سلع ومنتجات مغذية ووسيطة .

ومن خلال هذا المدخل تبرز اربعة محاور رئيسية كمجالات للاجراءات والسياسات المطلوبة اعمالها بهدف تعزيز الاتجاه الاستراتيجى للمشروعات الصغيرة :

- محور التمويل والتسهيلات الائتمانية
- محور المواصفات والتوحيد القياسى
- محور التسويق والتكامل
- الجوانب التشريعية والقانونية والاجرائية

ولئن كان الاتجاه نحو المشروعات الصغيرة بمفهومها الشامل يتمشى مع الاتجاه العالمى نتيجة التطور التكنولوجى وسرعة ايقاعه والتكلفة الاستثمارية الباهظة للمشروعات الكبرى والحاجة الى التكامل الراسى والأفقى والعنقودى بين مختلف الأنشطة فضلا عن قضية الطاقة واتساع نطاق الاسواق فانه بالنسبة للتنمية فى مصر فان الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ينبغى ان يوجه بالدرجة الأولى لتحقيق ثلاث أهداف :

- اتاحه فرص عمالة واسعة بتكلفة ملائمة
- خفض تكلفة الاستثمار فى ظل محدودية الموارد
- الانتشار الافقى بما يحقق هدف التوازن المكانى/ السكانى

ان التطورات التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقدين الأخيرين من حيث الزيادة السكانية ، وعدم قدرة الانماط التقليدية للاستثمار على خلق فرص عمل كافيه للاعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل وخاصة من المتعلمين يجعل المشروعات الصغيرة (بمفهومها الشامل) المدخل الملائم لتنمية مستقرة ومتوازنة .

كذلك فان توفير جانب كبير وهام من البنية الاساسية فى معظم الاقاليم والمحافظات والمناطق النائية تجعل اقامة المشروعات الصغيرة فى هذه المناطق وعلى نطاق جغرافى واسع امرا ليس ممكنا فحسب بل ضرورى لتحقيق الاستفادة من هذه الاستثمارات والوصول الى التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

نظرا لاهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية الشاملة لمصر وحرصها على توفير فرص عمل للشباب وذلك للقضاء على ظاهرة البطالة التى تعتبر من اكبر المشاكل الاقتصادية التى تواجهها بأثرها المباشر على الحياة الاجتماعية واستقرارها وانطلاقا من المبادىء الاساسية لهذا المجتمع التى ينادى بها الرئيس حسنى مبارك وهى لابد من المواجهه والمصارحة وعدم التستر على فساد .

وحتى لانكون مثل النعام الذى اذا واجهته مشكلة اكتفى بأن يدفن رأسه فى الرمال ويترك حل المشكلة للظروف وحسب الاقدار . لذا يجب أن نسعى جاهدين ونعمل على مواجهة مشاكلنا وتحديد حجمها ثم وضع الحلول العملية لها

عبور .. تحدى البطالة

محمد شعبان الشتاوى

المحاسب القانونى بالمنصورة

ومن هذه المشاكل كما سبق القول مشكلة البطالة ، والتى نتجت من خلال تراكمات سابقة ونتيجة للتغييرات الجذرية فى المجتمع التى تمثلت فى تحوله للراسمالية من الاشتراكية وايضا الزيادة المطردة فى عدد السـ

وعدم اتباع سياسة تعليمية تحويلية للتناسب مع الاتجاه العام للدولة وهو التحول من الاشتراكية الى الراسمالية ادى الى وجود مايقرب من ١٠ دفعات (عشرة دفعات من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد الفنية والمتوسطة) دون عمل حتى الان اى من دفعة ١٩٨٣ حتى الان هذا بخلاف البطالة فى الريف التى تتضح من خلاف المقارنة بين مساحة الارض والقوى العاملة بها مما يعنى ان هناك عمالة زائدة ويضاف الى ذلك ايضا البطالة المقنعة نتيجة زيادة التعيين فى الاجهزة الحكومية والخدمية بها والقطاع العام سابقا (قطاع الاعمال الحالى) نتيجة لاضطرار الدولة بالقيام بهذه التعيينات دون النظر لحلول جذرية للمشكلة . لذلك لابد من المواجهه وتحديد مشكلة البطالة فى مصر وتصنيفها بدقة ثم وضع الحلول العملية لها او خصخصة الحل ان صح التعبير .

وفيما يلى ايضاح ذلك :

ابعاد مشكلة البطالة :

يتم تحديد مشكلة البطالة عن طريق جهتين مختلفتين حتى يمكن الوقوف على حقيقة المشكلة وحجمها الطبيعى من خلال تبويبها وتصنيفها حسب الكم والنوع وهاتين الجهتين هما النقابات المهنية والعمالية ووزارة القوى العاملة من خلال مكاتبها المنتشرة فى انحاء الجمهورية وذلك كما يلى :

أولا عن طريق النقابات المهنية والعمالية :

ا ـ تقوم كل نقابة مهنية بحصر البطالة للمهن التابعة لها وتصنيفها كما ونوعا وذلك من خلال الاعلان عن ذلك بالاذاعة والتليفزيون والصحافة وذلك بأن تقوم كل نقابة فرعية فى المحافظات باعداد سجلات خاصة بذلك يراعى فيها البيانات التالية الاسم والسن والعنوان والمؤهل وتاريخ الحصول عليه او المهنة ودرجاتها وغيرها من البيانات التى تراها النقابة ضرورة لذلك .

ب ـ تبويب هذه البيانات والمعلومات فى كشوف يتم ارسالها للنقابات العامة التى تقوم بدورها لاعدادها فى شكل جداول احصائية يوضح فيها حصرا شاملا للبطالة من حيث الكم والنوع بهذه المهن

ثانيا :ـ عن طريق وزارة القوى العاملة .

ويتم ذلك بأن تعلن هذه الوزارة من خلال اجهزة الاعلام المختصة وبمكاتبها المنتشرة على مستوى الجمهورية وذلك بأن تقوم هذه المكاتب بحصر البطالة وتصنيفها كما ونوعا عن طريق :

أ ـ حصر العمالة من المؤهلات العليا والمتوسطة الزائدة فى المصالح الواقعة فى دائرة المكتب وتصنيفها حسب المؤهلات العلمية لها مع مراعاة التخصص عند حصر العمالة الزائدة حيث ان غالبية المصالح الحكومية وخصوصا قطاعات الخدمات توجد بها مؤهلات فنية مثل الزراعة والصناعة فى اعمال مكتبية .

ب ـ حصر العمالة من المؤهلات العليا والمتوسطة والفنية التى لم تعين بعد وتصنيفها كما ونوعا حسب المؤهلات عن طريق إعداد سجلات خاصة بذلك يراعى فيها توافر



المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٠٧ مايو ١٩٩٣

البيانات الاساسية التالية وهى الاسم والسن والعنوان والمؤهل وتاريخ الحصول عليه وغيرها من البيانات التى تراها المكاتب ضروريا لذلك .

جـ ـ حصر العمالة الحرفية والعادية ... من سن (٢٠ ـ ٣٠ عاما) وتبويبها وتصنيفها حسب المهنة ودرجتهم فى المهارة (ممتازة ـ جيد ـ كفؤ) ثم تقوم هذه المكاتب بتبويب هذه البيانات والمعلومات فى شكل كشوف إحصائية ترسل للوزارة لتبويبها بدورها فى شكل حصر نهائى للبطالة كما ونوعا .

ومن خلال هذين الأسلوبين نستطيع ان نصل الى الارقام الحقيقية للبطالة فى مصر من ناحية الكم والكيف ثم نقوم بالبحث عن الحلول المناسبة للقضاء على مشكلة البطالة بنوع من التخطيط الجيد فإذا إفترضنا مبدئيا أن حجم البطالة يصل إلى ٢ مليون عاطل من مختلف المهن مع إستمرار وجود دفعات علمية تخرج سنويا ما يقرب من ٢٥٠٫٠٠٠ خريج من الجامعات والمعاهد الفنية والمتوسطة

هذا بالاضافة إلى المهن الحرفية الأخرى والتى لا تقل عن مائة الف عاطل سنويا مما يعنى أنه سوف يضاف الى رصيد البطالة سنويا ٣٥٠٫٠٠٠ عاطل لذا يجب ان يكون الحل فى إتجاهين الاتجاه الأول هو القضاء على التراكمات والاتجاه الأخر هو مواجهة البطالة المضافة سنويا .

الحلول المقترحة :

■ من أبرز هذه الحلول القضاء على التراكمات : ويتم ذلك عن طريق إصدار التشريعات وتعديلها بما يساعد على توفير فرص عمل وضرورة قيام النقابات المهنية والعمالية بدور بارز للقضاء على هذه المشكلة اى مشكلة البطالة .

وعن طريق تنظيم الصندوق الاجتماعى بما يوفر اكبر قدر من فرص العمالة ونوضح ذلك فيما يلى :

اولا ـ ضرورة إصدار التشريعات او تعديلها بما يساعد على توفير فرص عمل .

هناك تشريعات قائمة ولكنها متناقضة او يمكن الالتفاف حولها مما يتسبب بطريق مباشر او غير مباشر فى إهدار فرص العمل ومنها قانون التجارة والضريبة العامة على الدخل فيما يخص إمساك الدفاتر التجارية وكذلك قانون الاستثمار وقانون الضرائب فيما يخص الاعفاءات الضريبية لمن يوفر فرص عمل وكذلك قانون القوى العاملة والتأمينات الاجتماعية فيما يخص سن الاحالة الى المعاش وكذلك قانون إتحاد المقاولون المصرى الجديد الذى يتطلب المتابعة حتى يمكن توفير فرص عمل للمهندسين والتجاريين وأيضا الحرفيين طبقا لنصوصه .

وتبين ذلك عن طريق الشرح الآتى :

١ ـ قانون التجارة وقانون الضريبة العامة على الدخل فيما يخص إمساك الدفاتر التجارية

سبق وان تقدمنا بإقتراح بهذا الخصوص للجهات المختصة وهى وزارة التموين والتجارة ووزارة المالية ووزارة القوى العاملة ولجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب . والذى نشر بمجلة الاهرام الاقتصادى بالعدد رقم ١٢٦٥ بتاريخ بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٣ بعنوان الدفاتر التجارية حلا للبطالة :

وكان ملخص الاقتراح كما يلى :

نظرا للتضارب بين قانون التجارة وقانون الضريبة العامة على الدخل فيما يخص إمساك الدفاتر التجارية حيث ان الأول يطالب التاجر بإمساك دفاتر فى حالة ماإذا كان راسماله يزيد على ١٠٠٠ جنيه اما الثانى فيطالب التاجر إذا كان راسماله يزيد عن ١٠٫٠٠٠ جنيه مما تسبب فى الآتى :

ا ـ إهدار فرص العمل لشباب التجاريين والذين يمثلون فى مشكلة البطالة نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من حجم هذه البطالة اى لا يقل عن ٨٠٫٠٠٠ عاطل كان يمكن توفير فرص عمل لهم

ب ـ إمداد الدولة بمعلومات غير سليمة والتى تلتزم بها الغرف التجارية ووزارة التموين عن حجم نشاط القطاع الخاص ونوعه مما يؤدى الى الاضرار بالمجتمع نتيجة لاتخاذ قرارات إقتصادية غير سليمة لاعتمادها على معلومات غير سليمة .

جـ ـ ظهور ظاهرة التهرب الضريبى وعدم تشجيع الاستثمار نتيجة للتقديرات الجزافية وعدم وجود دفاتر يمكن الاعتماد عليها وذلك بسبب إحجام صغار المستثمرين عن إستثمار أموالهم فى أى نشاط تجارى أو صناعى مكتفين بإيداع أموالهم فى البنوك وصرف عائدها مهما كان صغيرا مما يعنى إهدار فرص عمل وإهدار اموال الخزانة العامة الذى قدرت فى آخر إحصائيات بالمليارات .

د ـ عدم سرعة تحصيل الضرائب نتيجة للتقدير الجزافى مما يؤدى الى إحالة معظم الخلافات للجان الطعن والمحاكم التى تتسبب بدورها فى تأجير تحصيل هذه المبالغ والتى تكون الدولة فى أمس الحاجة إليها للقيام بالخدمات الضرورية والتنمية الاقتصادية للمجتمع .

وفيما يلى نص مشروع القانون :

مادة (١) إلزام التاجر سواء كان منشأة فردية أو مجموعة منخذه شكل شركة اشخاص بإمساك الدفاتر التجارية المنتظمة فى الأحوال الآتية :

١ ـ إذا كان رأس المال ٢٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة وعشرون الف جنيه) فإكثر وفقا للسجل التجارى أو الصناعى أو عقد شركة .

٢ ـ إذا كان رأس المال المقدر بمعرفة الجهات المختصة وهى موظفو مصلحة التجارة (وزارة التموين والتجارة الداخلية) ومصلحة الضرائب والقوى العاملة ٢٥٠٠٠ جنيه فاكثر ويكون ذلك من خلال وضع أسس علمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

لعملية التقييم يدرب عليها حسب الأصول والقواعد المحاسبية والعلمية السليمة المتعارف عليها .
٣ - إذا تجاوز صافى ربح المنشأة السنوى وفقا لآخر إقرار او ربط نهائى ١٠,٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) فاكثر .
مادة (٢) يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة

ومصلحة الضرائب ورؤساء مكاتب السجل التجارى والقوى العاملة أو من يقوم مقامهم ومفتش إدارة التسجيل التجارى صفة مأمور الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذاً له .
مادة (٣) تلغى المواد ١ ، ٩ من قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ (قانون التجارة) وكذلك المادة ٣٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضريبة العامة على الدخل وكل حكم يخالف هذا القانون .

مادة (٤) ينص قانون العمل على طبيعة عمل موظفى المكاتب فيما يخص كيفية تقدير راس المال واثبات ما يقع مخالفا لا حكام هذا القانون .

مادة (٥) لا يجوز إهدار الدفاتر التجارية للممول فى اول مرة للفحص ولكن يتم تعديل نتيجة الاعمال بالايرادات التى لم يذكرها ضمن الحسابات الختامية على ان يفرض عليه غرامة بواقع ٢٠٪ من قيمة هذه الايرادات مع تشديد العقوبة مع تكرار المخالفة واذا تقرر ذلك ثلاث مرات فاكثر يجوز النظر فى اهدار الدفاتر ومحاسبته جزافيا مع ضرورة اعتماد المصروفات الفعلية للممول والتى تكون مؤيدة بمستندات او جرى العرف التجارى على ضرورتها لمباشرة النشاط ويستعان فى هذا الشأن بالغرف التجارية وذلك فى حالة امساك دفاتر منتظمة .

مادة (٦) تعديل المادة ٣٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وفقا لما يلى :
١ - تكون حدود الاعفاء المقرر للاعباء العائلية على الوجه الاتى :

ا - ١٨٠٠ جنيه للممول الاعزب
ب - ٢٤٠٠ للممول المتزوج ولا يعول اولاد او غير متزوج ويعول اولاد .
ج - ٣٠٠٠ للممول المتزوج ويعول ولدا او اكثر .
- ويضاف الى ذلك ٣٠٠٠ جنيه لكل بند من الاعفاء السابق فى حالة تطبيق الضريبية الموحدة .

مادة (٧) مضافة . يتم تعديل المادة (٨) من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١٨٧ فقرة (٤) لتصبح يعاقب بغرامة قدرها ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠٠ جنيه كل ممول او تاجر يخالف احكام هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذا له .

ومن خلال هذا الاقتراح . نجد انه يمكن توفير ما لا يقل عن مليون فرصة عمل فى المرحلة الاولى قابلة للزيادة مع تشجيع الاستثمار وقد روعى فى المادة (٧) ان يكون الجزاء من جنس العمل كما تقول القاعدة القانونية .

(٢) تعديل قانون الاستثمار و قانون الضرائب فيما يخص الاعفاءات الضريبية لانه باعفاء المنشآت التى تقوم بتوفير فرص عمل للشباب تزيد عن ٢٥ فرصة فأكثر ثلاث سنوات من الضرائب تزداد حسب العدد المتوفر من فرص لبعمل لديها سوف يساعد على حل مشكلة البطالة فى حالة المتابعة الجيدة واثبات ما يقع مخالف لذلك وان تكون عقوبته بالحرمان من الاعفاء والمتوقع من هذا يمكن توفير ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل على الاقل على مستوى الجمهورية فى المرحلة الاولى .

(٣) متابعة تطبيق قانون إتحاد المقاولون المصرى سوف يوفر فرص عمل لشباب المهندسين والتجاريين لا تقل عن ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة مما يساهم فى حل مشكلة البطالة .

(٤) إنشاء صندوق مستقل يسمى صندوق البطالة تكون موارده من حصيلة الغرامات والمخالفات للقوانين المختلفة بالدولة بنسب مختلفة حسب طبيعة كل منها مخالفة قانون امساك الدفاتر التجارية وقانون اتحاد المقاولون وقانون الادارة المحلية وصندوق الخدمات بها والمرور والضرائب وذلك بعد ترك ـــسب للجهات المحصلة تتراوح ما بين ١٠٪ : ٢٠٪ من قيمة المخالفة مقابل المصاريف الادارية للتحصيل وحافز للعاملين الفنيين الذى قاموا باثبات هذه المخالفات وتحصيلها ثم يورد الباقى لحساب الصندوق . كذلك يمكن اضافة موراد جديدة للصندوق فى حالة تطبيق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة (٦) من قانون امساك الدفاتر المقترح حيث يمكن ان يفرض على السيارات والمحلات التى تكون دون حد الاعفاء مبالغ تتراوح من ٢٠ : ١٠٠ جنيه ويكون لهذا الصندوق ادارة مستقلة على مستوى الجمهورية تخضع للرقابة من قبل الدولة وجهاز المحاسبات ويكون لها فروع فى المحافظات وتكون من اهداف هذا الصندوق هو اقراض الشباب بهدف توفير



فرص عمل بالاضافة الى قيامة بالاشتراك مع البنوك فى عمل مشروعات مشتركة فى مجال استصلاح الاراضى وتسويق المنتجات وغيرها من الصناعات الحرفية البسيطة التى تساعد فى القضاء على ظاهرة البطالة ومن المتوقع ان يساهم هذا الصندوق فى حلول عملية لمشكلة البطالة وفى المرحلة الاولى اتوقع ان يوفر ربع مليون فرصة عمل .

ثالثا ضرورة قيام النقابات المهنية والعمالية بدور بارز فى القضاء على هذه المشكلة :

لما كان اهم اسباب انشاء النقابات المهنية والعمالية هو حل مشكلة البطالة والدفاع عن مصالح الاعضاء بها : يجب ان تقوم هذه النقابات بدورها بالقيام فى حل مشكلة البطالة وذلك عن طريق :

ا ـ تدريب العمالة العاطلة بما يوفر العمالة المطلوبة لسوق العمل وعلى ان يكون التدريب بمبالغ رمزية حتى يمكن اقبال الشباب على التدريب .

(ب) القيام بعمل شركات مشتركة مع النقابات الاخرى من خلال فائض صندوق المعاشات بها على ان تعمل هذه الشركات فى مجال استصلاح الاراضى وتسويق منتجاته والصناعات التحويلية اللازمة لتصنيع المنتجات الزراعية مثل الطماطم وعصائر الفواكة ومجال التصدير حيث ان لدى هذه النقابات خبرات متوفره يمكن خلالها زيادة الانتاج وتحقيق عائد عال من العملات الاجنبية من خلال التصدير . فمثلا يمكن ان تقام شركة بين نقابة التجاريين والمهندسين والزراعيين واحد بنوك التنمية ويكون ذلك فى شكل شركة ذات مسئولية محدوده لها مجلس ادارتها المشترك .

ومن خلال هذا الاقتراح يمكن توفير فرص عمل كثيرة للشباب من النقابات الثلاثة لا تقل فى المرحلة عن ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل قابلة للزيادة حسب تطور المشروع وهكذا .

(ج) اعطاء قروض ميسرة للشباب تتراوح ما بين ٥٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ جنيه يمكن وضع اسسها او المعايير اللازمة لذلك كالضمانات او التفوق وليكن فى كل نقابة ١٠٠ شاب سنويا قابلة للزيادة حسب موارد النقابات

ثالثا الصندوق الاجتماعى من خلال نظام تطوير الصندوق الاجتماعى والحفاظ على امواله بما

شبورة .. تحدى البطالة

يضمن استمرارها واعادة تشغيلها مرة اخرى من خلال المتابعة الجيدة للمشروعات التى يساهم فيها وانها مشروعات جديه وليست بهدف الحصول على مبالغ على ان يتابع مستقبلا تحصيل الاقساط المستحقة على المشروعات المقترحة اولا بأول حتى يمكن توفير فرص عمل للشباب ويمكن زيادة موارد هذا الصندوق بالسعى لدى الجهات الخارجية لدعمه ومن المتوقع ان يوفر هذا الصندوق خلال خمس سنوات ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل . اى بما لا يقل عن ٦٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا ويعتبر من خلال العملية لمشكلة البطالة التى اخذت بها الدولة .

مواجهة البطالة المضافة سنويا :

مواجهة هذه المشكلة اى البطالة المضافة سنويا والتى تقدر بـ ٣٥٠,٠٠٠ عاطل اذا لم يتم مواجهتها فى الوقت المناسب وذلك عن طريق القوات المسلحة واتباع سياسة تعليمية توفر احتياجات السوق من العمالة المطلوبة وفيما يلى بيان ذلك .

١ ـ تعديل السياسة التعليمية بما يخدم السوق (سوق العمل) :

يكون ذلك بأن يتم توجيه التعليم العالى والفنى حسب احتياجات السوق من العمالة وليس حسب الدرجات فى الثانوية العامة ووضع اسلوب موحد لدخول الجامعة كما يحدث الان ولكن يجب ان يكون التعليم حسب احتياجات سوق العمل ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالى اذا كان خريجو التجارة يوجد عدد منهم ضمن البطالة المتراكمة فيجب ان يتم التحويل الى كليات اخرى يتطلبها سوق العمل وذلك برفع درجات القبول لدى هذه الكليات (التجارة) حتى يمنع من دخول اعداد كبيرة بها تزيد من مشكلة البطالة وهكذا .. جميع المهن الاخرى .

٢ ـ ان يكون هناك دور للقوات المسلحة :

من خلال جهاز الخدمات بها بأن يقوم باستصلاح الاراضى باماكن تواجد بعض الوحدات فى المواقع الصالحة للاستصلاح ومد خدمة العمالة العادية سنة زيادة لتحويلهم الى عمالة زراعية وتوزيع مساحات زراعية مستصلحة عليهم وكذلك بالنسبة للفنيين يمكن تدريبهم لتوفير المطلوب منهم فى سوق العمل والمتوقع ان يستوعب هذا الاقتراح نسبة تتراوح ما بين ٥٠ : ٦٠٪ من حجم البطالة المضافة سنويا لهذا الجهاز من نظام وانضباط سوف يساعد فى حل هذه المشكلة . مع ملاحظة انه قدم تم استبعاد السياحة من الحلول نظرا لان هناك عمالة بها بالاضافة الى وجود معاهد متخصصة تقوم باستخراج العمالة اللازمة لها هذا ولسبب رئيسى وهو ان السياحة تتأرجح بين الزيادة والنقصان ونفضل استبعادها من الحل على الاقل الان .

شهادة للتاريخ

فى معرض حديثه عن مشكلة التدريب المهنى وازمة البطالة، استشهد النائب حسين وشاحى (الاسكندرية) تحت قبة المجلس بالموضوع الصحفى الذى نشره الأهرام فى العام الماضى للاستاذ سامى متولى نائب رئيس التحرير حول سوق العمل الأفريقية ، وتعطشها للأيدى العاملة المصرية بالذات، وطالب النائب بمراجعة هذا الموضوع لكى تستفيد منه الحكومة فى البحث عن اسواق جديدة للعمالة المصرية لمواجهة ازمة البطالة.

لقد شعرت بسعادة غامرة وانا استمع الى هذا الاستشهاد الذى يدل على المصداقية التى تتمتع بها اصدارات الأهرام بفضل الجهد الصادق لأبنائها المخلصين على كافة المستويات.

تسهيلات للقطاع الخاص وللمستثمرين لتوفير فرص عمل للشباب

كتب ـ عادل الديب وهيثم سعد الدين:

اعلن عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب، ان القيادة السياسية اعطت تسهيلات للقطاع الخاص ولرؤوس الاموال الاستثمارية لاقامة مشروعات ومدن صناعية جديدة للمساهمة فى الحد من مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل للشباب، واكد ان الدولة تسعى جاهدة لتوفير ٢.٦ مليار جنيه لتطوير المناطق العشوائية فى ١٠ محافظات مما يؤدى الى تحسين الخدمات والمرافق بها وتعمل على رفع معدل الانتاج الاقتصادى ليتواءم مع معدل النمو السكانى لتوفير فرص عمل للداخلين الجدد الى سوق العمل وقال الوزير ان عدد الخريجين يصل سنويا الى ٤٠٠ الف وان الدولة لا تستطيع توفير فرص عمل لهم بالجهاز الحكومى لذلك إتجهت الى تشجيع الصناعات الصغيرة من خلال الصندوق الاجتماعى الذى يدرس حاليا الاستفادة من الورش الصغيرة لمنحهم قروضا لزيادة طاقاتها الانتاجية ولتوفير فرص عمل للشباب بهذه الورش ، ووجه الوزير فى الاحتفال بعيد العمال بالمطابع الاميرية بامبابة وبحضور الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة ـ الدعوة لشباب الخريجين والصبية بمحافظة الجيزة للتدريب على مختلف الحرف والمهن من خلال ٢١ مركزا بالمحافظة لمدد تتراوح بين ٦و٩ اشهر يحصل المتدرب خلالها على مصروف يومى مقداره جنيه واحد



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

البحث العلمي يسهم في حل مشكلة البطالة

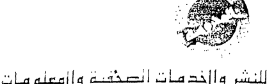
مليون جنيه لمواجهة حوافز شباب الخريجين

صرح الدكتور عادل عز وزير البحث العلمي بانه طلب من الدكتور كمال الجنزوري وزير التخطيط تخصيص مبلغ مليون جنيه لمواجهة حوافز الشباب الباحثين من أوائل الخريجين في إطار نظام المنح الدارسية الذي استحدثته الوزارة حيث تم تخصيص ٨٠٠ منحة دراسية قيمة كل منها ألف جنيه سنويا تمنح للخريج بشرط حصوله على تقدير جيد جدا على الاقل في البكالوريوس وذلك لمدة عامين قابلين للتجديد عاما ثالثا للدراسة لدرجة الماجستير ومثلها لدرجة الدكتوراه.

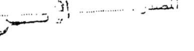
وأضاف الدكتور عادل عز انه في إطار الحد من تفاقم مشكلة البطالة تعمل الوزارة على عدة محاور منها تعيين حوالي ١٤٠٠ خريج بنظام التكليف في السنوات الأربع الماضية مع تحقيق العدالة المطلقة في الاختبار ودون استثناء أحد وهو ما كان له أطيب الاثر في نفوس شباب الخريجين. كما قامت الوزارة بعمل دراسة اقتصادية لعدد ٤٠ مشروعا انتاجيا صغيرا طبعتها في ثلاثة كتيبات وقامت بتوزيعها على نطاق واسع لمعاونة الشباب في بدء حياته العملية على شق طريقه في مشروع انتاجي مربح، ولترجمة هذه المشروعات في شكل علمي فقد انشأت الوزارة مركزا لهذه المشروعات بمدينة السادس من اكتوبر ويخطط لنشر مثيل له بسائر المحافظات وليس الهدف من هذه المراكز هو تشغيل الشباب فقط بل تدريبهم على تصنيع المعدات وانتاج السلع وإدارة المشروعات والتسويق مما يكسبهم خبرات متكاملة تساعدهم على تحقيق فرص عمل جيدة، وستكون هذه النماذج مراكز عرض واشعاع تسهل محاكاتها لتمتص جانبا كبيرا من شباب الخريجين من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة. كذلك قامت الوزارة باعداد دراسة عن البطالة واسلوب علاجها وقدمت لعدد من المؤسسات المعنية.

وقد عرض الدكتور عادل عز على اللجنة الاشرافية لمشروع التعاون العلمي والتكنولوجي فكرة تخصيص نسبة ٢٠٪ من المبالغ التي تخصص كمكافآت للفرق البحثية التي تقوم بتنفيذ اي مشروع لتعيين عدد من شباب الخريجين للاستفادة منهم وتدريبهم في نفس الوقت وقد تمت الموافقة على ذلك. كما تقدم الوزارة لشباب الباحثين المسجلين لدرجات الماجستير والدكتوراه بالجامعات مساهمات مالية لشراء مستلزمات البحوث معاونة لهم على اتمام دراساتهم دون تحمل أعباء مالية تفوق إمكاناتهم وقد بلغت قيمة هذه المساهمات في العامين الاخيرين اكثر من ١١٣ الف جنيه قدمت لعدد ٢٤٨ دارسا.

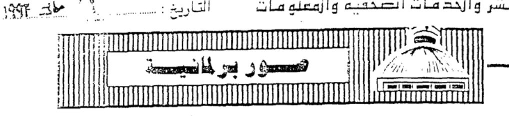




للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: .... 

التاريخ: ١٩٩٣



يكتبها: سامي متولي

خطة الانطلاق الانتاجي ومواجهة البطالة

لان الدكتور كمال الجنزوري عاجز وخازن الخطة ودارس وفاحص لكل رقم فيها فقد وقف امام مجلس الشعب شامخا يتحدث بثقة وجدارة عن فلسفة الخطة واهدافها العامة، وماحدث خلال السنوات الماضية على الساحتين العربية والدولية واثر ذلك على مصر والدول النامية، وانجازات مصر خلال السنوات الماضية وما واجهته من مشاكل، واهداف خطة ٩٣ - ١٩٩٤ فيما يتعلق بالاستثمار والانتاج والاستهلاك والعمالة وكيفية ربط الخطة بالموازنة وكان حديث الدكتور الجنزوري - الذي ارتجله من الذاكرة الواعية المتفقة - حديثا واضحا صريحا، مؤكدا ان خطة العام الجديد بكل سياساتها واولوياتها ومشروعاتها وسياستها تستهدف في المقام الاول الانطلاق الانتاجي ومواجهة البطالة بصورها المختلفة مواجهة فعالة والارتقاء بمستوى المعيشة وتوسيع قاعدة التكامل الاجتماعي، ثم التكامل الانمائي بين محافظات مصر كلها حتى ياخذ صعيد مصر نصيبه.

فتحي سرور

وشدد الدكتور الجنزوري ان الانطلاق الانتاجي يستهدف تحرير الاقتصاد المصري والتحرير لايقف عند إتاحة مساحة اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ولكن يذهب الى اكثر من ذلك بكثير ليزيل كل معوقات الانتاج، وهذا الانطلاق يحتاج الى سياسات واضحة مرنة لمواجهة مشكلات مصر.

واوضح الدكتور الجنزوري ان مصر انفقت خلال السنوات العشر الماضية ٧٨ مليار جنيه للبنية الاساسية و ٢٣ مليارا لاقامة قواعد الانتاج وتحديثها وان الاوان لجني ثمار هذا. وقال ان مصر افضل كثيرا من الدول التي اطلق عليها النمور في امكاناتها المادية والبشرية.. وهذه النمور لم تظهر على الساحة الدولية لانها انتجت، بل لانها صدرت حيث ان المعيار الحقيقي للاصلاح الاقتصادي هو ان تنتج وتصدر، هو ان صادراتك تزيد عن وارداتك لان معنى ذلك ان ترادك المديونية يقل ومعنى ذلك ان العمالة تشتغل. لذا فحينما نقول ان كوريا الجنوبية في اوائل النمور الاربعة فذلك لان صادراتها ٦٣ مليار دولار وحينما نقول ان سنغافورة ضمن النمور الاربعة لان صادراتها ٥٩ مليار دولار. بعد ان خلال السنوات العشر الماضية اقمنا البنية الاساسية وغيرنا جاء الوقت الذي نبدأ فيه جني هذه الثمار حتى عصفت الرياح العاتية على المستويين العربي والدولي. وكان المفروض ان يبدأ الانطلاقة من العام الاول للخطة الخمسية الثالثة، لكن التغيرات التي حدثت خلال الفترة الاخيرة التي بدأت بازمة الخليج التي مازالت تترك اثارها على الواقع العربي والحرب الاهلية في الصومال والخلاف بين ليبيا والعالم العربي والخلاف بين العراق والمجتمع الدولي، كل هذا كان له اثر على التنسيق والتكامل الاقتصادي بين العالم العربي وايضا على المستوى الدولي كان هناك تفكك الكتلة الشرقية قابله في الجانب الآخر، تكاتف وتكامل وتنسيق في الجانب الغربي وكان لكلا الامرين اثر سيئ على الدول النامية التي نحن منها.. كل ذلك علاوة على تراكم المديونية الخارجية التي وصلت في نهاية ١٩٩٢ الى ١٤٢٧ مليار دولار على الدول النامية، والامر الغريب ان الدول المتقدمة سحبت خلال السنوات العشر الماضية من اجل خدمة الديون اموالا تفوق ماجاء الينا في صورة منح او قروض بحوالي ٢٧٠ مليار دولار. وللاسف مازال التعامل مع العالم الخارجي بين الدول النامية والدول الغنية يسير في صالح الدول الغنية.

الدول النامية استدانت لتقيم مصانع وحينما بدأت تصدر صناعاتها واجهت الحماية لدى الدول الغنية.


كمال الجنزوري

واعلن الدكتور الجنزوري ان حجم الاستثمار في خطة ٩٣ - ١٩٩٤ يقدر بـ ٣٠ مليار جنيه هذا يخصص منه ٣٧٪ للبنية الاساسية و ٦٣٪ للقطاع الانتاجي كله سواء كان قطاع الاعمال الخاص او العام.

وحول الربط بين الخطة والموازنة اوضح الدكتور الجنزوري انه للمزيد من الاعتماد على الذات سنلاحظ ان ماجاء بالخطة من استثمارات لايوجد بها الا ٢ مليار جنيه عبارة عن قروض خارجية، واذا علمنا ان حجم الموازنة ٣ - ٦٥ مليار جنيه فمعنى هذا ان التمويل الخارجي لايزيد على ٣٪. وبهذا القدر كله نمويل مصري كامل.



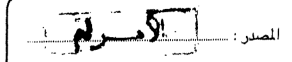
المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

وحفاظا على البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية فإن حجم الاستثمارات الموجهة للجهاز الادارى والحكم المحلى والبيئات الخدمية والاقتصادية يصل إلى ٣ ١١ مليار جنيه اى ١٧ ٪ من الموازنة العامة وفيما يتعلق بتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعى. ويظهر هذا جليا بداية ان حجم الاجور والمعاشات يصل الى ٥ . ١٥ مليار جنيه اى ٣١٪ من حجم كل الايرادات السيادية والجارية التى تقدر بـ ٣ . ٤٩ مليار جنيه . والامن والعدالة تصل الى ١٧ مليار جنيه اى ٣٤٪ من كل الايرادات السيادية .

ومما يظهر التكامل الاجتماعى هو إتاحة مايقرب من ٨٥٠ مليون جنيه مصرى للقروض الميسرة للاسكان الشعبى ليصل الاجمالى خلال السنوات الماضية الى ٧ مليارات جنيه وهذا القدر يحمل الموازنة العامة دعما يقدر بـ ٩٤٣ مليون جنيه واعتقد ان مناقشات مجلس الشعب للخطة والموازنة الجديدة ستضيف ابعادا جديدة وتوضح ابعادا اخرى ونتمنى ان تكون مناقشات الاعضاء، التى بدأت على المستوى المطلوب .



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

توفير ٥٧٠ ألف فرصة عمل للخريجين من يوليو القادم

كتب - هيثم سعد الدين ومحمد عبدالحليم:

اكد السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب انه تم توفير ٥٧٠ الف فرصة عمل للخريجين من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة فى العام المالى الجديد الذى يبدأ من يوليو القادم، منهم ١٤٨ الفا بدل الذين احيلوا الى المعاش لبلوغهم السن القانونية للتقاعد موزعين على اساس ٤٣٪ منهم فى القطاعات الزراعية والصناعية والتشييد والكهرباء و ٣٠٪ فى قطاعات الخدمات والبنوك وشركات التامين وقناة السويس والنقل و ٣٠٪ فى الخدمات الحكومية.

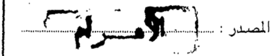
واضاف وزير القوى العاملة فى الاحتفال بوضع اساس مقر الاتحاد المحلى لعمال المنوفية والذى شهده المستشار عدلى حسين محافظ المنوفية والسيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر انه سيتم اجراء بحث اجتماعى لراغبى العمل لمعرفة حجم البطالة الحقيقى وتوفير فرص العمل المناسبة لهم فى مختلف قطاعات الدولة. تقوم مديريات القوى العاملة بالمحافظات، بحصر فائض الخريجين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة فى البحيرة، والغربية، والدقهلية، والمنوفية، وكفر الشيخ، ودمياط، بعد ان تم حصر الخريجين فى ٨ محافظات بالوجه القبلى بالاضافة الى مدينة الاقصر، وسوف يجرى هذا الحصر فى باقى المحافظات بهدف اعدادهم وتاهيلهم لعمل يتناسب مع مؤهلاتهم ورغباتهم وذلك قبل حصولهم على قروض بشروط ميسرة من الصندوق الاجتماعى للتنمية لمن يرغب فى تملك مشروع صغير. واعلن رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال انه يجرى حاليا اعداد مشروع قانون العمل الموحد بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة واتحادى العمال والصناعات للاجور.

تشغيل ٢٠ ألف شاب بالاسكندرية في مشروعات النظافة وتجميل الشوارع

الاسكندرية - من فايقة عبده:

اعلن المستشار السيد الجوسقي محافظ الاسكندرية انه تم هذا العام توفير ٢٠ الف فرصة عمل لاستثمار الطاقات الشبابية لصيف ٩٣ بمحافظة الاسكندرية جاء ذلك في الاجتماع الذى عقد أمس برئاسته، وحضره الدكتور عبد القادر أبو عقاده رئيس المجلس الشعبى المحلى وعلى الزقم سكرتير عام المحافظة المساعد ورؤساء الاحياء والمعنيون برعاية الشباب في الاجهزة السياسية والشعبية والتنفيذية بالمحافظة. وصرح المحافظ بانه سيتم الاستعانة بجهود الشباب هذا العام في مواقع غير نمطية تتعلق بمشروعات النظافة وخدمة الشواطئ والتشجير والحدائق وتجميل الشوارع والميادين والكبارى ومرافق المدينة بالاضافة إلى الحديقة الدولية وأعمال الدهانات واصلاح وصيانة الاثاث المدرسى واصلاح معدات وأدوات الكهرباء والمياه. ومشروع التدريب المهنى على بعض الحرف ومحو الأمية وتعليم الكبار على مستوى المحافظة. وطالب المحافظ بضرورة تقييم ماتم في خطة العام السابق من ايجابيات وسلبيات مع ضرورة التنسيق بين جميع الجهات المعنية بانشطة الشباب على مستوى المحافظة في تنفيذ هذه الخطة وتحديد الدور الذى تقوم به كل جهة على حده.



المصدر : 

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

٥٠ نموذجا لمشروعات تنمية الريف يستفيد منها الشباب

كتبت ـ مايسة السلكاوى :

أعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه تم اعداد كتيب يضم نماذج توصيف المشروعات الريفية التى تدر عائدا وتبلغ حوالى ٥٠ مشروعا للتنمية الريفية، التى يمكن عن طريقها استيعاب جانب هام من شباب الخريجين غير المشتغلين.

وقد تم توزيع هذا الكتيب على جميع المحافظات الريفية، حتى يسترشد به الشباب فى إقامة مثل هذه المشروعات.

واضاف ان هذه المشروعات تشمل المجالات الزراعية، والصناعات الريفية، والانتاج الحيوانى والدواجن، والخدمية.

ويوضح توصيف كل مشروع الفكرة الاساسية والنطاق الجغرافى له، والهدف الانتاجى، وحجم العمالة التقديرية والتكاليف الاستثمارية، والايرادات والمصروفات، وصافى الربح، وفترة استرداد رأس المال.

واكد الوزير انه يمكن اتخاذ هذه البيانات اساسا لاعداد الصياغة التفصيلية للمشروع، واجراء التعديلات الملائمة عليه سواء فيما يتعلق بحجمه او مكوناته، بما يتناسب وظروف اقامة كل مشروع.

كما يمكن الاستفادة من توافر المرافق والبنية الاساسية بصورة ملائمة فى معظم القرى المصرية من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه .



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

هموم ٢٠ ألف طبيب شاب !!

بعضهم هجر الطب وعمل سفرجيا ومندوبا للدعاية !

كلهم يشكون من المرتبات الضئيلة والمكافآت القليلة

العيادة والعربية .. أحلام يقظة لهم جميعا

إذا كان عدد الأطباء الشبان في مصر يصل إلى ٢٠ ألف طبيب فإن النسبة الكبيرة من هؤلاء الأطباء الشبان ليسوا كما يظن الكثيرون يمتلكون الأربعة (عين) الشهيرة وهي العيادة والعزبة والعروسة والعربية بل إنهم يعيشون ظروفا صعبة من حيث الدخل الضئيل الهزيل ومن حيث صعوبة الحصول على فرصة عمل مناسبة ومن حيث الإرتفاع بمستوى المهنة ومن حيث إمكانية افتتاح عيادة خاصة اما السيارة والعزبة وحتى العروسة أصبحت للكثيرين من هؤلاء الأطباء الشبان من أحلام اليقظة صعبة التحقيق .. !

تحقيق :
غادة العربي
داليا الديب



وامام ذلك ترك الكثيرون من الاطباء الشبان مهنة الطب - وطلقوها بالثلاثة - وراحوا يعملون في مهن أخرى لاتمت لمهنة الطب بصلة لا من قريب ولامن بعيد وتقول الإحصاءات إن هناك أكثر من ثلاثة آلاف طبيب يعملون مندوبين للدعاية والإعلان و ٤٣٠ يعملون مضيفون وجرسونات و ٧٥٠ يعملون في مهن أخرى متفرقة .

وامام هذا الوضع المؤسف نتساءل من المسئول عن هذه الحالة التى وصل إليها حال هؤلاء الأطباء الشبان الذين صرفت الدولة على الواحد منهم مايقرب من عشرين الف جنيه طيلة سنوات دراسته ؟ من المسئول عن هذه المهزلة ومازال الوضع الطبى في مصر اقل بكثير من المستويات العالمية التى تخصص طبيبا لكل مائة مواطن أما نحن فمازلنا نخصص طبيبا لكل ثلاثة آلاف مواطن .. ؟

ومن ناحية أخرى من يصدق أن هناك بطالة بين الأطباء الشبان !! من يصدق أن هناك سوء توزيع لهؤلاء الأطباء وعدم إستغلالهم الإستغلال الأمثل في خدمة القطاع الصحى المصرى .

ثم أين هو دور نقابة الأطباء في حل مشاكل هؤلاء الأطباء الشبان الذين يمثلون زبدة الشعب المصرى من حيث الثقافة والتعليم والمهنة .

ولقد التقت السياسى المصرى بالكثير من هؤلاء الأطباء الشبان وها هى تعكس الامهم وآمالهم بدون تحريف أو تزييف :

لا أستطيع الزواج

يقول حسن عبد العزيز نائب تخدير خريج ٨٦ عمرى ٣٢ سنه ولم أفكر في الزواج لأن ظروفى لاتسمح لى بذلك فكيف أفكر في الزواج وانا لازلت لاأستطيع الإستغناء عن مصروفى من والدى حتى الآن !! أحاول بكل طاقتى أن أمارس عملا إضافيا إلى جانب المستشفى ولكن هذا يكلفنى مجهودا جسميا وعقليا كبيرا ويتطلب منى العمل لأكثر من ١٨ ساعة يوميا !! وطبعا هذا لاينفع - لأن الطب مهنة حساسة ويجب أن يكون الطبيب في كامل وعيه وتركيزه وهو يمارسها حتى لايعرض حياة المريض للخطر .

مرتب هزيل

يقول محمد صفطاوى - نائب انف وأذن دفعة ٨٨ - أن النواب يأخذون بدل تفرغ ثلاثة عشر جنيها وبعد الماجستير يزيد المرتب خمسة جنيهات مع الغاء بدل التفرغ وبدل النوبتجيه لايزيد عن ٢٤٠ قرشا !! فقولوا لنا بالله عليكم كيف يكمل الطبيب الشهر بمرتب الشهر الهزيل الذى يقبضه ؟!

اعتقد انه يجب النظر في زيادة بدل العدوى وبدل النوبتجيات في المستشفيات العامة إن الطبيب ينقذ الناس من الالام التى يعانون منها فكيف ينقذهم وهو نفسه يعانى من الالام والضغوط النفسية الرهيبة ؟!

التجنيد مشكلة

ويقول عبد القادر حسين - طبيب إمتياز - : - يجب أن نلتمس للطبيب العذر إذا عمل بعيدا عن تخصصه فهو بعد أن يتخرج بعد دراسة طويلة يقضى فترة ليست قصيرة مجندا لأنه يتم تجنيده كضابط وبعد هذا مطالب بتكوين أسرة وعمل دراسات عليا وطبعا تحقيق ذلك يحتاج لقدره مادية لاتتوفر للجميع ومن الصعب جدا الحصول على الماجستير في التخصص مع ممارسة عمل إضافى لأن الماجستير يحتاج للتفرغ التام إننا الأطباء الشبان في محنة حقيقية .

لا للطب !!

اما ايمن ناصر فهو نموذج لطائفة من الأطباء إضطرتهم الظروف الإقتصادية إلى هجر الطب دون رجعة والعمل في شركات الدعاية كمندوبين دعاية لمنتجات شركات الأدوية !! ويقول في مرارة وحسرة لو لم أكن رجلا لبكيت على سنين الدراسة الطويلة في الطب وأحلام العيادة واللقب ثم الإستيقاظ على الواقع الأليم إن الطبيب لايستطيع أن يكمل الشهر بمرتبه الضئيل وتشاهدينه يركب على سلم الأتوبيس مع باقى موظفى مصر الكادحين لقد تعبت كثيرا فأنا من أسرة متوسطة الحال وأسرتى لاتستطيع تحمل بعد التخرج فيكفى المصاريف الباهظة التى صرفوها على من أجل أن يصبح أحد أبناء العائلة طبيبا وياليتنى لم أدخل الطب وكنت دخلت كلية تجاره أو تربية على الأقل كنت وجدت وظيفة وكنت تخرجت في سن أصغر أو حتى كنت إشتغلت كما إشتغل الآن مجرد مندوب دعاية لقد اضطررت أن أقول لا للطب وأتنازل عن أحلامى وأحلام أسرتى في أن أكون طبيبا وعندى عيادة وعندى سيارة ولكنها الآن أحلام في الهواء .

ويقول عزت كريم طبيب إمتياز ظلت أحلامى تتضاءل يوما بعد يوم حتى أصبح حلمى أن تمضى حياتى بدون ضغوط من شهر لشهر ولم أعد أحلم بالأربعة « ع » المشهورين . [عياده - عروسة - عزبة - عربية] ولم أعد أحلم بالمركز وراحة البال لأن كل ذلك مستحيل . ماأعظم الأحلام التى راودتنى بعد حصولى على الثانوية العامة بمجموع كبير ودخولى الطب والآن أقف في طابور العاجزين عن تحقيق الأحلام أن مرتبى ٩٨ جنيها وهو لايكفى حتى مصاريفى الشخصية (ويحز في نفسى) أننى أتقاضى هذا المرتب الضئيل رغم أننى أؤدى واجبى في المستشفى بإهتمام وياليت هناك فرصة للهجرة لعلى أجد حظا أفضل .

ودعا يامصر

وهناك طائفة أخرى من الأطباء قررت بالفعل أن تقول وداعا يامصر وتهاجر بلا رجعة إلى الخارج لتحصل على الزمالة



المصدر : المصري
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

من إنجلترا او امريكا رغم حبهم لمصر ولكن الإحباط والعجز عن تحقيق الأحلام جعلهم ييأسون ووسط الظروف العامة التى تطحن الجميع قرروا الهجرة .

من هذه الطائفة مصطفى عزب - طبيب إمتياز - ويقول لكى يعطى الطبيب مهنته كل طاقته فمن المهم ان يخفف المجتمع عنه عبء الجرى وراء زيادة الدخل الذى لايكفى حتى الضروريات فمعظمنا حاليا لايتزوج إلا بعد فترة طويلة ولولا ان أسرتى تساعدنى لكنت فى وضع اسوأ والآن انا اركز على السفر للخارج بل الهجرة وعدم الرجوع لمصر وكل زملائى الأطباء الذين اعرفهم يفكرون بنفس الطريقة اى السفر للحصول على الزمالة من إنجلترا او امريكا وذلك لأن الماجستير المصرى اصبح يعامل فى البلاد العربية معاملة الممارس العام وهذا شىء غير معقول ويضيف انا لو خرجت من مصر لن افكر فى الرجوع إليها إلا إذا وقفت على ارض صلبة واستطعت ان احقق كل احلامى .

منافسة الكبار

يقول الدكتور أيمن اباظة اخصائى امراض النساء والتوليد بمستشفى كفر الشيخ العام .

إن مستشفى كفر الشيخ العام ليس بها اخصائى قلب رغم وجود مركز عناية مـركـزة بـالمستشفى وقـد حضر ٣ اخصائيين قلب وتم تحويلهم إلى مركز قلين والسبب هو عدم رغبة الأطباء الكبار فى مشاركة الأطباء الشبان لهم .

اما الدكتور فؤاد محمد بمستشفى الحسين الجامعى فيشير إلى ضعف دخل الطبيب الشاب خاصة بعد أن يحصل على الدبلوم الذى بموجبه يصبح أخصائيا لأن بعد هذه الفترة يحرم من السهرات الليلية اى انه عندما يتقدم الطبيب فى عمله يقل دخله والأطباء فى ذلك عكس معظم الطوائف الاخرى .

الدول العربية

اما الدكتور طارق محمد اخصائى انف وأذن بنفس المستشفى فيرى أن الطبيب الذى يريد أن يحسن من دخله يصطدم برفض الدول العربية للدرجات العلمية الحاصل عليها الطبيب من الجامعات المصرية وتشترط هذه الدول الحصول على الزمالة البريطانية او المعادلة الامريكية .

التوزيع السىء

اما الدكتوره أمانى السيد اخصائية نساء وولادة بمستشفى كفر شكر فترى ان الأطباء حديثى التخرج يعانون من ان المديرية توزعهم على المستشفيات والوحدات الطبية ولكن فى الأماكن البعيدة عن المحافظات حيث يخضع الطبيب لأهواء مدير المستشفى .

يقول الدكتور جمال الشناوى استاذ الأمراض الباطنية بكلية الطب جامعة الأزهر ورئيس وحدة الجهاز الهضمى بمستشفى الحسين الجامعى :

واعتقد ان نقطة البداية عند الطبيب يجب الا تكون العيادة ولكن التفرغ للعلم فى المرحلة الأولى للحصول على الخبرات الضرورية والسنوات الاولى فى حياة اى طبيب سنوات تعب وكد فى العاده ومن المهم ان يعطى الطبيب هذه المرحلة حقها وإنها فترة التكوين وإذا كان مطلوبا منه التفرغ لمدة عام للحصول على الماجستير فهذا ليس وقتا طويلا واحب أن اقول للطبيب الشاب تماسك واصبر على المتاعب وقد مررنا جميعا بها ولم نفكر فى الهجرة من مصر لأن مصر لها فضل كبير علينا وعلينا تجاهها واجب كبير ويجب أن يعرف الأطباء الشبان ان المكان الحقيقى لايشعر بها الإنسان إلا فى وطنه .

دور النقابة

● وعن دور نقابة الأطباء فى حل مشكلات الأطباء الشبان .

يؤكد الدكتور أسامة رسلان الأمين العام النقابة العامة للأطباء أن للنقابة اقامت العديد من المشروعات لمساعدة الطبيب الشاب مثل السلع المعمرة والتكافل الإجتماعى لمساعدة حديثى التخرج فى الوقوف على أولى درجات السلم ، كما وضعت النقابة العديد من الضوابط الخاصة بعمل الأطباء فى المستشفيات الخاصة للحفاظ على حقوق الأطبـاء الشبـان ولايجـوز لتلـك المستشفيات فصل الطبيب الا بعد إجراء تحقيق وإخطار النقابة بذلك .

كما اتاحت النقابة الفرصة للأطباء الشبان لدعم ورفع مستوى كفاءاتهم المهنية والعلمية فانشات المركز العلمى لدعم الأطباء بالملخصات والدوريات وقد وصـل عدد الـدوريات حتى الآن ٣٦٠٠ دورية علمية تتضمن ٦٠ الف ملخص شهريا به جميع المعلومات الطبية من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٩٣ وهذا غير متاح بأى مركز علمى .

● والنقابة الآن بصـدد إنشاء مشروع الزمالة المصرية فى مقابل الزمالة العربية لتأهيل الأطباء للعمل داخل مصر وخارجها وهذا المشروع يتم بالتنسيق مع المجلس الاعلى للجامعات والجمعية الطبية المصرية ونقابة الأطباء .

وهى شهادة سوف تشبه الزمالة الإنجليزية وتتيح فرصة الدراسة لكافة الأطباء لرفع المستوى العلمى والمهنى لهم .

وعن التعاون بين النقابة ووزارة الصحة لحل مشاكل الاطباء يؤكد الدكتور أسامة رسلان أن هناك حرصا تاما من النقابة على التنسيق مع الوزارة وكافة الهيئات العلمية لتحقيق اكبر قدر من النفع للأطباء .

وعن راى وزارة الصحة فى هذه القضية يؤكد الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة أنه تقرر السماح للأطباء الشبان العاملين بالوحدات الصحية بإفتتاح عيادات خاصة فى القرى التى تقع بها الوحدات الصحية بعد إنتهاء مواعيد عملهم الرسمية وذلك تحقيقا للإستقرار وتشجيعا لهم على الإستمرار فى عملهم داخل المجتمعات الريفية والجديدة .

كما أشار الوزير إلى حرص الوزارة على السماح للأطباء الشبان بالتسجيل فى الدراسات العليا والحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه للحصول على درجة الممارس العام



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

تشغيل ٧٠٠ ألف مصري لمكافحة التطرف

القاهرة - عادل الجوجري

اكدت مصادر مصرية مسؤولة ان مجلس المحافظين برئاسة الدكتور عاطف صدقي اعتمد خطة جديدة تهدف الى انهاء المناطق العشوائية القديمة في القاهرة وبقية المحافظات، خصوصا في صعيد مصر، بعد ان اكدت دراسات امنية ان التطرف والارهاب ولدا في هذه المناطق، وقرر مجلس الوزراء المصري اعتماد مبلغ ٣,٨ مليار جنيه بشكل عاجل لمد المرافق الى المناطق العشوائية لاستيعاب الزيادات السكانية في ٢٣ تجمعاً عشوائياً في القاهرة وحدها، فضلاً عن ١٤٠ منطقة اخرى.

وفي اطار سياسة مواجهة التطرف والارهاب في جذوره، قالت المصادر ان الحكومة المصرية تدرس حاليا خطة لتشغيل حوالي ٧٠٠ الف عاطل عن العمل في مشاريع انتاجية جديدة، لتخفيض عدد العاطلين عن العمل في مصر البالغ عددهم ٣,١ مليون شخص. وأكد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر لـ «الوسط» ان اجراءات حكومية اخرى ستتخذ لرفع مستوى معيشة ١٢ مليون عامل هم مجموع المنتمين الى القطاعين العام والخاص.

وكان مجلس الوزراء المصري اعد موازنة العام المالي الجديد (٩٣ - ٩٤) التي سيبدأ العمل بموجبها في تموز (يوليو) المقبل. وتشير الاحصاءات الى ان اجمالي الانفاق الجاري هو ٦٦ مليار جنيه مصري (حوالي ٢٠ مليار دولار) مقابل ٦٢ مليار جنيه العام الماضي.

وعلمت «الوسط» ان مساعدات اميركية وأوروبية ستصل تباعا الى الحكومة المصرية خلال الشهور القليلة المقبلة بهدف مكافحة الارهاب، وضمن هذه المساعدات معدات الكترونية للكشف عن المتفجرات والعبوات الناسفة وابطال مفعولها. وفي الاطار نفسه ستوفد الحكومة المصرية عددا من رجال الشرطة الى المانيا وفرنسا لاجراء دورات تدريبية في اعمال فض التظاهرات ومكافحة اعمال الشغب واسلوب اقتحام اوكار الارهابيين.

وعلى صعيد آخر قررت اللجنة التشريعية في مجلس الشعب الابقاء على سن الرشد الجنائي الساري حاليا (١٨ عاماً) وعدم تخفيضه الى ١٦ عاماً، مثلما طالب البعض، لمواجهة ظاهرة اشتراك الاحداث والصبية في اعمال عنف بعد ان كانت الجماعات المتطرفة استغلتهم وجندتهم لارتكاب اعمال ارهابية.

وعلمت «الوسط» ان اتصالات اجراها اخيراً وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر مع نظرائه العرب لعقد اجتماع عاجل لمجلس وزراء العدل العرب بهدف توقيع اتفاقية لتبادل وتسليم المتهمين في جرائم تتعلق بأمن الدولة، بعد ان ثبت بأدلة قاطعة ان المتطرفين استخدموا جوازات سفر عربية مزورة للهروب من مصر والاقامة في دول عربية. واشارت مصادر امنية مصرية رفيعة المستوى الى اعترافات مثيرة ادلى بها المتهمون في محاولة اغتيال وزير الاعلام، والقاء عبوات ناسفة في اماكن عدة في القاهرة، اذ اكدوا انتماءهم الى تنظيم سري مسلح يجمع خلايا عنقودية منشقة عن تنظيمي «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية» وان التنظيم تاسس في باكستان، وان المجموعة التي القي القبض عليها في مدينة المنصورة كانت خططت لالقاء قنابل في خمسة اماكن متفرقة في القاهرة والاسكندرية، فضلاً عن التخطيط لاغتيال عدد من قادة الاجهزة الامنية الحاليين والسابقين.

وكانت وزارة الداخلية القت القبض على اثنين من المتطرفين في مطار القاهرة عقب عودتهما من باكستان وأدلى المتهمان بمعلومات «مهمة» حول التشكيل القيادي للجماعة الاسلامية في الخارج، والتي تضم ثلاثة من المحكوم عليهم بالاعدام، هم محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى حمزة وأيمن الظواهري، ويذكر ان الاخير زار الخرطوم ثلاث مرات في الشهور الثلاثة الماضية، حيث التقى الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان ■

فكرة جديدة للقضاء علي البطالة

اقتراحات كثيرة ومتنوعة نشرتها الصحف العالمية والنشرات الدولية لمعالجة مشكلة البطالة، والبطالة ظاهرة خطيرة اصبحت تهدد العديد من الدول وتسببت فى سقوط حكومات وانظمة كاملة فى اوروبا وامريكا ، وقد تطرق الاستاذ عباس الطرابيلى لهذا الموضوع الشائك فى عموده الاسبوعى بجريدة «الوفد» فاقترح فكرة جديرة بالبحث والتنقيب لحل هذه المعضلة ، قال الاستاذ عباس فى مقاله: «ربما يكون الحل المؤقت لهذه الكارثة هو توزيع العاطلين على الشركات والمصالح الحكومية ولكن ليس بطريقة تحويل هؤلاء الى بطالة مقنعة اى يقبضون ولاينتجون فهذه كارثة اخرى اخرت ، واضرت بالاقتصاد المصرى سنوات عديدة ولايمكن تكرارها والحل الذى اقترحه الكاتب الصحفى سمير عبد القادر فى ان تتحمل كل شركة مهمة تشغيل احد الخريجين فكرة قابلة للمناقشة فيها بعض الحل المنطقى لهذه القنبلة القابلة للانفجار ولكن بشرط واحد وهو ان تتولى كل شركة اعداد وتدريب الاشخاص الذين سوف تتحملهم.. واى شركة لن تجد غضاضة فى تحمل اجر موظف واحد او عامل واحد، وهذا الحل سوف يوزع المشكلة اى يفتتها وبالتالى نحل مشكلة عدد ليس بالهين وبصورة اوضح تخفف من ضغط الكارثة على الحكومة وضغط الكارثة على العاطلين.

الفكرة جيدة وقابلة فعلا للمناقشة بدليل انها طرأت على ذهن بعض الكتاب فى اوروبا وامريكا مع اضافات نلخصها فيما يأتى: نظراً لأن غالبية العاطلين فى هذه الدول يتقاضون اعانة بطالة من الحكومة فقد اقترح البعض ان يكتفى صاحب المنشأة الذى يقبل تعيين واحد او اكثر من العمال العاطلين يدفع لهؤلاء كأجر لهم مبلغاً يعادل قيمة الفرق بين الاعانة الحكومية والاجر الذى يتم تحديده بشرط ان يعينوا رسميا فى المنشأة بأجر كامل عندما تخلو وظيفة مناسبة لمؤهلاتهم، وقد اقترح كتاب آخرون علاوة على ذلك ان تخصم قيمة الفرق بين الاعانة الحكومية والاجر المقترح من الضرائب التى تدفعها المنشأة لخزينة الدولة وبذلك لاتتحمل الشركة أى اعباء اضافية نتيجة تعيين العامل العاطل بل على العكس فإن مجهوده وخاصة فى المنشآت الصغيرة قد يرفع من حجم الانتاج وبالتالى يزيد من ارباح المنشأة لصالح مصلحة الضرائب لتعويضها من الخصم الذى اجرته.

فهل نستطيع تنفيذ هذه الفكرة فى مصر؟ هذا هو السؤال المطروح الآن مع ملاحظة ان عدد الشركات الصغيرة فى مصر لايتعدى بضعة آلاف بينما يصل هذا العدد الى الملايين فى الولايات المتحدة مما يسمح باستيعاب اعداد كبيرة من العاطلين .

شفيق مرشاق

وزير القوى العاملة فى طنطا:

٨ ملايين فرصة عمل للخريجين منها ٣ ملايين فى الخطة الحالية

طنطا - من عماد حجاب:

اكد السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب، انه سيتم توفير ٣ ملايين فرصة عمل جديدة للخريجين خلال الخطة الخمسية الحالية، وخمسة ملايين فرصة اخرى فى الخطة القادمة لاستيعاب الطاقات المعطلة، وقال انه سيتم قريبا الانتهاء من اعداد قانون العمل الموحد الذى يطبق على قطاعات العام والخاص والاستثمارى، وتقوم حاليا اللجنة المختصة بوضع الأسس القانونية المناسبة لكل قطاع بما يلائم ظروفه، ويستهدف القانون الجديد توحيد نظم العمل بالوحدات الاقتصادية بما يواكب المتغيرات العالمية . وطالب الوزير خلال الاحتفال الذى اقيم امس بالاتحاد المحلى لعمال الغربية وشهده المحافظ المستشار ماهر الجندى وكمال عبد الخالق رئيس الاتحاد المحلي بربط سياسة التعليم الجامعي باحتياجات السوق للحد من تخريج اعداد كبيرة لا تجد عملا مناسبا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٢

منطقة صناعية حرة بسوهاج تستوعب ٢٠ ألف خريج وحرفي

سوهاج - حسن عبدالموجود:

اعلن محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج أن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وافق على إقامة منطقة صناعية حرة، شرقى أخميم على مساحة ١٠٠٠ فدان قابلة للتوسع. وفق الاقبال الشديد على طلب التصريحات لاقامة مشروعات استثمارية. تستوعب ٣٠ الف خريج من شباب الخريجين والحرفيين. واضاف ان المشروع فى بدايتة تقدم له عشرة من المستثمرين المغتربين لتنفيذ استثمارات بمليار ونصف المليار من الدولارات وسبق ان تقدمت عدة طلبات باقامة استثمارات بلغت فى مجموعها ١٥٠ حالة استثمار بمليار دولار أخرى وأكد المحافظ أن العروض الجادة تشمل إقامة مصانع للملابس الجاهزة وللرخام لتجفيف البصل وللبطاطس وقال ان الخامات المحلية المتوافرة كانت عنصر جذب للاستثمار، وقال ان هيئة الاستثمار انشات فى سوهاج مكتبا لتلقى طلبات الاستثمار ودراساتها ومتابعة تنفيذها بعيدا عن الطرق التقليدية.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٣

١٢٠ ألف فرصة عمل للشباب يوفرها ١٥٧٠ مصنعا بالمدن الجديدة

□ الكفراوى فى تصريحات «للأهرام» :

استراتيجية للتوسع فى الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة

مشروعات جديدة باستثمارات ١٢ مليار جنيه فى ٥ مناطق نائية

الانتهاء من ٨٦ ألف شقة فى ١٠ مدن جديدة آخر العام الحالى

يجرى حاليا توفير ١٢٠ ألف فرصة عمل للشباب والفنيين فى ١٥٧٠ مصنعا بالمدن الجديدة، تصل قيمة انتاجها السنوى إلى ١٠.٥ مليار جنيه.

وأعلن المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة ان الوزارة أعدت استراتيجية تستهدف التوسع فى الانتاج، وتحقيق التنمية الشاملة.

وقال: انه ستقام مشروعات جديدة باستثمارات تصل الى ١٢ مليار جنيه فى ٥ مناطق نائية هى : خليج السويس، والبحر الأحمر، وسيناء، والوادى الجديد، وبحيرة السد العالى، وذلك خلال الخطة الخمسية الحالية.

واضاف انه يتم حاليا تشطيب ٨٦ الف وحدة سكنية فى نهاية العام الحالى، وذلك فى ١٢ مدينة جديدة، هى : العاشر من رمضان، و١٥ مايو، والسادات، وبرج العرب، و٦ اكتوبر، والصالحية، ودمياط، والنوبارية، وبنى سويف، والمنيا الجديدة، والعبور، وبدر.

واكد الوزير ان الرئيس حسنى مبارك طلب دفع عمليات التنمية فى المدن الجديدة، وقد تكلفت البنية الأساسية فيها مليارين و١٥٠ مليون جنيه، ويبلغ حجم الاستثمارات للقطاع الخاص بها ٧.٥ مليار جنيه، حيث يجرى انشاء نحو ٦٥٠ مصنعا جديدا للقطاع الخاص فى الصناعة .

وقال الوزير - فى تصريحاته الى عبدالفتاح ابراهيم مندوب «الاهرام» - ان ايرادات الدولة من بيع الأراضى بالمدن الجديدة وصلت حتى الآن الى مليارين و٣٥٢ مليون جنيه، كما ان حجم رءوس الأموال المستثمرة بالمدن التى بدات الحياة بها فى قطاع الصناعة نحو ٤.٥ مليار جنيه، بالاضافة الى ٢.٥ مليار جنيه حجم الأموال التى سيتم استثمارها فى المرحلة الثانية، علما بان حجم الانفاق الحكومى للجيل الاول من المدن الجديدة بلغ مليارا و٨١٩ مليون جنيه، لتغطية حجم الأعمال من طرق وبنية أساسية وخلافه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الأهرام

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

وأكد المهندس الكفراوى ان محاور التنمية الجديدة فى المناطق غير
المأهولة، والتى تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها فى التعمير،
واجتذاب السكان اليها، وهى الساحل الشمالى الغربى، والوادى
الجديد، والبحر الأحمر، وبحيرة السد العالي، ومنطقة خليج السويس،
وسوف يتم استغلالها.

ويجرى الآن اعداد الدراسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة فى هذه
المناطق بمشروعاتها مع التركيز على القطاعات المنتجة، ثم انشطة
الزراعة والتوطين، والسياحة، وانشطة اخرى مثل القرى السياحية
والزراعية بالساحل الشمالى الغربى، الذى أعجب بها الشيخ زايد بن
سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات. وطالب بانشاء قرية سياحية
بالساحل الشمالى، وسوف يتم عرض الدراسات الخاصة بها خلال
أسبوعين عليه لاقرارها والبدء فى تنفيذها.

وقال الوزير : ان الرئيس حسنى مبارك أكد ضرورة الاهتمام بالمناطق
الأخرى للتعمير فى اطار سياسة الدولة لزيادة الانتاج وتحقيق التنمية
الشاملة بجميع المناطق.

وأضاف المهندس الكفراوى انه تم اعداد سياسة استراتيجية فى
مجال تعمير المناطق النائية تبلغ استثماراتها نحو ١٢ مليار جنيه،
وتم انجاز مشروعات طرق اقليمية بطول ٢٣٢٥ كيلومترا، وطرق داخلية
بطول ٩٦٤ كيلومترا، و٧٣ «كوبرى» علويا، و١٠ انفاق.

كما اكد انه يجرى انشاء مشروعات لمياه الشرب لتغطية التوسعات
العمرانية الجديدة التى سوف تستوعب الملايين بخلاف المصطافين، وقد
تم انشاء ٤ محطات لمعالجة الصرف الصحى و٦٣ محطة ضخ مياه
وإقامة ٩٨٧ كيلومترا مواسير رئيسية و٦٣٥ كيلومترا شبكات مياه، و٨
خزانات علوية سوف تصل الى
٣٣ خزانا خلال الخطة الحالية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٣

المشروعات الصغيرة هي المفتاح الحقيقي لحل مشكلة البطالة في مصر

يشكل ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي



كتبت. لبنى صبرى:

عقد في القاهرة يوم الاثنين الماضي المؤتمر الأول لتنمية المشروعات الصغيرة والذى تنظمة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بالاشتراك مع شركة ضمان مخاطر الائتمان. ويعد هذا المؤتمر الحلقة الأولى من سلسلة اللقاءات المزمع عقدها لتشجيع الصناعات الصغيرة في مصر واستمرار الحوار والتعاون الدائم والمثمر بين الجهات المشاركة ومن بينها هيئة الامم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولى وجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية والجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين وجمعية الشرق الأوسط ومؤسسة فورد.

ويهدف المؤتمر التعرف على انشطة هذه المؤسسات في مصر وما تقدمه لتنمية وتدعيم المشروعات الصغيرة ودارت المناقشات حول الاهداف المشتركة لهذه المؤسسات وبحث المعوقات التى تواجهها سواء فيما يتعلق بالسياسات العامة والاطر المؤسسية والمسائل القانونية أو أى معوقات أخرى.

وبحث الحاضرون ما تطلبته هذه الهيئات من اجهزة الدولة والجهاز التشريعي ومن الدول والمؤسسات المانحة للقروض. ومن خلال المناقشات وماتفضل به الجميع من معلومات اتضح انه لاتوجد حتى الان استراتيجية معلنة عن تطوير المشروعات الصغيرة. فرغم ان مصر بدأت سياسة الاصلاح الاقتصادى واعادة الهيكلة منذ اكثر من عامين، إلا انها اغفلت دور المشروعات الصغيرة كجزء لايتجزأ من برنامج التنمية والانتقال من النظام الذي تديره الدولة الى النظام التنافسي.

وبما ان قطاع الصناعات الصغيرة يسهم بنسبة كبيرة لاتقل عن ٣٠٪ من الناتج القومى الاجمالي كما انه يمكن ان يصبح المنفذ الحقيقي لحل مشكلة البطالة في مصر، أوصى المؤتمر بأن تولي الدولة والهيئات المولة اهمية كبرى الى هذه الاستراتيجية وما يتعلق بها من قضايا فرعية مثل الاهتمام بالتسويق والادارة والتراخيص والتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل والضرائب، وكلها سياسات اهتمت بالمشروعات الكبيرة والمتوسطة واغفلت المشروعات الصغيرة والحرفية.

واشار نبيل احمد الشامي المدير التنفيذي لمشروع جمعية رجال أعمال الاسكندرية لتنمية المنشآت الصغيرة والحرفية إلى أن هذا المشروع يحتاج الى تمويل كبير لتحقيق اهدافه وانه قد امكن للجمعية الاتفاق مع هيئة المعونة الامريكية لتقديم التمويل اللازم والمساعدة لتصميم وتخطيط وتنفيذ المشروعات. وقد خصصت المعونة الامريكية لهذا المشروع عشرة ملايين دولار أمريكى كمنحة لاترد للجمعية على مدى سبع سنوات اعتبارا من عام ١٩٨٩ ويخصص منها ٢٠٪ لتغطية تكاليف الانشاء والتشغيل للمشروع حتى يصل الى نقطة التعادل فيما بين ايراداته ومصروفاته ويتمكن من الاستمرار مكتفيا ذاتيا.. ويشير اخر احصاء قام به المشروع على ثلث عدد عملائه انه قد حقق زيادة قدرها ٢٦٪ في استخدام العمالة و٢٨٪ في اجور العمالة و٤٨٪ في الانتاج حيث ان كل قرض تبلغ قيمته ١٩٥٦ جنيها قد حقق فرصة عمل جديدة وبلغ عدد فرص العمل التى تحققت في السنوات الثلاث الأولى للمشروع ١٣٥٠٠ فرصة.

واشار أحمد عبد السلام زكى رئيس شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة الى أن الشركة تقدم ضمانات تصل الى ٥٠٪ للتسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة في كافة الانشطة الاقتصادية فيما عدا التجارة وتتراوح قيمة الضمانات مابين ١٠ الاف جنيه مصرى و٧٠٠ الف جنيه مصرى على قروض بنكية تتراوح مابين ٢٠ الف جنيه و١,٤ مليون جنيه. واشار كراولى مندوب وكالة المعونة الامريكية الى أنه قد تم حتى الان تقديم ١٦٥٠٠ قرض تبلغ قيمتها ٤٠ مليون جنيه الى نحو ٥٠٠٠ مشروع مصرى لم يكن لديها فرص للحصول على قروض من المؤسسات المالية ويؤكد كراولى ان المشروعات الصغيرة في مصر حققت نجاحا كبيرا حيث بلغت نسبة السداد حوالى ٩٧٪ أى ان نسبة التعثر لاتزيد على ٢٪ لقروض هذا القطاع. وفي ختام المؤتمر توجه المجتمعون ببعض التوصيات منها تبسيط اجراءات اصدار التراخيص للمشروعات الصغيرة وتسهيل اجراءات قوانين العمل والقوانين الخاصة بالتامينات الاجتماعية كما اوصى المؤتمر البنوك العاملة بمصر بالتخلص من الفكر التقليدى بأن تولى اهمية للدراسة الائتمانية للعميل الصغير دون الاعتماد كلية على الضمانات.

